الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس –مستغانم-
كلية الأدب و الفنون
قسم الدراسات اللغوية

# الأمن اللغوي في الجزائر

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في اللسانيات التطبيقية

إعداد الطالبة:
الدكتور:
يمينة زيغام

إشراف الأستاذ
السعيد بوطاجين

| | | |
|---|---|---|
| أ.د الجيلالي بن يشو | جامعة مستغانم | رئيسا |
| أ.د السعيد بوطاجين | جامعة مستغانم | مشرفا و مقررا |
| أ.د الشارف لطروش | جامعة مستغانم | مناقشا |
| د إبراهيم مناد | جامعة تلمسان | مناقشا |
| د فاطمة عبد الرحمان | جامعة الشلف | مناقشا |

السنة الجامعية 2017-2018

# مقدمة

**مقدمـــــة:**

أصبح العالم يعيش في بوتقة تترابط أوصالها و تختلف تحت طائل نفعي تحدده معايير امتلاك المعرفة، حيث أصبحت دول العالم تتسابق للتحكم بالجانب العلمي المعرفي باعتباره أساس امتلاك العولمة التي أصبحت تسير العالم، لفرض وجودها السياسي والاقتصادي و الثقافي و لا يكون لها ذلك إلا بامتلاك جوهر التواصل العلمي الذي تلعب فيه اللغة العلمية الدور الأساسي، تحددت في عصرنا هذا وفق معايير فرضتها الدول الناطقة بها، باتخاذ اللغة الأم محور نهضتها.

لا وجود لنهضة علمية إلا بالنهوض باللغة الأم، و قد أدركت الدول المتقدمة أهمية الأمن اللغوي لجعل لغاتها قطبا تنهال منه لغات غير منتجة، و أمام هذا الوضع أصبح تحقيق الأمن اللغوي في الدول العربية ضرورة تفرضها العولمة الثقافية.

و نظرا لما آل إليه الوضع اللغوي في الوطن العربي، ارتأينا فتح باب البحث عن الأسباب والظروف التي تحيط بأمن اللغة العربية، و لما يحمله مصطلح "الأمن اللغوي" من دلالات و أبعاد تكشف حقيقة وضع اللغة العربية في الوطن العربي.

فرضت طبيعة البحث تحديد البعد الجغرافي الذي سنتناول فيه قضايا الأمن اللغوي، و كان أن وقع اختيارنا على دولة الجزائر، و هذا لخصوصية الطرح اللغوي الجزائري الذي يتميز بوضع لغوي تتشابك أطرافه، و لقربنا من إشكالاته اللغوية و أكثر دراية بالظروف السياسية و الثقافية و الاجتماعية للقضايا اللغوية الجزائرية. كل هذه الدوافع و الإشكالات أدت بنا إلى اختيار موضوع الأمن اللغوي بالدراسة والبحث، فكان عنوان بحثنا موسوما بـــ "الأمن اللغوي في الجزائر".

أدى الطرح اللغوي الأمني إلى طرح جملة من الإشكالات التي سنخصها بالدراسة، و التي يمكن أن نجملها في:

– ماذا نقصد بمصطلح "الأمن اللغوي" ؟ و ما هي أهم وسائل تحقيقه للحفاظ على أمن اللغة العربية؟

– ما هي أهم الإشكالات اللغوية و التحديات التي تقف دون تحقيق الأمن اللغوي للعربية؟

– هل نحن نعيش داخل أمن لغوي أم خارجه: "اللاأمن لغوي"؟ و ما حقيقة الوجود الفعلي لهذا المصطلح في الواقع اللغوي الجزائري؟

– ما هي السياسة الجزائرية المتبعة في تحقيق أمنها اللغوي منذ بداية الاستقلال إلى اليوم؟ و هل هناك حقا سياسة لغوية؟

– ما مدى تأثير الجانب السياسي في الوضع الأمني اللغوي؟ و هل للطابع التعددي للوضع اللغوي في الجزائر علاقة بذلك؟

– هل تمكنت الدولة الجزائرية من خلال سياستها من الحفاظ على أمنها اللغوي في التعليم والإعلام و الإدارة؟

هذه الإشكالات و غيرها، إنما نصبو بها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف يمكن أن نجملها فيما يلي:

– تحديد ماهية المصطلح (الأمن اللغوي) و أهم الوسائل التي تحقق الأمن اللغوي بكل جوانبه.

– تحديد أهم إشكالات اللغة العربية و البحث في حلولها للتمكن من الحفاظ على أمنها اللغوي.

– الوقوف عند حيثيات الوضع اللغوي الجزائري الراهن و الكشف عن الصراعات والتبعات التاريخية و السياسية و الثقافية للمسألة اللغوية، و السعي للكشف عن الآفاق المستقبلية للحد من تأزم الوضع اللغوي، بوضع تخطيط لغوي ضمن سياسة لغوية تتناسب و الوضع اللغوي الحالي.

– الكشف عن مدى نجاح سياسة التعريب أو فشلها، و عن حقيقة الوضع اللغوي في الجزائر.

افتتحنا بحثنا بعد المقدمة بمدخل تحدثنا فيه عن اللغة و الهوية و القومية، باعتبار اللغة مشترك هوياتي قومي و أحد أهم المرجعيات و الركائز التي تنطلق منها و إليها العربية لتحقيق أمنها اللغوي، ثم عرجنا إلى فصول البحث و هي أربعة:

– جاء الفصل الأول بعنوان "اللغة العربية بين هاجس الأمن و واقع اللاأمن"؛ والذي تناولنا فيه الأمن اللغوي من حيث المفهوم، ثم تطرقنا إلى التحديات التي تواجهها العربية لتحقيق أمنها اللغوي والخروج من وضع اللاأمن اللغوي، بالتصدي لخطر العولمة و تحقيق أمنها الداخلي بتيسير تعلم العربية و الوقوف عند رهانات العولمة (لغة الحاسوب)، كما تطرقنا لمظاهر التعدد اللغوي والازدواجية كونها أحد أهم التحديات التي تواجهها اللغة العربية للوصول إلى تحقيق أمنها اللغوي.

– أما الفصل الثاني المعنون بـــ "وسائل الأمن اللغوي بين القرار السياسي و التهيئة اللغوية"، فتطرقنا فيه لوسائل تحقيق الأمن اللغوي باتخاذ التهيئة اللغوية و التعريب أحد أهم وسائله لمجابهة الهيمنة اللغوية، و من التخطيط اللغوي و السياسة اللغوية (القرار السياسي) أهم الوسائل لتحقيق الأمن اللغوي؛ كما حاولنا الكشف عن الجهود اللغوية للهيئات اللغوية (المجامع اللغوية) و دورها في الحفاظ على أمن اللغة العربية.

– أما الفصل الثالث الذي يحمل عنوان "الخريطة اللسانية في الجزائر" فخصصناه للكشف عن التاريخ اللغوي في الجزائر، و الطابع التعددي الذي يميز الواقع اللغوي الجزائري، ثم عرجنا على المسألة اللغوية وتبلورها في عهد المحتل الفرنسي و انفجارها في عهد الاستقلال، و التي كان لها تأثير في انقسام المجتمع إلى فئات سياسية لغوية تسيرها مرجعيات سياسية و تاريخية، عرفت تصادما فيما بينها أدى إلى نشوب صراع لغوي سياسي.

– أما الفصل الرابع فخصصناه للأمن اللغوي في الواقع اللغوي الجزائري المعنون بـــ "الأمن اللغوي بين سياسة التعريب و سياسة التغييب في الجزائر"، باعتبار التعريب أحد أهم أوجه الأمن اللغوي في الجزائر، فتناولنا سياسة التعريب منذ الاستقلال عبر مختلف مراحله، والوقوف عند أهم الأحداث السياسية المصاحبة لقضية التعريب. كما تطرقنا لأهم مجالات الأمن اللغوي: التعليم والإعلام والإدارة، و الكشف عن مدى تحقيقها لمبدأ التعريب الذي يعكس مدى تحقيقها لأمنها اللغوي. وأنهينا بحثنا بأهم النتائج المتوصل إليها.

حددت طبيعة الموضوع الإطار المنهجي الذي نسير عليه، حيث اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي في عرض ماهية الأمن اللغوي و أهم تحدياته و وسائله، و تحليل الواقع اللغوي و المسألة اللغوية في الجزائر، و عرض قضية الأمن اللغوي بإزاء الوضع اللغوي الجزائري، كما اعتمدنا المنهج التاريخي في تتبع التاريخ اللغوي الجزائري، و تتبع مسيرة التعريب منذ الاستقلال إلى اليوم برصد أهم التواريخ والأحداث السياسية و اللغوية، كما اعتمدنا المنهج الإحصائي في تقديم نسبة التعريب في الجزائر متبعين لغة الأرقام لتقييم الأمن اللغوي.

صادف مشوار بحثنا مجموعة من المطبات التي استوقفتنا في العديد من المحطات، و خاصة تلك المتعلقة بتتبع مسيرة التعريب في الإعلام و الإدارة لعدم وجود أرقام حقيقية وإحصاءات حول نسبة تعريب الإدارة و الإعلام، و حتى التعليم.

و في الأخير، لا يسعنا إلا شكر المولى عز وجل على نعمة العلم و البحث الذي نرجو أن يكون إضافة نوعية للمكتبة العربية و خدمة جليلة لوطننا، وشكر كل من ساندنا في مشوار البحث من قريب أو بعيد، و أخص بالذكر الأستاذ الدكتور الفاضل "السعيد بوطاجين" على نصائحه و توجيهاته لتقويم البحث و دعم سيره. و نرجو أن نكون قد وفقنا في الإحاطة بموضوع "الأمن اللغوي في الجزائر"، و تمكنا من الوصول إلى إجابات شافية لأهم إشكالات البحث.

يمـــــينة زيـــــــغام

يوم : 22 مـــــــــاي 2019

# مدخل

تقوم و تتكون المجتمعات على جملة من الروابط التاريخية و الثقافية و الدينية المشتركة بين أبناء المجتمع الواحد؛ و من بين أهم هذه الروابط الرابط اللغوي الذي يجمع لسان أفراد المجتمعات التي تنتمي إلى لغة واحدة، لتؤدي مختلف الوظائف التعبيرية المنوط بها، "لتمثل ذاكرة الأمة، تخترق فيها تراثها وقيمها و مفاهيمها، و هي في الوقت نفسه أداة أساسية في حركة المجتمع و نموه، و في انطلاقه من حاضره نحو آفاقه المستقبلية."[1] اللغة هي المرآة العاكسة لتراث و ثقافة و قيم و هوية المجتمعات التي تدفع بها نحو بناء مجتمع أكثر ثباتا و وحدة و استقلالية.

**- اللغة و الهوية:**

الهوية هويات، يتحدد مفهومها على حسب الأرضية التي تنطلق منها، فتختلف باختلاف المعطيات المصاحبة لها، "الهوية هي الركيزة بالمعنى الثقافي(...) و هي الذات حينما تحيل إلى ذاتها، وهي نقيض الآخر تسمو عليه أو يسمو عليها، و هي الجوهر و التعالي والرمز، و هي المعيار والضابط لكل ممارسة، وهي أيضا تشير إلى المشابهة و المماثلة في كل شيء جوهري."[2] و بذلك تأخذ الهوية أبعادا مختلفة على حسب مرجعياتها، فتكون جزء من المفهوم عند إدراجها في الجانب الثقافي وتأخذ المعنى الإيديولوجي في الانتماء السياسي، و هي بهذا تمثل رمز الانتماء و جوهره.

الهوية، كما ذهب إلى ذلك المفكر الفرنسي أليكس ميكتشيللي Alex Mucchielli، هي "منظومة متكاملة من المعطيات المادية و النفسية و المعنوية و الاجتماعية تنطوي على نسق من عمليات التكامل المعرفي، و تتميز بوحدتها التي تتجسد في الروح الداخلية التي تنطوي على خاصية الإحساس

[1] رشيد أحمد طعيمة، محمود كامل الناقة، اللغة العربية و التفاهم العالمي المبادئ و الآليات، دار المسيرة، عمان الأردن، ط1، 2009، ص56.

[2] محمد عبد الرؤوف عطية، التعليم و أزمة الهوية الثقافية، مؤسسة طيبة، القاهرة، ط1، 2009، ص 23.

بالهوية والشعور."[1] الهوية نسق متكامل من جملة معطيات مادية و معنوية تكسب الفرد سمات يتمايز بها عن غيره، و منه تكسب المجتمع خصائص يتمايز بها عن باقي المجتمعات.

تختلف الهوية الفردية عن الهوية الاجتماعية؛ فالأولى تمثل صفات و خصائص يكتسبها الفرد عبر مراحل حياته التي تصبح ميزة يتسم بها عن باقي الأفراد، و يشترك في هذا التمايز أفراد مجتمعه، وبذلك فالخصائص المشتركة للأفراد هي التي تُكون الهوية الاجتماعية؛ "إذا كانت الهوية تقوم على تفاعل متعدد المستويات بين الفرد و مجتمعه، فإن اللغة، هي الأداة الأولى و الأهم في عمليات التواصل والاندماج داخل المجتمع، و هي كذلك الأداة الأساسية لتحديد الهوية و التعرف على الذات عند الفرد، كما عند الجماعة الواحدة."[2] يحتاج التفاعل الحاصل بين الفرد و المجتمع الذي تتبلور في كنفه الهوية إلى أداة تواصل تشكل اللغة أهم عناصره، كما تشكل الأداة الدالة و الحاملة لماهية هوية الفرد والجماعة.

تستند علاقة اللغة بالهوية، انطلاقا من كون "اللغة ظاهرة اجتماعية، و هي اصطلاحية بامتياز، إلى مكونين متلازمين، مكون مادي و مكون ذهني غير مادي؛ أما الهوية فظاهرة رمزية مجردة ليس لها أي تحقق مادي يربطها بعوامل الحس الوجودية، الهوية انتماء بينما اللغة اكتساب."[3] إذا كانت اللغة مكتسبا ماديا و ذهنيا، بينما الهوية يتمثل وجودها الرمزي في الجانب المعنوي، فإن العلاقة بين اللغة والهوية تتمظهر في المكتسب اللغوي كرمز للانتماء الهوياتي، و هذا التمظهر اللغوي الهوياتي يعزز تماسك المجتمع و ترابط أوصاله.

---

[1] سعيد إسماعيل علي، الهوية و التعليم، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2005، ص27.

[2] اللغة العربية و التفاهم العالمي المبادئ و الآليات، ص 62.

[3] عبد السلام المسدي، الهوية العربية و الأمن اللغوي، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، بيروت، ط1، يوليو 2014، ص259.

يمكن أن تتجلى مظاهر العلاقة بين اللغة و الهوية في العربية التي تمكنت عبر مختلف العصور من المحافظة على الذات العربية الإسلامية، و ضمان استمرارية الأمة العربية. "إن سياسة الإبقاء على الهوية كمقدس لدى أصحابها تنسجم مع الظرفية التي يعيشها المجتمع العربي و الإسلامي، في زمن التحديات الجديدة مثل العولمة و اقتصاد السوق و ثقافة الصورة و استفحال القطبية الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي."[1]

ما يعيشه الوطن العربي من تحديات في ظل العولمة الثقافية، أوجب التكاتف حول الهوية لحمايتها و الإبقاء على ثوابت مكوناتها، و يكون ذلك بالحفاظ على عناصرها الفاعلة التي تمثل اللغة أحد أهم أوجهها، فالتمسك باللغة العربية هو تمسك بالهوية العربية. إن "العربية من جهة ما هي رمز الهوية فإنها تستعلن عنوانا للذات و الوجود في سياق المواجهة، و لكنها تتراجع في نفوس أبنائها إذا انتكست الأمة و غلبتها أحوال الزمان."[2] العربية هي الرمز الهوياتي للأمة العربية و رمز الكيان و الوجود العربي، وبزعزعة وجود هذا الرمز في المجتمع يتراجع معنى الانتماء و الهوية العربية في نفوس أبناء الأمة.

**- اللغة و القومية:**

تؤصل الهوية في علاقتها باللغة الوجود اللغوي بعده رمزا قوميا، و هذا ما يجرنا للبحث في علاقة اللغة بالقومية، بالكشف بداية عن ما يكنزه مصطلح القومية من مفاهيم.

مصطلح القومية Nationalism "مشتق من الأمة Nation، ما يدل على التداخل والامتزاج

---

[1] رسول محمد رسول، محنة الهوية، مسارات البناء و تحولات الرؤية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2002، ص74.

[2] إبراهيم السمرائي، العربية تواجه العصر، دار الجاحظ، بغداد الجمهورية العراقية، دط، دت، ص185.

بين مفاهيم القومية و الأمة و الهوية، يرى البعض أن القومية تطلق على كل جماعة مستقرة منظمة، تقيم في بقعة معينة من الأرض، و يجمع بين أفرادها اتحاد المصالح و الآمال و الأهداف، و الرغبة المشتركة في العيش معا، و في تكوين و حدة سياسية."[1] تمثل القومية بهذا المفهوم جماعة بشرية تنتظمها جهة معينة داخل حدود جغرافية موحدة، تشترك في الانتماء الهوياتي و الجغرافي و الثقافي و الاجتماعي و المصالح الواحدة والتاريخ الواحد و اللغة المشتركة بين أفراد هذه البقعة.

اختلفت الآراء حول نشأة مصطلح القومية، "فمنهم من يراها ممتدة في التاريخ متمثلة بالنزعة القبلية، و ذلك على أساس أن لكل قبيلة لغة أو لهجة معينة، و نمطا خاصا من التنظيم الاجتماعي ورعاية دينية و حضارية و مجموعة خاصة من التقاليد غير المدونة، ومنهم من يرى أن القومية ظاهرة حديثة تولدت في العصر الحديث نتيجة وجود ظروف معينة في المجتمع الأوروبي."[2]

تعود جذور القومية، كما ذهب بعض، إلى النزعة القبلية التي شكلت نظاما اجتماعيا خاصا له جوانبه اللغوية و الدينية و الثقافية الخاصة، ذا طابع اجتماعي يتميز بالتعصب و الولاء القبلي التي يحتكم أفرادها بقعة محددة توارثها الأفراد كما توارثوا حب هذه الأرض والدفاع عنها؛ و هناك من يربط نشأة مفهوم القومية بالمجتمعات الغربية الحديثة.

لا يرتبط مفهوم القومية بالجانب الإقليمي فقط، بل يرتبط أيضا بالجانب المعنوي، باعتبار "أن القومية في حقيقة أمرها شعور الناس في مجتمع ما بكيانهم و تميزهم عن غيرهم، و لا يتم هذا الشعور إلا إذا توافرت لهم عدة مقومات مشتركة هي: وحدة الأرض واللغة و التاريخ و المصالح المشتركة."[3]

---

[1] التعليم و أزمة الهوية الثقافية، ص 22.

[2] ياسين خليل، اللغة و الوجود القومي، اللغة العربية أسئلة التطور الذاتي و المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ط1، أكتوبر 2005، ص25.

[3] إبراهيم أنيس، اللغة بين القومية والعالمية، دار المعارف، مصر، دط، دت، ص171.

القومية بهذا المفهوم هي تشارك أفراد المجتمع في الشعور بالانتماء إلى كيان موحد يتميز عن غيره، وهذا الشعور يرتبط بعوامل أو مقومات مشتركة (الأرض، اللغة، التاريخ،..).

تعد اللغة أحد أهم مقومات و أركان القومية، "فاللغة وحدها هي أساس القومية، فهي الجاذبية السحرية التي تجذب قوما من الناس بعضهم إلى بعض، و تجعلهم يشعرون بشعور واحد، و يحسون بكيانهم و تميزهم عن غيرهم."[1] اللغة هي العامل المشترك بين الجماعات التي تملك نفس اللغة، و هذا ما يجمعها و يوحدها تحت غطاء القومية؛ إلا أن هذا لا يمنع من وجود مجتمعات تمتلك أكثر من لغة واحدة ذات طابع قومي مشترك، و هذا ما نجده في كل من: الهند، الصين، الولايات المتحدة، الاتحاد السوفيتي.. .

يجعل كل من ارتباط المفهوم القومي بشعور الانتماء الجماعي و ارتباط اللغة بشعور الانتماء إلى كيان لغوي واحد من الانتماء اللغوي أساس المفهوم القومي، "فاللغة تسمح، بل وتفرض التطابق بين ما تمثله اللغة من قيم و بين الشعور القومي، و عندما يفقد مجتمع ذلك التطابق فإن هذا إيذان بتقلص العلاقة بين اللغة و الضمير القومي، و هو مقدمة لاختفاء اللغة من ذلك الشعور الجماعي، و هو أمر سوف نراه يتكرر في اختفاء اللغة العربية من المجتمع الإيراني و العودة إلى اللغة الفارسية رغم الانتماء الديني."[2]

تنعكس قيم و مبادئ و ثقافة و أفكار المجتمعات في اللغة التي تعكس هي الأخرى الشعور القومي للمجتمعات في تمظهراتها، و هذا ما يعكس العلاقة التكاملية بين اللغة والقومية في وحدة المجتمعات وتماسكها، و باختلال ذلك التوافق بين اللغة و الشعور القومي، يكون هناك اختلال إما في

---

[1] اللغة بين القومية والعالمية ، ص119.

[2] حامد ربيع، العلاقة الاتصالية بين المفهوم القومي و التطور الاجتماعي، اللغة العربية و الوعي القومي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، يونيو 1986، ص 264.

الشعور القومي بين المجتمعات ذات الانتماء اللغوي الواحد، أو تكون بداية قطيعة المجتمعات للانتماء اللغوي القومي؛ و هذا ما حدث في العديد من المجتمعات التي تبنت لغات جديدة أكثر "تجاوبا مع الشعور القومي" من لغة الأجداد.

اللغة القومية لأية أمة هي "الرابط التاريخي الذي يشد أبناءها إليها، و يعزز في نفوسهم شرف الانتماء، و يتبادلون، عن طريق اللغة الأحاسيس و المشاعر، فهي أهم مكونات الأمة و الوعاء الحضاري لها، و قد تختلف الأمة بيئة و جنسا و دينا..، و لكنها تظل متحدة متماسكة إذا كانت لغتها واحدة؛ فاللغة مستودع عقائد الأمة و تاريخها و آمالها و آلامها، و هي واسطة لتكتل فئات من البشر تجمعهم سوية و تطبعهم بطابع قومي خاص."[1] قد يتلاشى و يتراجع دور باقي روابط و مقومات القومية إلا اللغة تعد عاملا أساسيا في استمرار حضارات الأمم و الحفاظ على تماسكها و ثباتها.

للأمة العربية خصائص و ميزات تجعل لها "وجودا قوميا، بمعنى أن لها مقومات حضارية ومادية ثابتة تبلورت عبر الزمان فوق أرض عريضة ممتدة من الخليج العربي إلى المحيط الأطلسي، و أن هذه المقومات باقية على الرغم من وجود عوامل داخلية و خارجية عملت و تعمل باستمرار على تمزيق هذا الوجود و القضاء على وحدة الأمة العربية."[2] ليس الوجود القومي العربي وليد الساعة، بل يعود وجوده إلى عصور خلت، رسخت فيه ثوابت القومية العربية التي و إن عرفت تجزئة حدودها الجغرافية و تكوين مجتمعات ثقافية متباينة، إلا أن العربية حافظت على أوصالها القومية.

علاقة اللغة بالهوية و القومية هي علاقة تلازمية، باعتبار اللغة رمزا هوياتيا و مقوما قوميا أساسيا في استمرار الوجود و الوحدة العربية، حيث تتشكل اللغة والهوية والقومية في حلقة

[1] أحمد حقي الحلي، اللغة العربية و طرائق تدريسها، اللغة العربية و الوعي القومي، ص362.

[2] ياسين خليل، اللغة و الوجود القومي، اللغة العربية أسئلة التطور الذاتي و المستقبل، ص27.

تكاملية يقوم كل عنصر بإلزامية وجود الآخر؛ و إذا كانت اللغة العربية من "اللغات ذات المتانة الرمزية"، فإن ضرب تماسك الهوية و القومية العربية لا يكون إلا بتوجيه ضربة إلى اللغة العربية لطمس وجودها، وبالتالي طمس و إفراغ الهوية و القومية العربية من محتواها الأساسي.

# الفصل الأول

## اللغة العربية بين هاجس الأمن و واقع اللاأمن

المبحث الأول: الأمن اللغوي المفهوم و التحديات.

المبحث الثاني: واقع الأمن اللغوي في ظل الازدواجية والتعددية اللغوية.

**المبحث الأول: الأمن اللغوي : المفهوم و التحديات**

**1- الأمن اللغوي : المفهوم و التقعيد**

مصطلح "الأمن اللغوي" من العبارات المصطلحية التي فُرضت بفعل التحولات التي عرفها العالم على مختلف الأصعدة سياسيا و اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا التي أصبحت قبلة العديد من الباحثين، وذلك لما يحمله من دور يمكنه من قلب موازين القوى للدول في العديد من مجالات الحياة، و ذلك إن أحيط بالعناية اللازمة.

تعرف الحقول المعرفية حِراكا متسارعا في تنقل مصطلحاتها من مجال معرفي إلى آخر، و من بينها لفظ "الأمن" "الذي انتقل من معناه التقليدي "أي حماية الحدود الإقليمية"، والقصد طبعا هنا "الأمن العسكري" إلى معنى مركزي في العلاقات الدولية (...) و من معاني الأمن اليوم "التحرر من مخاطر التهديد، أي السعي نحو الطمأنينة."[1] اقترن لفظ "الأمن" خلال رحلة تنقله بداية بمفهوم تأمين و حماية الحدود الدولية للحفاظ على سيادة و حدود و استقلال و مصالح الدول.

نجد مما اقترن بذلك من مصطلحات: "الأمن العسكري"، "الأمن الإقليمي"، "الأمن الدولي"، "الأمن القومي"، "الأمن الغذائي"..، كل هذه العبارات تحمل من معاني القوة دفاعا عن أمن الدول وتأمين كيانها؛ كما نجد من جهة أخرى اقتران هذا اللفظ بالجانب الإنساني، المرتبط بحفظ حقوق الإنسان ووجوده و فكره و ثقافته و مجتمعه و كل ما يأمن استقرار محيطه، فنجد "الأمن الإنساني"، "الأمن الثقافي"، "الأمن الفكري"، "الأمن الاجتماعي".. .

يحمل مصطلح "الأمن" في كل اقتراناته معنى الحفاظ على و جود الإنسان و ثقافته و فكره

[1] بومدين بوزيد، الأمن اللغوي و الاستقرار الاجتماعي، المجلس الأعلى للغة العربية الجزائر، 2013، ص 25.

وحدوده، لكن هذا الحفاظ على وجود الإنسان و قيمه لا يكون إلا بالحفاظ على هويته. الهوية بصفة عامة سواء كانت فردية أو جماعية لا تتم إلا بعنصر التواصل الذي تلعب فيه اللغة الدور البارز.

يمكن الحفاظ على و جود هذه العلاقة المتشابكة بين اللغة و الهوية، باقتران لفظ "الأمن" بـــ "اللغة" في مزيج هوياتي قومي، ثقافي، سياسي، اقتصادي، اجتماعي..، ليطرح لنا مصطلح "الأمن اللغوي".

استعمل كل من مصطلحي "الأمن اللغوي" و "الأمن اللساني" بشكل مترادف، نجد "المحدثين يستعملون الأمن اللغوي و المعاصرين يستعملون الأمن اللساني و كلاهما يتعلقان بموضوع استعمال اللغة و حمايتها بشتى الأساليب، language security يقابلها الأمن اللغوي أما linguistic security يقابلها الأمن اللساني."[1]

كما نجد "التمكين اللغوي" الذي هو "نوع من الحماية اللغوية، بما لها من مكانة قانونية واستعمالية، و بما لها من سنن و تشريعات لدى أهلها أو عند الناطقين بها."[2] يحمل كل من "الأمن اللغوي" و "الأمن اللساني" مفهوم حماية استعمال اللغة و المحافظة عليها؛ أما مصطلح التمكين فهو أخص من الأمن اللغوي، يقتصر على مدى تمكن القوانين و التشريعات من تمكين اللغة في مختلف المجالات، و منه، لا يمكن جعل مصطلح "الأمن اللغوي" مرادف "التمكين اللغوي"، كون هذا الأخير يُعنى بالحماية القانونية التي تعد أهم جزء من مفهوم الأمن اللغوي.

[1] صالح حموش بلعيد،" دور التعليم و الإعلام في تحقيق أمن اللغة العربية" الأمن اللساني، أعمال ملتقى مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي، أيام 16/14/11 1453 هـ، جامعة الأمير نايف للعلوم الأمنية، ص60.

[2] المرجع نفسه، ص 60.

نشأ مصطلح الأمن اللغوي و تطور بفعل تراكم الأبحاث، فقد "مرت الأبحاث حول زوج "الأمن اللغوي و اللاأمن اللغوي" بثلاث مراحل: وكان السبق لعلماء النفس في دراسة ما يسمى "الوعي اللغوي" في إطار الازدواجية اللغوية فرنكو-أنجلو(...) والمرحلة الثانية أبرز بحوثها قدمها وليام لابوف william labov (...) و كان له الفضل في استعمال "الأمن اللغوي" (...) والمرحلة الثالثة ارتبطت بالأقليات اللغوية، و هنا نذكر أبحاث ماري لويس مورو."[1] مر هذا المصطلح قبل استقراره بعدة فروع و انهال من عدة علوم، نجده في علم النفس من خلال "الوعي اللغوي"، كما أنه تكون في رحاب أبحاث و دراسات علم الاجتماع المتعلقة بقضايا الأقليات اللغوية و بالنظر إلى قضايا الهيمنة اللغوية و قضايا التعددية والازدواجية اللغوية، و غيرها.

كان الفضل في أول ظهور لمصطلح "الأمن اللغوي"، حسب بعض الباحثين "سنة 1966 في أعمال وليام لابوف."[2] وهناك من الباحثين من يرجع مصطلح الأمن اللغوي إلى "العالمة اللسانية نيكول غونيه Nicole Gueunier، أول من استعملت المصطلح في بحث لها عن مظهر التعدد اللغوي في المجتمعات الخليط، و بالذات في تجمعات المهاجرين بفرنسا، فرأت أن هذه التجمعات تشكل خطورة (اللاأمن لغوي linguistic insecurity ) في منظور التواصل و الانسجام المجتمعي."[3]

ترعرع مصطلح الأمن اللغوي في كنف علم الاجتماع اللغوي و الدراسات اللغوية للمجتمعات البشرية، و بغياب الأمن اللغوي من المجتمعات بصفة جزئية أو كلية، يشغل فراغ الأمن اللغوي اللاأمن اللغوي، فإن غاب أحدهما كان حضور الآخر واجبا.

[1] الأمن اللغوي و الاستقرار الاجتماعي، ص34، 36.

[2] المرجع نفسه، ص36.

[3] صالح بلعيد، في الأمن اللغوي، دار هومة الجزائر، ط2، 2012، ص43.

إذا قلنا أن "الأمن" هو حماية من كل خطر أو تهديد و اللغة كائن حي يتطور وينمو وفق المتغيرات المحيطة، فإن هذه المتغيرات تشكل تهديدا لأمن اللغة، أمن كينونتها وخصائصها واستمرارها، لا سيما أن هذه المتغيرات تعمل على مواكبة عصر العولمة الذي يزيح اللغة الأضعف و لا يترك مكانا إلا للغة الأقوى، و بهذا فللعولمة الدور البارز في ظهور المصطلح و البحث عن تحقيقه.

الحديث عن الأمن اللغوي، لا يعني أن "نستخدم مفهومه و نحن مأسورون لمضمون قديم انكفائي يخاف من التجديد و اللغات الأخرى."[1] لا يجب أن نحصره في مفهوم رجعي يعتكف على مفهوم ثنائية الأصالة و المعاصرة، هذا المفهوم بعيد كل البعد عما يحمله "الأمن اللغوي" الذي "يعني قوة القانون التي في يد السلطة لفرض ما جاء في الدستور، من الحماية اللغوية التي تعد بالنسبة للمواطن حماية هوياتية، فيشعر بالأمان عندما يسمع لغته يتلاغى بها في كل موقع، بل عندما يسمعها على أفواه مسؤوليه، وهناك يحس بالقيمة المضافة التي تعطيها اللغة الوطنية للفرد و الانسجام الجمعي للساكنة."[2]

يمكن أن نعرف الأمن اللغوي بأنه هو حماية اللغة و الحفاظ عليها، على المستوى الداخلي (من حيث بناؤها و خصائصها و ثوابتها)، و على المستوى الخارجي (من حيث الاستعمال) من كل التهديدات التي تتربص بها؛ و يكون ذلك بلغة القانون الذي يُؤمن مكانتها، لغة أولى لا تُعلى عليها أي لغة أخرى داخل حدود الناطقين بها، فتكون لغة العلم و الإعلام و الإدارة و المحيط و اللغة التي تعكس هوية الفرد و الجماعة.

يظهر، مما سبق، أن عملية "تحصين اللغة لصد الاختراقات (transgressions) الخارجية،

[1] الأمن اللغوي و الاستقرار الاجتماعي، ص160.

[2] في الأمن اللغوي، ص26.

حاجة حضارية و مصيرية، و العمل على إثبات قدرة اللغة على التصدي لكافة أشكال التحديات العلمية و البرامج و الاستراتيجيات التي تريد النيل منها، و الحد من استلاب أهم ناظم لحلقات سيرورة التاريخ المجتمعي الممثل باللغة الحاضنة لإرادة و تاريخ وشخصية "الهوية" و كرامة و معتقد و ثقافة الأمة ومنجزاتها."[1] و هذا هو المبتغى من تحقيق الأمن اللغوي.

## 2- الأمن اللغوي: التحديات و الرهانات

### 1- العربية و خطر العولمة:

اللغة تكتسي صفات مجتمعاتها من ضعف أو رقي؛ و هذا ما شهدته العربية عندما كان العرب في أوج ازدهارهم، فقد "مرت بامتحانات و تجارب في تاريخها، وهي في كل ذلك لم تقف ساكنة في أي عصر من عصورها، إنما كانت مستوعبة لحاجات المجتمع العربي ثم الإسلامي، حيث خرجت من موطنها الأصل في الجزيرة العربية، فلم تقتصر في استيعاب المفاهيم الإسلامية عند ظهور الإسلام وأوجدت آلاف الألفاظ والتعابير لذلك، و كذا في العصر الأموي و العباسي استوعبت العلوم المترجمة عن الأمم الأخرى."[2] لم تعرف العربية معنى التغريب عبر عصورها الأولى، فقد كانت اللغة السائدة في كل تفاصيل حياة المجتمع العربي.

تمكنت العربية من المحافظة على مكانتها داخل قطرها و خارجه، باستثمار كل جديد لتستوعب ما صادفها من علوم و تهضم الألفاظ المهاجرة إليها، و خير دليل العصر العباسي الذي عرف ازدهار الترجمة من و إلى اللغة العربية و إدخال آلاف المصطلحات ترجمة و تعريبا.

---

[1] منير حافظ، الوعي اللغوي (الجمالي في فلسفة الكلام)، دار الفرقد دمشق، ط1، 2005، ص 171.

[2] زهير غازي زاهد، العربية و الأمن اللغوي، مؤسسة الوارق عمان الأردن، دط، 2000 ، ص41.

عاشت اللغة العربية (بخلاف ما تعيشه اليوم من تدهور) "ردحا طويلا من الدهر تعكس ما وصل إليه العرب من تقدم علمي في شتى المجالات، و أثبتت مرونتها الفائقة من خلال التطور الذي أصاب مدلولات مفرداتها و طرائق التعبير بها و قدرتها العالية على استيعاب التحول التدريجي، بحيث أصبحت العربية خلال فترة وجيزة من نزول القرآن الكريم لغة العلوم العقلية ( كالطب و الكيمياء) مثلما هي لغة العلوم النقلية."[1] خصائص العربية و ما تتميز به من مرونة و استيعاب لكل متغير، أتاح لها أن تكون لغة العلم و لغة الحياة يوم كان العرب أسياد قومهم، و كان الفضل للعرب في التأسيس للعديد من العلوم بفكر ناطق باللغة العربية.

كان العرب القدامى واعين بما للعربية من دور في ازدهار الدولة الإسلامية؛ و "إننا لنعلم علم اليقين بأن الدولة الإسلامية في عصورها الأولى سادت واستأسدت، لأنها عممت الأمن اللغوي بسلطة العلم الذي وهب للعربية حيث وقعت الحكمة على لسان العرب بالأصالة اكتسابا، و بالاستعراب تعلما وقناعة، كانت العصبية العربية مفتاح الحضارة، كما كان الأمن اللغوي حضارة وبناءا و تعميرا."[2]

تمكن العرب قديما من الوصول إلى مفهوم مصطلح الأمن اللغوي بالذود عن العربية والتعصب لحمايتها دون الانغلاق على باقي اللغات؛ فقد تمكنوا آنذاك من استيعاب مخاطر اللاأمن اللغوي على عقيدتهم و حياتهم و حضارتهم، فكان التعصب للغتهم تعصبا لقوميتهم وهويتهم و تحصينا لحدودهم.

عرفت العربية عبر مختلف العصور التي عايشتها من القوة ما مكنها من الازدهار و الرقي

[1] سعيد أحمد بيومي، أم اللغات دراسة في خصائص اللغة العربية و النهوض بها، مكتبة الآداب القاهرة، ط1، 2012 ص99.

[2] في الأمن اللغوي، ص26.

بأهلها، كما عرفت فترات من الانحطاط و التدهور "كاد يقضي عليها، لكن العربية قاومت كل هذا، وصمدت في وجه تلك المحن و ظلت حية مستمرة، صحيح أنه أصابها شيء من الوهن والضعف لضعف أهلها، لكنها سرعان ما تستعيد قوتها و يعود إليها ألقها و تدفقها."[1] هذا ما شكل عاملا أساسيا في الحفاظ على هوية الأمة و عدم الذوبان في ظل الغزو الذي تعرضت له الممالك و الدول العربية.

أما اليوم، فإن العربية "تتعرض لما تتعرض له أكثر من خمسة آلاف لغة مختلفة التي أشار ستيفن ويرم Stephen Worm إلى أنها تخضع لتأثيرات العولمة التي تدفع نحو عملية سيادة لغة الطرف السائد على بقية اللغات، فيما يسميه رانكا بلياك- بابيك Ranka Blayak عملية التوحيد اللغوي؛ أصبح التنوع اللغوي ينظر إليه كعقبة أمام التجارة و انتشار المعرفة واستعمال اللغة الواحدة هدفا منشودا."[2] أصبح العالم ينشد لفرض سلطة اللغة الواحدة، و لا سيما أنه أصبح قرية صغيرة اختزلت العديد من لغات العالم، حيث تدخل (لغات البلد الواحد) في صراعات داخلية لا يكون هناك بديل إلا بتبني اللغة الأجنبية الأقوى.

غالبا ما تؤدي هذه الصراعات و الحروب اللغوية إلى موت العديد من اللغات، نتيجة "التمثيل الثقافي" "cultural assimilation"* الذي ينبئ بظهور قطبية لغوية تسيطر على المعرفة و التكنولوجيا و الاقتصاد و الإعلام.. ، لتجعل العالم في قبضة اللغة المهيمنة.

---

[1] أحمد مطر العطية، اللغة العربية: قضايا الواقع و المعاصرة، اللغة العربية و التعليم رؤية مستقبلية للتطور، مركز للدراسات و البحوث الإستراتيجية، ط1، 2008، ص 36.

[2] رشدي أحمد طعيمة، اللغة العربية بين مهددات الفناء و مقومات البقاء و الجدل حول واقعها المعاصر، اللغة العربية والتعليم رؤية مستقبلية للتطور، ص61.

* "عندما تحتك ثقافتان تسيطر إحداهما على الأخرى، فيحدث للثقافة الأدنى ما يسمى "التمثيل الثقافي" " cultural assimilation"، و تذوب أنماطها الرئيسية في أنماط الثقافة الأقوى." (أحمد مطر العطية، اللغة العربية و التعليم رؤية مستقبلية، ص63.)

يقودنا الحديث عن اللاأمن اللغوي و التغريب اللغوي للحديث عن العولمة التي صارت تهدد الهوية اللغوية؛ فماذا نعني بالعولمة في إطارها اللغوي؟ و ما تأثيرها على اللغة العربية؟

نعني بالعولمة اللغوية "في إطارها الخاص، هيمنة لغة قوية اقتصاديا و إنتاجيا ومعرفيا على اللغات الضعيفة، و منها اللغة العربية (...)، و نعلم أن اللغة العربية تفتقر إلى المعارف المعاصرة، للوصول إلى بناء المجتمعات المعرفية المعاصرة التي تجعله يعيش عصره."[1] العولمة بهذا المعنى هي اللغة المنتجة معرفيا و اقتصاديا، و هذا ما يفرض هيمنتها اللغوية والثقافية و الإيديولوجية على اللغات المستهلكة، فتصبح اللغات تابعة اقتصاديا ومعرفيا و ثقافيا، ما يجعلها لغات ضعيفة لا تقدر على حماية هويتها و لا تستطيع مواكبة التقدم.

يعكس الوضع اللغوي الذي نعيشه الوضع العربي العام الذي غالبا ما يتجه إلى استهلاك كل ما ينتجه الآخر من معرفة و ثقافة، و حتى لغة الآخر؛ "فالغزو اللغوي هو أخطر أنواع الغزو الثقافي على الإطلاق، فأثره في شخصية الفرد و في الشخصية الجماعية للمجتمع من الخطورة لمكان، لأنه يفقد الإنسان أهم مقوم الوجود، و هي الهوية الوطنية التي تنطوي على الخصوصيات الروحية و الثقافية والحضارية."[2]

يتخذ الغزو اللغوي صورة حديثة عن الغزو التقليدي، مستهدفا هوية و ثقافة و فكر الشعوب، بما يسمح له من إضعاف مقومات شخصية الفرد و الجماعة الذي تمثل فيه الهوية اللغوية الفردية والجماعية أهم مقوماتها، و في ظل تهميش أو تغييب الهوية اللغوية يصبح هناك نوع من القابلية لتبني هوية لغوية جديدة و لو بشكل جزئي؛ و هذا ما يهدد وحدة الهوية و القومية العربية.

---

[1] صالح بلعيد، في النهوض باللغة العربية، دار هومة الجزائر، 2008، ص 126.

[2] عبد العزيز بن عثمان التويجري، حاضر اللغة العربية، الإيسيسكو، الرباط المملكة المغربية، دط، دت، ص19.

يرتكز الغزو اللغوي في تحقيق أهدافه على العامل النفسي، لأن له دور مهم في القضاء على ثقة الفرد بلغته، و هذا ما جعل اللغة العربية تعيش غربة لغوية نتيجة تراجع مكانتها في نفوس العديد من أبناءها.

تستدعي المحافظة على سلامة العربية "بعث لغة حية تكون قادرة على تحديات العولمة، و يجب أن يكون على ثلاثة أسس، أولها: ضرورة العودة بها إلى أصالتها، وثانيها: إثبات قدرة اللغة العربية على التفاعل مع التجربة العلمية العالمية الحديثة و استيعابها للحضارة الغربية قديما و حديثا، و ثالثهما: تفعيلها من أجل التعبير عن تطلعات و آمال الشعوب، بتحقيق وحدة قومية لها خصائصها و مقوماتها المتميزة."[1] يكون البحث عن إثبات قدرة اللغة العربية و تمكنها من استيعاب التجربة العلمية الحديثة بالتفاعل مع هذه التجربة انطلاقا من البحث في عناصرها و مكوناتها اللغوية ذاتها، بعيدا عن لغات التجارب العلمية، هذا ما يُمكن من التمهيد لوضع تجربة علمية عربية.

**2- تيسير العربية و صعوبة نحوها:**

**أ- تيسير النحو:**

تتسم اللغة العربية بالأصالة و المرونة، ما يجعلها لغة كل عصر، و سمتها المعيارية ساهمت في ذلك، هذا ما يتجسد في النحو العربي الذي "جاء بعد الجهد الكبير الذي قام به النحاة الأوائل من نهاية القرن الأول إلى نهاية القرن الرابع، بسبب الحاجة الماسة إلى تعلم لغة القرآن الكريم."[2] و قد تم ذلك عبر مراحل، و نحن لسنا بصدد عرض مراحل تأسيس النحو العربي و تطوره، و إنما البحث و

[1] في النهوض بالعربية، ص24.

[2] صالح بلعيد، اللغة العربية آلياتها الأساسية و قضاياها الراهنة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، دط، 1995، ص90.

الكشف عن أسباب نعت اللغة العربية بالصعوبة من قبل غير الناطقين بها و حتى الناطقين بها.

يقودنا البحث في قضية النحو العربي و تيسيره إلى رأيين متناقضين (منذ أكثر من عقدين): أما الرأي الأول يتجه أصحابه إلى أن "مشكلة استصعاب الدراسة النحوية و الدراسة الصرفية، يبعث على النفور من اللغة، ونحن نعتقد في طليعة أسباب هذا النفور من النحو و الصرف، يأتي في إتباع قدماء النحويين و التزام أقوالهم كأنها مما يحرم الاجتهاد فيه. و هكذا صار النحو (...) غاية في ذاته، لا وسيلة للتعبير عن المعاني و الأحاسيس، و لم يستطع المؤلفون في النحو من المعاصرين أن يأتوا بشيء ذي قيمة في تسهيل هذا العلم."[1]

عدم فتح باب الاجتهاد لأصحاب الاختصاص لإخراج النحو العربي من عصوره القديمة، من أهم أسباب نعت العربية بالصعوبة، كما يذهب أصحاب هذا الاتجاه، و ذلك لكثرة قواعدها التي تتضارب مع بعضها، مما يصعب وضع نحو تعليمي موحد.

يمكن أن نحصر عوامل صعوبة نحو اللغة العربية في "اعتمادها على القوانين المجردة و التحليل و التقسيم و الاستبدال مما يتطلب جهودا فكرية قد يعجز كثير من التلاميذ عن الوصول إليها، و كثرة الأوجه الإعرابية المختلفة، و التعاريف المتجددة، والشواهد و النوادر و المصطلحات مما يثقل التلميذ ويجهد ذهنه."[2] اعتبار النحو وسيلة تعليمية و ليس غاية بحثية في ذاته يلزمنا الابتعاد عن التعقيدات الإعرابية، و حصر قواعد النحو، و ترك الدراسات النحوية المعمقة و أوجه الإعراب المتشعبة و الشواهد والمصطلحات.. إلى أهل الاختصاص.

أما عن اعتماد النحو على التحليل و التقسيم و الاستبدال و غيرها، فهذا الأمر نجده في مختلف النظم النحوية لباقي اللغات، وإن كان في النحو العربي بصفة أكثر ما يخرجه في كثير من الأحيان عن

[1] عبد الكريم خليفة، اللغة العربية و التعريب في العصر الحديث، دار الفرقان،عمان، ط5، 1997، ص 215.

[2] فهد خليل زايد، العربية بين التغريب و التهويد، دار يافا، دار مكين، عمان، دط، 2006، ص75.

صفته المعيارية.

جاوزت صعوبة قواعد العربية "حدود مجرد الشكوى، و انتقلت إلى موقع النفور والجفاء، بل العداء أحيانا من العامة و بعض الخاصة، و لم يكن هذا الموقف الجديد من أصحاب اللغة مقصورا على القواعد وحدها، بل امتد الأمر إلى اللغة ذاتها."[1] يلزم القول بصعوبة تعلم قواعد اللغة العربية أهل الاختصاص النظر في واقع تعليم العربية، و هذا ما يستدعي تيسير الدرس النحوي لتسهيل العملية التعليمية.

القول بتيسير النحو لا يعني تجديده، "فالتيسير ضروري، و قد يمتثل في المصطلحات أو طرائق التعليم أو في تدرج تعليم أبوابه، و دعوات التيسير محقة من حيث المبدأ فلها ما يسوغها على العموم، والتيسير يعني تسهيله للمتعلمين لا غير، و أما التجديد فيعني إحالة القديم للمتحف و استبداله بنحو جديد."[2] التيسير هو البحث في طرائق تسهيل تعلم النحو العربي و الابتعاد عن التعقيد، دون المساس بثوابته أو الإخلال بقواعده.

ليست الدعوة إلى التيسير وليدة العصر؛ نجد القدامى قد أبدوا رغبة في تيسير النحو العربي، هذا من خلال "صنع الموجزات و الكتب المبسطة مثل كتاب "الجمل" للزجاجي، و"اللمع" لابن جني، و"الواضح" لأبي بكر الزبيدي، و "الآجرومية" للصنهاجي، و قبلها كتاب "التفاحة" لأبي جعفر النحاس، ثم جاء دور الألفيات و نظم قواعد النحو في أراجيز لتسهيل حفظه (...) كل ذلك من وسائل تيسير دراسة النحو لدى القدماء."[3] كان يصب جل ما ألفه القدامى في باب النحو في تسهيل و تيسير تعلم النحو.

---

[1] كمال بشر، اللغة العربية بين الوهم و سوء الفهم، دار غريب، القاهرة، دط، 1999، ص148.

[2] في النهوض باللغة العربية، ص 161.

[3] العربية و الأمن اللغوي، ص48.

سبق القدامى دعوة المعاصرين إلى التخفيف من قوانين الضوابط اللغوية و تسهيلها للمتعلمين بمئات السنين بمفهوم التيسير في إطاره التعليمي المعاصر؛ نجد مثلا "الجاحظ في القرن الثالث الهجري يوصي معلم العربية ألا يشغل قلب الصبي منه إلا بقدر ما يؤديه إلى السلامة من اللحن في كتاب يكتبه، و منذ عصره نجد في النحو كتبا مختصرة للناشئة وكتبا مطولة للمتخصصين."[1] لا يمكن نكران الإنجازات البحثية الموجهة للمتعلم لدى القدامى، و التي لازالت تعد المصدر الأساس في كل الدراسات النحوية المعاصرة.

أدى تعمق النحاة القدامى في دراساتهم النحوية إلى "غلوهم في فلسفة النحو، وتفننهم في العلل (...) و وقفوا طويلا عند نظرية العامل، و قد أثارت هذه الفلسفة و تعقيد النحاة ما أثارت من نقد منذ زمن بعيد (...)، و اقترنت النهضة العربية الحديثة باستنكار العلل النحوية، وتخليص النحو من فلسفته."[2] قام القدامى بإطالة الوقوف عند العديد من قضايا النحو، ما أنتج تعقيدات نحوية* العربية في غنى عنها؛ أوجب على المعاصرين البحث في تيسيرها للمتعلمين.

كان على النحاة المعاصرين التوجه للبحث في وسائل تيسير النحو، كما نجد عدد من النحاة المحدثين حاولوا تقديم النحو بشكل ميسر من خلال مؤلفاتهم، "ففي أواخر القرن التاسع عشر ألف حفني ناصف و آخرون كتبا لتعليم النحو تحت عنواني (الدروس النحوية)، و(قواعد اللغة العربية). و نجد أيضا علي الجارم مصطفى أمين في كتاب (النحو الواضح)، إبراهيم مصطفى في كتاب (إحياء النحو)،

[1] شوقي ضيف، مجمع اللغة العربية في خمسين عاما 1934-1984، مجمع اللغة العربية، ط1، 1984، ص 169.

[2] اللغة العربية و التعريب في العصر الحديث، ص74.

* كان وراء هذا التصعيد البحثي في النحو احتدام التنافس بين قطبين لغويين: مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة، "و كل مدرسة تذهب مذهبها، فنجم عن ذلك خلاف حاد أي إلى تشعبه و تعدد مسائله، (...) أصبح ميدانا لإظهار المهارة العقلية، فتوهم بعض النحاة أشياء أولوها حسب أغراضهم، و اتبع بعضهم الشواهد الغريبة، فدخل التكلف على النحو." (اللغة العربية آلياتها الأساسية و قضاياها الراهنة، ص90 ) هذا ما شكل هذه التعقيدات التي يعرفها النحو العربي.

ويعقوب عبد النبي (إصلاح النحو)، (النحو الجديد)."[1] هذه المساهمات في تأليف كتب تيسير النحو وغيرها، هي حاجة ماسة لتلبية دعوات تيسيره للناشئة.

إلا أنها لم تتمكن من الوصول إلى تيسير النحو بشكل موحد، و ذلك "لتشعب المادة و تعقدها نتيجة الانحطاط في فهمها و في طرق تقديمها (...)، و تعقيدات النحاة المتأخرين، أضف إلى هذا المناهج الإستشراقية التي تأثر بها بعض العلماء ممن درسوا الفكر الغربي."[2] القول بأن تشعب المادة النحوية سبب في تعقيدات النحو قد يكون له جانب من الصواب، إلا أن الطرائق التعليمية العقيمة والمناهج الغربية المستوردة من نظم لغوية أخرى أفقدتها اتزانها.

أدت الاصطلاحات النحوية و كثرة تعدد مقابلات المفهوم الواحد إلى تشابك مفاهيمها، و كذا الغلو في العديد من القضايا النحوية التي تضع الطالب في حيرة؛ ما يجعله بحاجة إلى تقنين تفرعاته بما يخدم العملية التعليمية و ترك تشعباته لأهل الاختصاص.

إيعاز الضعف اللغوي المستشري بين الطلاب إلى صعوبة تعليم النحو و تعلمه أنشأ لنا اتجاهين، "يرمي الاتجاه الأول إلى تقويض النحو و اللجوء إلى العامية و اللغات الأجنبية، و يهدف الثاني إلى النهوض بالفصيحة في العصر الحديث باللجوء إلى وسائل عدة منها تيسير تعليم النحو و تعلمه."[3] يرى الاتجاه الأول أنه لا بد من معاداة النحو لصعوبته و تعقيداته و التخلي عنه بالدعوة إلى العامية التي في رأيه لا تذهب إلى كل هذه التعقيدات النحوية.

عمد هذا الرأي المعادي في دعوته إلى حجج (واهية)، منها "جعل الإعراب غاية النحو، و دعا

---

[1] وفاء كامل فايد، المجامع العربية و قضايا، اللغة من النشأة إلى أواخر القرن العشرين، عالم الكتب، دط، 2004، ص 340.

[2] اللغة العربية و آلياتها الأساسية و قضاياها الراهنة، ص90.

[3] سمر روحي الفيصل، المشكلة اللغوية العربية، جروس برس، لبنان، ط1، 1992، ص54.

إلى التخلي عنه لعجز الإنسان العربي عن التقيد به في كلامه و ألح على تسكين أواخر الكلم تشبها بالعامية و مجاراة لها، و حاول الإيحاء بأن الأصول الأولى للفصيحة لم تكن معربة؛ و أن الإعراب طرأ عليها في عصور لاحقة."[1] الدعوة إلى تسكين أواخر الكلم استنادا إلى عدم تمكن الطالب العربي من إجادة النحو و التحكم به، هي دعوة للتخلي عن النظام اللغوي للعربية و تبني العامية، تحمل من الخطر ما يهدد أمنها اللغوي.

يرى أصحاب الفصيحة على عكس الرأي المعادي، أن الدعوة إلى تيسير النحو تقوم على أسس منها: ألا "يمس جوهر اللغة العربية الفصيحة، أو أي ركن من أركانها. و فرقوا في هذه الصعوبة النسبية بين أمرين: أولا الصعوبة التي وضعها النحاة، و يمكن تعديلها وتبديلها تبعا لاجتهادات نحوية أخرى حسب حاجة العصر و تقدمه العلمي، و بين صعوبة لغوية، و صعوبة تعلم القواعد و استعمالها في الحديث و الكتابة و هي صعوبة تربوية، وغلبوا الثانية على الأولى."[2] يكون التيسير في مناهج تعلم النحو و توظيفه أكثر من البحث و الاجتهاد في الدراسات النحوية و تعليمه، مع المحافظة على القواعد العامة للنحو و عدم الخروج عنها.

كان التيسير عند الاتجاه الثاني في إطاره التربوي، باعتبار تيسير النحو قضية تربوية تعليمية تحتاج إلى وضع وسائل. تعد الكتب المدرسية أهم وسيلة في اكتساب النحو وتطبيقه، "فما تقدمه عن بعض الموضوعات لا يختلف عما تقدمه كتب النحو المطولة التي تدرس في مراحل عالية من التعليم (...)، و على المدرس الحديث أن يعنى بما يحتاج إليه الطلاب من القواعد الضرورية ليقوموا ألسنتهم ويتجنبوا الخطأ في تعبيرهم."[3]

---

[1] المرجع نفسه، ص 54.

[2] المشكلة اللغوية العربية ، ص 62، 63.

[3] أحمد حقي الحلي، اللغة العربية و طرائق تدريسها، اللغة العربية و الوعي القومي، ص368، 376.

يمكن القول في الأخير، إن قضية تيسير النحو يجب أن نتناولها في إطارها التعليمي، باعتبارها "مشكلة تربوية بوضع حلول لها بما يدفع عن النحو سمة (الصعوبة) التي يحاول أن يلصقها به البعض، و يحمل النحو العربي في ضوئها مسؤولية ضعف العربية لدى جماهير أكثر المتعلمين، بل أكثر المثقفين."[1] هذا الأمر، يستدعي تكاثف الجهود الفردية من نحويين و متخصصين، و الجهود الجماعية من مؤسسات وهيئات لغوية التي قامت بجهود معتبرة ساهمت في تيسير النحو العربي إلى حد ما.

قضية تيسير تعليم النحو هي قضية موجودة في كل اللغات، و قد تكون أكثر تعقيدا مما هي عليه في العربية، و مع ذلك لم تطرح بهذا الشكل المبالغ فيه الذي يهدد أمنها اللغوي، و التي لا زالت منذ عقود و إن أخذت شكلا مغايرا في العصر الحالي تفتعل كلما تعلق الأمر بضرورة الحفاظ على ثوابت العربية. افتعال هذه القضايا لها خلفيات سياسية بالدرجة الأولى و خدمة للغات الأجنبية في الكثير منها.

**ب- تيسير الكتابة:**

الكتابة العربية أقدم الكتابات التي عرفها العالم، و هي التي خطت التراث العربي والإسلامي على مر العصور*. اهتم العرب بالخط العربي، "فصرفوا فيه قرونا طويلة حتى استوي على الصورة التي عليها اليوم، و إذا كان وضع الحرف -قبل الإسلام- مقبولا، إذا لم تكن الكتابة مهنة أو مهارة يدوية أو وسيلة لتسجيل المعارف، فإن انتشار الكتابة العربية، وتداول الخط العربي بعد الإسلام، و

[1] هادي نهر،اللغة العربية و تحديات العولمة،عالم الكتب الحديث، الأردن، دط، 2010، ص147.

* مر الخط العربي قبل تشكله في صورته الأخيرة بعدة مراحل، فقد "نشأ الخط العربي متطورا عن الخط النبطي، و قد تشكل نحو نهايات القرن الرابع الميلادي و في أثناء القرنين الرابع و الخامس، و قد أخذ الأنباط كتابتهم عن الآرمية، وكان الآرميون قد اتخذوا الألفباء الفينيقية و تصرفوا فيها. و كانت الكتابة العربية، في أطوارها الأولى منذ النشأة، تقتصر على رسم الحروف الصوامت." (نهاد الموسى، الثنائيات في قضايا اللغة العربية، من عصر النهضة إلى عصر العولمة، دار الشروق، ط1، 2003، ص 193.) اتخذ العرب في تشكيل خطهم من كتابات الحضارات المجاورة، و اعتمدوا بداية على الصوامت ثم تطورت إلى ما يعرف اليوم بالخط العربي.

تزايد المهتمون بصنعة الكتابة، قد أدى إلى أن يواجه الشعراء و الكتاب مشكلات الرسم الكتابي منذ ذلك الوقت، و من هنا تعهد المعنيون بالحرف العربي بالإصلاح والتعديل و إدخال الروادف، و تغيير الرسم نحو الأجمل والأفضل، (...) وضوابط أخرى لتيسير القراءة."[1]

لم يعرف الخط العربي الاهتمام بتحسينه و العمل على تطويره إلا بعد الإسلام باعتباره وسيلة لتدوين المعارف؛ فلم تظهر إشكالات الخط العربي إلا عندما راح العرب يهتمون بتدوين كلامهم (من شعر) و إبداعاتهم.

عرف الخط العربي انتشارا مع انتشار الإسلام، تبنته عدة لغات لرسم لغاتها؛ كان "عدد اللغات التي كانت تكتب بالحرف العربي ما يقرب 238 لغة، فانحسر هذا العدد في القرن العشرين إلى 38 لغة فقط، و قبل زوال هذا القرن نشهد تنازلا آخر في أن تلك اللغات المتبقية تتخلى عن هذا الحرف بالتدريج، و ظهر هذا في تراجع المازيغيات والسواحلية و الهوسا.. عن الحرف العربي في أواخر القرن الماضي."[2]

توغل الخط العربي ليكون الرسم الكتابي لمئات اللغات، و لكن منذ تدهور الدولة الإسلامية وتفككها و دخولها في عصر الانحطاط، تخلت العديد من اللغات عن الخط العربي لتواكب عصر العولمة بتبني كتابات لغات الدول التي تملك العولمة.

للخط العربي ما يميزه، ما يجعل "الحرف العربي مثاليا في جمال تكوينه، و شكله، وتنوعه، والتوائه، و استوائه، و تعريجاته، و اختصاراته، و أن الصفحة الواحدة من الكتاب العربي لو كتبت بالحرف اللاتيني لاحتاجت إلى صفحتين على الأقل (...)، و قد ساعد على ذلك بنية الكلمة العربية

[1] اللغة العربية و تحديات العولمة، ص220.

[2] صالح بلعيد، اللغة الجامعة، مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، 2015، ص 20.

التي لا توجد في أكثرها حدود فاصلة."[1]

يحمل الحرف العربي من الجمال ما يجعله منسجما داخل الكلمة الواحدة في صورة متناسقة، كما أنه يشغل حجما أصغر مما يجعله أكثر اقتصادا و إيجازا، هذا ما يجعله أكثر مواكبة لعصر العولمة التي تتطلب السرعة و الإيجاز، بخلاف باقي اللغات التي قد يتعدى تعداد حروف الكلمة الواحدة أربعة عشر حرفا.

و مما يتميز به أيضا الاختزال في الرسم، "فمداره كثرة الاستعمال و أسبابه كثيرة منها الصرفي، و منها الصوتي كالإدغام، و التخفيف و التسهيل."[2] وغيرها من ظواهر الفك و الترخيم، و الإمالة والإخفاء والإظهار، و الترقيق..؛ هذه من السمات المميزة للخط العربي.

لم يعرف الخط العربي على مر عصوره إشكالا في ذاته؛ إلا في العصر الحالي مع تصاعد أصوات تتهم الخط العربي بأنه لا يصلح لتطورات العصر، و عليه أن يبقى خط التراث العربي لا غير؛ هذه الشكوى تزايدت في الفترة الأخيرة من القرن التاسع عشر، بحيث اعتبرها البعض ""مأزقا من مآزق اللغة"، و مرد الصعوبة عند الشكاة تتلخص في عدم التناسب الهندسي في شكل الحرف العربي، و تنوع رسمه(...) كتابة الحروف الصامتة و تقدير الحروف الصائتة عليها، و هذا التقدير هو المشكل (...)، وإن عددا ليس قليلا من الحروف متشابه من حيث رسمه، لا يفرقه عن بعضه إلا النقط موضعا و عددا، زد على ذلك أن كتابة الكلمات في العربية غير متصلة، فيضطر الكاتب أن يقطع بعض الحروف في وسطها، و في الرسم الكتابي العربي حروف تكتب و لا تقرأ."[3]

هذه أهم الإشكالات التي استندوا عليها في القول بصعوبة الخط العربي التي تصعب من عملية

[1] اللغة العربية و تحديات العولمة، ص 224.

[2] المرجع نفسه، ص 233.

[3] اللغة العربية و تحديات العولمة ، ص 220، 221.

تعلم الكتابة؛ و التي يمكن أن نجملها في الإشكالات الآتية:

– يتغير الشكل الهندسي للحرف العربي بتغير موقعه من الكلمة، أو قد يحمل الحرف الواحد أكثر من صورة، و يكتب بأكثر من طريقة، هذا قد يحدث خلط و صعوبة عند المتعلم المبتدئ؛ و كتابة الحروف الصامتة التي قد تربك المتعلم.

– وجود بعض الحروف متشابهة من حيث رسمة شكلها، و لا يمكن تمييزها إلا بعدد النقاط المصاحبة لها.

– وجود حروف منفصلة في الكلمة الواحدة، مما يؤدي إلى عدم تمكن المبتدئين من معرفة إن كان المقطع المنفصل ينتمي إلى الكلمة أم أنه مستقل عنه؛ بالإضافة إلى وجود حروف تنطق ولا تكتب وأخرى تكتب و لا تنطق.

– الحركات التي يتميز بها نظام الكتابة العربية عن غيره؛ فهذه الحركات قد ترسم فوق الحرف أو تحته و قد تترك فلا تكتب، فيجد القارئ صعوبة في قراءة الكلمة دون حركات، و هنا يستعين بالعقل من أجل القراءة و هذا يصعب من عملية القراءة؛ "والحق أن الكتابة العربية –غير المضبوطة بالشكل– تحوج القارئ الفهم، كي تسلم قراءته، من اللحن و الخطأ، و لكنها حين تضبط بالشكل ضبطا تاما، تصب قراءتها في اليسر."[1] كما يمكن تركها أو الاستعانة بها عند الضرورة.

– ربط الكتابة العربية بعلمي الصرف و النحو "يشكل صعوبة فيها، إذ يفترض في الناشئ الذي يتعلم الكتابة معرفة الأصل الاشتقاقي للكلمة، كما يلزم التلميذ بمعرفة معنى الحرف الذي يكتبه و هل هو شرطي أم مصدري ناصب، أم مفسر أم مؤكد خفف تشديده."[2] ربط الخط العربي بعلمي النحو والصرف و ما يحملانه من قضايا، كالاشتقاق من إبدال و قلب، و الأمثلة كثيرة عن العلل

[1] محمد جابر الفياض، أهمية اللغة في الحياة الإنسانية، اللغة العربية و الوعي القومي، ص301.

[2] المجامع العربية و قضايا اللغة، ص363.

النحوية و الصرفية من اختلافات و استثناءات الإعلال و التصحيح*؛ هذا الربط جره إلى تعقيدات هو في غنى عنها، ما يجب على متعلم الكتابة العربية أن يكون على دراية تامة بعلمي النحو و الصرف.

القول بلزوم معرفة متعلم الخط العربي الأصل الاشتقاقي للكلمة، و العودة إليه للتمكن من الإلمام بأصول الكتابة العربية فيه نوع من المغالاة؛ "فعلى الرغم من أن مشاكل الرسم لها ما يناظرها بل يفوقها في رسم اللغات الأخرى، سواء من حيث تعدد أشكال الحروف أولا أو وسطا أو تشابه بعضها، أو بوجود حروف تكتب و لا تنطق يعرفها من له أدنى إلمام بالانجليزية، أو الألمانية، أو الفرنسية أو غيرها."[2]

كل هذه الأمور التي أخذت على الخط العربي من صعوبات في تعلم الكتابة العربية، ما هي إلا مميزات ينفرد بها الخط العربي عن باقي خطوط اللغات الأخرى التي تعاني هي الأخرى عدة إشكالات في رسم كتابتها. لو قارنا إشكالات الكتابة الانجليزية بإشكالات الكتابة العربية، لوجدنا أن صعوبات الكتابة العربية لا تكمن في جوهر نظامها أو نطقها، بل هي أكثر سلاسة من نظيرتها الانجليزية التي يتعدد فيها الرمز للصوت الواحد و قضية نطق الحرف الواحد بأكثر من صوت حسب موضعه*، و أيضا صعوبة التمييز بين الكلمات المتشابهة في النطق، مثلا نجد في

* "كما في رسم الألف المقصورة ، فقد رأوا أن الألف الثالثة تكتب ألفا إذا كان أصلها واوا، و تكتب ياء إذا كان أصلها ياء، كما رأوا أن الألف الزائدة عن ثلاثة تكتب ياء. كما ربطوا الكتابة بعلم النحو في مسائل منها أن (لا) النافية توصل بإن إذا كانت شرطية." (المجامع العربية و قضايا اللغة، ص363.)

[2] اللغة العربية و تحديات العولمة، ص223.

* "علينا أن نؤكد ما لهذا الرسم من ميزات قد تسد ما فيه من عيوب..، فليس في الرسم الكتابي العربي صوت يرمز له بأكثر من حرف بخلاف الانجليزية مثلا لصوت الشين رمزان هما (SH) زيادة على أن هناك رموزا من نحو: تنطق وكأنها الكاف. و قد يرمز للكاف بـــ (X) ممزوجا بحرف (S)، و قد يجعل للحرف الواحد أصوات متعددة مثل (S) فإنه ينطق به سينا أو شينا.." (اللغة العربية وتحديات العولمة ، ص223.)

الفرنسية مجموعة من الكلمات المختلفة في المعنى و الكتابة تنطق بشكل متشابه مثل: ( sens معنى)، (son صوت، له)، (cent مئة)، (sans بدون)، (sang دم)، و غيرها من الإشكالات التي هي أكثر تعقيدا من تلك التي تواجه الخط العربي.

ظهرت بتنامي الأصوات المنادية بصعوبة الخط العربي عدة دعوات لتيسير الكتابة من خلال إصلاحها و تعديلها أو تغييرها بالبحث عن بديل لها، و التي تتلخص في اتجاهين:

يرمي الاتجاه الأول "إلى تعديل الحروف الحالية بحيث تعبر عن النطق، و يشمل ما اقترح من كتابة الحروف الحالية متفرقة، كما يشمل اختصار صور الحروف بالاستغناء عن المتداخل منها والمركب و كذلك إدخال الشكل ضمن كتابة الكلمة، و قد اقترحه أحمد لطفي السيد في عام 1899، فطلب بأن تكتب جميع أحرف الكلمة و حركاتها داخلها."[1] كانت دعوة إصلاح الخط العربي تدور حول الاستغناء عن الحروف المتداخلة و المركبة، وأن تكون الكتابة مطابقة للصوت بإدخال الشكل ضمن الكتابة، وظهرت عدة اقتراحات لهذه الكتابة* . إن مثل هذه الدعوات يعد ضربا في أصل الخط العربي و تشويها له، فبدل تيسير الخط العربي سيكون أكثر تعقيدا مما هو عليه.

أما الاتجاه الثاني، و هو أكثر خطورة من الأول، فيرمي إلى التخلي عن الحرف العربي و إبداله بالحرف اللاتيني، هذه الدعوة تصبو إلى قطع الصلة بالثقافة العربية الإسلامية و التراث العربي، و عزل العربي عن مقوماته و هويته و دمجه في ثقافة غربية.

ممن دعا إلى التخلي عن الحروف العربية و إحلال الحروف اللاتينية مكانها، المستشرق "سبيتا Spita" من خلال كتابه " "قواعد العربية العامية في مصر" عام 1880، ففي هذا الكتاب دعوة

---

[1] المجامع العربية و قضايا اللغة، ص364.

* اقترح "أحمد لطفي السيد، و هو اقتراح خاص بوضع حروف للحركات و التنوين، فبدلا من "ضرب" نكتب "ضارابا"، وعلى الرغم من إخفاق هذا الاقتراح إلا أن الأساس العلمي سليم فيه، و هو مشكلة الحركات و التنوين." (المشكلة اللغوية العربية، ص51.)

إلى استبدال الحروف اللاتينية بالحروف العربية؛ و المسوغ لهذا الاستبدال كامن في أن الكتابة العربية خالية من حروف للحركات، و في أنها عقيمة معقدة لا تساعد القارئ على الفهم و النطق السليم (...)، و لعل الاقتراح الذي قدمه عبد العزيز فهمي لمجمع اللغة العربية في القاهرة عام 1943 أفضل صور الإتباع وأكثرها تمحيصا."[1]

عرفت دعوة سبيتا نوعا من الانتشار بفضل أتباعه من العرب* و أيضا الأجانب* الذين تحاملوا على الحرف العربي لإقصائه وتعويضه بالحرف اللاتيني، وبالتالي إقصاء العربية؛ وهي دعوة لتبني العامية.

ينقص اقتراحات "اتخاذ الكتابة اللاتينية بديلا للكتابة العربية الدقة و التأمل، أما عند تطبيقها على العربية فلسوف نقع في مأزق صعوبات و تضحيات شديدة الخطورة على اللغة و خواصها

[1] المشكلة اللغوية العربية، ص46.

* استمدت هذه الدعوة في الوطن العربي قوتها من محاولة محاكاة تجارب مجاورة، "رأوا فيما فعله (مصطفى كامل أتاتورك) للغة التركية مثالا يحتذى به، فكانت دعوى (عبد العزيز فهمي) لاستخدام الحروف اللاتينية، غير أن دعوته لم تصادف نجاحا، إذ لم يوفق في إيجاد أصوات لاتينية ملائمة لأكثر من 40% من الأصوات العربية" (اللغة العربية و تحديات العولمة، ص222.) اقترح في دعوته، "الإبقاء على خمسة أحرف عربية و خمسة عشر حرفا لاتينيا." (المشكلة اللغوية العربية، ص67)، هذا الاقتراح آل إلى الإخفاق لاستحالة التطابق بين النطق العربي والكتابة اللاتينية، و لاستحالة إيجاد مقابلات لكل الأحرف العربية، ففي العربية أصوات كثيرة لا توجد في اللغة اللاتينية، فحذا حذوه العديد من الباحثين، =وراحوا يضعون عدة طرق لإبدال الحرف العربي بالحرف اللاتيني، إلا أن كلها باءت بالفشل لأن مثل هذه الدعوة هي دعوة لاختزال حضارة بأكملها.

* " أول من تزعم الدعوة إلى الكتابة بالحروف اللاتينية هو المبشر "ماسينيون Massion" الموظف في قسم الشؤون الشرقية في وزارة الخارجية الفرنسية، و قد بثت دعوته هذه في المغرب و سوريا و لبنان، وتابعه كولان Colean و غيره، ثم شاعت هذه الدعوة بين خريجي معاهد الإرساليات (...) فقد جرت محاولات كثيرة أبرزها تلك التي دعا إليها لطفي السيد وقاسم أمين و سلامة موسى و عبد العزيز فهمي." (العربية بين التغريب و التهويد، ص211.)

المميزة لها على المستويات اللغوية كافة."[1] ظلت هذه الاقتراحات في جانبها النظري لاستحالة تطبيقها على اللغة العربية، و لاستحالة قبول هذه الدعوات من أبناء العربية، و التي لم تدم طويلا، فسرعان ما تخلو عنها للوعي بخطورة ما قد ينجر عن ذلك من زعزعة أمن اللغة العربية.

الخط العربي قائم منذ قرون، ولم يفكر السلف في تغييره، فاللحمة القائمة بين حروفه في كتلة متناسقة، لا يمكن أن يعوضها أي خط آخر. وفي عصرنا الحالي، أخذت هذه الدعوة شكلا آخر، فلا زالت الجهات الغربية تعمل من أجل تشويه العربية، هذا ما أتى به المشروع الأمريكي* من مزاعم حول ضعف الحرف العربي و عدم قدرته على الاستيعاب و التواصل مع الثقافات الأخرى، كل ذلك كان وراء ما يعرف بالمشروع الثقافي؛ هذه المشاريع و الدعوات غير مباشرة أكثر خطورة (مما كانت عليه سابقا) على أمن العربية لاتخاذ العولمة إحدى أهم وسائلها.

**3- المعالجة الآلية للغة العربية:**

تواجه اللغة العربية في عصر العولمة و المعلوماتية عدة تحديات، منها معالجة و إدخال العربية إلى عالم الحاسوب و الشابكة؛ كان على العربية تطويع لغتها لتصبح لغة الحاسوب و الشابكة، و "قد نجح العرب في تعريب جزء من الحاسوب على مستوى اللغة المكتوبة، لكن ما زال أمر اللغة المنطوقة يحتاج لشوط طويل في التعريب؛ فتغذية الحاسوب فيما عرب فيه لم تتم بالشكل المطلوب في إطار المعجمية الحديثة و المستويات الدلالية والصرفية و النحوية باللغة العربية، و تحتاج لجهد

[1] اللغة العربية بين الوهم و سوء الفهم، ص208.

* "انتهت الإدارة الأمريكية مؤخرا من إعداد مشروع هدفه تغيير شكل حروف العربية واستبدال اللاتينية بها، تحت مسمى تحديث الثقافة العربية !، واعتبر هذا المشروع جزءا من خطة الإصلاح في المنطقة التي تدخل ضمن إطار مشروع الشرق الأوسط. ويقول مقدمو المشروع إن الهدف من هذا المشروع هو تحقيق تفاهم أفضل، ولغة مشتركة بين العربية وغيرها من اللغات الأخرى(...) ويقول المشروع الأمريكي: على مدى أكثر من 600 دراسة متخصصة تم إجراؤها بمعرفة جهات بحثية مرموقة منذ عام 2002م، حتى أوائل عام 2004 كانت النتيجة التي خلصت إليها تلك الدراسات هي صعوبة التقاء العربية مع الانجليزية." (اللغة العربية والتفاهم العالمي المبادئ والآليات، ص74.)

مشترك من اللغويين و الحاسوبيين لإنجازها."[1]

تحتاج هذه الجهود إلى هيئات و مؤسسات لتبني مشروع تعريب لغة الحاسوب، فلا زالت جوانب مهمة لم يتم معالجتها و تعريبها، فلا زلنا نجد صعوبة عند التعامل مع اللغة العربية في الحاسوب على المستوى الصرفي و النحوي و التركيبي والدلالي و المعجمي، و غيرها من الإشكالات المطروحة.

أما بالنسبة لتواجد العربية على الشابكة فهو ضعيف جداً، هذا ما تؤكده إحصاءات تواجد العربية على الشابكة، فاللغة العربية "لا تمثل إلا 0,4%، و هي نسبة ضئيلة إذا قورنت بلغات أقل منها بشرا وحضارة و علما."[2] يشير هذا التواجد الضئيل في مجال المعلوماتية إلى تخلفها عن مجاراة العولمة، هذا لا يرجع إلى عدم قدرة العربية على دخول عالم المعلوماتية، و إنما إلى عدم وجود آليات و جهود فاعلة على مستوى المؤسسات و الهيئات.

لو نظرنا إلى لغات أقل حضورا و أكثر صعوبة من العربية، لوجدنا العديد منها أقوى حضورا وانتشارا في الشابكة؛ حيث تشكل "عدد الصفحات المنشورة على الانترنت باللغة الانجليزية نسبة 68,4% من مجموع الصفحات المنشورة، تليها اللغة اليابانية بنسبة 5,9% فالألمانية بنسبة 5,8% فالصينية بنسبة 3,9% فالفرنسية بنسبة 3% فالاسبانية بنسبة 2,4%.. ."[3]

تمركزت اللغة العربية في ذيل اللغات الأكثر نشرا على الشابكة، في حين نجد لغات تتسم بصعوبة كتابتها مثل الصينية تمكنت من إدخالها و النشر بها، مع أن الحرف العربي أكثر سهولة وسلاسة لإدخاله في الشابكة. هذا ما جعل أبناء العربية يستعملون اللغات الأجنبية بحثا و استعمالا، عند

[1] محمد محمد داود، العربية و علم اللغة الحديث، دار غريب، دط، 2001، ص 273.

[2] اللغة العربية و تحديات العولمة، ص179.

[3] اللغة العربية و تحديات العولمة ، ص179.

ولوجهم إلى عالم المعلوماتية، و "استخدام ما بات يعرف بـــ العربيزي*، و هي تشير إلى اللغة المهجنة التي يلوكها العرب في العالم الافتراضي."[1] يهدد استخدام اللغات الأجنبية أو هذا الخليط اللغوي في الشابكة أمن اللغة العربية و يحد من انتشارها؛ هذا الوضع يحتاج إلى تكاثف جهود الحاسوبيين واللغويين، و توفير كل الإمكانات لتعريب لغة الحاسوب.

**المبحث الثاني: واقع الأمن اللغوي في ظل الازدواجية و التعددية اللغوية**

**1- الفصحى ، العامية و اللهجات:**

**أ- الفصحى:**

يمكن أن نعرف الفصحى "بأنها اللسان العربي المشترك بين الناطقين به في كل مكان وزمان، (...) و هو لسان العرب الوحيد الذي به يتكلمون ويكتبون و يتواصلون، فهو من أوثق العرى الرابطة بينهم قديما و حديثا(...)، و للفصيحة مجالات كثيرة في الحياة و من تلك المجالات خطب الجمعة

* "فيه تتداخل المفردة الأجنبية في نسيج بنية اللغة العربية مع استخدام أحرف لاتينية في كتابة الكلمات العربية، أو ظاهرة كتابة العربية بحروف لاتينية أو العكس." (عبد الله البريدي، اللغة هوية ناطقة، المجلة العربية، الرياض، دط، 1997، ص43)

[1] اللغة هوية ناطقة، ص43.

والعيدين و نحوها، و وسائل الإعلام و التدريس في المراحل المختلفة، و الاحتفالات والاجتماعات واللقاءات والمناقشات و الكتابات الرسمية، و ما أشبه ذلك."[1]

كانت الفصحى لغة القرآن و لسان الأمة العربية و لغة العلم و الأدب و التجارة ولغة الحياة اليومية؛ أما اليوم، انحسر نطاق الفصحى من العديد من مجالات الحياة، و إن كانت اللغة الرسمية للبلدان العربية، إلا أنها لم تعد اللغة المحكية في الحياة اليومية، و تراجع موقعها في الحياة العلمية والتعليمية و الإعلامية.

تمكنت الفصحى من المحافظة على بنائها الداخلي خلال عبورها مختلف مزالق الزمن، إلا أنها لم تتمكن من المحافظة على استعمالها. الفصحى اليوم هي لغة الدين والكتب و لغة جزئية لبعض مجالات الحياة؛ هكذا، "بدا للفصحى وجه جديد ذو ملامح من ألوان مختلفة، تلائم الزمن المتغير وظروفه المتطورة، و لكن مع الاحتفاظ بثوابتها وجوهرياتها الأساسية التي تحافظ على بنيتها الأصلية وتميزها عن غيرها من أنماط الكلام، هذا الوجه الجديد هو ما يميل إلى تسميته "العربية الفصحى"."[2] لم تتمكن الظروف المتغيرة التي فرضتها العولمة من تغيير أو تشويه بنائها اللغوي، بل بقيت محافظة على ثوابتها، في حين نجد التغيير على المستوى الوظيفي.

ظهرت مع هذه المتغيرات عدة مستويات حسب الفئة المستعملة لها، حيث تعددت أوجه الفصحى فنجد "عربية فصيحة بالقوة و هي عربية البحوث و المؤلفات و الدوريات والصحف، إذ هي مكتوبة غير مشكلة في المعتاد الجاري، (...) و عربية فصيحة محكية يحاولها و يلتزمها متخصصون و مثقفون ولكنهم قليلون حتى ليكاد الناس يميزونهم بهذه الخصوصية، (...) و عربية شبه فصيحة تجري بها ألسنة مراسلي بعض الفضائيات، (...) وعربية وسطى و هي عربية المتعلمين المحكية، و

[1] أحمد مختار عمر، أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب و الإذاعيين، عالم الكتب، ط2، 1993، ص7.

[2] اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، ص33.

هي مزاج من العامية المكتسبة والفصحى المتعلمة."[1] أصبح للفصحى طبقات حسب الوظيفة المنوط بها.

نجد أولا الفصحى التي فرضتها قوة الاستعمال، و هي الفصحى الموجهة للقارئ، ثانيا فصحى محافظة على كل خصائصها و ضوابطها و هي تخص أهل الاختصاص و المثقفين، ثالثا فصحى شبه فصيحة التي يمكن أن نمثلها في اللغة الإعلامية التي تجاري سياقات الخطاب المعاصر، وأخيرا عربية وسطى هي عربية مهذبة، و هي لغة المتعلمين.

يمكن أن نجمل أوجه العربية في قسمين: العربية الفصحى الملتزمة بجميع ضوابطها و قوانينها و قوالبها اللغوية، أو كما يسميها البعض الفصحى التقليدية، و فصحى تكون للتواصل "التي يطلق عليها الخبراء(العربية المعيارية المعاصرة Arabic modern standard) و يقصد بها تلك اللغة التي تكتب بها الصحف اليومية و الكتب و التقارير والخطابات، و تلقى بها الأحاديث في أجهزة الإعلام، و يتحدث بها المسؤلون في لقاءاتهم العامة و الخطباء في خطبهم و تدار بها الاجتماعات الرسمية."[2]

يماثل خطر هذه التقسيمات للفصحى خطر العامية، و ذلك لابتعادها في كثير من الأوضاع عن ضوابطها الثابتة و إدخال العامية؛ هذا ما يشوه العربية الفصحى و يهدد أمنها و يؤدي إلى الانفصام بإدراج فُصحتين فصحى تقليدية و فصحى معاصرة؛ هذا التقسيم لا وجود له، فالعربية الفصحى عربية واحدة توظِف مستوياتها حسب المقام محافظة على ثوابتها و أصالتها.

**ب- العامية:**

تغير اللغة صورها و أنماطها بتغير الزمن و الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

[1] العربية تواجه العصر، ص 21.

[2] اللغة العربية و التفاهم العالمي المبادئ و الآليات، ص67.

عرفت العربية الفصحى هذا التغيير عندما "اجتهد اللغويون القدماء و وضعوا تقعيدا للفصحى، و حددوا صفات لها دون قصد منهم على تحديد صفات لغتين لا لغة واحدة: اللغة التي تقع داخل الحدود، و اللغة أو اللغات التي تقع خارجها، أو اللغة الصحيحة و ما عداها، أو بعبارة أقرب إلى التداول الآن: الفصحى والعامية."[1] شكل البحث عن ضبط العربية و التقعيد لها "الفصحى" و في المقابل تشكلت خارج هذه الضوابط ما يعرف "بالعامية"* التي كان لها الانتشار مع ظهور اللحن على ألسن العامة.

يمكن تعريف العامية بأنها "لغة الحديث، و جدت لضرورة التعبير السريع اليومي العملي التلقائي مرنة و سهلة (...)، لا تخضع لأية قوانين لغوية ضابطة لأنها تلقائية متغيرة تبعا لتغير الأجيال، وتغير الظروف المحيطة، غير مقيدة بالقيود الثابتة كالكتابة و القواعد العلمية (...) لهذا هذه العاميات ليست مستقرة على حالة واحدة في كل مصر من الأمصار، بل لا بد من تغيرها في المصر الواحد جيلا بعد جيل."[3] العامية هي لغة التواصل اليومي بين أفراد المجتمع الواحد، و هي مزيج من مفردات فصيحة ومفردات محرفة أو أجنبية لا تخضع للمعيارية و لا للضوابط اللغوية، وهي تبتعد بذلك عن أصول العربية الفصيحة.

مما تتميز به العامية عن الفصحى، "سقوط علامات الإعراب تماما، لأنه ليس من شأنها الضبط و النظام، إنها لهمجية غير مهذبة، و ليس لها من أصول مستقرة (...)، و هي قاصرة عن

---

[1] العربية و علم اللغة الحديث، ص 254.

* تشكلت العامية "حصيلة التفاعل اللغوي بين اللهجات العربية الوافدة من الجزيرة صحبة الفاتحين ولغات سكان البلاد الأصليين، و نتيجة التطور الذي طرأ على هذا التفاعل عبر القرون." (المشكلة اللغوية العربية، ص18) تعددت العاميات من قطر إلى آخر حسب اختلاف الألفاظ و التعبيرات التي تتفاوت في الاستعمال من منطقة إلى أخرى، و كذا تأثير البيئة في تشكل النسيج العامي.

[3] الجيلالي بن يشو، دراسات في اللسانيات التطبيقية، دار الكتب الحديث، القاهرة، ط1، 2015، ص149.

أداء التخيلات و الأفكار العميقة (...)، لا تستطيع العامية أن تعبر عن الأفكار الفلسفية و التخيلات ذات الصيغة الشمولية، و اللغة العامية لغة فقيرة في مفرداتها، و لا يشتمل متنها على أكثر من الكلمات الضرورية للحديث العادي."[1]

لا يمكن للعامية أن تستوعب و تشمل كل تعبيرات الفصحى، فهي تقتصر على تعبيرات التواصل الضرورية التي تكون قريبة إلى فهم عامة الناس لتلبية حاجاتهم، على عكس ما كانت عليه الفصحى قديما عندما كانت لغة الصغير والكبير، الجاهل و المتعلم، و لغة الحوار و التواصل، بخلاف اليوم الذي طغت فيه العاميات على الاستعمال اللغوي.

العامية ما هي إلا وجه آخر للفصحى، و هذا ما نجده في العديد من لغات العالم التي تكون عاميتها قريبة إلى لغتها الفصحى، و لا تختلف عنها من حيث مرونتها وجزء من نظامها، ليس كما هو الحال في العاميات العربية التي تكاد تكون لغات مستقرة؛ هذا من أشد الأخطار و الإشكالات التي تواجه أمن اللغة العربية، و لا سيما بتوسع نطاق استعمالها، مما يهدد و جودها.

**ج- اللهجات:**

أما اللهجات، فهي: "مجموعة من الصفات اللغوية تنتمي إلى بيئة خاصة، و يشترك في هذه الصفة جميع أفراد هذه البيئة، و بيئة اللهجة هي جزء من بيئة أوسع و أشمل تضم عدة لهجات، لكل منها خصائصها، و لكنها تشترك جميعا في مجموعة من الظواهر اللغوية التي تيسر اتصال أفراد هذه البيئات بعضهم ببعض."[2] وبذلك، هي الصفات اللغوية أو الظواهر اللغوية التي تتميز بها مجموعة بشرية عن باقي المجموعات التي تتكلم نفس اللغة، و ذلك من حيث المخارج الصوتية أو البناء التركيبي أو الدلالي؛ ويمكن تمييز هذه اللهجات بالسمات اللغوية التي ورثتها جيل عن جيل و هي

[1] انظر، العربية وعلم اللغة الحديث، ص 255، 259.

[2] إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، دط، 2003، ص15.

قابلة للتغيير وللزوال.

تختلف اللهجة الواحدة عن باقي اللهجات التي تنتمي إلى نفس الأصل اللغوي، كما تشترك في بعض الخصائص الأخرى؛ و لو عدنا إلى بداية التقعيد اللغوي للعربية لوجدنا أنه بني على أساس عدة

لهجات*؛ تتنوع هذه اللهجات تبعا لعوامل اجتماعية و جغرافية وثقافية و سياسية، فمثلا: لو تكلم المصري باللغة العربية الفصحى لعرفنا من خلال الخصائص اللهجية أنه مصري الذي ينطق القاف ألفا والأمثلة كثيرة، فهذه السمات اللهجية تختلف من قطر إلى آخر، و تختلف كذلك اللهجات العامية داخل القطر الواحد.

أما اليوم تشهد "اللهجات القطرية في ظل الدولة القطرية امتدادا واضحا تجاوز فضاءاتها المحلية؛ و هي ظاهرة تقلق سكينة القومي الذي يرى هويته في العربية الجامعة، و يشفق أن يفضي تطاول اللهجات القطرية إلى تطاول الحواجز و استفحال التباين الجهوي و ثنائي الحلم العربي."[2] أخذ استفحال ظاهرة اللهجات حيزا أكبر من حجمه، ويرجع ذلك إلى ما يعيشه الوطن العربي من تشتت، وكذا مخلفات الاستعمار القديم و الجديد من غزو ثقافي.

* "أول عناصر بناء العربية قد أقيم على لهجات متعددة، كانت تسود في مواطن من الجزيرة خلال قرن و نصف قبل الإسلام و قرن و نصف بعده، و كانت هذه اللهجات، تلتقي على قدر أساسي في نظمها الصوتية والصرفية و النحوية والدلالية، ثم تفترق في أشياء من ذلك، جهد اللغويون و النحويون في حصرها عندما بدأ التقعيد." (الثنائيات في قضايا اللغة العربية، ص47). نشأت اللهجات العربية نتيجة جملة من العوامل، "أولا نتيجة لانعزال بعض القبائل وتمسكها بنظم و تقاليد خاصة، انفردت بها دون غيرها ممن جاورها من القبائل، ثم يأتي السبب الثاني، وهو التطور المستقل لكلام كل قبيلة نتيجة هذا الانعزال، و الذي تتناقله الأجيال و تتوارثه، حتى تصبح للهجة صفات مستقلة تنسب إلى هذه القبيلة وتعرف بها." (مجدي إبراهيم محمد، اللهجات العربية، دار الوفاء، ط1، 2011، ص 14)

[2] العربية تواجه العصر، ص 66.

ظهرت مع تزايد التعصب القطري و اللهجي و تراجع التعصب القومي العربي أصوات تطالب من حين إلى آخر جعل الهوية و القومية و الشخصية اللغوية تتمحور حول هذه اللهجات، و بالتالي انفصال أقطار عربية بأكملها، و هذه من أهم مهددات الأمن اللغوي و القومي.

**2 – بين الفصحى و العامية:**

أدت الأوضاع التي عرفتها الأمة العربية إلى ظهور اتجاهين: اتجاه يدعو إلى العامية، و اتجاه يدعو إلى الفصحى.

الاتجاه الأول: ظهرت " في مطلع القرن المنصرم، حركة مشبوهة تدعو إلى إحياء العاميات المحلية في كل بلد، و الكتابة بها، و كان مسرح هذه الدعوة لبنان و مصر على وجه الخصوص، وكان وراء هذه الدعوة فكرة ترمي إلى تفتيت الأمة، و تقويض وحدتها و تفريقها إلى عشرات الشعوب."[1] و ذلك بالدعوة إلى تَبني العامية كلغة تعليم و ثقافة بدل الفصحى من أبناء الأمة العربية*، و أيضا من الأجانب المستشرقين* الذين كان لهم الدور البارز في تحريك الأشخاص وتسخير

[1] أحمد مطر العطية، اللغة العربية: قضايا الواقع و المعاصرة، اللغة العربية و التعليم رؤية مستقبلية للتطور، ص38

* "هؤلاء الأتباع العرب تلفقوا القضية، و شغلوا العرب بها و فتقوا القول فيها، فالفصيحة في رأي محمد فريد أبو حديد جامدة و العامية متطورة؛ و ليس في هذا الرأي جديد على الرغم من أنه قبل عام 1953، أي بعد سبعة عقود على طرح سبيتا له، إذ قال: إن العامية ليست مجرد مسخ أو تشويه للعربية، و إنما هي لغة قائمة بذاتها، لها قواعدها و أصولها، كما شك أحمد لطفي السيد (في دعوته إلى تمصير اللغة العربية) و عبد العزيز فهمي و سلامة موسى.." (المشكلة اللغوية العربية، ص36، 37) و غيرهم من الأتباع العرب، ممن تحاملوا على العربية الفصحى.

* من الدعاة المستشرقين ويلكوكس Wilcox الذي دعا "إلى استخدام العامية، و مقارنة اللاتينية والانجليزية من جانب بالفصحى و العامية من الجانب الآخر." (محمود فهمي حجازي، اللغة العربية في العصر الحديث قضايا و مشكلات، دار قباء، القاهرة، دط، 1998، ص33) مثل هذه المقارنة بين الفصحى و اللاتينية لا تصح، فاللاتينية لغة ميتة لم يتبق =منها إلا مجلدات على الرفوف، أما العربية الفصحى لا زالت قائمة في العديد من ميادين الحياة، كما أن اللاتينية لا تفهم بالنسبة للمتكلمين باللغة الانجليزية عكس العربية التي يفهمها الجميع؛ و بذلك، لا يمكن القول بأن العربية لغة قديمة مآلها الزوال كاللاتينية.

المؤسسات الأجنبية في الوطن العربي، بالتصعيد إلى مثل هذه الدعوات بما يخدم مصالحهم.

تتالت الدعوات إلى العامية بنشر المؤلفات، فقد "وضع (سلدون ولمور Seldon Willmore) كتابه (العربية المحكية في مصر)"[1] ، و غيرهم من المستشرقين الذين قوبلت دعواتهم بالترحيب من أمثال عبد العزيز بن عبد الله الذي قام "بتفصيح العامية في الوطن العربي، و قام على هذا الأساس، بدراسات مقارنة بين العاميات العربية."[2]

احتج أصحاب هذا التوجه بالقول إن "العربية الفصحى أصعب و أعقد و أعسر من العامية، وسبب سهولة العامية هو تفلتها من قيود النحو و الصرف، و اتساعها في الاشتقاق و الصياغات المستجدة و قبولها المفردات الأجنبية، على عكس الفصحى (...) التي تعرقل التواصل بكثرة مرادفاتها وأضدادها، كما أن معظم فصيحها مهجور أو غريب أو ثقيل على اللسان، و بخاصة الإعراب."[3] القول بصعوبة الفصحى و جمودها لتقيدها بالنحو و الصرف هو حكم بعيد عن المعيارية، فالتقعيد يسهل من تعلم الفصحى، كما أن كثرة مفرداتها و اشتقاقاتها و مرونتها تعد من خصائص الفصحى بما عمل على استمراريتها.

لو نظرنا إلى لغات العالم لما وجدنا لغة دعا أبناؤها إلى العامية، كما فعل أبناء العربية، بل عملوا على تقويض العاميات و تقريبها من الفصحى، هذا ما نجده في ألمانيا وفرنسا التي حاربت العاميات من أجل الحفاظ على أمن اللغة الرسمية في البلاد.

ذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى "أن الحل الأمثل للمشكلة اللغوية العربية، يتحقق أساسا في فك الحصار عن اللغة العامية و تحريرها من شبهة "الدونية"، و اعتمادها لغة عامة توظف في شتى

---

[1] الثنائيات في قضايا اللغة، ص32.

[2] المرجع نفسه، ص 174.

[3] محمد حراث، التخطيط للغة العربي في ظل الواقع اللغوي في الجزائر، الأمم الحية أمم قوية بلغاتها، مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، 2012، ص235.

المجالات الحياتية كتبا و نطقا على المستويات العلمية و الاجتماعية كافة، و حجتهم في ذلك أن اللغة العربية (الفصحى الفصيحة) فقدت أرضها الجماهيرية و لم تعد قادرة على تقديم الزاد لأهلها، أو التعبير عن حاجاتهم و الحوار مع أفكارهم."[1]

لا يمكن لهذه "الفوضى اللغوية" أن تكون لغة العلم، ذلك لقصورها عن تأدية وظائف اللغة العربية، أما القول بأن الفصحى فقدت أرضيتها الجماهيرية فعامة الناس يفهمون الفصحى و إن لم يتقنوها، و خير دليل على ذلك الخطب السياسية و الدينية التي يفهمها المتعلم و الأمي على حد سواء.

القول باعتماد العامية بدل الفصحى، بجعلها "لغة المعارف و العلوم، إضافة إلى كونها لغة المجتمع، يستلزم أن تثبت بحيث يفهم الجيل اللاحق ما ينتجه الجيل السابق، و بغير التثبيت سيصبح لكل جيل لغته العامية."[2] يشكل عدم استقرار مفردات العامية التي تتغير من جيل إلى آخر قطيعة بين الأجيال، وبالتالي قطيعة ثقافية و حضارية بين الماضي والمستقبل؛ أما الدعوة إلى العامية كلغة علم وجميع ميادين الحياة، فأي عامية يمكن تبنيها؟ العامية الجزائرية أم العامية اللبنانية أم العامية المصرية؟ و القائمة طويلة.

لا تتجاوز الدعوة إلى تأليف الكتب بالعامية حدود متكلميها، و هذا ما يؤدي إلى القضاء على العلم و الثقافة و الأدب و استبداله بأدب محلي لا يتجاوز حدود إقليمه الذي يحول دون الوصول إلى مصاف الآداب العالمية. يصعب على العامية أن ترقى إلى العربية الفصحى، سواء في بنائها و في تركيبها، أم من حيث وظيفتها واستعمالها.

الاتجاه الثاني: يدعو إلى الفصحى، بجعل العربية الفصحى اللغة الأولى و لغة العلم و الثقافة

[1] اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، ص44.

[2] عودة الله منيع القيسي، فقه لغة "العربية الفصحى" (مرونتها- و عقلانيتها- و أسباب خلودها)، دار البداية، عمان الأردن، ط1، 2008، ص179.

و جميع مجالات الحياة؛ "ينطلق مناصرو هذا التيار من مفهوم الوازع الديني و الالتزام القومي بالوحدة العربية، أساس القيم التراثية و الأدبية و الفكرية التي شاعت بلغة موحدة مشتركة و جمعت بين العرب منذ فجر الإسلام."[1] ينطلق أنصار الفصحى من كون اللغة العربية لغة القرآن و أساس الهوية والشخصية العربية، و أنها حلقة وصل حضارية بين الأجيال.

حجتهم في ذلك، أن العامية "فقيرة فقرا شديدا في مفرداتها، و لا يشتمل متنها على أكثر من الكلمات الضرورية للحديث العادي فقط، و هي فوق ذلك لغة مضطربة كل الاضطراب في قواعدها وأساليبها و معاني ألفاظها، و تجديد وظائف الكلمات في جملها."[2] يكمن هذا الاضطراب في خروجها عن المعيارية التي تتناسب و وظيفتها الأساسية التي تقتصر على الجانب التواصلي.

لم تدم هذه الدعوة طويلا، فسرعان ما تدارك أصحاب هذا التوجه خطورة و بطلان ذلك، انطلاقا من كون "الدعوة إلى العامية قضية زائفة المحتوى، لم تكن في حاجة إلى الضجيج الذي ملأ أسماع الوطن العربي طوال قرن و نيف، و مصدر الزيف في هذه الدعوة كانت في محتواها إذ أنها تدعو إلى استعمال العامية انطلاقا من أنها لغة مستقلة عن الفصيحة (...)، هذه الدعوة الزائفة لو كانت موضوعية لكان عنوانها "الدعوة إلى تنقية العاميات مما لحقها في عصور الضعف و الانحدار و السيادة الأجنبية"."[3] لم تدم هذه الدعوة لفراغ محتواها و زيفه، و لبعدها عن الطرح العلمي في حل إشكالات اللغة العربية.

التنوع اللغوي موجود في كل اللغات، "هذا واقع لا ننكره، و لكن فرق بعيد بين الاعتراف بهذا الواقع و بين الإقدام على تشجيع هذه الفوارق و ترسيخها و التخطيط لها لتصبح لغة ثانية، إلى

[1] العربية بين التغريب و التهويد، ص100.

[2] علي عبد الواحد الوافي، علم اللغة، دار النهضة، مصر، ط5، 1972، ص 156.

[3] المشكلة اللغوية العربية، ص 40، 41.

جانب

اللغة الفصحى، نعترف بها و ندرسها، و نقيم لها وزنا، و نزعم أن لها أدبا."[1] الأحرى التوجه بالعمل والتخطيط لتقريب العامية من العربية الفصحى حتى لا تكون هناك فوارق كبيرة بينهما، و حتى تكون النشاطات الثقافية و الأدبية العامية بلغة قريبة من الفصحى؛ يصعب أن تمثل عاميات اليوم الثقافة الشعبية العربية لما طغى عليها من هجين أفقدها هويتها اللغوية. القول بهذا التوجه يكون بحذر حتى لا يكون مدعاة لتقهقر العربية، فتقريب العامية من الفصحى يكون نتيجة تلقائية لتفعيل وظيفة العربية الفصحى.

إذا كانت العامية عبارة عن مستوى لغوي ينتمي إلى الفصحى له وظيفة تواصلية، والفصحى كيان عام له ضوابطه و قوانينه و وظائفه و مجالاته التي لا يمكن أن يتنازل عنها، إذا ينبغي تقريب الجزء من الكل؛ بالتوجه لدراسة هذه الهوة بين العاميات التي زادت من اتساعها تراكمات الاستعمار، للحافظ على استمرار الوجود اللغوي الطبيعي لكل من الفصحى و العامية في إطارهما الوظيفي المحدد.

**3- الازدواجية اللغوية و الثنائية اللغوية:**

أخذت الدعوات السابقة شكلا جديدا في العصر الحالي تمثلت في الازدواجية اللغوية أو الثنائية اللغوية، أو التعددية اللغوية التي أصبحت ظاهرة اختلفت اصطلاحاتها و تداخلت دلالاتها.

يعود مصطلح الازدواجية اللغوية (diglossia)، كما يرى البعض، إلى "العالم الفرنسي وليم مارسيه 1930 ( william marcais)، و هو أول من نحت الاصطلاح بالفرنسية و عرفه في مقالة تخص الازدواجية في العربية و ذلك في عام 1930 بقوله: "هي التنافس بين لغة أدبية مكتوبة ولغة

[1] مازن المبارك، نحو وعي لغوي، مؤسسة الرسالة بيروت، دط، 1979، ص 40.

عامية شائعة للحديث".[1] ذهب "وليم مارسيه" من خلال دراسات بعض اللغات إلى أن الازدواجية اللغوية هي ثنائية الفصحى و العامية.

هذا ما ذهب إليه أيضا شارلز فيرجسون ferguson من خلال دراسة العربية واليونانية والألمانية، ففي "عام 1959 قدم اللغوي الأمريكي شارلز فيرجسون (ferguson 1959) هذا الاصطلاح إلى الانجليزية، إذ بحث أربع حالات لغوية تتميز بهذه الظاهرة، و هي: العربية و اليونانية و الألمانية والسويسرية، و اللغة المهجنة في هايتي: "حالة لغوية ثابتة نسبيا، يوجد فيها فضلا عن اللهجات الأساسية نمط آخر في اللغة مختلف، عالي التصنيف فوقي المكانة، و هو آلة لكمية كبيرة و محترمة من الأدب المكتوب لعصور خلت، أو لجماعة سالفة و يتعلم الناس هذا النمط بطرق التعليم الرسمية، ويستعمل لمعظم الأغراض الكتابية و المحادثات الرسمية، لكنه لا يستعمل من قبل أي قطاع من قطاعات الجماعة المحلية للمخاطبة أو المحادثة العادية."[2]

الازدواجية، بهذا المعنى، هي حالة لغوية تحمل فرعين أو مستويين، أحدهما راق عالي (اللغة المعيارية) و هو لغة الأدب و العلم و المحادثات الرسمية، و آخر أقل مكانة، بعيد عن المعيارية، خاص بالتواصل اليومي، و هما ينتميان إلى أصل لغوي واحد؛ يمكن أن نمثل هذه الحالة اللغوية في العربية بـــ "الفصحى و العامية".

الازدواجية موجودة في كل لغات العالم تقريبا*، فهي نتيجة طبيعية لوجود أشكال استنبطت من

---

[1] ينظر، Marçais, william (1930) « la diglossie Arabe » l'enseignement public, p 97, 40.

[2] محمد راجي الزعول، دراسات في اللسانيات العربية الاجتماعية، دار اليازوري، الأردن، ط1، 2011، ص8.

* نجدها "قائمة في أكثر من بلد و ليس في العربية و حدها، فهناك ازدواجية لغوية في الانجليزية بينها وبين لهجات متعددة في: ويلز، و اسكتلندا، و إيرلندا الشمالية، و لهجة (الكوكني) في لندن، و لهجات الانجليزية، خارج بريطانيا كاللهجات الكندية، والأمريكية، و الاسترالية، و النيوزلندية و جنوب إفريقيا.." (اللغة العربية و تحديات العولمة، ص24.)

اللغة الأم في قوالب لغوية مبسطة؛ إلا أن الأمر غير الطبيعي أن تشغل هذه الأشكال اللغوية حيزا أكبر من ما تستوعبه وظيفتها الأساسية التي يشكل فيها التواصل الوظيفة الأساسية و الوحيدة؛ هذا ما تحتاجه العربية بتقنين هذه الأشكال اللغوية في صورتها الطبيعية.

أما مصطلح الثنائية اللغوية bilingualism، كما تحدث عنها فيشمان fishman هي: "قدرة الفرد على استخدام عدد من اللغات مما يدخل في باب اللسانيات النفسية."[1] ذهب فيشمان fishman هنا إلى القدرة الفردية على أداء و اكتساب عدد من اللغات؛ كما يرى أن الثنائية اللغوية تتمظهر في صورتين: الأولى تتمثل في جانبها الفردي، من حيث تمكن الفرد من معرفة عدد من اللغات، و الصورة الثانية تتمظهر في الجانب الاجتماعي بوجود لغتين متفاوتين في مجتمع واحد.

وجدنا خلال بحثنا عن تحديد مفهوم مصطلح "الازدواجية اللغوية" تداخلا بينه وبين مصطلح "الثنائية اللغوية bilingualism" و التعددية اللغوية mulltilingualism"، "ففي حين أن الازدواجية تتعلق باستخدام نمطين مختلفين أو أكثر من اللغة نفسها كالفصحى والعامية في العربية، فإن ثنائية اللغة تشير إلى استخدام لغتين مختلفتين لا نمطين مختلفين من اللغة نفسها، و ينطبق ذلك على الأفراد كما ينطبق على المجتمعات و الدول."[2]

تتعلق الازدواجية باستعمال مستويين ينتميان إلى لغة واحدة كالفصحى والعامية أو الدراجة، أما الثنائية اللغوية فهي استعمال نظامين لغويين مختلفين في الحديث في آن واحد، و نجد من الباحثين من استعمل مصطلح الازدواجية ليشمل الثنائية و العكس صحيح*.

---

[1] لويس جان كافي، حرب اللغات و السياسات اللغوية، تر: حسن حمزة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت لبنان، ط1، 2008، ص80.

[2] دراسات في اللسانيات العربية الاجتماعية، ص 15.

* هذا ما نجده في أعمال جمبرز Jumpers "ذات الصلة بهذه الظاهرة، ليست حصرا في المجتمعات المتعددة اللغات التي تعترف رسميا بعدة لغات، و لا في المجتمعات التي تتكلم أنماطا عامية و فصحى، و لكن أيضا في المجتمعات التي

بغض النظر عن هذه الاختلافات الاصطلاحية، فإن "استعمال نظامين لغويين في آن واحد للتعبير أو للشرح، هو نوع من الانتقال من لغة لأخرى، موجود كظاهرة لغوية اتصالية في الشعوب التي خرجت من الاستعمار، و التي بقيت آثار لغة العدو(...) في التواصل اليومي، و أصبح بشكل من الأشكال صورة عفوية للممارسات الكلامية العادية."[1] ظاهرة استعمال نظامين لغويين مختلفتين أثناء الحديث، أي الانتقال من لغة إلى أخرى، أو ما يعرف بـــ "الانتقال اللغوي"*، هي ظاهرة تتسم بها أكثر الشعوب حديثة الاستقلال، و منها الدول العربية، باعتبارها من المخلفات الاستعمارية.

يرى أحمد بن نعمان أن الثنائية اللغوية (اللغة العربية/ اللغات الأجنبية)، أو كما يسميها الازدواجية اللغوية تنقسم إلى ثمانية أنواع:

"1- الازدواجية العامة: و هي التي تشمل معظم المجالات الحيوية.

2- الازدواجية الخاصة: و هي أن تستعمل اللغة الأجنبية، في قطاع بعينه، أو قطاعات من الحياة الاجتماعية، من دون الآخر.

3- الازدواجية الدائمة: و هي أن ينطلق هذا البلد العربي، من مبدأ الأصالة و التفتح (...) فيعتمد لغتين للاستعمال في البلاد، واحدة تمثل الأصالة و الماضي (...) و واحدة توصف بأنها مفتاح

---

تستخدم لهجات منفصلة، أو أساليب مختلفة أو أي أنماط أخرى." (دراسات في اللسانيات العربية الاجتماعية، ص 15 )

=يعرف جمبرزjumpers الازدواجية باعتبارها ظاهرة تشمل مستويين لغويين سواء في لغة واحدة أو مستويين لنظامين لغويين مختلفين و شمل أيضا الاختلافات اللهجية، و غيرها من الأنماط اللغوية.

كما نجد من "يرفض استعمال مصطلح "الازدواجية" الذي يستخدمه الكثير من اللغويين للدلالة على شكلي اللغة العربية: "الفصحى و العامية"، ذلك أن العامية و الفصحى فصيلتان من لغة واحدة، والفرق بينهما فرق فرعي، لا جذري، وعليه فالازدواجية الحق لا تكون إلا بين لغتين مختلفتين، كما بين الفرنسية و العربية، أو الألمانية أو التركية." (دراسات في اللسانيات التطبيقية، ص140) و اعتبار وجود مستويين لغويين ينتميان إلى لغة واحدة نوع من الثنائية اللغوية.

[1] في الأمن اللغوي، ص222.

* هو "نوع من الازدواجية، تحصل عند مزدوجي اللغة حيث ينتقل من لغة إلى أخرى، كأنه انتقل من مستوى إلى آخر، وهذا بسبب الشرح أو المقام أو الحال، و يلقبه الغربيون code switching." (في الأمن اللغوي، ص222)

التقدم.

4- الازدواجية المرحلية: و هي التي تعتمد فيها اللغة الأجنبية لظروف طارئة، تفرضها الضرورة، لتهيئة الأطر الوطنية.

5- الازدواجية الفئوية: و هي أن توجد فئة تتقن اللغة الأجنبية، و تجهل اللغة الوطنية جهلا يؤدي إلى معاداتها."[1] بالإضافة إلى الازدواجية الفردية. يمكن أن نجد البعض منها في بلد عربي و لا نجد البعض الآخر، كما قد نجد كل هذه الازدواجيات في بلد عربي واحد، كما هو الحال في بلدان المغرب العربي.

من الأسباب التي ساهمت في بروز هذه الظاهرة ( ظاهرة الازدواجية اللغوية)، الهجرة للتعليم أو العمل و الانبهار بحضارات الآخر، و هذا ما يعرف بـــ "الاحتكاك اللغوي" * أو "التداخل اللغوي"*، و هذا ما تعاني منه اللغة العربية. يقول فيرستاغ verstag: "إن الحالة اللغوية الاجتماعية والسياسية الراهنة في العالم العربي تمارس ضغوطا مستمرة على اللغة العربية المعيارية الحديثة، مما يؤدي إلى تطوير أشكال أو أنواع إقليمية للغة."[2] ما تعيشه العربية من صراعات سياسية و اجتماعية واقتصادية، أدخلها في حرب لغوية مع أنماط لغوية تابعة لها و أخرى منفصلة عنها مع لغات أجنبية تعمل على فرض هيمنتها.

---

[1] انظر، أحمد بن نعمان، الازدواجية اللغوية في البلدان العربية بين الضرورة الحضارية و الخطورة المذهبية، اللغة العربية أسئلة التطور الذاتي و المستقبل، ص123، 130.

* هو "ظاهرة لغوية من باب التقارب و الاحتكاك بين اللغات، و ينجم عن ذلك استعمال مصطلحات أو أساليب لغة في قالب لغة أخرى، و أثناء الاحتكاك تأخذ اللغات من بعضها البعض." (في الأمن اللغوي، ص222.)

* هو أن "تأخذ اللغة الأضعف من اللغة الأقوى فقط. و يعرف اللسانيون الغربيون التداخل "بأنه تأثير اللغة الأم على اللغة التي يتعلمها المرء". (في الأمن اللغوي، ص223.)

[2] رشدي أحمد الطعيمة، اللغة العربية بين مهددات الفناء و مقومات البقاء و الجدل حول واقعها المعاصر، اللغة العربية والتعليم رؤية مستقبلية للتطوير، ص58.

الثنائية اللغوية (اللغة العربية/اللغات الأجنبية) أشد خطرا من الازدواجية اللغوية (الفصحى/ العامية) على الفكر العربي و الهوية العربية؛ "فتدهور وضع اللغة ناتج عن تدهور البيئة التي تتبوأ اللغة فيها؛ و معلوم أن البيئة الملائمة للتدهور بيئة متعددة اللغات، و تصبح ملوثة عندما تطغى فيها لغة أجنبية دخيلة على اللغة المحلية المبوأة عبر الثقافة و المعرفة و السلوكات اللغوية المحلية، و أما بيئة الازدواج، بل بيئة التعدد اللساني، بين لغة معيار رسمية ولهجات من نفس النسق اللغوي العام."[1]

أدى عدم تقنين و تحديد وظائف التعدد اللغوي في الوطن العربي إلى ظهور "الهجين اللغوي"*، وهو نوع من التشويه اللغوي، يستعمله اليوم أبناء العربية بالخلط بين اللغة العربية و اللغات الأجنبية واللهجات، هذا المزيج يضعف هيمنة العربية و يهدد أمنها اللغوي.

الأحرى أن نصطلح على هذه الازدواجية أو الثنائية اللغوية مصطلح "الغزو اللغوي"، لما يحمل من طرح واضح، بعيدا عن مغالطات الثنائية والازدواجية، فلو عدنا لأبحاث الغربيين أنفسهم حول ما قيل عن اللغة الأم و عدم قدرة الفرد على التفكير و الإبداع بلغتين، لأدركنا أهداف العولمة اللغوية.

نجد "في هذا الإطار كريستينا بولستون Christina Paulston، محررة موسوعة الدليل الدولي للثنائية اللغوية و التربية ثنائية اللغة international handbook of bilingualism and bilingualeducation، تشير إلى أن هناك أمما عربية و لغات عربية (و ليست لغة واحدة !)، و هي بذلك إما أن تكون حسنة النية، و تقصد بذلك تعدد مستويات الأداء اللغوي و اعتبار اللهجات لغات،

[1] عبد القادر الفاسي الفهري، اللغة و البيئة، منشورات الزمن، الرباط، دط، 2003، ص25.

* هو "استيلاد لغة لا هي بالعربية و لا بالأعجمية، بالمزج في الخطاب بين كلمات عديد من اللغات، ويحصل هذا التهجين أحيانا بتعمد، و أحيانا عن غير تعمد، و تتم عملية التهجين بشكل غير منهجي، لتصبح نمطا مميزا لأسلوب الخطاب و الكتابة." (في الأمن اللغوي، ص225.)

وإما أن تكون سيئة النية، و تقصد ضرب الكيان العربي في صميمه حيث تعتبره متعدد اللغات !"[1]

هذا ما بدأ يظهر في أوساط الأمة العربية، حين راحت بعض الدول تتعصب دفاعا عن لهجاتها باعتبارها قومية و هوية جماعية ينبغي الحفاظ عليها على حساب اللغة العربية، و هنا يلعب الإعلام العربي دورا بارزا في حدة هذه الصراعات اللغوية.

يتضح، مما سبق، أن الأمن اللغوي يتحدد بتحديد مهدداته و تجاوزها، و من أهم تحديات أمن اللغة العربية العولمة اللغوية و ما أنتجته من مستجدات فرضت على العربية إعادة استحداث آلياتها لتحديث الطرح اللغوي العولماتي دون المساس بثوابتها، سواء بالبحث في تيسير تعليم و تعلم العربية وإدخالها الحاسوب و الشابكة، أو بالحد من تفاقم مظاهر التعدد اللغوي بتحديد السلم اللغوي وفق الوظائف اللغوية و المرجعية اللغوية والثقافية و التاريخية (العرف اللغوي) داخل المجتمع اللغوي.

[1] رشدي أحمد طعيمة، اللغة العربية بين مهددات الفناء و مقومات البقاء و الجدل حول واقعها المعاصر، اللغة العربية والتعليم رؤية مستقبلية للتطوير، ص 58.

**المبحث الأول: التعريب و الهيمنة اللغوية**

تبلورت في ظل هذه المتغيرات و الإشكالات عدة أطروحات قديمة الشكل جديدة الطرح، و"التعريب" أحد أهم القضايا الموجودة على طاولة اهتمامات الدول العربية و منها الجزائر الذي برز مع نهاية الاستعمار، فبعد خروجها منتصرة كان عليها خوض معركة التعريب التي لا زالت مستمرة إلى اليوم.

**1- تحديد المصطلح (التعريب):**

مر مصطلح "التعريب" بعدة أطوار قبل تشكله، و يمكن "اختزال هذه الأطوار في طورين مهمين: الطور اللغوي و الطور القومي.

أما الأول، فقد قاد إليه التفجر المعرفي في العالم في النصف الثاني من القرن العشرين، حيث برزت بداياته الأولى بين الحربين العالميتين، والدافع إلى هذا الطور اللغوي شعور الأمة العربية بالخطر المحدق باللغة العربية الفصيحة إذا استمر تدفق المصطلحات الأجنبية إلى الحياة العربية.

أما الطور القومي، المراد به جعل اللغة العربية أداة التفكير و الكتابة والاستعمال في الحياة الاجتماعية و الاقتصادية و العلمية و الأدبية و التربوية العربية."[1] عرف مصطلح التعريب مرحلتين متعاقبتين فرضتهما التحولات التكنولوجية و المعرفية التي شهدها العالم التي خلفت آلاف المصطلحات الجديدة، فكان على اللغة العربية أن تحتوي الوضع من خلال إدخال المصطلحات الغربية إلى الاستعمال العربي.

التعريب بالمفهوم اللغوي هو "تعريب الكلم الأعجمي فتنطق به العرب على مناهجها، فقالوا: عربته العرب و أعربته، و لقد جروا في فهمهم لهذا المصطلح على نحو واضح ومنهج سديد."[2] نقل

[1] المشكلة اللغوية العربية، ص92.

[2] العربية تواجه العصر، ص 85.

المصطلح من الاستعمال الأجنبي إلى اللغة العربية موجود منذ القدم، فيما يعرف بـــ "الاقتراض"*.

نجد هذا النوع من التعريب مستحكما أكثر عند المشارقة، و ذلك لاختلاف ظروف وعوامل ما بعد استقلال دول المشرق التي انكبت على "لفظ المصطلح المعرب بمقتضى نهج عربي، فتكون قد لفظت المادة الفكرية باللسان العربي"[1] ، عن ظروف استقلال دول المغرب العربي التي اتخذت من التعريب قضية مصير و وحدة وطنية.

و هكذا، يتغير "مفهوم التعريب و يتلون وفقا للظروف أو العوامل المؤثرة في كل إقليم عربي، وإذا كان التعريب في مصر مثلا قضية لغوية تتصل بالمصطلح العلمي أو بالحياة اليومية، أو طريقة للاتصال بالحضارات الأخرى و الانتفاع بثمارها في العلوم والفنون بالترجمة، فإنه في الجزائر قضية تتصل بالمصير و الهوية، و الثقافة العربية."[2]

يتعلق الشكل الأول من التعريب، بالاتصال بالحضارات الأخرى ترجمةً و تعريباً للمصطلحات العلمية؛ أما الشكل الثاني فيتخذ من التعريب ضرورة قومية للحفاظ على الوحدة الوطنية. "هل كان التعريب في المشرق عمليا، و اتصف في المغرب بالمنهجية والنظريات أكثر مما هو تصور لمجهود اصطلاحي لغوي؟ لا شك أن الترابط الطبيعي العضوي قائم بين الاتجاهين، فالتعريب الاصطلاحي بالمشرق يكون الزاد الذي يعوز المغرب لتنفيذ خططه التعبيرية."[3] يعد التعريب اللغوي

---

* يقصد به "استخدام العرب ألفاظا أعجمية على طريقتهم في اللفظ و النطق، أي أنهم عند وضع الكلمات المعربة يحافظون على الأوزان العربية و الإيقاع العربي، قدر الإمكان، حتى لا تتنافى هذه الألفاظ مع روح العربية و موسيقاها فلا يستثقلها اللسان العربي أو ينوء بها." (العربية بين التغريب و التهويد، ص 249)

[1] عمر الدقاق، الدور الاجتماعي و الأسري في تعلم اللغ العربية ، اللغة العربية: أسئلة التطور الذاتي والمستقبل ، ص 188.

[2] محمد محسن عبد العزيز، التعريب في القديم و الحديث، دار الفكر العربي، القاهرة، دط، دت، ص 269.

[3] مصطفى الفيلالي، تقويم تجربة التعريب في الجزائر، التعريب و دوره في تدعيم الوجود العربي و الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1986 ص293.

أهم وسائل التعريب القومي و أهم دعائم نجاعته الذي تحتاج إليه كافة الدول العربية.

يهمنا، في هذا المقام، الشكل أو الشق الثاني مما يحمله مصطلح التعريب، "بمعنى التصدي لقضايا شمولية استعمال اللغة العربية في الوطن العربي نفسه، و بخاصة في التعليم و البحوث و الإدارة؛ وهكذا، فقد يعني التعريب قطاعا من قطاعات المعرفة، كتعريب العلوم الطبيعية و الرياضية، و قد يعني تعريب مؤسسات تربوية؛ و قد يعني التعريب توحيد المصطلح العربي في البلاد العربية، و الاقتصار على كلمة عربية واحدة لكل العرب؛ و قد يعني التعريب تعريب لغة الإدارة الرسمية، بما في ذلك أنواع النشاط المالي و التجاري والاقتصادي، و قد يعني تعريب لغة التعليم و لغة المجتمع معا."[1]

يتصل التعريب بهذا المعنى بالهوية العربية من خلال بسط سلطة العربية على كل مجالات الحياة، بتعريب العلوم و التعليم و المؤسسات الإدارية و الإعلام، و كل ما يتعلق بالحياة العلمية والعملية بمختلف هيئاتها و مؤسساتها..الخ.

من المعاني التي يحملها التعريب، التحرر من قبضة اللغات الأجنبية التي اتخذت من الهيمنة اللغوية سبيلا للعودة إلى مستعمراتها القديمة، فأصبح التعريب مطلبا قوميا في زمن العولمة الثقافية والهيمنة اللغوية. "التعريب، كمفهوم شامل يفترض بديهيا إعطاء اللغة العربية حقها و دورها في التعبير والتعامل داخل المجتمع، و في استعمالها بصفة طبيعية و مطلقة للتعبير عن الإنتاج الفكري و المادي، وفي تسيير مختلف المرافق و المؤسسات، التي واجهت في مرحلة ما بعد الاستعمار عراقيل و معوقات بنيوية و نفسية و تقنية."[2]

يمكن القول، إن التعريب هو تمكين العربية من ممارسة سلطتها اللغوية و استرداد حقها

[1] محي الدين صابر، الأبعاد الحضارية للتعريب، التعريب و دوره في تدعيم الوجود العربي و الوحدة العربية، ص69.

[2] محمد بشوش، الوعي القومي في الأوساط الجامعية في المغرب العربي: مثال تونس، تطور الوعي القومي في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، أبريل 1886، ص293.

الوظيفي، لغة علم و تعليم و إعلام و في المؤسسات الإدارية و الرسمية داخل المجتمع العربي بما يحقق أمنها و استقرارها.

**- أبعاد التعريب و أهميته:**

يعد التعريب إحدى أهم وسائل الأمن اللغوي في الوطن العربي، و ذلك لما يحمله من أهمية، والتي يمكن إجمالها في النقاط التالية:

1-يعيد للعربية وظيفتها و مكانتها، "بضبط أشكال معارف المجتمع، و تحديد إيقاع متميز لمعطيات تجربتهم و فكرهم، و تمهيد السبيل لتجاوز وضعية التناقض والتخلف التي تسود معظم الأقطار العربية."[1] نحو وضع لغوي سوي.

2-يعد من أهم طرق "تطوير اللغة العربية و الفكر الوجداني في آن واحد، فعن طريق التفاعل بين البيئة اللغوية و المحيط الخارجي، يتحقق إثراء اللغة بانفتاحها على كل المتغيرات الاجتماعية والعلمية."[2] يساهم التعريب في إثراء و تطوير اللغة.

3- أحد أهم عوامل الوحدة الوطنية و العربية، فهو "يوطد الوحدة الوطنية بين أبناء الشعب الواحد، ويجعل الأقليات العرقية و الدينية تزداد اندماجا بالحياة الوطنية بقناة اللغة العربية."[3] بما يعمل على التلاحم بين أبناء القطر العربي.

4-أحد أوجه السيادة اللغوية و الشخصية الوطنية، من خلال استرداد العربية لحقوقها اللغوية والتمكين لها في كل الميادين.

5-من أهم عوامل النهضة العلمية، و "أساس التوازن بين أساسيات المعرفة و اللغة التي تتشكل

---

[1] اللغة العربية و التفاهم العالمي المبادئ و الآليات، ص78.

[2] المرجع نفسه، ص 78.

[3] العربية بين التعريب و التغريب، ص 255.

في رحمها المعرفة، بما يوسع دائرة المشاركة في فهم و تطوير العلوم."[1] لتصبح العربية لغة الإنتاج العلمي و المعرفي.

6- من سبل الحفاظ على الهوية العربية، و صد الغزو الثقافي اللغوي (الهيمنة اللغوية).

**2 – تعريب العلوم و التعليم:**

يحيلنا البحث في الواقع العلمي اللغوي الحديث عن أهم قضايا تعريب العلوم والتعليم، بجعل العربية لغة البحث العلمي و التدريس الجامعي؛ فالتنمية في المجال العلمي والتكنولوجي لا تكون إلا باكتساب لغة العلم، "فلا يمكن ترصد المعرفة بأي لغة غير اللغة القومية، لأنها أداة للوصول إلى المعرفة و الفهم و الإفهام، و هي التي ترسم للفرد صفات العالم الذي يعيش فيه، بما يسمح له بالمشاركة الفاعلة."[2]

اللغة الأم هي اللغة الوحيدة التي تملك القدرة على إيصال المعرفة للفرد بشكل يمكنه من الإبداع، تشير الإحصاءات "أن الدارسين بالعربية يتحصلون على (800) مدرك مقابل (1500) مدرك يحصل عليه أطفال البلاد المتقدمة في المرحلة التعليمية نفسها، و قد أرجع الباحثون هذا النقص إلى سوء في تنفيذ عملية التعريب."[3] يتناقص هذا المدرك بشكل تدريجي عبر المراحل التعليمية ليكون بشكل أدنى في مراحل التعليم العالي لتراجع التعريب فيها.

تعرف لغة تعليم العلوم و التقنيات الحديثة في الجزائر و باقي الدول العربية إشكالا من حيث لغة البحث والتدريس، "فليس وضع اللغة العربية في دور التعليم أحسن من أية بيئة أخرى عامة أو خاصة، كالهيئات و المؤسسات الرسمية و غير الرسمية و المنزلية و الشارع إلخ. إنه في رأينا أسوأ، بمعيار أن دور التعليم هي المعلم و المرشد و الموجه إلى اكتساب المعرفة وتقديم الخبرة لإعداد رجال

[1] المرجع نفسه، ص 256.

[2] نضيرة قاسمي، التلازم بين اللغة و التقدم العلمي، الأمم الحية أمم قوية بلغتها، ص60.

[3] يحي بن البراء، اللغة و الهوية و آفاق التمية، هادي نهر، اللغة العربية و تحديات العولمة، ص 67.

المستقبل."[1]

أصبحت اللغات الأجنبية اللغة الأولى في تعليم العلوم في الجامعات الجزائرية و العربية، وخاصة التقنية منها. يحتاج هذا الوضع إلى تعريب حقيقي وشامل و إرادة فعلية لتعريب التعليم الجامعي بكل فروعه، و "ما نظن أن المشكلة على قدر كبير من الصعوبة لو أحسنا الوصول إليها، و لسنا بدعا بين الأمم إذا أردنا أن نسلك هذا الطريق، ذلك أن الأمم المتقدمة منها و غير المتقدمة ، سلكت هذا السبيل، فالفرنسي يدرس العلوم بالفرنسية، والألماني بالألمانية، و الروسي بالروسية واليوغسلافي بلغته الخاصة، والياباني باليابانية، والتركي بالتركية، والإيراني بالفارسية."[2] و مع ذلك نجد العديد منها تستعين بلغات أجنبية كالانجليزية مثل ما تفعله فرنسا، و لكن بشكل مقنن.

العربية فيها من المرونة و الاتساع، ما يمكنها من استيعاب لغة العلم، بعكس عدد من اللغات التي تعرف ضعفا في بنائها، إلا أنها تمكنت من تدريس العلوم بلغاتها، و خير دليل على ذلك التراث العلمي العربي القديم*.

أصبح تعريب العلوم مطلبا ضروريا لاستعادة اللغة العربية لمكانتها الرسمية والحضارية، "فالجامعات العربية (و منها الجزائرية) هي التي تنص في أنظمتها الرسمية على أن العربية الفصيحة هي لسانها الأول، وإن لم تلتزم بذلك في بعض شؤونها العامة و الخاصة كما هو مشاهد اليوم، سواء

[1] اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، ص271.

[2] إبراهيم السامرائي، تعريب الوسائل وتيسير تعلم العربية، التعريب و دوره في تدعيم الوجود العربي و الوحدة العربية، ص 436.

* "من الثابت تاريخيا أن اللغة العربية قد استطاعت فيما مضى أن تستقبل علوم الآخرين، و فلسفاتهم، ومعارفهم بكل حفاوة وباللغة العربية، بما تهيئ لأصحابها من وعي بالعلم و المعرفة، وبالنهوض الحضاري ونشير هنا إلى أن القضية ليست صلاحية اللغة العربية أو عدم صلاحيتها لغة العلوم، وإنما هي قضية اختراع و استنباط و استخراج."(اللغة العربية وتحديات العصر، ص 5) استطاعت العربية على مر العصور من استيعاب العديد من العلوم المختلفة المنشأ.

أكانت الجامعة في بلد تجعل العربية لسانها الرسمي أم لا."[1] ليس لسن القوانين من الأهمية في شيء إن لم يتم تنفيذها، و هذا هو واقع الجامعات العلمية التي هي عربية المنشأ أجنبية النطق خاضعة لتبعية اللغات الأجنبية.

يساعد تعريب تعليم العلوم و التقنيات الحديثة مجال الإبداع و الإنتاج الذي أصبح اليوم يخدم الجهات الأجنبية، و ذلك بصب طاقات أبناء العربية و إبداعاتهم في قالب لغوي أجنبي، و هذا ما يعود على الوطن العربي بما فيه الجزائر بخسارة مادية (بصرف أموال كبيرة) بتعلم اللغات الأجنبية، لتحصد في الأخير تبعية طلابها بالإبداع و الإنتاج بها و لها؛ وخسارة معنوية تتمثل في انصراف أبناء العربية عن تعلم لغتهم الأولى و نفورهم من الإبداع بها.

يستدعي الحديث عن تعريب التعليم البحث في تعريب العلوم، و ذلك بالعمل على "أن تكون عملية التعريب متكاملة، تنطلق من وحدة العلوم ذاتها و تكاملها، و هي السبيل إلى خلق عقلية علمية متجانسة و متكاملة لدى مختلف القطاعات و الشرائح الاجتماعية؛ و من غير المعقول أن نعمد إلى تعريب بعض العلوم و الرياضيات و نترك بعضها، أو أن نعمد إلى تعريب مستوى معين و نترك المستويات الأخرى."[2] اعتماد الجامعات على تعريب الفروع الأدبية و العلوم الإنسانية، و في المقابل تعليم العلوم التقنية باللغات الأجنبية، و كأن العربية يقتصر استيعابها على اللغة الأدبية و لا يمكن لها أن تستوعب اللغة العلمية الحديثة، و هذا ما يراد لها من خلال إبعادها عن المجال العلمي.

يرجع عدم التمكن من تعريب العلوم إلى "الإخفاقات العربية التي لحقت بالتعريب، ولما تزل تجعله متعثر الخطى، و إلى غياب القرار السياسي أولا، و من ثم عدم تطوير منهجية صحيحة، واحدة

[1] العربية و علم اللغة الحديثة، ص7.

[2] رياض قاسم، قومية الفصحى و المجتمع: تحديات الحاضر و المستقبل، اللغة العربية أسئلة التطور الذاتي و المستقبل، ص191.

في طرائق العمل، و عدم استيعاب الإمكانات الحقيقية للغة العربية."[1] يحتاج التعريب إلى قرار سياسي وعمل وحدوي و بذل جهد حقيقي، و تسخير كل الإمكانات المادية و المعنوية الداعمة له.

من غير الممكن الحديث عن تعريب العلوم، و في المقابل نجد أن خريجي التخصصات العلمية في مجال العمل يطلب منهم إتقان اللغات الأجنبية، سواء الانجليزية أو الفرنسية، فتصبح فرص العمل متاحة للناطقين باللغات الأجنبية؛ هذا الواقع لا يشجع عملية التعريب، بعكس الدول التي تعطي الأولوية المطلقة للغاتها في كل المجالات.

و مع ذلك، نجد جهودا حثيثة بذلت من قبل المؤسسات العلمية و الجامعات من أجل فك شيء من هذا الحصار. إن عملية "جعل اللغة العربية لغة التدريس الجامعي و البحث العلمي و التأليف المبدع، إنما هو عملية تنمو و تتقدم عبر الممارسات الفعلية و التنسيق المستمر بين ذوي الاختصاص العلمي في جميع الجامعات و مؤسسات البحوث العلمية والمجامع اللغوية العربية."[2] يحتاج ذلك إلى تكاثف جهود أهل الاختصاص و اللغويين والمؤسسات اللغوية لتعريب لغة التدريس، كما أن الأمر يحتاج إلى العمل على التأهيل اللغوي لهيئة التدريس بمختلف تخصصاتها لتكوين كفاءات ناطقة باللغة العربية.

سيرتفع مستوى تدريس "عضو هيئة التدريس الذي يستوعب مادة تدريسه و يحقق مستوى علميا ممتازا في تدريسه الجامعي بلغة أجنبية عندما يعبر باللغة العربية، لغته القومية، و السبب في ذلك انه بحاجة أولا إلى استيعاب المضمون في مصادره الأجنبية وفهمه وهضمه، ثم التغيير عنه باللغة العربية."[3] تكون عملية الفهم و الاستيعاب أفضل باللغة الأم، سواء للمعلم أو المتعلم من اللغات الأجنبية خاصة في البحث العلمي.

---

[1] المرجع نفسه، ص191.

[2] اللغة العربية و التعريب في العصر الحديث، ص181.

[3] المرجع نفسه، ص177.

بادرت بعض المؤسسات اللغوية متصدية لخطورة الاعتماد على اللغات الأجنبية في تعليم العلوم، حيث تبنت المجامع اللغوية قضية تعريب العلوم، و بذلت جهودا معتبرة من خلال تعريب المصطلحات، و عقدت العديد من الندوات و المؤتمرات* التي خرجت بجملة من المقترحات و التوصيات، و التي لها من الأهمية في تحديد منهجية التعريب إن تم الأخذ بها، فهي بحاجة أكثر إلى قرار سياسي وإرادة سياسية فاعلة.

كانت هناك تجارب ناجحة إلى حد ما في تعريب العلوم و تدريسها في بعض الجامعات العربية، "كانت الجامعة السورية أسبق الجامعات العربية في اعتماد اللغة العربية لغة للتعليم، انطلقت في تطبيق تلك السياسة في معظم كلياتها منذ العشرينات و استكملتها في الأربعينات (...)؛ غير أن العراق شهد في النصف الثاني من السبعينات حركة فعالة في اعتماد العربية لغة التعليم العالي في جميع ميادين الدراسة، فاتخذت حكومة الثورة قرارا حاسما بتعريب تدريس العلوم الصرفة و التطبيقية و التقنية في كليات التعليم العالي."[2] كانت الجامعة السورية من أولى الجامعات التي اعتمدت اللغة العربية في تدريس المواد العلمية التي حققت شيئا من النجاح، و لا سيما في تدريس العلوم الطبية*.

---

* طرحت "منذ سنة اثنين و ستين، جميع جوانب هذه القضية في مؤتمرات التعريب في الرباط والجزائر و طرابلس وبغداد، نظمت الندوات العلمية حول هذا الموضوع الحيوي في مجامع اللغة العربية و في الجامعات (...)، و في هذا النطاق الخير =عقدت أيضا ندوة للتعريب في جامعة الخرطوم في السودان." (اللغة العربية و التعريب في العصر الحديث، ص243) وغيرها من الندوات.

[2] عبد العزيز البسام، العربية الفصيحة لغة التعليم في الوطن العربي، اللغة العربية و الوعي القومي، ص60.

* كان للدراسة التي قام بها الطبيب زهير أحمد السباعي (عضو مجلس الشورى في المملكة العربية السعودية) كإثبات على إمكانية تفوق تعليم العلوم بالعربية، في دراسة له بعنوان "هل تدريس الطب بالعربية يخرج لنا أطباء أضعف؟" فقارن فيها بين نتائج الأطباء السوريين الذين تعلموا الطب بالعربية بنتائج الآخرين في اختيار المجلس التعليمي للأطباء الأجانب، فاتضح أن معدل درجات السوريين أعلى قليلا من المعدل الإجمالي." (أحمد مطر العطية، اللغة العربية: قضايا الواقع والمعاصرة، اللغة العربية والتعليم رؤية مستقبلية للتطوير، ص 48)

أنشئ "في عام 1919 معهد للطب و اعتمدت العربية للتدريس فيه و عندما اكتمل تأسيس جامعة دمشق استمر تدريس الطب و الهندسة و العلوم باللغة العربية، وحذت الجامعات السورية الأخرى حذو جامعة دمشق، فاعتمدت العربية لغة تدريس كافة التخصصات العلمية."[1] كانت التجربة السورية في تعريب تدريس الطب و باقي العلوم تسير نحو تعميم و تأصيل العلوم بالعربية و ترسيخها، إن تم تعميم التجربة في الجامعات العربية بالعمل على توحيد المصطلحات العلمية و توفير المراجع، و هذا ما يحتاج إلى قرار حكومي و مساعدة من الهيئات العلمية بتشجيع التأليف و الترجمة و النشر.

كما نجد بعض التجارب العربية في مصر و لبنان و العراق، و أيضا التجربة السودانية التي "شهدت تعريب التعليم العالي في خمس جامعات بنسبة 100% في العلوم الطبية، دون الحديث عن العلوم الأخرى التي لا تدرس إلا بالعربية."[2] تؤكد هذه التجارب قدرة العربية على استيعاب العلوم، وتمكنها من احتواء المصطلحات و التدريس بها.

تمكنت العديد من لغات العالم من فرض لغاتها في الجامعات و المؤسسات التعليمية، تعتمد مثلا اليابان على "لغتها القومية في التعليم منذ المراحل الأولى إلى المراحل العليا، و لم يكن اليابانيون بحاجة إلى لغات أجنبية، فقد أدركوا منذ بدء النهضة العلمية و الاقتصادية الهائلة في بلدهم، أنه لا يمكن لأمة أن تبدع علما و تسجل تفوقا حضاريا إلا بلغتها الأم، و أن العالم لا يستمع إلى أمة لا تتحدث بلغتها."[3] و غيرها من التجارب التي تثبت انه لا يمكن قيام أي نهضة أو أي تقدم علمي إلا باللغة القومية.

يشمل الحديث عن تعريب العلوم، تعريب المحتوى و المصطلحات، بالإضافة إلى تعريب لغة التدريس التي تعرف تعددا لغويا أو ازدواجية لغوية، حيث أصبح التدريس خليطا من العربية و اللغة

[1] أحمد مطر العطية، اللغة العربية و التعليم رؤية مستقبلية للتطوير، ص 47.

[2] صالح بلعيد، الأمم الحية أمم قوية بلغاتها نماذج تجارب ناجحة، ص 42.

[3] اللغة العربية و تحديات العصر، ص35.

الأجنبية، سواء الفرنسية في الجزائر و المغرب العربي أو الانجليزية في المشرق. يعرف الوضع اللغوي في التعليم العالي تراجعا، فبالإضافة إلى تعليم العلوم و التقنيات الحديثة باللغات الأجنبية، انتقل ذلك في بعض الجامعات إلى العلوم الإنسانية و الاجتماعية، خاصة مع انتشار الجامعات المشتركة (الخاصة).

كما انتقلت العامية أيضا إلى لغة التدريس في المدارس و حتى الجامعات، "فانكفاء العربية الفصحى في حيز الحصص الخاصة بمادة اللغة العربية، ثم ما يشوب هذه الحصص من ازدواجية الفصحى والعامية، و ما يتركه عقم قسط وافر من طرائق التدريس.."[1] أدى إلى تدني مستوى التعليم.

**3- بين التعريب و التغريب :**

يعرف الوطن العربي بما فيه الجزائر في العصر الحديث تدهورا على جميع الأصعدة، و حال اللغة العربية من حال أبنائها، و لا سيما مع توغل العولمة الثقافية التي خلقت غربة لغوية داخل مؤسساتها و على لسان متكلميها، و مع الحرب اللغوية التي يشهدها العالم، أصبحت الهيمنة اللغوية تهدد أمن اللغة العربية.

يمكن تفعيل التعريب إلى حد ما، إن تم طرحه كمطلب جماهيري "نابع من إرادة الجماهير، في استطاعته القضاء على التبعية الثقافية المجحفة على الأقل، لكونها شكلا أو مضمونا في اعتقاد الطبقات الفوقية المرتبطة بمصالح خارجة عن البعد الثقافي الوطني، وهي مصالح ذات ارتباطات اقتصادية واجتماعية و حتى سياسية. "[2] سياسة التغريب بيد الطبقة الحاكمة التي تفضل مصالحها السياسية والاقتصادية على وطنيتها و هويتها. أما التعريب، بقيت طبقة محصورة تنادي به من أنباء

[1] رياض قاسم، قومية الفصحى و المجتمع: تحديات الحاضر و المستقبل، اللغة العربية أسئلة التطور الذاتي و المستقبل، ص185.

[2] محمد المنجي الصيادي، التعريب في الوطن العربي، التعريب و دورة في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية، ص35.

الأمة والمثقفين، إلا أنه في الآونة الأخيرة نشهد نوع من "التسامح اللغوي"* الذي يوحي بلا مبالاة من جميع الفئات الفاعلة في المجتمع، إلا القلة القليلة.

هنا يحضرنا قول ابن خلدون، "إن المغلوب مولع أبدا بالاقتداء بالغالب شعاره و زيه ونحلته وسائر أحواله، و السبب في ذلك أن النفس أبدا تعتقد الكمال فيمن غلبها.."[1] التشبث بوهم كمال الآخر، سمح بانتشار اللغات الأجنبية.

عرف التعريب اهتماما من قبل الجزائر و دول المغرب العربي منذ استقلالها، و ذلك لما خلفه الاحتلال الفرنسي من تركة لغوية في المؤسسات و القطاعات الإدارية و الحياة اليومية، بخلاف دول المشرق العربي التي كانت أوضاعها اللغوية أكثر استقرارا مما عليه دول المغرب، إلا أنه في الآونة الأخيرة تشهد دول المشرق، و لا سيما دول الخليج العربي هيمنة لغوية.

أدى عزوف "أبناء دولة الإمارات(عن العربية) إلى قصور في التعبير، و عجز في الأداء، وأخطاء في الحديث و الكتابة، و من ثم أدى إلى عزوف في الحي و الشركات والمؤسسات عن استعمال العربية و كذلك في الإعلانات و الوثائق، فضلا عن الانحراف في الإعلام؛ أما القراءة الحرة فقد غدت في علم الغيب، و كذلك هو التعلم الذاتي انحسر انحسارا كبيرا."[2] تراجع الوجود اللغوي العربي في دول الخليج بشكل ملاحظ في السنوات الأخيرة، بعدما كانت معقل الفصاحة و السليقة العربية.

ما نخشاه اليوم، "أن (تتعجم) شبه الجزيرة العربية التي كانت معقل العربية بسبب كثرة ما يعيش فيها من وافدين غير عرب، و بدلا من أن تعمل الحكومات الخليجية على تعريب الملايين من

---

* ينظر، في الأمن اللغوي، ص43.

[1] عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، الفصل الثالث والعشرون، دار يعرب، دمشق، ط1، 2004، ص283.

[2] حسين جمعة، وعي اللغة العربية و تمكينها حاضرا و مستقبلا، اللغة العربية و التعليم رؤية مستقبلية للتطوير، ص128.

هؤلاء الأعاجم المقيمين و العاملين على أراضيها، بدأ هؤلاء يهجون اللغة العربية، و يمحقون صفاءها على ألسنة أصحابها."[1]

أصبحنا نشهد نوعا من التعدد اللغوي المكتسب الذي أدخل في النسيج اللغوي للمجتمع الخليجي، فالمتجول في شوارع مدنها يكاد يجزم أنه في دول أجنبية لا علاقة لها باللغة العربية، و هذا ما دفعها لاستحداث عدة هيئات تهتم بالحفاظ على أمن العربية، حيث قامت "أبو ظبي سنة 2009 ببعث مشروع "أكاديمية اللغة العربية" (...) و تجدد في الإمارات (...) لما أطلق حاكم دبي في ماي 2012 مبادرته الرامية إلى المحافظة على اللغة العربية، و جاءت متعددة الأبعاد كان في صدارتها ما سمي "ميثاق اللغة العربية"، و تم الإعلان عن تأسيس مجلس استشاري للغة العربية يتكفل بـــ "تمكين اللغة العربية"[2] .

ترتبط الدعوة إلى التعريب الاجتماعي بالتعريب اللساني، "إذا كان للتعريب اللساني دورا في بناء الوحدة، فإن دور التعريب الاجتماعي أساسي في إعطاء هذه الوحدة معنى المعاصرة و التقدم و المشاركة في صناعة الحضارة، التعريب الاجتماعي مرتبط بالتعريب اللساني و كل منهما يؤثر في الآخر و يتأثر به."[3] يعد التعريب اللساني إحدى حلقات التعريب الاجتماعي، فتعريب العلم و التعليم و المؤسسات والحياة الاجتماعية تنطلق من وضع مصطلحات و تعبيرات مصطلحية تفي بمتطلبات التعريب.

التعريب "هو خدمة اللغة العربية من الداخل، و أيضا إعادة النظر في وضعها في المحيط إزاء اللغات و اللهجات الأخرى، و هو اختيار استراتيجي معقول لتمكين اللغة الوطنية الرسمية في

[1] اللغة العربية و تحديات العصر، ص24.

[2] انظر، الهوية العربية و الأمن اللغوي، ص 163، 167.

[3] التعريب في القديم و الحديث، ص272.

محيطها."[1] هذه الإستراتيجية ليست خيارا، بل حتمية لا بديل عنها من أجل نهضة عربية؛ هذا ما اتخذه القائد الفتنامي "هوشه مينه" مخاطبا أبناء أمته قائلا: "عليكم الحفاظ على صفاء لغتكم كحفاظكم على صفاء عيونكم، حذار من أن تضعوا كلمة أجنبية في مكان بإمكانكم أن تضعوا فيه كلمة فيتنامية."[2] هذا لتفطنه لخطورة اجتياح اللغات الأجنبية، و وعيه اللغوي للحفاظ على النسيج اللغوي للمجتمع.

أصبح تداول اللغات الأجنبية نوعا من التحضر، هذا ما نجده ماثلا على ألسنة "أبناء العروبة وما نراه على ألسنة المندوبين العرب في المحافل الدولية، على الرغم من أن العربية معتمدة لغة رسمية في هذه المحافل، و هذا ما نراه ظاهرا أيضا على وجهات المحال التجارية و في اللافتات و الإعلانات."[3]

يلعب العامل النفسي دورا مهما في جعل الحديث باللغة الأجنبية علامة التحضر و الرقي، وهذا ما نراه في اقتران اللغة الفرنسية بالرقي الاجتماعي في الجزائر، أما الحديث باللغة العربية فهو علامة التخلف و الرجعية عند الكثيرين؛ هذه الغربة التي تعيشها العربية على ألسنة أبنائها، و مسؤوليها، و في شوارع مدنها، و على لافتات مبانيها، من أخطر ما يهدد أمنها و وجودها اللغوي.

قضية التعريب قضية سياسية بامتياز، فهي مكون سياسي، "باعتبار أنها مطلب شعبي نابع من الانتماء الحضاري و الإحساس بضرورة استرجاع الذات، و إذا كان هذا المطلب قد عبر عن نفسه بوضوح قبل الاستقلال السياسي ثم خفتت أصوات التعبير عنه بعد ذلك، فمرد ذلك، ليس إلى أن الجماهير تراجعت عنه، و إنما إلى تقلص وسائل تعبيرها عن نفسها سياسيا."[4] يعد الدور السياسي عاملا مهما في قضية التعريب، بإعادة بعث الأصوات المنادية به، فالوعي السياسي قادر على تشكيل

---

[1] اللغة و البيئة، ص06.

[2] محمود أحمد السيد، اللغة العربية و تحديات العصر، دط، 2008، ص94.

[3] اللغة العربية و تحديات العصر، ص 84.

[4] محمد دويدار، التعريب و دوره في تدعيم الوجود العربي و الوحدة العربية، ص298.

الوعي اللغوي الذي تعكسه إرادة الجماهير، وهذا الدور يشمل المجتمع المدني و الجمعيات الفاعلة التي تعد وسيلة ضغط جماهيرية على الهيئات السياسية و الحكومية.

في ظل تغييب الوعي السياسي اللغوي، و "لما يمكن أن يكون لارتباط الجمهور بلغته القومية السليمة من آثار إيجابية كبيرة على المستقبل الفكري و الثقافي لهذا الجمهور، و على استقلاله الوطني وولائه القومي و ترابطه الاجتماعي، و ما قد ينتج عن ذلك من تعاطفه مع السلطات الوطنية التي تحكم المجتمع و تقوده."[1] تبقى قضية التعريب قضية قرارات سياسية و مواقف حازمة من مسؤولي الحكومات العربية، لتعميم استخدام اللغة العربية في التعليم و الإعلام و الإدارات.

بقاء مشكلة التعريب "قائمة حتى الآن، يدل على أن القرار الوحدوي لم يتخذ فعلا، و ثمة ظروف تحول دون اتخاذ القرارات لتحقيق الإصلاحات اللازمة ومنها انعدام الحكم القومي و انحسار المد القومي."[2] هذه الظروف السياسية و الاقتصادية ما هي في الحقيقة إلا مصالح شخصية تحول دون حسم قضية التعريب، و تعطيل مسار تقدمه.

في ظل تداعيات المطالبة بتحقيق التعريب الشامل للمؤسسات التعليمية و الإدارية والإعلامية من جهة، و تشجيع التبعية الأجنبية و الهيمنة اللغوية بإبقاء اللغات الأجنبية لغة التعليم و الإدارة و الإعلام من جهة أخرى، "نشأت و نمت في ضوء هذا الوضع جدلية بين اتجاهين: اتجاه جماهيري عروبي، واتجاه نخبوي وطني انتقائي يميل إلى المحافظة على الأوضاع القائمة في التعليم و الإدارة و يعيش في محيط اجتماعي شبه مغلق على الواقع المحلي و متفتح على الحضارة الغربية."[3] هكذا، ظهر

---

[1] أحمد محمد المعتوق، التحديات التي تواجهها اللغة العربية المعاصرة في تعلمها و التعليم بها في دول الخليج العربي: المملكة العربية السعودية نموذجا، اللغة العربية و التعليم رؤية مستقبلية للتطور، ص338.

[2] اللغة العربية و تحديات العصر، ص106.

[3] محمد المنجي الصيادي، التعريب في الوطن العربي، التعريب و دوره في تدعيم الوجود العربي و الوحدة العربية، ص35.

في الأوساط العربية: تيار التعريب، وتيار التغريب:

أولا: تيار التغريب، ينتمي إليه دعاة اللغات الأجنبية و "معارضو التعريب، بل معارضو اللغة العربية في أن تكون أداة الثقافة و التعليم و البحث و الإعلام، و هؤلاء يكونون تيارا من المتعلمين أو المحسوبين على الثقافة العربية."[1] هذا التيار، تقوده فئة من النخبة الوطنية التي تشغل مناصب بارزة في الحكومة التي تلقت تعليمها و تكوينها باللغات الأجنبية، ذي ثقافة غربية.

تدعو هذه الفئة لإبقاء الأوضاع اللغوية كما هي، عبر مختلف المؤسسات العلمية والإدارية والإعلامية، و ذلك بالإبقاء على الازدواجية اللغوية، و في كثير من الأحيان إلى أحادية اللغات الأجنبية، بل و تدعو إلى الإقبال على فسح المجال أكثر للغات الأجنبية للتمكن من الاحتكاك بالتقدم العلمي.

حجتهم في ذلك، "أن التعريب لا يمكن أن يحقق أغراضه في هذا العصر كما حققها في الماضي، لأن حجم المعارف و العلوم في هذا العصر أكبر منه في عصور خلت."[2] القول بمثل هذه الحجج، ما هو إلا تهويل لاستصعاب قضية التعريب التي تشير كل المعطيات اللغوية و التاريخية إلى قدرة التعريب على استيعاب مستجدات العصر.

كما ذهبوا إلى أن التعريب "يؤدي إلى انخفاض المستوى العام للتعليم، و من حيث إن التعليم باللغة الأجنبية أقل تكلفة، و من حيث إن العربية الفصحى غير قادرة على التعبير العلمي لافتقارها إلى المصطلحات الضرورية للعلوم."[3] أثبتت التجارب، أن التعليم باللغة القومية يؤدي إلى ارتفاع مستوى التعليم و ليس العكس، كما أن اتساع اللغة العربية واستيعابها للتعبير العلمي و ذلك لما تتسم به من خصائص الاشتقاق و النحت والتعريب.. و غيرها، يمكنها من استيعاب العلوم، و هذا ما يعكسه

[1] اللغة العربية و تحديات العصر، ص73.

[2] اللغة العربية و تحديات العصر، ص102.

[3] التعريب في القديم و الحديث، ص278.

النموذج السوري في تعليم الطب و الرياضيات و الكيمياء و الهندسة باللغة العربية*، أما بالنسبة لتكلفة التعليم باللغة العربية ستكون النتيجة عكسية إن تم استغلال الكفاءات العربية.

كما ذهب البعض منهم، إلى القول "بأن استخدام العربية في العلوم يعزل العلماء العرب عن زملائهم في العلم، و يحجب عنهم متابعة التطورات في تخصصاتهم."[1] و ذلك لما يلفظه تسارع التطور العلمي من مصطلحات جديدة تعجز العربية عن احتوائها، و إن تم ذلك يكون بشكل متأخر عن مواكبة التطور العلمي. كل هذه الحجج و غيرها، استغلها معارضو التعريب للدفاع عن الإبقاء على اللغات الأجنبية في تعليم العلوم و المؤسسات الحكومية، و ما هو إلا دفاع عن مصالحهم و مناصبهم بالتنكر لقوميتهم و تراثهم و لغتهم.

راح أصحاب هذا التوجه، "الممارسون للأحادية اللغوية الوظيفية لصالح الأجنبية، ينمون مواقف و ردود فعل سلبية تجاه اللغة الوطنية الرسمية أولا، و لكن أيضا اتجاه تعدد اللغات الأجنبية."[2] هذا ما يجعل الدعوة إلى اللغات الأجنبية تنحصر في إبقاء لغات المستعمر القديم، دون سواها من اللغات الأخرى؛ و هذا ما يؤكد أن دعوة معارضي التعريب تنضوي على مصالح سياسية و اقتصادية و ثقافية، بالعمل على تجميد اللغة العربية وتقليص نشاطها.

ثانيا: تيار التعريب، ينطلق أصحابه من كون العربية هي اللغة القومية و لغة القرآن الكريم و لغة الوجود العربي، "فيرى مؤيدوه أن التعريب قضية قومية و دينية و مجتمعية وتربوية و أمن ثقافي و إبداع و ابتكار (...) كما يرون أن العزوف عن التعليم العالي بالعربية تفريط في حق الشعب العربي، و حؤول دون تقدمه، و دون انتقال العلوم إليه (...)، ينطلق مؤيدو التعريب في رؤيتهم من

* انظر، ص 62.

[1] زكريا أبو حمدية، دور اللغة في تكامل الوطن العربي و وحدته: هل اللهجات عامل معاكس للتكامل والوحدة؟، اللغة العربية أسئلة التطور الذاتي و المستقبل، ص109.

[2] اللغة و البيئة، ص10.

أن التعريب يرمي إلى تماسك الوحدة الوطنية و تنمية الشعور القومي و تقوية الروابط الثقافية بين أبناء الأمة."[1] كون اللغة العربية هي التي ينص عليها الدستور العربي، فهي اللغة الأولى بلغة القانون؛ لذا وجب علينا تطبيق استعمالها لغة علم و إدارة و إعلام.

تمثل دعاة التعريب "الفئة التي انتقدت التعليم باللغات الأجنبية التي تنضوي تحت لواء الفصيحة، و هي فئة قليلة العدد، ضعيفة لا تملك قوة التأثير في القرار السياسي، ليس لها غير التنبيه على أن الاستمرار في هذا الأمر يرسخ التبعية الثقافية و الانبهار بالغرب."[2] الفئة التي تنادي بالتعريب هي فئة قليلة تشبعت بروح القومية، و لم يبلغ صدى هذه الفئة إلى مسامع الحكومات لعدم تقلد مناصريها لمناصب حكومية بارزة، فهي فئة لا تملك القرار السياسي.

يرى مناصرو التعريب، أن تعريب العلوم و التقنيات الحديثة هو المنطلق الأساسي في سير عجلة التعريب الشامل، "لأن التعليم باللغة القومية كفيل بسد الثغرات و تنمية الاستعدادات و توفير الحاجات، والتصدي للحرب النفسية التي اعتمدت صعوبة اللغة العربية أس إستراتيجيتها ابتداء من النصف الثاني للقرن التاسع عشر."[3] كان لانتشار الأمية و ضعف المقروئية و انخفاض الإنتاج و النشر و الطبع بالعربية في الجزائر و باقي الدول العربية عاملا مهما في غياب التعريب كمطلب جماهيري.

لم يتجاوز "حجم الإنتاج العربي نحو خمسة آلاف كتاب سنويا في المتوسط بنسبة واحد في المئة من إنتاج العالم (...)، و هو من حيث مجموع ما نشر يكون بعد الإنتاج المنشور باللغة الكورية (410849) و بالصينية (400265) و باليابانية (360346)، أما الهندية فإنتاجها موزع بين

[1] اللغة العربية و تحديات العصر، ص121.

[2] المشكلة اللغوية العربية، ص79.

[3] المشكلة اللغوية العربية، ص 80.

الانجليزية و اللغات الوطنية في الهند (140408) ثم تأتي تركيا (60031)."[1] يعمل انخفاض الإنتاج باللغة العربية على عدم التمكن من الحفاظ على أمنها و على انتشارها و مكانتها، في حين نجد باقي الدول تعمل جاهدة على الحفاظ على مكانة و استمرارية لغاتها و لبناء فكر ناطق بها بالإنتاج و الترجمة إليها، نجد مثلا "اليابان تترجم اليوم 50% من المنتج العلمي العالمي إلى اللغة اليابانية."[2] و مقارنة بالعربية فلا يتعدى معدل إنتاجها ربع هذه الأخيرة.

و من العوامل أيضا قيام فئات و مناطق ضد التعريب، و هذا ما حصل مع الأقليات اللغوية في الجزائر مع الأمازيغ و الأكراد في العراق.

يجد المتتبع لمسيرة التعليم بغير اللغة العربية أنه "قد مضى على بعض الجامعات العربية أكثر من قرن من الزمن و هي تدرس الطب و الصيدلة و العلوم بالانجليزية، و لم يؤد ذلك إلى حدوث تقدم للعرب في مجال البحث العلمي."[3] فقد تمكنت الهيمنة اللغوية في ظل غياب القرار السياسي من إبعاد الطرح التعريبي، و فرض واقع تغريبي.

[1] الأسس اللغوية لعلم المصطلح، زهير غازي زاهد، العربية و الأمن اللغوي، ص 61

[2] اللغة العربية و تحديات العولمة، ص 61.

[3] يعقوب أحمد، قضايا اللغة العربية، هادي نهر، اللغة العربية و تحديات العصر، ص31.

**المبحث الثاني: التخطيط اللغوي و القرار السياسي:**

**1- التخطيط اللغوي و السياسة اللغوية:**

**أ- التخطيط اللغوي:**

مصطلح "التخطيط اللغوي language planning" من المصطلحات المتداولة حديثا. يضم هذا المركب اللغوي "التخطيط" الذي يعرف "بأنه العملية المقصودة المبنية على أساس من الدراسة العلمية، التي تهدف إلى الوصول إلى تحقيق أهداف تنمية معينة سبق تحديدها في المستقبل."[1] انطلاقا من كون التخطيط إجراء يرجى من تفعيل كل وسائله الوصول إلى غاية أو هدف معين.

لم يكن "مصطلح التخطيط اللغوي متداولا في الكتابات التي تناولت هذا النشاط، و ربما كان مصطلح الهندسة اللغوية (Miller 1950) أول تعبير تم استخدامه في أدبيات هذا الموضوع للدلالة

[1] فؤاد بسيوني متولي، مشكلة التخطيط، مركز الإسكندرية للكتاب، ط3، 1998، ص11.

على الأنشطة التي يمارسها المخططون اللغويون، و كان هذا المصطلح أكثر تكرارا في الاستعمال في مصطلح السياسة اللغوية (hall1951)، و كان أكثر تكرارا من مصطلح التطور اللغوي (Noss1967)، و من مصطلح التنظيم اللغوي (Gorman1973)، ويستخدم مصطلح السياسة اللغوية أحيانا مرادفا لمصطلح التخطيط اللغوي، و قد اقترح (jernuded and neustupny 1986) مصطلح إدارة اللغة."[1]

تعاقب كل هذه المصطلحات و تقاربها من حيث المفهوم، ساهم في تشكل مصطلح "التخطيط اللغوي"، و من المصطلحات الحاملة لنفس دلالة المصطلح: "التهيئة اللغوية"*.

أما عن نشأة المصطلح، فيذكر روبرت كوبر Cooper أن مصطلح التخطيط اللغوي قد "وجد في عناوين الصحف الإخبارية المتخصصة مثل، (letter language planing news)، و في عناوين الدوريات المتخصصة و المقالات (...) و يخبرنا هاوجن (Haugen) بأن فنراخ ( Uriel weinreich) كان أول من استخدم مصطلح التخطيط اللغوي في حلقة دراسية في جامعة كولمبيا عام 1957م، و لكن هاوجن نفسه هو الذي أدخل مصطلح التخطيط اللغوي إلى أدبيات علم اللغة الاجتماعي."[2]

كما أننا نجد مصطلح التخطيط اللغوي قد استخدم من حيث المفهوم قبل "فنراخ وهاوجن" بمئات السنين، و "تسمح لنا قصة شارل كونت Charles، الذي قرر في عام 1550 أن يحل الاسبانية

---

[1] روبرت ل.كوبر، التخطيط اللغوي و التغير الاجتماعي، تر: خليفة أبو بكر الأسود، مجلس الثقافة العام، القاهرة، دط، 2006 ، ص 67.

* استعمل هذا المصطلح "في منطقة الكيبك المستعمل في المجال الفرانكفوني منذ 1970، و يعني تدخل الدولة لحماية اللغة و الدفاع عنها تجاه لغة أخرى منافسة، كما هو الحال في مقاطعة الكبيك الناطقة بالفرنسية" (أحمد عزوز، محمد خاين، العدالة اللغوية في المجتمع المغاربي، بين شرعية المطلب و مخاوف التوظيف السياسوي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2014، ص68)

[2] التخطيط اللغوي و التغير الاجتماعي، ص68.

محل لغة الهنود الأمريكيين، بتصور سلسلة من المراحل المميزة لهذا النوع من التداخل:

- مرحلة التفكير بالمشكلة اللغوية.

- مرحلة التقرير.

- أخيرا، مرحلة التطبيق أو وضع القرارات."[1] تعد هذه المراحل أهم مراحل "التخطيط اللغوي"، وبهذا، يمكن القول إن مصطلح التخطيط اللغوي قديم من حيث المفهوم والاستعمال، جديد من حيث الشكل و الطرح.

ظهر علم التخطيط اللغوي من حيث التداول في خمسينيات القرن الماضي، و هو ينتمي إلى "علم الاجتماع اللغوي" الذي يعنى بدراسة اللغة داخل المجتمع؛ "فقد تزامن ظهور علم التخطيط اللغوي مع تقدم العلوم الاجتماعية و الاقتصادية، و الذي أدى إلى تأثر علماء التخطيط اللغوي بتلك العلوم، وخصوصا تلك التي تبحث في طرائق تطوير دول العالم النامية."[2] أدى اهتمام علماء علم الاجتماع اللغوي بالبحث في الإشكالات اللغوية التي تحد من تطور دول العالم الثالث إلى البحث و الاستعانة بالتخطيط اللغوي.

كما قدم هاوجن Hogan تعريفا قريبا من مفهوم التخطيط اللغوي، هو "كافة الأنشطة المتعلقة بإعداد دليل الكتاب (قواعد الإملاء)، أو إعداد كتاب في قواعد اللغة أو معجما لغويا من أجل إرشاد الكتاب و الناطقين بلغة ما في مجتمع غير متجانس لغويا."[3] يحصر هاوجن مفهوم التخطيط اللغوي في إشكالات تعلم و تعليم اللغة.

كما يعرفه إريك ويستاين (Weistein)، بأنه "مصطلح حكومي سلطوي طويل المدى بوصفه جهدا واعيا لتغيير اللغة ذاتها، أو لتعديل وظائفها في المجتمع بهدف حل مشكلات الاتصال و التواصل

[1] حرب اللغات و السياسات اللغوية، ص 220.

[2] محمد حراث، التخطيط للغة العربية في ظل الواقع اللغوي في الجزائر، الأمم الحية أمم قوية بلغتها، ص 227.

[3] التخطيط اللغوي و التغير الاجتماعي، ص68.

بين الأفراد."[1] يذهب ويستاين بهذا التعريف إلى ربط التخطيط اللغوي بالسياسة التي تنتهجها بلد ما اتجاه لغتها أو لغاتها، في حين التخطيط اللغوي هو مجموعة "آراء ضمن سياسة لغوية، قد يؤخذ بها و قد لا يؤخذ."[2] و تكون من قبل جهات حكومية أو غير حكومية، قد تعتمدها السلطة أو قد تهملها في إستراتيجيتها التنموية الشاملة.

نجد العديد من التعاريف المتعلقة بالتخطيط اللغوي، و التي يمكن حصرها في كونها "الجهود العمدية المبذولة لغرض التأثير على سلوك الآخرين من حيث اكتسابهم للغة، و من بنية اللغة ذاتها، ومن حيث تحديد المهام و الوظائف التي تؤديها تلك اللغة."[3] وبذلك، هو مجموعة من الإجراءات التي تقرها جهة ما بغية اكتساب لغة جديدة أو تنظيم الوضع اللغوي السائد، بتوفير أمثل الاختيارات لحل كل الإشكالات اللغوية لضمان أداء كافة الوظائف والأنشطة المخولة للغة المعتمدة بنص قانوني.

كما يشير التخطيط اللغوي "لجهود متعمدة للتأثير على سلوك الآخرين في مجالات اكتساب هيكل (البناء)، و التوزيع الوظيفي من التعابير اللغوية."[4] تكون الجهود اللغوية منضوية تحت تخطيط معين بغية تحديد و اكتساب الوظائف اللغوية.

للتخطيط اللغوي عدة أنواع حسب الأهداف المسطرة، و التي ذكرها محمود فهمي حجازي في مجلة مجمع اللغة العربية (الجزائر، العدد8) في "أربع سمات كما حددها، وهي:

أ- تخطيط لغوي قصدي، أي له هدف محدد.

ب- تخطيط لغوي له رؤية، أي موجه نحو المستقبل.

ج- تخطيط لغوي رشيد، أي يتحكم فيه الصالح العام

---

[1] العدالة اللغوية في المجتمع المغاربي، بين شرعية المطلب و مخاوف التوظيف السياسوي، ص68.

[2] في الأمن اللغوي، ص61.

[3] المرجع نفسه، ص 331.

[4] التخطيط اللغوي و التغير الاجتماعي، ص 45.

د- تخطيط لغوي مؤسسي، أي تخطيط له مؤسسات."[1]

يأخذ التخطيط اللغوي عدة أبعاد على حسب الأهداف المرجوة منه، فقد يكون قصير المدى موجها نحو هدف بعينه، أو يكون بعيد المدى يهدف إلى وضع إستراتيجية عامة، أو يتخذ طابع التسيير العام، أو يكون داخل إطار مؤسساتي.

**ب- السياسة اللغوية:**

السياسة اللغوية هي "نوع من التعامل الرسمي لأجهزة الدولة مع اللغة، داخل كيان سياسي معين، تهدف إلى تحقيق الوحدة الوطنية و الوفاق الاجتماعي."[2] و بذلك، فهي تتعلق بالمواقف السياسية الرسمية من قرارات و توجيهات و قوانين تصدرها أجهزة الدولة، بغية تصنيف اللغات داخل إقليم الدولة بجعل لغة ما لغة رسمية بقوة القانون؛ كما تحدد الإستراتيجية اللغوية المبتغاة تطبيقها في إطار رسمي ضمن توجهات الحكومة.

كما يمكن تعريفها، بكونها "تلك الأبعاد الكبرى التي تحدد فيها الاختيارات السياسية الكبرى المستمدة من المرجعيات الوطنية و الحضارية و العلمية، و توضع في سياسة دستور البلد، و في مواثيقه، بغية تحقيق معالم المجتمع الثقافية و انسجامه و استقراره."[3] تستمد السياسة اللغوية أرضيتها و خياراتها من الواقع العام للوضع اللغوي للدولة، وبالنظر لأبعاده الثقافية و الاقتصادية و العلمية، لإصدار قرارات يبنى عليه الوضع اللغوي بما يخدم التنمية الشاملة داخل الحدود الإقليمية للدولة.

- السياسة اللغوية، بهذا المفهوم، لا تبتعد كثيرا عن مفهوم التخطيط اللغوي، "فالسياسة اللغوية تمثل تدخل الدولة الإداري و الوعي عبر التشريعات و القوانين والإجراءات لضبط مكانة لغة من

---

[1] انظر، في الأمن اللغوي ، ص61.

[2] نادية معاتقي، السياسة اللغوية في الجزائر: واقع و خطر، العربية في خطر، مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، 2013، ص86.

[3] اللغة الجامعة، ص34.

اللغات، و التخطيط اللغوي باعتباره عملية معالجة فنية للقضايا اللغوية من أجل تيسير استعمالها و توفير الأدوات المناسبة للنهوض بها، و التلازم بين تعليم اللغة و تطوير علاقتها بتقانات التعليم و بين الإبداع الفني والثقافي بتلك اللغة في تفاعله مع التقانات الحديثة."[1]

تستدعي حاجة اللغة إلى سياسة لحفظ حقوقها من حيث الاستعمال بحل كل الإشكالات اللغوية و غير اللغوية التي تعيق تداولها، و وضع تخطيط لغوي لاقتراح كل الإجراءات الوافية لتمكين اللغة الرسمية من ممارسة وظائفها بشكل شامل، كما أن هذه الإجراءات أو التخطيط يستدعي سياسة لغوية لتمنحه الشكل الرسمي، من خلال ضبط القوانين و التشريعات و تطبيق القرارات و التوجيهات، لمنح لغة ما السمة الرسمية.

يمكن اعتبار "التخطيط اللغوي جزء لا يتجزء من السياسة اللغوية، في إطار الإستراتيجية السياسية للوطن في مراميها الكبرى من التخطيط العام (...)، نلاحظ بأن العلاقة الموجودة بين السياسة اللغوية و التخطيط اللغوي هي علاقة تلازمية في جميع الحالات وفي جميع التحديدات، لأن الوجود اللغوي مرهون بالقرار السياسي، و السياسة اللغوية ملازمة للتخطيط اللغوي بالفعل أو بالقوة."[2] و منه، تعتبر السياسة اللغوية الأرضية التي تتم فيها إجراءات التخطيط اللغوي، كما يعتبر التخطيط اللغوي الآلية التي يتم بها تحقيق أهداف السياسة اللغوية.

**2- التخطيط اللغوي المهام و المراحل:**

تكون الاستعانة بالتخطيط اللغوي بغية تحقيق أهداف مسطرة، و هذا يكون عبر عدة مراحل، "ويقترح روجرز و شوميكر (Rogers and shoemaker1971) خمس مراحل لقبول و تبني أي تخطيط لغوي، هي: إدراك وجود المحدث، الاقتناع باستعماله من خلال الموقف الايجابي أو السلبي

[1] الهوية العربية و الأمن اللغوي، ص98.

[2] كهينة بناي، العربية في خطر: عدم استعمال المختصرات و الرموز العربية، العربية في خطر، ص82.

تجاهه، اتخاذ قرار بتبنيه أو رفضه، تنفيذ قرار القبول، و أخيرا التأكيد على قبوله من خلال سعي المرء إلى تعزيز القبول عن طريق الاستعمال المستمر."[1] ذهب روجرز و شوميكر في هذا التقسيم إلى خمس مراحل كالآتي:

1- رصد المحدث اللغوي و إدراك وجوده من خلال تحديد الإشكال.

2- جمع كل ما له علاقة بهذا الإشكال من معلومات.

3- تقييم هذا التخطيط باتخاذ موقف إيجابي من خلال تبنيه، أو سلبي من خلال رفضه.

4- تجريب نجاعة هذا التخطيط من خلال استعماله على أرض الواقع.

5- تبني التخطيط باتخاذ قرار قبوله و قرار تنفيذه.

تعد هذه الخطوات المراحل الأساسية للتخطيط اللغوي، و التي يمكن تحويرها في ثلاث مراحل أساسية: (اتخاذ القرار السياسي، رسم السياسة اللغوية، تنفيذ السياسة اللغوية).

**أ- اتخاذ القرار السياسي:**

ينبغي عند اتخاذ القرارات و ضبط التشريعات، مراعاة "العوامل الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية داخل الدولة. و تعد عملية اتخاذ القرار السياسي في التخطيط اللغوي من أكثر الموضوعات تعقيدا في داخل الدولة، و كثيرا ما يحدث تعارض في القوى و الآراء ينتهي بحلول انتقالية مرحلية."[2] تعد مرحلة اتخاذ القرار السياسي في التخطيط اللغوي بشأن المصادقة على القرارات والقوانين السياسية من أهمها وأصعبها، ذلك لاختلاف توجهات الطبقة السياسية و اختلاف إيديولوجياتها؛ فكثيرا من الأحيان يستحيل اتخاذ مثل هذه القرارات لتضارب آراء و مصالح التكتلات السياسية التي تنتهي

[1] التخطيط اللغوي و التغير الاجتماعي، ص112.

[2] اللغة العربية في العصر الحديث قضايا و مشكلات، ص 120.

"بالبحث عن حلول انتقالية مرحلية".

**ب- رسم السياسة اللغوية:**

تشمل رسم السياسة اللغوية "عملية اتخاذ قرارات تتعلق بتعليم و استعمال اللغة، إذ يقوم المختصون المخولون بهذا العمل بصياغة دقيقة للقرارات اللغوية من أجل إرشاد الآخرين."[1] تتمثل رسم السياسة اللغوية في سن القوانين و القرارات، فيما يؤهل نقل التخطيط اللغوي إلى مستوى التنفيذ، لتحقيق الأهداف المرجوة منه.

كما أن "الحاجة إلى رسم السياسة اللغوية، تظهر عندما يصبح تغيير وظائف اللغة واستعمالاتها في المجتمع أمرا مرغوبا فيه."[2] يكون رسم السياسة اللغوية بيد أصحاب القرار، حيث توجه هذه السياسة على حسب المتغيرات الاجتماعية و الثقافية و السياسية التي تفرض معها بدائل في الوضع اللغوي؛ وعلى هذا الأساس يتجدد رسم السياسة اللغوية بتجدد المتغيرات الحضارية.

**ج- تنفيذ السياسة اللغوية:**

بعد رسم السياسة اللغوية لا بد من إيجاد فضاء لتنفيذها، و "التنفيذ الناجح للسياسة اللغوية يتطلب حساسية و إدراكا لما يرغب مستعملو اللغة في تعلمه و في استعماله."[3] يستدعي تنفيذ السياسة اللغوية تسخير الهياكل البشرية و المادية، و الوعي بالهدف اللغوي المراد تحقيقه لاختيار الإجراء الأمثل.

يشمل مستوى تنفيذ السياسة اللغوية تفعيل عدة أنشطة، منها: "صك المصطلحات الجديدة، إصلاح نظام التهجئة، و تبني أبجدية جديدة لرسم الكلمات. و يدل مستوى تنفيذ السياسة اللغوية

[1] التخطيط اللغوي و التغير الاجتماعي، ص70.

[2] المرجع نفسه، ص 219.

[3] التخطيط اللغوي و التغير الاجتماعي ، ص277.

باختصار على خلق نظام لغوي جديد، أو تعديل النظام اللغوي الموجود، أو اختيار بدائل أخرى من لغة مكتوبة أو محكية."[1] يتحدد تنفيذ هذه الخيارات وفق السياسة اللغوية المراد تحقيقها.

تختلف عناصر تنفيذ السياسة اللغوية من خلال معيرة اللغة و تقنينها بوضع نظام للكتابة والخط، عن سياسة لغة تمتد جذورها آلاف السنين تتمحور عناصرها حول إصلاح أنظمتها أو تعديل وظائفها، و التي تتغير بشكل تلقائي بفعل المؤثرات الحضارية التي تحدد وظيفة اللغة، أو بشكل عمدي مثل ما أحدثه الاستعمار من تغيير و حذف في وظائف اللغة، و يكون بشكل تلقائي كما حدث مع "انتشار اللغة السواحلية لأداء وظائف اقتصادية في شرق إفريقيا، فهو نتيجة غير مقصودة بسبب التجارة في مناطق تستعمل لغات و لهجات مختلفة."[2] المتغيرات الثقافية و السياسية و الاجتماعية هي التي تحدد شكل التخطيط.

يكون هناك تنفيذ فعلي للسياسة اللغوية بوجود توافق بين الإجراءات و القرارات و بين الواقع اللغوي، و ذلك "بتلازم البعد التشريعي و الجانب الإجرائي التنفيذي، فلا جدوى من وضع تشريعات لغوية لا تكتسي بعدا علميا، و لا تجد الجهات الساهرة على تنفيذها الموارد المادية الموظفة في تفعيلها."[3] يرتكز وضع التشريعات اللغوية على دراسات علمية من البيئة اللغوية، مع مراعاة الموارد الموظفة، حتى تكون هناك إجراءات يمكن تنفيذها.

يتم قبل رسم السياسة اللغوية و تنفيذها تحديد اللغة المراد التخطيط لها، بحيث "يبدأ التخطيط بتعيين المشكل اللغوي، و تحديد المحيطات المجتمعية التي تتطلب نشاطا تخطيطيا، و تدبيرا للثروات اللغوية، فالوظيفة الأولى و الأساس في التخطيط: حل المشكلات اللغوية، و إيجاد معالجة ملائمة تكون الأفضل و الأحسن بالمقارنة مع غيرها، ومن الخصائص أيضا البرمجة المسبقة، (...) و مراقبة ما تم

[1] المرجع نفسه، ص 71.

[2] المرجع نفسه، ص185.

[3] الهوية العربية و الأمن اللغوي، ص99.

إنجازه، و محاولة تقييم فعاليته وتأثيره، و يعد التنفيذ خطوة ثالثة في التخطيط، و بعده يأتي التقييم، ومعرفة سير إن كانت قد اشتغلت في الواقع أم لا."[1]

ينبغي بداية معرفة إن كانت اللغة تحتاج إلى تخطيط أم لا، و هل الإشكالات اللغوية تفرض تخطيطا لغويا جزئيا أم كليا؟ هذا ما تحدده المتغيرات الاجتماعية و الأبعاد اللغوية في قطر ما، برسم تخطيط متكامل يعالج الوضع اللغوي و العمل على تنفيذه، ومعرفة مدى نجاعته و فعاليته من خلال التقييم المستمر، لمعرفة مدى تقدمه و لحل العقبات التي تصادفه لضمان السير الحسن للسياسة اللغوية.

كما يحتاج التخطيط اللغوي إلى تجنيد الإمكانات المادية و البشرية؛ تتمثل الإمكانات البشرية في عنصر المخططين اللغويين، و "المهمة الموكلة إليهم هي العمل على تحقيق ما يمكن وسمه بالإصلاح اللغوي، فإن دورهم ينحصر في وضع الخطط الكفيلة بتحقيق العدالة اللغوية، و لكي يتسنى لهم ذلك عليهم أن يضعوا نصب أعينهم مصلحة الدولة و استقرارها."[2] يشترك في رسم الخطة اللغوية أهل الاختصاص من باحثين و خبراء و تربويين لهم من الخبرة و القدرة ما يؤهلهم لوضع الخطط و البرامج، نجد مثلا في "كوريا الجنوبية معاهد تخطيط كبرى يتجاوز عدد الباحثين فيه 70 ألف."[3] إذا ما قارنا هذا العدد بمراكز البحث العربية فإن العدد الباحثين فيها ضئيل.

توكل مهمة التخطيط اللغوي إلى مؤسسات بعينها أو عدة مؤسسات، "فهناك دول كثيرة تضع التخطيط اللغوي داخل الدولة عدة مؤسسات تعمل في إطار واضح؛ و في داخل أكثر من دولة أوروبية نجد على مستوى الدولة مؤسسة مسؤولة عن مشكلات التطبيق في القضايا اللغوية، يضم هذا المجلس اللغوي ممثلين عن وزارات الثقافة و التربية و العدل والجامعات و المجمع اللغوي و الإذاعة و التلفزيون والصحافة و وكلات الأنباء و جمعية الأدب و الفنون و نقابات المعلمين و الكتاب و

[1] محمد حراث، التخطيط للغة العربية في ظل الواقع اللغوي في الجزائر، الأمم الحية أمم قوية بلغتها، ص228.

[2] العدالة اللغوية في المجتمع المغاربي، بين شرعية المطلب و مخاوف التوظيف السياسوي، ص70.

[3] اللغة الجامعة، ص 34.

الصحفيين."[1] تضم هذه المؤسسات نخبة من كل الأطراف الفاعلة في المجتمع، ليكون منطلقا في رسم السياسة اللغوية.

أما الإمكانات المادية فتتمثل في تفعيل المؤسسات الحيوية لخدمة اللغة العربية، و"تشتمل الإنشاءات اللازمة من المدارس و المعاهد و الكليات، و توفير الأجهزة و المعدات الفنية و الأدوات والوسائل التعليمية المختلفة، و كذلك الكتب و المراجع و المجلات والصحف و الأشرطة.."[2] و كل ما من شأنه دعم السياسة اللغوية، بما تضمه هياكل الدولة من مؤسسات و وزارات، و الهيئات اللغوية كالمجامع اللغوية و المجالس العليا للغة.

كما تتطلب من الدولة تخصيص ميزانية معتبرة، هذا ما نجده عند الدول المتقدمة التي تضخ أموالا كبيرة لتنمية لغاتها أو لنشرها، تنفق "الحكومة الأمريكية سنويا مبلغ 1,5 بليون دولار على التربية اللغوية يخصص معظمه لإحلال اللغة الانجليزية محل لغات الأقليات"[3]. الدولة معنية بتسخير كل الإمكانات سواء البشرية من مخططين و باحثين أو مادية من هياكل و أجهزة و مؤسسات، لضمان سير مشروع التخطيط اللغوي وبلوغ أهداف السياسة اللغوية.

بعد تحديد أهداف إستراتيجية التخطيط و تبيان رسم السياسة اللغوية، يتم "ترتيب الأولويات، أي اختيار القطاعات و العمليات التي تعطي أولوية لغيرها في الخطة، وهو عنصر حيوي في إستراتيجية التخطيط، و تتحكم فيه بالدرجة الأولى الإمكانات المادية، و التنبؤ باحتمالات المستقبل والظروف المختلفة التي ستنجز فيها الخطة، و احتمالات التغيير في الظروف أو الشروط، أو الإمكانات والشمول."[4]

---

[1] اللغة العربية في العصر الحديث قضايا و مشكلات، ص143.

[2] العربية بين التغريب و التهويد، ص 253.

[3] اللغة الجامعة، ص 207.

[4] محمد حراث، التخطيط للغة العربية في ظل الواقع اللغوي في الجزائر، الأمم الحية أمم قوية بلغتها، ص254.

يجب الأخذ بعين الاعتبار القطاعات التي تحتاج إلى تخطيط أكثر من غيرها، فبعض القطاعات تحتاج إلى رصد ميزانية مالية ضخمة، ما يجعل الأمر يأخذ وقتا أطول فتوجه إستراتيجية التخطيط إلى قطاعات بعينها و تؤجل أخرى إلى وقت غير معلوم؛ على الرغم من ارتفاع تكلفتها إلا أنه ستعود على التنمية الشاملة (الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية) بمزيد من التقدم، فهو استثمار مربح إن تم استغلاله بالطريقة الأمثل.

يحتاج التخطيط الناجح إلى دراسة جميع المتغيرات المحتملة المصاحبة للتخطيط، "فلكل بلد خصوصياته، فمراعاة البيئة التي يجري فيها التخطيط أمر ضروري، كما أن مراعاة الفكر العلمي التغيري الذي تطرحه النخبة العلمية و السياسية أمر أشد أهمية، و هذا لا يمكن أن ينجح عن طريق الاستيراد أو الاستنساخ بل عن طريق الإبداع."[1]

من غير الممكن نقل تجربة بلد ما بكل حيثياتها إلى بلد آخر، فلكل بلد خصوصياته، فظروف ودوافع التخطيط و الأهداف المرجو تحقيقها عند بلد ما تختلف عن بلد آخر، بل الاستناد على ما ينتجه الفكر العلمي داخل حدود وطنه فهو أدرى بإشكالاته اللغوية ولتشبعه بالروح الوطنية خدمة لبلده، والأخذ بما تطرحه الطبقة السياسية بما يتوافق مع أبعاد التخطيط اللغوي.

يرتبط سير التخطيط اللغوي بدعامة القرارات السياسية، بحيث "يتابع القرارات المتصلة بذلك، ويحدد المراحل المختلفة التي اتخذها التنفيذ في الإطار اللغوي الاجتماعي؛ و قد لاحظ باحثون أن الاهتمام عند التطبقيين قليل بالبحوث العلمية النظرية في مجال التخطيط اللغوي."[2] يحتاج وضع تخطيط لغوي الاستناد على جملة من الدراسات الكافية عنه داخل مجتمع ما، سواء الجانب النظري بربط اتخاذ القرارات برسم السياسة اللغوية و تتبع مراحل تنفيذها، أو الجانب التطبيقي بربطه بالعوامل

[1] في الأمن اللغوي، ص28.

[2] Joshua fishman, language planning and language planning research, the state of the ART in linguistics 1974, p 15

الخارجية من خلال دراسة الظواهر المحيطة التي تحدد طبيعة التخطيط.

تتمركز كل الأسباب و الغايات التي ينطلق منها وضع التخطيط اللغوي حول الحفاظ على الأمن اللغوي في البلاد، برسم السلم اللغوي و تنفيذ وظائفه. أما فيما يخص بعض المجالات التي تهتم بها السياسات اللغوية حين تحاول التأثير في اللغة، هي:

"- الخط: سواء تعلق الأمر بتغيير الخط أم بتغيير الأبجدية، أم باعتماد أبجدية ما للغات غير مكتوبة.

- المعجم: غالبا ما تواجه السياسات اللغوية مشكلة تحديث مفردات المعجم، أي مشكلة التوليد والاقتراض.

- اللهجات: حين تصبح إحدى اللغات التي كانت مغلوبة في موقع اللغة الرسمية أو اللغة الوطنية، فإنها غالبا ما تواجه مشكلة البدائل اللهجية (العامية)."[1] هذه أهم المجالات كما أشار لويس جان كافي Louis Jean clavet.

و هذا ما نلحظه في تجارب سياسات الدول، مثلا تمحورت السياسة اللغوية في تركيا حول تغيير الأبجدية و الخط العربي إلى الخط اللاتيني في عهد أتاتورك، و عمدت السياسة اللغوية العربية فيما يخص مشكلة التعريب و الاقتراض اللغوي إلى وضع المجامع العربية لتوحيد المصطلح العربي و تحديث المعاجم العربية، ومشكل اللهجات أو العامية في السعي لتقلد منصب اللغة الرسمية، أو العكس كما ذهبت التجربة الألمانية بالبحث عن حلول لتوحيد لغتها انطلاقا من اللهجات.

يمكن أن تتدخل الدولة في تحديد إستراتيجية السياسة اللغوية "في ثلاث مستويات ضمن غاية فعلية التي تعمل بموجب القوانين و المراسيم، و هي: (1) في أساليب تعليم وتعلم اللغة المختارة. (2)

[1] حرب اللغات و السياسات اللغوية، ص267.

الإضفاء الطابع المؤسسي على هذا المصطلح. (3) في مجال التطور التقني."[1] يكون تدخل الدولة من خلال القوانين و القرارات لتوجيه السياسة اللغوية لخدمة القضايا اللغوية التي من شأنها تحقيق الأمن اللغوي، و التي غالبا ما تكون حول مجال التعليم و وضع المصطلحات و توحيدها، و في الجانب اللغوي التقني.

**3- التخطيط التعليمي:**

يعد "التخطيط التعليمي" أحد أهم فروع التخطيط اللغوي، لاشتراكهما في مكون أساسي و هو اللغة، فالعملية التعليمية التعلمية قائمة على عنصر اللغة، حيث أصبحت الدول في العصر الحالي مطالبة بوضع تخطيط تعليمي لأنظمتها التعليمية.

عرف محمد سيف الدين فهمي التخطيط التعليمي، بوصفه "عملية متصلة تتضمن أساليب البحث الاجتماعي و طرق التربية و الإدارة و الاقتصاد و المال، و غايتها أن يحصل كل تلميذ على تعليم كاف ذي أهداف واضحة و على مراحل متعددة تحديدا تاما، وأن يمكن كل فرد من الحصول على فرص لينمي بها قدراته."[2]

التخطيط التعليمي أو التخطيط التربوي* هو البحث عن أنجع الأساليب و البرامج لترقية الأنظمة التعليمية، وجعلها أكثر فعالية لتلبية الحاجات العلمية المعاصرة و تحقيق الأهداف المرسومة، لدفع حركة تنمية المجتمعات. يتطلب التخطيط التعليمي "مضاعفة جهود خبراء التربية و التعليم، و على جميع المستويات، مع توافر الإمكانيات المادية لوضع تخطيط علمي مناسب للتربية و التعليم

[1] التخطيط اللغوي و التغير الاجتماعي، ص 98.

[2] مشكلة التخطيط، ص15.

* "التخطيط التربوي أعم و أشمل من التخطيط التعليمي، فهو "رسم مشروعات لمزيد من العناية بالعملية التربوية و استثمار الجهود لأقصى حد." (مشكلة التخطيط، ص15)

وحتى تؤدي وظيفتها على النحو الأمثل."[1] يحتاج وضع خطط تعليمية إلى قرارات رشيدة ومسؤولة، باعتبار قطاع التعليم من أهم القطاعات في تطور الدول و تقدمها العلمي.

تنتظم "الحياة التربوية مجموعة مبادئ تشكل هويتها و تتيح للعاملين فرص السلوك والعمل، وتوفر معايير للحكم و التقييم. و لكن ليس معنى هذا أن هذه المجموعة من المبادئ قميص حديدي يظل ثابتا، فالجسم ينمو و يتغير، و لا بد لهذا القميص أيضا أيشهد بعض التغيرات التي تواكب بينه و بين ما يحدث من تغير."[2] رغم هذه المتغيرات التي تفرض على العربية تحديث منظومتها التعليمية التربوية، إلا أن ذلك لا يمنع من وضع خطط و برامج حديثة و العمل على صهرها داخل إطار هوياتي يعكس الانتماء الوطني و القومي.

يتشكل التخطيط التعليمي وفقا للغايات المحددة، حيث "يتحدد نوع الخطة التعليمية تبعا للمجال الذي ينظر إليه عند وضع التخطيط التعليمي، فيمكن تقسيم الخطط التعليمية إلى خطط طويلة و قصيرة المدى، و كذلك يمكن تقسيمها إلى خطط شاملة أو خطط نوعية أو خطط جزئية، و يمكن تقسيم الخطط التعليمية إلى خطط قومية تهدف إلى إصلاح التعليم في الدولة اللازمة لإعداد خريجي الجامعة."[3] تتحدد الخطة التعليمية تبعا للأهداف المراد بلوغها و للاحتياجات التعليمية؛ فالتخطيط التعليمي له أدواته ووسائله التي تبحث عن رصد المشكل و وضع حلول له، فلكل من التخطيط التعليمي و التخطيط اللغوي أهداف عامة مشتركة في تفعيل المواطنة اللغوية والحفاظ على الهوية اللغوية.

كما يواجه التخطيط التعليمي صعوبات تحد من مساره، و "خاصة في الدول النامية، و من أهم هذه المشكلات: قلة المخصصات المالية المطلوبة لتنفيذ الخطة التعليمية، ونقص البيانات و الإحصاءات مع قلة الخبراء و الأفراد المدربين على التخطيط، فضلا عن عدم كفاءة التنظيمات و الأجهزة

[1] مشكلة التخطيط، ص15.

[2] الهوية و التعليم، ص308.

[3] مشكلة التخطيط، ص16.

المسؤولة، بالإضافة إلى زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم مما أدى إلى عدم توازن النظام التعليمي و زيادة الإنفاق بالنسبة للعائد."[1] إضافة إلى عدم وجود سياسة تعليمية مرسومة ذات أبعاد مستقبلية، و إن وجدت تكون غائبة عن الممارسة الفعلية في الميدان أو تكون مستوردة وتطبق كما هي بجميع ما تحمله من رواسب الثقافات الأخرى.

**4- القرار السياسي و دوره في التنمية اللغوية:**

يمكن تحقيق الأمن اللغوي الذي تصبو إليه المجتمعات بالسعي لتنمية لغاتها والتمكين لها، باعتبار التنمية اللغوية "عملية مجتمعية هادفة إلى إحداث تغيرات محددة في الحياة اللغوية، و تحديد الهدف العام قرار سياسي؛ و لذا تتضمن التنمية اللغوية عدة مراحل في مقدمتها اتخاذ القرار السياسي، وهذه القرارات ينبغي أن تراعي، بطبيعة الحال، العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية داخل الدولة، و داخل المجموعة اللغوية الكبرى."[2] التنمية اللغوية هي الرقي باللغة في كافة المجالات و جميع المستويات، بالبحث في السبل العلمية لتحديث المجتمعات اللغوية.

تحتاج التنمية اللغوية إلى اتخاذ قرارات سياسية و سن قوانين و تشريعات وتنفيذها ضمن سياسة لغوية محددة، و تختلف هذه القرارات على حسب الظروف و العوامل المحيطة بها التي تختلف من بلد إلى آخر، فلا بد من "إتباع سياسة لغوية واضحة و صارمة على كل المستويات و الأصعدة الرسمية والشعبية، و هنا تقع مسؤولية كبرى على قرار الدولة الرسمي التوجيهي لتنمية لغوية ثقافية مستدامة وشاملة، و استثمار كل الوسائل المتاحة لذلك، فالإصلاح و التطوير لا يقع في اتجاه دون اتجاه."[3]

---

[1] مشكلة التخطيط، ص 24.

[2] اللغة العربية في العصر الحديث قضايا و مشكلات، ص141.

[3] حسين جمعة، وعي اللغة العربية و تمكينها حاضرا و مستقبلا، اللغة العربية و التعليم رؤية مستقبلية للتطوير، ص131.

تدخل المسألة اللغوية في نطاق مسؤولية الدولة باستصدار قرارات وصياغة قوانين ينص عليها الدستور، لحماية و تحديد وظيفة اللغة الرسمية و اللغات المشتركة، وهذا يتم بتفعيل التشريعات القانونية على أرض الواقع.

القرار السياسي "ذو طابع مركزي داخل المنطقة اللغوية الواحدة"[1]، هذه المركزية تتحدد بتمركز مجموعات لغوية حول لغة واحدة، فتشترك في اتخاذ قرارات سياسية موحدة تخدم كل الأقطار الناطقة بتلك اللغة، هذا ما يمكن أن نمثله في القومية العربية التي تحتاج إلى قرار سياسي مركزي. يعرف المشهد اللغوي العربي ضبابية في سياساتها و قراراتها.

هذا ما تتحكم به سياسة الحكومات من خلال القرارات و التشريعات، فتصبح اللغة غاية أو وسيلة على حسب الأهداف السياسية، "فمن غير المحتمل أن تتبنى النخبة الحاكمة أو النخبة المعارضة مبادرات التخطيط اللغوي التي يطلقها آخرون، ما لم تقتنع تلك النخبة بأن تأييد المبادرة يخدم مصالحها السياسية."[2] النخبة الحاكمة هي التي ترسم السياسة اللغوية، و يمكن أن تشترك الجماهير في وضع القرار السياسي إن كان هناك وعي جماعي بالمسألة اللغوية.

لا ينطبق القرار السياسي في الشأن اللغوي على اللغة الرمزية، "إذا كانت اللغات الدستورية الرسمية هي نتيجة لرسم السياسة اللغوية، و كانت اللغات العملية الرسمية في بعض الأحيان نتيجة لرسم السياسة اللغوية، فإن اللغة الرسمية الرمزية لم تكن في يوم من الأيام كذلك. إذا كانت العلاقة بين العلامة و بين مدلولها غير واضحة و تحتاج إلى استصدار قرار لإيضاحها، فإن تلك العلامة لم تصل بعد إلى مستوى الرمز."[3]

من غير المحتمل أن تكون اللغة الرمزية التي ورثتها الأجيال عن بعضها البعض، و التي تعد

[1] اللغة العربية في العصر الحديث قضايا و مشكلات، ص142.

[2] التخطيط اللغوي و التغير الاجتماعي، ص332.

[3] التخطيط اللغوي و التغير الاجتماعي، ص 191.

أحد أهم عناصر شخصية و هوية الجماعات البشرية، نتيجة قرارات سياسية أو رسم تخطيط سياسي مقصود في الكثير منها، هذا ما يعد إشكالا في العديد من المجتمعات التي تكون لغتها الرسمية ليست نفسها اللغة الرمزية، فتفقد الصلة بينها و بين مكتسباتها الثقافية و الحضارية.

يصعب طرح هذا الإشكال في العربية، فاللغة الرسمية هي نفسها اللغة الرمزية، و مع ذلك نجد بعض المجتمعات قد تمكنت من تجاوز هذه الإشكالية، فإسرائيل تمكنت من خلال سياستها الناجحة من استرداد لغتها الرمزية التاريخية، و نقلها "من رموز قومية إلى رمز للدولة نتاجا طبيعيا لحركة قومية ناجحة."[1] لو تتبعنا هذه السياسة اللغوية الإسرائيلية في مواجهة إشكالاتها اللغوية، لهانت مشكلات العربية التي تحتاج صدق النوايا أكثر من سن القوانين و إصدار القرارات.

و منه، نرى "تلازم القرار القومي و إصلاح اللسان و التعريب السياسي و التعريب اللغوي، فلن يتم أي إصلاح في حال غياب سلطة لها نفوذ على المجموعة القومية، أي في حال لا يكون فيها القرار الوحدوي قد تم و لم يبق في شأنه أي تردد. أما السلطات الخاضعة لمنطق الإقليمية، فإنها لن تجرؤ على تبني الإصلاح لأنها تعتمد الازدواجية السياسية، فتحافظ على لسان محنط لتكسب قدرا من الشرعية، وتفتح المجال لنشر لسان أجنبي لتحقق قدرا من التحديث، و تترك الحرية للهجات قدرا من الاستقرار الداخلي."[2]

الازدواجية السياسية (بين التشريع اللغوي و التنفيذ السياسي) لها دور في إبقاء الازدواجية اللغوية، باتخاذ قرارات تحافظ بها على شرعية اللغة الرسمية، مع عدم تنفيذها أو إصدار قرارات مناقضة (التسامح اللغوي). لم تعد اللغة الرمزية في الكثير من الدول العربية لغة الخطاب و السياسة، و لا حتى لغة المسؤولين و لا البرلمانيين، هذا ما يحدث في الدول المستقلة حديثا، بخلاف الدول

[1] المرجع نفسه، ص 191.

[2] عبد الله العروي، التعريب و خصائص الوجود العربي و الوحدة العربية، التعريب و دوره في تدعيم الوجود العربي الوحدة العربية، ص360.

المتطورة*.

قضية اللغة العربية، "هي قضية وعي بالمنطق الطبيعي للنصوص القانونية التي بقيت دون تطبيق، و دون احترام الصالح العام؛ فالصالح العام هو الدستور و سيادة القانون ضمن منظومة احترام وتطبيق المتفق عليه، هذه المنظومة التي تقر بتعدد الألسنة في بعض الدول العربية، لكن تقر باللسان الآحاد الجامع الرسمي الذي كان على الحكومات السهر عليها و ترقيتها."[2]

تبقى هذه القوانين و القرارات مجرد بنود تصدرها الحكومات وتصادق عليها لتُضم إلى باقي القوانين المجمدة. تحتاج هذه القرارات إلى وجود وعي لغوي لدى أطراف الحكومات التي تفتقد إلى حوار بين الأطراف السياسية داخل الدولة، كما تعمل الهيمنة اللغوية على تحديد بعض القرارات أو تغيير مسارها.

إذا كان التخطيط اللغوي و السياسة اللغوية يرتكزان في مفهومها العام، على اتخاذ القرارات، فإن "الأمن اللغوي يغير قوة القانون التي في يد السلطة لفرض ما جاء في الدستور، من الحماية اللغوية التي تعد بالنسبة للمواطن حماية هوياتية، فيشعر بالأمان عندما يسمع لغته يتلاغى بها في كل موقع، بل عندما يسمعها على أفواه مسؤوليه، و هناك يحس بالقيمة المضافة التي تعطيها اللغة الوطنية للفرد والانسجام الجمعي للساكنة."[3] يمكن أن يغير الأمن اللغوي القرارات، و يحدد إجراءات التخطيط اللغوي ومسار السياسة اللغوية، كلما كانت هناك متغيرات تهدد أمن اللغة، هذا إن كان للأمن اللغوي

* تسعى هذه الدول للاهتمام بلغتها على الصعيد الوطني و الدولي، و كمثال على ذلك عندما "عرض الفرنسي (إغير نستسلييرغ) رئيس المصرف المركزي الأوروبي تقريرا اقتصاديا، و قد تحدث بالانجليزية، و بعد أول جملة قالها، قاطعه الرئيس الفرنسي جاك شيراك: (لماذا بحق السماء تتكلم الانجليزية)، وبعدها خرج شيراك محتجا على ما اعتبره إهانة (لهويته الناطقة)." (اللغة هوية ناطقة، ص37) يظهر الاعتزاز بالهوية الناطقة من خلال أجهزة الدولة من مسوؤلين و مؤسسات، وهو شبه غائب في الوطن العربي.

[2] اللغة الجامعة، ص 94.

[3] اللغة الجامعة ، ص107.

سلطة تفوق أو توازي سلطة القرارات.

العلاقة بين السياسة و اللغة علاقة حتمية، "فمن ظن أن اللغة شيء و السياسة شيء آخر فقد وضع نفسه خارج منطق التاريخ، و من توهم أن الخيارات السياسية تستقيم في معزل عن الخيار اللغوي، فقد ظلم السياسة و ظلم اللغة و ظلم نفسه."[1] تتحدد الخيارات السياسية وفق الخيارات اللغوية وليس العكس، هذا إن كانت سلطة اللغة أكبر من سلطة السياسة.

تمكنت عدة شعوب من الانتصار للغاتها باتخاذ قرارات صارمة ضمن رسم سياسات لغوية ناجحة، و يمكن الاستفادة من تجارب الدول "التي سبقتنا علميا، فهي التي تبني أول ما تبني خططا منهجية مرتبطة بزمان محدد، تعمل على تجسيد دفتر المهام المعد لذلك، فالدول المتقدمة لها خطط قصيرة المدى/ متوسطة المدى/ طويلة المدى، و تملك إستراتيجية لا مركزية البحوث."[2] لا ضير من الاطلاع على تجارب تلك الدول التي تمكنت بفضل سياستها و ربط خططها بجدول مهام محدد زمنيا من الحفاظ على أمن لغتها، مع تقييم تجاربها و تقويمها بشكل مستمر.

من بين تلك التجارب، التجربة الألمانية التي عرفت شتاتا لغويا، حيث "كانت فيها ثلاث لغات: عليا وسطى، دنيا، و قد عمل الأخوان قريم Grimm على إيجاد لغة مشتركة وحدت ألمانيا بشكل جماعي، و خلقت الانسجام الجمعي."[3] تمكن الألمان من وضع لغة تجمع ألمانيا تحت لسان واحد، فأصبح الأخوان قريم Grimm من الرموز الوطنية التي تمجد بفضل توحيدهم لألمانيا لغويا؛ و في العصر الحالي، تعد ألمانيا من الدول الحريصة على سن القوانين لصيانة لسانها من أي دخيل لغوي (الانجليزية).

تسعى اليوم العديد من الدول الأوروبية للحفاظ على أمنها اللغوي، من خلال إقامة حلف لغوي

[1] الهوية العربية و الأمن اللغوي، ص199.

[2] في النهوض باللغة العربية، ص35.

[3] في الأمن اللغوي، ص36.

أو أمن لغوي قومي، هذا ما دعت إليه ألمانيا "التي تتجه حاليا إلى إقامة حلف لغوي يجمع بينها و بين النمسا و سويسرا."[1] تسعى العديد من الدول الأوروبية إلى وضع تحالف لغوي بين الدول الناطقة للغة الواحدة.

هذا ما ذهبت إليه أيضا فرنسا، حين "دعا الرئيس الفرنسي السابق (جاك شيراك Jacques Chirac) إلى إقامة تحالف بين الدول التي تعتمد لغات من أصل لاتيني للتصدي إلى هيمنة اللغة الانجليزية، و قال: "إنه من خلال منظماتنا الخمس هناك (79) دولة وحكومة من كل القارات تمثل (2.1) مليار رجل و امرأة يريدون الإبقاء على لغاتهم."[2] كانت دعوة فرنسا إلى إقامة تحالف على المستوى العالمي للتصدي لهيمنة اللغة الانجليزية، ويضم هذا التحالف المنظمات الخمس التي أشار إليها الباحث، و هي: المنظمة الفرنكفونية، و مجموعة الدول الناطقة بالبرتغالية، و المنظمتان الناطقتان بالاسبانية، و منظمة الدول الأمريكية الأيبيرية، و القمة الأيبيرية الأمريكية، لتصبح قوة لغوية أمام المد الانجليزي. في حين أن الدول العربية، برغم وحدة لغتها ووحدة إقليمها الجغرافي، لم تتمكن من وضع تحالف لغوي حقيقي يمكنه من صد الهيمنة اللغوية.

من تجارب السياسات الناجحة التي تمكنت من إعادة لغة ميتة إلى الوجود اللغوي، "النموذج اليهودي، و كيف اهتموا بلغتهم، حيث وضع إليعازر بن يهودا éliézer ben yéhouda ت 1922م أول معجم عبري في 17 جزءا، و قال: إن اللغة الأم (العبرية) لا بد أن تكون في اللسان لا في الورق، وقد بدأ إليعازر بتطبيق هذا المبدأ، فكان هو وأسرته لا يتكلمون إلا من خلال مفردات ذلك المعجم الذي أخذ أغلب كلماته من العربية، (...) و لقد بكاه اليهود لمدة ثلاثة أيام بكاء حرا."[3] كانت هذه البذرة الأولى لبعث اللغة العبرية من جديد، و توالت الجهود بوضع خطط و برامج ضمن سياسية

[1] العربية و علم اللغة الحديث، ص283.

[2] اللغة العربية و تحديات العصر، ص35.

[3] في الأمن اللغوي، ص35.

لغوية شاملة ساهمت في إحياء اللغة العبرية، و أصبحت لغة المدارس و الجامعات و الإدارات و لغة الكيان الإسرائيلي.

من القرارات المصيرية و الحاسمة التي كانت الفاعل الأساسي في توجيه الوضع اللغوي في العديد من الدول، قرار فرض اللغة الأم و حظر لغة المستعمر كما حدث في دولة الفيتنام و كوريا، "فاليابانيون لما استعمروها منعوا فيها تداول اللغة الكورية، و لما استقلت البلاد (1943) جاء أول مرسوم في أول عدد من جريدته الرسمية يحظر تداول اللغة اليابانية، و عندما انتصر هوشي مينة حسم القضية اللغوية و أعلن فتنمة المدارس والكليات، وقال قولته الشهيرة: "لا انتصار لنا على العدو إلا بالعودة إلى ثقافتنا القومية و لغتنا الأم، فحافظوا على صفاء لغتكم كما تحافظون على صفاء عيونكم.."[1] قوة القرار السياسي و حرصهم على تنفيذه، هو الذي حسم الوضع اللغوي بسيادة اللغة الأم في كافة المجالات.

كما ساهم القرار السياسي في إقصاء اللغة العربية "التي انحصرت عن بعض مواقعها بقرار رسمي في تركيا و أوزبكستان و كازاخستان و القوقاز..الخ، و ماتت في صقلية و اسبانيا نتيجة غياب أهلها و إحلال لغة أخرى مكانها، و هي أيضا تتراجع على ألسنة المهاجرين الذين ينتقلون إلى بلاد أجنبية."[2] تراجع العربية و تقلص انتشارها يعود أيضا إلى القرار السياسي، ففي ظل غياب قرار و دعم عربي يكون هناك تدخل القرار الأجنبي لفرض لغاتها، و هذا ما حدث في دولة البوسنة و الهرسك*، بتوقف تعليم العربية بقرار أجنبي و غياب عربي.

---

[1] الهوية العربية و الأمن اللغوي، ص398.

[2] حسين جمعة، وعي اللغة العربية و تمكينها حاضرا و مستقبلا، اللغة العربية و التعليم رؤية مستقبلية للتطوير، ص113.

* كانت "اللغة العربية تدرس في البوسنة و الهرسك في مرحلة التعليم العام، و في منتصف عام 2002م ضغط الأمريكيون عليهم كي يتوقفوا عن تدريسها بحجة تطبيق برنامج شامل لمكافحة الإرهاب، فأصدر وزير التعليم هناك

و إذا عدنا إلى المشهد العربي، مقارنة بما عرضناه سابقا من تجارب، فإن اللغة العربية أفضل حالا من غيرها من حيث ثباتها و استمرارها و انتشارها داخل حدود تربطها العقيدة الدينية و التراث العربي و التاريخ الواحد، تساهم في ترابط أوصال مجتمعات الدول العربية، و هذا يساعد على إقامة تحالف لغوي قوي وفعال يمكن أن يشكل قطبا لصد الهيمنة اللغوي. مكنت التجارب الماضية للعديد من اللغات من استعادة مكانتها بفضل سياستها الناجحة، وتجاربها الحالية التي انتقلت بسياستها اللغوية من مرحلة المعيرة إلى مرحلة التنمية لتصبح لغة العولمة، هذا يرجع إلى الاهتمام باللغة الأم، و اتخاذ القرارات التي تخدم أمنها اللغوي.

وراء كل "اللغات التي عرفت قفزة نوعية علماء و مخططون و رجال سياسة يضعون القرار، وأكثر التجارب وراءها دولة و قانون و مسؤولون يسهرون على تطبيق القانون، إضافة إلى السند المجتمعي (...) و هو مجتمع ينتج الأفكار (...) و وراء هذا المجتمع أجهزة الدولة التي تعمل على تجسيد ما يبدعه العلماء و ما يخططه السياسيون."[1] الإرادة السياسية الفاعلة قادرة على تحريك إرادة المجتمعات بتفعيل أفكاره و تنفيذها.

الأمن اللغوي "بحاجة ماسة إلى دراسة و تحليل و تشخيص ما يمكننا تسميته بـــ (الممارسات اللغوية الجائرة)، مع تصميم باقة من المحفزات و المكافآت، إضافة إلى إعداد برامج توعوية ثقافية وإعلامية متنوعة تعيد للغة العربية هيبتها و مكانتها، و تعمل على بناء (الأنفة اللغوية) لدى الكافة."[2] هذه "الممارسات اللغوية الجائرة" التي تصدر من نفس القائمين على إصدار التشريعات و القوانين

---

قرارا بوقف التدريس(...)، فالدول القوية تؤمن بأن هناك (حروبا لغوية)، و هي تعمل من أجل الخروج بانتصار لغوي ساحق." (اللغة هوية ناطقة، ص، 91 ،92) الدول القوية هي الدول التي تملك حق فرض قراراتها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فالقوة اللغوية تكمن في القوة السياسية و الاقتصادية التي تفرض لغاتها بالقوة.

[1] نضيرة قاسمي، التلازم بين اللغة و التقدم العلمي، الأمم الحية أمم قوية بلغتها، ص11.

[2] اللغة هوية ناطقة، ص101.

اللغوية؛ فهي تقدم القرارات اللازمة لتفعيل الممارسات اللغوية من جهة، و تقطع كل بوادر تنشيطها بتجميد هذه القرارات أو إهمالها من جهة أخرى.

يتخذ التخطيط اللغوي في الوطن العربي "اتجاهين، أحدهما و هو الغالب يعتقد في التعريب المرحلي المخطط، و ثانيهما لا يتجاوز الثلث ينادي بالتعريب الفوري، باعتبار الدعوة للمرحلية و التخطيط المعتمد على تقنية أدت إلى التفريط في عملية التعريب."[1] يدعو أصحاب التعريب المرحلي إلى اعتماد تخطيط لغوي طويل المدى عبر مراحل تتحدد حسب أولويات كل قطاع، حتى يتسنى تعميم اللغة العربية، و حتى تكون نتائجه أكثر نجاعة. أما التعريب الفوري، فهو فيه من السرعة ما قد تفوته الدقة و الشمولية مما قد يؤدي إلى فشله.

التعريب المرحلي أو التعريب الفوري مغيب، و إن وجد فيكون مبتور، "ينبغي للتخطيط اللغوي أن يكون على نطاق الجامعة العربية و مؤسساتها، بمساعدة المؤسسات اللغوية والجامعات، و ينبغي أن يكون شاملا لا جزئيا، يكون في مجال التعليم على اختلاف مراحله، ثم على نطاق الإعلام و وسائله، ثم على نطاق الإدارة و أجهزتها، ثم على نطاق الجامعات و التعليم العالي، ثم على نطاق اتحادات الأدباء و المعلمين والنقابات المختلفة.."[2] على التخطيط اللغوي أن يمس كل المؤسسات بشكل كلي، فمرحلية أو فورية التخطيط لا تعني تعريب جزء دون الآخر في القطاع الواحد، كما أن مرحلية التخطيط أو فوريته تكون على حسب حاجة قطاع دون غيره.

تحمل المشكلة الأساسية للتعريب "في مضمونها أبعادا كثيرة، منها على سبيل الاختصار: التلكؤ في إصدار القرار السياسي، و غياب التخطيط اللغوي، و التأخر في وضع المصطلحات و تشتت الجهود و عدم التنسيق بين العاملين في هذا الميدان، و كذا عدم الجدية في متابعة التنفيذ، و أخيرا فتور

[1] محمد بشوش، الوعي القومي في الأوساط الجامعية في المغرب العربي: مثال تونس، تطور الوعي القومي في المغرب العربي، ص 294.

[2] العربية و الأمن اللغوي، ص86.

الانتماء."[1] هذه أهم معيقات التعريب الذي أصبح إطارا بلا محتوى، فهو يحتاج إلى طرح جديد، باستثمار الفكر العربي لوضع خطط وبرامج تطرح قضية التعريب من منظور تنموي اجتماعي في علاقته بالتنمية الاقتصادية والعولمة الثقافية، أي اعتباره مشروع إنتاج نهضة.

العمل الوحدوي هو أساس نجاح السياسات اللغوية العربية، "فينبغي أن تتوصل الدول العربية إلى اتفاق فيما يتعلق بالتخطيط اللغوي أو السياسة اللغوية، تلك السياسة التي يجب أن تتبعها في وسائل الاتصال الجماهيري، و في الأنماط التعليمية المختلفة، و في الدواوين الحكومية و في التوثيق والمراسلات."[2] بوضع مؤسسات عربية موحدة تقوم على ذلك.

يعود الاختيار الحسن للسياسة اللغوية و تنفيذها الجيد و استوفاء كل تكاليفها بالربح على التنمية الاقتصادية، "على الرغم من أن الثنائية أو التعددية اللغوية الرسمية في كثير من البلاد تبتلع أموال الضرائب، فإن اللغة ذاتها نادرا ما تكون موضوعا لسياسة محسوبة ماليا (...) فإن القول إن التعدد اللغوي يستلزم مصروفات عامة يبقى على نحو مؤكد قولا عاما و مبهما."[3]

نجد هذا التضارب في التسيير في الدول المستقلة حديثا التي تنفق أموال كبيرة من خزينتها العامة على الثنائية اللغوية، لازدواجية الاستعمال الرسمي للغة في البلد الواحد أكثر من اللغة الرسمية، في حين تخصص القليل للسياسة اللغوية؛ و هي بهذا الشكل تدفع تكاليف باهظة و لا يعود عليها لا بالربح و لا بإيجاد حل نهائي لإشكالات الثنائية اللغوية، في ظل تهميش السياسة اللغوية سياسيا و ماديا.

تكون الأعباء المالية للدول متعددة اللغة أعلى من الدول و حيدة اللغة، يصل "مجمل الإنفاق الحكومي الكندي على الثنائية الرسمية إلى 2,4 بليون تستخلص من الضرائب التي يؤديها المواطنون؛

[1] محمد حراث، التخطيط للغة العربية في ظل الواقع اللغوي في الجزائر، الأمم الحية أمم قوية بلغتها، ص253.

[2] اللغة العربية و التفاهم العالمي المبادئ و الآليات، ص51.

[3] المرجع نفسه، ص117.

أي بكلفة 85 دولارا لكل مواطن."[1] هذا ما يؤثر على تكامل الاقتصاد، حيث أصبحت اللغة مرتبطة بقوة الاقتصاد و التسيير الحسن، هذا ما نلاحظه في سياسات الدول المتقدمة، حيث نجد "اللغة الأنجلو-أمريكية قد استثمرت مبالغ هائلة في تطوير اللغات و نشرها، تجاوزت 2% من الناتج القومي الخام في البلدان الأوروبية، و 40% من ميزانية تسيير الاتحاد الأوروبي."[2] و ذلك للوعي التام بأن قوة الاقتصاد يكمن في قوة اللغة.

هذا ما يجب العمل عليه بتخصيص ميزانية للتنمية اللغوية العربية، فها هي "ايرلندا الصغيرة على سبيل المثال و هي أحد البلدان الأوروبية الأكثر فقرا تتحمل نفقات ضخمة نسبيا من أجل التخطيط اللغوي، و الهدف المحدد للسياسة اللغوية الأيرلندية هو الحفاظ على اللغة الأيرلندية و تقويتها، و التي يعتبرها كثيرون رمزا للهوية الأيرلندية على الرغم من أنهم أصبحوا لا يتكلمونها.[3] في المقابل، هناك بلدان عربية تنفق أموال كبيرة لنشر اللغات الغربية على حساب اللغة العربية.

لا يفوق "الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي للتعليم ككل في الوطن العربي لسنة 2013 3,9%، في حين تنفق كل من: إسرائيل 5,8%، روسيا4,1%، المكسيك 5,3%، ماليزيا 5,8%، إيران 4,7%، البرازيل 5,7% (المصدر تقرير التنمية البشرية 2013)."[4] نلاحظ مدى اهتمام الدول بتعليم لغاتها مقارنة باللغة العربية التي لم تصل ميزانية كل الدول العربية إلى بلد واحد من التي ذكرناها. و ينطبق هذا على الجزائر التي تنفق على التعليم "4,3% من الناتج المحلي الإجمالي(البنك

[1] اللغة الجامعة، ص 207

[2] اللغة و البيئة، ص74، 75.

[3] فلوريان كولماس، اللغة و الاقتصاد، تر: أحمد عوض، علم المعرفة، الكويت، دط، نوفمبر، 2000، ص 131.

[4] انظر، طارق عبد الله يتراب، عبد الله العظيم سليمان المهل، تقييم الإنفاق العام على التعليم العالي في الوطن العربي في فترة (من 2000- 2003) دراسة مقارنة، مجلة العلوم الاقتصادية، ص 56.

الدولي 2008)"[1].

يحتاج هذا الأمر إلى إعادة بلورة أهداف السياسة اللغوية و أبعاد التخطيط اللغوي، فيكون إعادة الاعتبار للعربية و التمكين اللغوي لها من خلال جعلها أحد أقوى وسائل الاقتصاد في علاقة متبادلة؛ و"لقد حان الوقت لدراسة دور اللغة العربية في الاقتصاد العربي، كما أصبحت مسألة إعداد سياسة قومية و سياسات وطنية للغة و دورها في عملية التوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة مسألة ملحة."[2] جعل المسألة اللغوية وسيلة اقتصادية، أو جعل المسألة الاقتصادية وسيلة لغوية، نحو غاية موحدة تربط الاقتصاد بعالم المعرفة، و هذا يكون ضمن سياسة لغوية يشكل الاقتصاد أحد أهم خططها اللغوية.

جعل اللغة أحد مقومات الاقتصاد العربي يفتح أفاقا نحو تنمية شاملة، "و لقد صرح أحد المسؤولين عن السياسة الثقافية بألمانيا بوضوح بأن "من يتكلم بالألمانية يشتري غالبا ما هو ألماني". وصرح ميشيل جوبيرjobert Michel وزير التجارة الخارجية الفرنسي السابق، "أن بيع الفرنسية" من أولوياته الوطنية."[3]

ليست المسألة قضية إنتاج اقتصادي فقط، بل هي عملية تصدير لغة مع تصدير الإنتاج إلى السوق الاقتصادي، و منه إلى كل بيت مستهلك للمنتوج؛ و "تنشأ أهميتها الحاسمة من كون أن العناصر الأساسية للاتصال الاقتصادي عناصر لغوية بالطبيعة."[4] تفرض اللغة التي تملك المعرفة و الإنتاج في التعامل الاقتصادي على الطرف الآخر التعامل معها و الاتصال بها بلغتها، و هكذا، تسوق لمنتوجها

[1] التعليم الاحصاءات –الجزائر Actualitix، تم استرجاعه يوم 2018/08/23،على الرابط https//ar.actualitix.com

[2] الهوية العربية و الأمن اللغوي، ص93.

[3] اللغة و البيئة، ص75.

[4] اللغة و الاقتصاد، ص167.

وتنشر لغتها لتتمكن من السيطرة على الاقتصاد العالمي.

كما أن اقتصاد اليوم اقتصاد معرفي تمثل اللغة إحدى أهم وسائله، فأصبحت لغة الاقتصاد هي اللغة المهيمنة؛ هذه هي السياسة الغربية المعتمدة التي تفرض علينا التعامل باللغات الأجنبية في ظل غياب لغة المعرفة و الإنتاج العربي، ومع "ضعف الصناعات الوطنية، لم نتلق المنتوجات الأجنبية فقط المحملة إلينا بأسمائها الأجنبية و المعروضة علينا في إعلانات بلغاتها الأصلية، و التي فتحنا لها حوانيت بلافتات الماركات العالمية، و إنما خلق ذلك في العامة ولعا بهم و بلغتهم و بالمقابل ازدراء للعقلية العربية و للغة العربية."[1] أدى فشل السياسات العربية (إلى حد ما)، حتى في تنفيذ تعريب السوق العربي إلى استهلاك المنتوجات الأجنبية، بكل ما تحمله من سمات لغوية و ثقافية التي انعكست تداعياتها على الممارسة اللغوية للفرد العربي.

أعظم "سلطة في التاريخ و هي سلطة المال، تسامقت فشيدت عرشا يلغي كل خصوصيات الإنسان و لا يعترف إلا بسلطان المادة، و كانت لحظة في التاريخ فارقة، أن الهوية الإنسانية الجديدة ليست إلا المنتج العملي لإذابة الهويات، و لن يكون من العبث اللفظي لو قلنا إن الهوية قد تماهت مع اللاهوية، و يومئذ لم يكن أحد يخاصم في أن الأمن هو الأمن المالي و لا أمن سواه."[2]

تغيرت العناصر المكونة للهوية في عصر العولمة التي لم تعد تصنف بعناصرها المميزة للمجتمعات، فقد كسرت هذه الحواجز اللغة المهيمنة التي تمتلك المعرفة و الإنتاج، و التي فكت و مزجت هويات الأفراد، فأصبحت الهوية الفردية تختلف عن هوية المجتمع الذي ينتمي إليه؛ هذا ما أنتجته العولمة الاقتصادية التي تسعى، في تحقيق أمنها اللغوي، تحقيق أمنها المالي، و العكس صحيح.

[1] سعيد عامر، اللغة العربية في خطر: قراءة في أضرار العولمة، العربية في خطر، ص30.

[2] الهوية العربية و الأمن اللغوي، ص27.

**المبحث الثالث: جهود المجامع العربية و توحيد المصطلح**

**- نبذة عن تاريخ المجامع العربية:**

ترتبط "فكرة إنشاء مجامع اللغة العربية تاريخيا بالاحتماء من الغزو اللغوي، بدأت في سورية عام 1919 يوم كانت اللغة التركية تحتكر فضاءا فسيحا من التداول، و لا سيما في أجهزة الإدارة و الدواوين، و تأسس مجمع القاهرة عام 1932، و مجمع بغداد عام 1947، ثم تتالى استحداثها بتسميات تختلف في الشكل و قد تختلف من حيث المضمون و الغايات المعلنة: في عمان، و تونس، و الخرطوم، و طرابلس، و الجزائر، و الرباط."[1]

تأسست المجامع اللغوية للدفاع عن اللغة العربية، فكان مجمع دمشق أول المجامع اللغوية، ثم المجمع اللغوي العراقي، و بعده المجمع اللغوي في القاهرة؛ و هكذا، انتشرت فكرة تأسيس المجامع اللغوية في الأقطار العربية، كما نجد "المجلس الأعلى" في الجزائر، و هي تختلف في الأسس التي انبنت عليها و في الأهداف المراد بلوغها، و ذلك وفق ظروف وخصائص كل بلد.

كما أنشأ مركز التعريب بالرباط الذي يعود تاريخ تأسيسه إلى "انعقاد مؤتمر التعريب في الرباط سنة 1961 و تقرر فيه إنشاء مركز التعريب بالرباط، و بذلت جهودا طيبة في سبيل التنسيق بين أعمال المجامع و الجامعات، كما شاركت الجامعات العربية في تطوير الدراسات العربية و اغنائها تأليفا وتحقيقا، يذكر منها جامعات مصر و سوريا و العراق وجامعات المملكة العربية السعودية و جامعة الكويت."[2]

وضع مركز التعريب لتحديث العربية التي شاركت الجامعات العربية فيه؛ كما نجد أيضا "اتحاد

[1] الهوية العربية و الأمن اللغوي، ص111.

[2] اللغة العربية و التعريب في العصر الحديث، ص232.

المجامع اللغوية العلمية العربية"*؛ هذه أهم المؤسسات و التكتلات التي عنيت باللغة العربية، و قد قامت هذه المجامع اللغوية على جملة من القوانين و المراسيم في تنظيم أنشطتها و تفعيل أدوارها التي تختلف من مجمع إلى آخر.

على الرغم من اختلاف غايات هذه المؤسسات و المجامع اللغوية، إلا أنها كانت تصبو إلى هدف مشترك، "فكان القصد الأسمى لانبعاث حركة المجامع، العمل لإعداد لغة قومية شاملة في مفرداتها و اصطلاحاتها الاستعمالية، لاستيعاب المعاني الحضارية المستجدة."[1] تأسست هذه المجامع لخدمة اللغة العربية، للبحث في إشكالاتها باستحداث ووضع المصطلحات و توحيد استعمالها، و من أجل ذلك عقدت العديد من الندوات والمؤتمرات عبر أرجاء الوطن العربي، تناولت قضايا لغوية مهمة و التي غالبا ما تنتهي بجملة من التوصيات و القرارات و الاقتراحات.

**1- المصطلح وضعه و توحيده:**

طرح التقدم الفكري و العلمي آلاف المصطلحات في شتى المجالات التي تُدخلها العولمة إلى الاستعمال العلمي أو اليومي؛ نفوق هذا الكم الهائل من المصطلحات فرض على العربية إدخالها إلى الاستعمال اللغوي، إلا أن ذلك لم يكن بالأمر السهل فقد واجهت العربية العديد من الصعوبات.

ما أدى إلى "حالة من الاضطراب و الفوضى و التداخل، و بمرور الوقت بدأت المشكلة تتعمق نظرا للزخم الهائل من المصطلحات الوافدة و ما يصاحبها من اختلافات حول مفاهيمها و تطور في مدلولاتها، فقد قدرت منظمة اليونسكو ما يدخل الاستعمال اليومي من المصطلحات بنحو خمسين

* تأسس اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية "في 30 نيسان/ ابريل 1970، و له شخصية معنوية مستقلة، و مقره القاهرة، و يتألف من كل مجمع لغوي علمي تنشئه دولة عربية مستقلة، و يوافق مجلس الاتحاد على قبوله؛ و أهدافه تنظيم الاتصال بين المجامع اللغوية العلمية العربية، و تنسيق جهودها في الأمور المتصلة باللغة العربية و بتراثه اللغوي العلمي، و العمل على توحيد المصطلحات العلمية والفنية و الحضارية العربية و نشرها." (عبد العزيز بن عبد الله، مؤسسات التعريب في الوطن العربي، التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي و الوحدة العربية، ص125.)

[1] اللغة العربية و التعريب في العصر الحديث، ص 232.

(50) مصطلحا يوميا، أي نحو عشرين ألف (20000) مصطلح سنويا، و في مختلف فروع المعرفة العلمية والتقنية."[1] و مع ذلك، اللغة العربية قادرة على استيعاب هذا التدفق الهائل للمصطلحات و التعبيرات اللغوية دون أن تفقد نقاءها و استقلاليتها، محافظة على نظامها و ثباتها و وجودها.

أمام هذا التسارع في تدفق المصطلحات، على الجهود أن تكون موازية له بنفس السرعة من حيث إيجاد المقابل اللغوي للمصطلح في فترة قياسية من صدوره، و بدقة متناهية من حيث التمكن من المفاهيم، و استيعاب التعبيرات اللغوية المصاحبة له في قالب عربي، "فتعريب هذه المصطلحات العلمية المتسارعة في نموها، لا يوازيه في الأهمية إلا قضية توحيدها في الوطن العربي، لئلا تنشأ لغات علمية مختلفة نتيجة استعمال مصطلحات علمية مختلفة، و في هذا ما فيه من خطر كبير."[2]

ساهم تسارع نمو المصطلحات و اختلاف مصادرها العلمية في تكون لغات علمية مختلفة داخل القطر اللغوي الواحد، باتخاذ كل جهة مصدرا معينا لمصطلحات علومها، فتختلف الترجمة و التعريب، فتتخذ المفاهيم و الدلالات هي الأخرى اتجاهات مختلفة باختلاف كل مصدر؛ فقد لا تكون "الكلمات العلمية واحدة في الانكليزية و الفرنسية و الايطالية، مثال ذلك كلمة (nitrogen) الانكليزية، فإنها في الفرنسية (azote)، و أكثر الذين ترجموا عن الانكليزية عربوها بكلمة (نتروجين)، و الذين ترجموا عن الفرنسية عربوها بكلمة (آزوت)"[3] هذا ما يعكس فوضى المصطلحات التي تحتاج إلى التوحيد و الضبط.

يواجه وضع المصطلح و توحيده عدة إشكالات، منها: "تعدد اللغات الأجنبية التي تستق منها العربية مصطلحاتها العلمية، و كذا تعدد الجهات التي تتولى عملية وضع المصطلح العلمي، و تعدد المنهجيات المتبعة في وضع المصطلحات العلمية و اختيارها. والأهم من كل ذلك هو عدم تعريب

[1] دراسات في اللسانيات التطبيقية، ص16.

[2] اللغة العربية و التعريب في العصر الحديث، ص198.

[3] انظر، محمد علي الزركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، اتحاد الكتب العرب، 1998، ص 97.

التعليم العالي و البحث العلمي، ما يؤدي إلى بقاء المصطلحات المقررة حبيسة المعاجم المتخصصة دون أن يتاح لها المجال لمواجهة اختيار الاستعمال و القبول."[1]

يؤدي تعدد مصدر المصطلح العلمي، و كذا تعدد طرائق وضع المصطلح و مناهجه من ترجمة و تعريب و اشتقاق إلى تعدد مقابلات المصطلح الواحد، كما أن عدم توظيف هذه المصطلحات في الجامعات و المعاهد سيحد من انتشارها، ما يؤدي إلى إهمالها، فلا يكون هناك معنى لتلك الجهود المبذولة.

ليست قضية المصطلح العلمي بالنسبة للغة العربية بالأمر الجديد، فلو عدنا إلى التاريخ العربي، لوجدنا أن "اللغة العربية بما تمتلكه من أنواع الاشتقاق و إمكانات التصريف و التوليد و النحت و غيرها استوعبت المصطلحات العلمية قديما، و اصطلح الأوائل على مئات المصطلحات العلمية، و ألفوا في ذلك كتبا، كما فعل الخوارزمي في مفاتيح العلوم والتهاوني في كشاف اصطلاحات العلوم، و الرازي في الزينة في الألفاظ الإسلامية، والجرجاني في التعريفات."[2] و غيرهم من العلماء.

تمكن القدامى من وضع طرق الاشتقاق لاستيعاب مصطلحات المعرفة آنذاك، فقد نقلوا مئات المصطلحات العلمية من الحضارات المختلفة اليونانية، الرومانية الفارسية..الخ إلى العربية، و أدخلوها حيز الاستعمال بشكل موحد، علينا أن نتخذ من ما وصل إليه القدامى في قضية التعريب و الترجمة مرتكزا لتجاوز ما يطرح من إشكالات المصطلح العلمي الحديث، و أولها قضية توحيد المصطلح *.

---

[1] الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، ص469.

[2] اللغة العربية و تحديات العصر، ص170.

* لو عدنا إلى "العصر العباسي من خلال بعض الأصول الجامعة المعتمدة، ثمة أن المصطلحات العلمية المستخدمة فيها تكاد تكون موحدة على اختلاف الأزمان و الأوطان بين مؤلفيها."(التعريب في القديم و الحديث، ص 274) تمكن القدامى من بناء ثروة لغوية تشمل كافة العلوم من آداب و فلسفة و فيزياء و كيمياء وطب وغيرها باستيعاب الفكر العلمي، و التي ازدهرت في العصر العباسي؛ ساهمت هذه التجربة الاصطلاحية في إثراء الرصيد اللغوي العربي والانفتاح على المعرفة العلمية و التمكن من مختلف العلوم و الإبداع فيها، ما ساهم في بناء حضارة إسلامية عمرت

ينبغي أن ينظر إلى "قضية وضع المصطلحات العلمية في اللغة العربية نظرة تكاملية، بمعنى أن تتم معالجتها من الجوانب المختلفة، سواء أكانت جوانب فنية علمية متخصصة، أم جوانب لغوية عامة، أم جوانب تنظيمية إدارية، أما المعالجة الجزئية التي تقتصر على جانب واحد من تلك الجوانب دون الآخر، فإنها لا تؤدي إلى النتيجة المرجوة."[1] تكمن قيمة المصطلح في وحدته و دقته حتى يشغل الحيز المطلوب في اللغة المنقول إليها بصورة شاملة، كما يحتاج في إسناده إلى المعجم إلى دراسة كافة الجوانب في إطار انتشار استعماله.

من شأن الاعتماد على المناهج الحديثة لنقل المصطلح إيجاد مقابل لما يستجد من مصطلحات بالدقة و الشمولية المطلوبة، مع عدم التغاضي و التنكر لما تركه القدماء من وسائل و طرائق (الاشتقاق، المجاز، الإبدال، النحت، التعريب..) وضع المصطلح، فكثيرا ما نجد باحثين قاموا "بالتنكر لكثير من المصطلحات العربية، و اعتماد بدائل عنها أجنبية لا مسوغ لها."[2] الأحرى أن نبحث في التراث قبل تبني هذه المصطلحات، فالعديد من المصطلحات الغربية هناك ما يقابلها في التراث العربي، و من ذلك مثلا "كلمة (داء المفاصل) فإننا نستعمل كلمة (روماتزم) بدلا منها"[3] في الكثير من الأوقات، و ذلك لنقص التخطيط لنشر استعمالها.

اللغة العربية قادرة على استصاغة المصطلحات العلمية الحديثة، لما تتميز به من اشتقاق وخصائص تمكن من إيجاد بدائل لغوية، و هناك من يرى صعوبة الإبقاء على المصوغات اللغوية

---

قرونا و لا زلنا نجد انعكاسها في علوم ومصطلحات العلوم الحديثة (الغربية) التي نقلت العديد من المصطلحات العلمية العربية إلى لغاتها.

[1] الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، ص470.

[2] عمر الدقاق، الدور الاجتماعي و الأسري في تعلم اللغة العربية، اللغة العربية و التعليم رؤية مستقبلية للتطوير، ص199.

[3] انظر، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي، ص 85.

للمصطلح عند نقله للغة العربية، و من بين أصحاب هذا الرأي محمد شوقي أمين الذي يرى "أن ملاحقة هذا التكاثر بلغة عربية أصيلة مستحيل لأسباب ليس أقلها شأنا أن العرب لم تكن تعرف هذه الموضوعات، و أن هذه العلوم جديدة حتى على الغربيين أنفسهم، و أن الكثير منها إنما رأى النور وعرفته الإنسانية في مطلع هذا القرن."[1] يبقى نجاح التجربة العربية في وضع مصطلحات لموضوعات من إبداعهم، و نقل مصطلحات علوم غيرهم، خير برهان على ذلك.

كما أن قضية المصطلح العلمي ليست قضية عربية فحسب، بل تطرح في العديد من لغات العالم، و ذلك لطبيعة المصطلح المتجدد الذي يستدعي العمل الدؤوب و الاجتهاد المستمر داخل لغته، ذلك "أن المفكر المبدع المدرك لأسرار لغته، يستطيع أن يلبي حاجته من المصطلحات بطريق الوضع أو الابتكار وفقا لقوانين لغته في صوغ "المفردات" و خلقها، متى كانت الفكرة العلمية واضحة لديه و متى كان هو مدركا لأبعادها و جوانبها؛ فالعجز في العثور على المصطلح "القومي" العربي، إنما يرجع إلى قصور في إدراك الفكرة العلمية أولا، و إلى ضعف المعرفة للغة القومية ثانيا."[2] يأتي القصور في إدراك الفكرة العلمية لعدم التفكير باللغة و في اللغة، فيكون وضع المصطلح بشكل انسيابي، لما يطرحه الفكر اللغوي داخل لغته.

يعود عدم وجود إجماع لغوي حول تحديد و وضع المصطلح الجديد "إما لعدم وجود مصطلح مجمع عليه، أو لأن المخططين اللغويين غير قادرين على تحديد ما هو ذلك المصطلح البديل، أو ينبغي عليهم صك مصطلح جديد."[3] ينبغي أن يكون المخططون اللغويون على دراية كافية و معرفة عميقة بلغتهم للبحث عن البدائل التي يمكن أن تقابل المصطلح العلمي، و إن تعذر عليهم إيجاد البديل بعد

---

[1] مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، نظرة في مشكلات تعريب المصطلح اللغوي المعاصر، عالم الكتب الحديث، الأردن، دط، 2003، ص71.

[2] اللغة العربية بين الوهم وسوء الفهم، ص232.

[3] التخطيط اللغوي و التغير الاجتماعي، ص270.

البحث و التنقيب الجيد في التراث اللغوي، كان عليهم صك مصطلح جديد توافق دلالة المصطلح للمعنى اللغوي الذي يحمله في قالب لغوي تنتمي عناصره إلى اللغة المنقول إليها، فيصبح جزء من تلك اللغة.

غالبا ما يتبع المخططون اللغويون في صك مصطلحات جديدة طريقتين: "أولا صياغة المصطلح الجديد بالاعتماد على المصادر الاشتقاقية إما عن طريق إعطاء معاني جديدة لكلمات قديمة "التوسع الدلالي عن طريق المجاز"، أو صك مصطلح جديد بطريقة الاشتقاق من جذر موجود باللغة، أو عن طريق ترجمة مصطلح أجنبي إلى اللغة (الاقتراض بالترجمة). ثانيا اقتراض المصطلح أو الكلمة من اللغة الأجنبية."[1] و هكذا، يتخذ المصطلح شكلين: إما يكون بناءه من جذر عربي اشتقاقي، أو يكون بناءه من جذر أجنبي مقترض من اللغات الغربية.

**2- دور المجامع و المؤسسات اللغوية في توحيد المصطلح:**

يحتاج وضع المصطلح و توحيده إلى "التخطيط اللغوي و قرار السياسة اللغوية الموحدة على نطاق الوطن العربي، كما هو معمول به في لغات متقدمة، (...) فانعدام التخطيط في الوطن العربي انعكس على الاستعمال اللغوي للمصطلحات الحديثة خاصة، لذا نلاحظ الفوضى المصطلحية."[2]

تحتاج المؤسسات اللغوية (المجامع اللغوية، المجلس الأعلى، مكاتب التعريب والتنسيق..) إلى رسم تخطيط لغوي، و العمل على تنفيذه باتخاذ القرارات السياسية اللازمة ضمن سياسة لغوية موحدة، وضرورة التنسيق فيما بينها، و منحها سلطة على المستوى القومي تمكنها من فرض توحيد المصطلحات و نشر استعمالها و ذلك بتفعيل تداولها في الجامعات و المراكز العلمية، و هذا الأمر يحتاج إلى قرارات من السلطة العليا بتعريب التعليم الجامعي الذي يعد من أهم عوامل نشر استعمال

[1] التخطيط اللغوي و التغير الاجتماعي ، ص 271.

[2] العربية و الأمن اللغوي، ص89.

المصطلح.

تبنت المجامع اللغوية قضية وضع المصطلح و توحيده "منذ الربع الثاني من القرن العشرين، حيث بدأت الأعمال المصطلحية تتوالى من العديد من المؤسسات و الهيئات العربية؛ و كانت جهود المجامع اللغوية أولى البواكير المصطلحية اللائقة المقابلة للمصطلحات الأجنبية لسد الفراغات اللغوية."[1] عنيت المجامع اللغوية بوضع المصطلح منذ تأسيسها، حيث عمدت إلى وضع المقابل العربي للعديد من المصطلحات.

كما قدمت العديد من البحوث و المقالات المتعلقة بالمصطلح، و عقدت المؤتمرات عبر أرجاء الوطن، و التي خرجت بالعديد من التوصيات و القرارات المهمة التي من شأنها وضع حل لمشكلات المصطلح العلمي، و من هذه "القرارات اللغوية التي اتخذت في الدورة الأولى للمجمع و أول القرارات: قرار التضمين، و يليه قرار التعريب، ثم قرار المولد، و يلي ذلك أربعة عشر قرارا تتصل برفع كثير من العقبات في الاشتقاق، (...) و تلك القرارات اللغوية اتخذت في الدورة الأولى للمجمع، فما بالنا بما اتخذ في دورته البالغة الخمسين عدد."[2] لكن، هل هذه القرارات على مر خمسين سنة، ألقت ثمارها؟ و هل كان لها نصيب من التنفيذ؟

لا ينبغي إنكار جهود هذه المجامع و المؤسسات اللغوية في توحيد المصطلح، بداية من "المؤتمر العلمي العربي الأول الذي عقد في الإسكندرية في صيف عام 1953م"[3] الذي بحث موضوع المصطلحات العلمية إلى يومنا هذا.

أدركت المجامع اللغوية أهمية المصطلح العلمي و ضرورة توحيده باعتباره عنصرا مهما في تأسيس العلوم و لغة البحث العلمي لتحقيق الأمن اللغوي؛ كان للمجمع العلمي العربي بدمشق "دور

[1] دراسات في اللسانيات التطبيقية، ص15.

[2] مجمع اللغة العربية في خمسين عاما 1934–1984 ، ص75.

[3] اللغة العربية و التعريب في العصر الحديث، ص220.

كبير في وضع مصطلحات العلوم و الفنون الحديثة، و لا سيما فيما تستعمله كليتا الطب و الحقوق، اللتان بدأتا منذ مطلع هذا القرن بتدريس جميع المواد باللغة العربية."[1] و التي كانت تجربة ناجحة إلى حد ما من حيث استيعاب المصطلحات العلمية الحديثة، و توظيفها باللغة العربية.

تمكنت المجامع اللغوية بفضل الجهود الفردية أو الجماعية من وضع آلاف المصطلحات الطبية و العسكرية و التقنية ..الخ، حيث "نشر المجمع العراقي 13540 مصطلحا، و هو عدد معتبر إن قيس بالعدد الضئيل الذي ينشر حاليا في الحقول الاجتماعية و الإنسانية و مجموع الحقول الأخرى مجتمعة."[2]

كما قام مجمع القاهرة "بطبع مجموعة معتبرة من المعاجم: الجيولوجيا (1965)، معجم الكيمياء و الصيدلة (1983)، معجم الفيزياء (1984) إضافة إلى معاجم أخرى ذات قيمة معتبرة."[3] و ما قدمه أيضا المجمع الأردني من آلاف المصطلحات في مختلف المجالات.

كان لهذه المجامع قوانينها و مناهجها التي لها من المحاسن ما ساعدها في إثراء وإحياء المعجم العربي، كما لها من الفجوات ما جعلها تقع في: "التساهل، و عدم الانضباط، البطء، التكرار، التردد، التقليد، و الغموض.."[4].

ارتكزت المجامع في تحقيق أهدافها على "إحياء التراث العربي المتعلق بالآداب والفنون والعلوم، إضافة إلى التأكيد على الاهتمام بالدراسات و البحوث الخاصة بالعربية (إلا أنها أغفلت) هاتين المسألتين، (...) و لم يكن للميادين الفنية أو الأدبية أو اللغوية أي حظ في الجهود المحترمة التي بذلها

---

[1] المرجع نفسه، ص 59.

[2] السعيد بوطاجين، الترجمة و المصطلح، دراسة في إشكالية ترجمة المصطلح النقدي، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2009، ص 20.

[3] المرجع نفسه، ص 31.

[4] ينظر، المرجع نفسه، ص 21، 48.

الخبراء."[1] رغم تأكيد جل المجامع على الالتزام بإحياء التراث العربي في وضع المصطلح، إلا أنها لم تلتزم إلى حد ما بالأمر و هذا ما تعكسه العديد من المصطلحات؛ كما انصبت جهود المجامع على وضع المصطلحات العلمية التقنية و إغفال المصطلحات اللغوية و الإنسانية.

وضع المصطلحات "و تكديسها على الرفوف و في بطون الكتب لا يعني شيئا، إذ لا تدب فيها الحياة إلا بالاستعمال، و أن اللغة العلمية ترتبط ارتباطا عضويا بالحياة العلمية والبحث العلمي."[2] هذا مصير عدد كبير من توصيات و اقتراحات و قرارات مؤتمرات المجامع اللغوية على مر الخمسين سنة الماضية، فهذه القرارات اللغوية هي الأخرى تحتاج إلى قرارات سياسية من قبل هيئات و اتحاديات الدول العربية لتنفيذها، و سن قوانين وتشريعات على مستوى عال تلزم الحكومات العربية بنص قراراتها.

على الرغم من هذه الجهود، لا زال المصطلح العربي يعرف التشتت و التعدد و عدم التنسيق، لأن هذه "المجامع تتسم بطابع الإقليمية، و التنسيق فيما بين هذه المعاجم ضعيف (...)، و الجهود الفردية سبقت الجهود الجماعية في وضع المصطلحات العلمية."[3] أصبح كل مجمع يتسابق لوضع المصطلح ضمن حدود مؤسساته و بقوانينها وقراراتها، كما أن هناك جهود فردية منعزلة، كل هذه الجهود، و بالرغم من قيمتها، إلا أن تشتتها يؤدي إلى إضعافها و إلى تعدد المصطلحات، فنجد المصطلح الواحد يختلف ما بين المشرق و المغرب العربي، و ما بين القطر الواحد، حيث نجد عشرات المصطلحات لدلالة المصطلح الواحد، و من ذلك مصطلح linguistic الذي يقابله عدد غير قليل من المصطلحات منها: فقه اللغة، اللسانيات، علم الألسنية، علم اللغة، علم اللسان، اللسنيات، الألسنيات، اللغويات... إلخ.

---

[1] المرجع نفسه، ص 40.

[2] اللغة العربية و التعريب في العصر الحديث، ص 58.

[3] الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، ص206، 467.

كما "أن طبيعة عمل هذه المجامع التي تعقد اجتماعاتها دوريا، يجعلها لا تساير حركة تسارع ظهور المصطلحات العلمية، فما إن يجتمع أعضاء المجامع ليتدارسوا هذه المصطلحات بغية وضع المقابل لها، حتى تكون تلك المصطلحات قد فرضت نفسها على الجميع وشاعت، و لا سبيل عندئذ إلى تصحيح مسارها."[1] لا يواكب عمل المجامع تسارع التقدم العلمي، فإنتاجها يكون بطيئا مقارنة بظهور المصطلح، فما إن تقرر وضع المصطلح العربي، حتى نجد المصطلح الأجنبي قد ذاع وانتشر استعماله، فيكون مصير الاصطلاح العربي الإهمال، و مثال ذلك "كلمة (توتياء) فإننا نستعمل كلمة (زنك) بدلا منها."[2] و يعود أيضا إلى عدم استعمال المصطلح لدى أصحاب التخصص.

تحتاج المجامع اللغوية العربية إلى العمل الموحد لتوليد المصطلحات، و إفساح المجال لأهل الاختصاص، و الاستعانة بالتقنيات الحديثة لتفعيل عملية وضع و توحيد المصطلح العلمي كـــ "بنوك المصطلحات العلمية"*، و غيرها من الوسائل التي تساعد على نشر المصطلح العلمي. هذه الجهود لا بد أن تنضوي تحت "مجمع علمي واحد (مجمعا لغويا موحدا) ينتقي لكل معنى اصطلاحا واحدا يدخل في نطاق اللغة."[3] حتى يكون هناك إجماع عربي على وضع المصطلح العلمي و توحيده مشرقا ومغربا.

### 3- جهود المجامع اللغوية في مواجهة تحديات اللغة العربية:

لم تقتصر الجهود اللغوية على المصطلح العلمي، بل قامت المجامع اللغوية بتناول كل القضايا اللغوية و طرح كل إشكالاتها، حيث "تبذل مجامع اللغة العربية منذ نصف قرن جهودا هادفة إلى تلبية

---

[1] أحمد مطر العطية، اللغة العربية: قضايا الواقع و المعاصرة، اللغة العربية و التعليم رؤية مستقبلية للتطور، ص49.

[2] الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، ص 85.

* هي "محاولة لجمع المصطلح في متن متحد يوضع رهن إشارة الباحثين و مختلف القطاعات المنتجة باللغة العربية في ربوع الوطن العربي، و قد جمع منه حتى الآن عدد يقدر بمئات الآلاف، معظمه مثبت في الغالب إلى جانب مقابله الأجنبي، غالبا ما يكون إنجليزيا أو فرنسيا، و قلما يمتد إلى لغات أخرى."

[3] المجامع العربية و قضايا اللغة من النشأة إلى أواخر القرن العشرين، ص166.

الحاجات المعاصرة، و كانت صلتها بالتعليم وثيقة، كلفتها وزارة التربية بمشروعات محددة تم إنجازها، ومنها وضع الأسس العامة لتيسير النحو، و الأسس العامة لقواعد الإملاء و قرارات اللغة و الألفاظ والأساليب."[1] عنيت المجامع اللغوية بتحسين و تسهيل تعلم اللغة العربية للناطقين بها و غير الناطقين بها، فكلفت بالعديد من المشاريع التعليمية التي تحسن التعليم بشكل عام و تعليم اللغة العربية بشكل خاص.

عنيت المجامع العربية "بتيسير الإملاء العربي منذ أوائل هذا القرن ، (...) و عرضت المجامع لموضوع كتابة الأعلام الأجنبية، و قد عني مجمع القاهرة بصورة خاصة بهذا الموضوع، فوضع نحو ثلاث و عشرين قاعدة لتصوير الحروف الأجنبية برموز عربية، وكتابة الأعلام بوجه عام.."[2] اهتم مجمع اللغة العربية بالقاهرة بتسيير الإملاء للمبتدئين وعمل على حل كافة الصعوبات التي يواجهها متعلم اللغة العربية، بتحسين نظام الكتابة العربية و تيسيره.

اهتمت إلى جانب تيسير الإملاء، بقضية نقل الأعلام الأجنبية إلى اللغة العربية (التي لا زال الاختلاف قائما حولها بين المشرق العربي و المغرب العربي)، و أيضا نقل المختصرات و الرموز، كما عنيت بتيسير النحو و الصرف، حيث "كان النحو مستهدفا، سواء أكان ذلك في الدراسة العلمية من أجل تيسير قواعده، أم كان من أجل تسهيل وسائل تعليمه."[3]

اهتمت المجامع العربية بتيسير قواعد النحو و الصرف و إعادة النظر في المسائل النحوية وضبط أحكام النحو، ما يسهل على الناشئة تسهيل تعلم اللغة العربية. لقد قدمت المجامع اللغوية في هذه المسائل العديد من الاقتراحات و القرارات التي تساهم في الحفاظ على أمن اللغة.

اهتمت مجامع اللغة العربية والمؤسسات اللغوية بصناعة المعاجم العربية و نشرها؛ حيث إن

[1] ينظر، اللغة العربية في العصر الحديث قضايا و مشكلات، ص129.

[2] اللغة العربية و التعريب في العصر الحديث، ص77.

[3] المرجع نفسه، ص74.

قضية التأليف المعجمي عرف تطورا مهما "منذ القرن السادس عشر عصر التأليف المعجمي الانتقائي (...) حتى إذا وصلنا إلى القرن التاسع عشر نجد فكرة المعجم تتطور إلى وضع المعجم التاريخي، ذي الترتيب الداخلي للدلالات الخاصة بالمدخل الواحد ترتيبا تاريخيا كما يوصل للكلمات بدقة، مع ذكر الشواهد من النصوص، مع بيان نطقها الصحيح."[1] يضم المعجم التاريخي التطور التاريخي للألفاظ مع الشواهد والنطق و كل ما له علاقة باللفظة، و هو يعد مشروع أمة.

جسدت فكرة المعجم التاريخي عند العديد من الدول، فنجد "معجم أوكسفورد الذي يتألف من 16 ألف صفحة، ثم معجم الأخوين رم (Gri) الضخم كان عملا مهما أفادت منه معجمات كثيرة ألف للغات الأوروبية."[2] و غيرها من المعاجم العامة و المخصصة؛ إلا أن مشروع المعجم التاريخي العربي بقي فترة طويلة، و لا زال حلما يرجى تحقيقه، و الذي يحتاج إلى تضافر جهود المؤسسات اللغوية و مجامع اللغة العربية و المعجميين، و إلى إصدار القرارات و تجنيد الطاقات البشرية و توفير الإمكانات المادية، فهو يحتاج إلى ميزانية ضخمة و إلى دعم الحكومات و الهيئات العربية، و هذا ما تعمل عليه بعض الحكومات العربية (الإمارت، قطر، الكويت، السعودية) بتقديم الدعم اللازم.

يعد وضع معجم تاريخي للغة العربية "التي مر من تاريخها مئات السنين التي نعرفها و مئات من السنين التي لم نزل نجهلها، ضرورة قومية و بعد حضاري لا سيما و نحن لا نملك مرجعا لغويا مؤرخا تعتمد عليه في ضبط معالم الخطاب العربي الإسلامي."[3] تحتاج هذه الضرورة القومية في وضع معجم تاريخي عربي إلى وضع تخطيط لغوي داخل إطار زمني محدد، و إلى سياسة لغوية عربية تجسد قراراتها و تمارس سلطتها بتبني هذا المشروع (المعجم التاريخ)؛ و الذي كانت الانطلاقة

[1] العربية و الأمن اللغوي، ص65.

[2] العربية و الأمن اللغوي، ، ص 66.

[3] اللغة العربية و تحديات العولمة،ص277.

الفعلية لتأسيسه سنة 2013 * بميزانية ضخمة.

بادرت المجامع اللغوية بالتأسيس للعديد من المشاريع، حيث "قام مجمع القاهرة بإعداد معجم شامل يستوعب اللغة في مختلف عصورها أسماه بالمعجم الكبير، كبديل للمعجم التاريخي الذي أراد نشره، و ساهم مجمع القاهرة في وضع معجم في ألفاظ القرآن الكريم."[2] و أيضا مشروع "الذخيرة اللغوية"* الذي لا زال قيد الإنجاز لعدم وجود نية (إرادة سياسية) حقيقية لانجازه؛ هذه المشاريع تحتاج إلى سياسة لغوية فاعلة و إلى قرارات داعمة التي من شأنها تحقيق الأمن اللغوي.

يتضح، مما سبق، أن مجامع اللغة العربية هي المؤسسات الرسمية التي تعمل على تحقيق أمن اللغة العربية بالحفاظ على استعمالها و مواكبة كل مستجد، إلا أن انجازات هذه المجامع، بقدر أهميتها وجديتها، تبقى ضئيلة، و ضعيفة إلى حد ما مقارنة بما تقدمه المؤسسات الغربية للغاتها، و مقارنة بالمستجدات اللغوية التي هي في تزايد مستمر ومتسارع، ما يزيد من إشكالاتها اللغوية؛ فتجريد المجامع اللغوية العربية من صلاحياتها، و عدم وجود إرادة سياسة حقيقية من السلطات الحاكمة لتفعيل قرارات وتوصيات المجامع، و نقص الإمكانات المادية، دون إغفال الجهد الكبير لبعض الحكومات العربية، كل هذا ساهم في تراجع دور المجامع في تفعيل قراراتها.

---

* "تشكلت لجنة من الخبراء، و تتالت لها اجتماعات ثلاثة (2012–2013)، تحلت الدعوة الأولى بديباجة جاء فيها: "لا تخفى على أي مهتم الحاجة الماسة إلى معجم تاريخي للغة العربية، تبني فيه "ذاكرة" لكل لفظ عربي –ما أمكن– تاريخ ولادته و مراحل تطوره في الاستعمال بنية و دلالة. كان يوم 23 ماي 2013 يوم الانطلاق الفعلي للمشروع، و ذلك بانعقاد الاجتماع التأسيسي الأول للمجلس العلمي لهذا المشروع الطموح الذي أطلق عليه "معجم الدوحة التاريخي للغة العربية"." (الهوية العربية و الأمن اللغوي، ص293، 294) كما سبقت ذلك محاولات عديدة بغية التأسيس لهذا المشروع بتونس وغيرها، و الذي سبقتنا إليه لغات لا ترقى إلى ثراء و اتساع اللغة العربية.

[2] اللغة العربية و التعريب في العصر الحديث، ص73.

* هي عبارة عن "قاموس جامع يحصر جميع الألفاظ التي وردت في المعاجم العربية، و التي استعملت بالفعل في النصوص و وصلتنا من أمهات الكتب القديمة و الحديثة" (المؤسسات العلمية وقضايا مواكبة العصر في اللغة العربية، ص54)

# الفصل الثاني

## وسائل الأمن اللغوي بين القرار السياسي و التهيئة اللغوية

المبحث الأول: التعريب و الهيمنة اللغوية

المبحث الثاني: التخطيط اللغوي و القرار السياسي

المبحث الثالث: جهود المجامع العربية و توحيد المصطلح

**المبحث الأول: التاريخ اللغوي في الجزائر**

**1- الوضع اللغوي الجزائري في العصور الأولى:**

يتحدد الوضع اللغوي التاريخي في الجزائر ضمن الانتماء التاريخي لشمال إفريقيا الذي عاش فيها الإنسان البربري. يقول تيراس Terasse: "إن البربر الذين كانوا يقيمون في المغرب في بداية العصور التاريخية، و الذين يشكلون اليوم أساس سكانه، يمثلون وحدة ثلاثية في العرق و اللغة والحضارة."[1] و منه، يمثل البربر* السكان الأصليين لشمال إفريقيا الذين تمكنوا من تشكيل نسق اجتماعي مترابط ضمن وحدة عرقية و ثقافية و لغوية.

ساهم التشكيل القبلي و الحضاري في شمال إفريقيا من بناء نظام لغوي، حيث "تشير المصادر بأن شمال أفريقيا قبل الفتح الإسلامي كان (بربريا) بحثا، و أن اللغة الوظيفية المستعملة في بلاد تامزغا هي الأمزيغية بكثير من لهجاتها؛ أما في الخطاب الرسمي فتنوعت فيها اللغات الأجنبية من نوميدية إلى رومانية و إلى فينيقية."[2]

اتسم الوضع اللغوي في الشمال الإفريقي قبل الفتوحات الإسلامية بالطابع الوظيفي التواصلي، وشكلت الأمازيغية بلهجاتها المختلفة لغة التواصل و الحياة الاجتماعية؛ إلا أن اللغة الرسمية المستعملة في الخطاب الرسمي كانت لغة الوافدين، سواء النوميديين أو الرومانيين أو الفينيقيين، و لم تنل

---

[1] عز الدين مناصرة، الهويات و التعددية اللغوية، قراءات في ضوء النقد الثقافي المقارن، دار مجد لاوي، الأردن، ط1، تموز 2004، ص222.

* اختلف المؤرخون في تحديد لفظ "البربر". "يرى ديبوا Despis ، أن الرومان قد اقتفوا أثر اليونان في إطلاق اسم (البربر) على كل الشعوب التي ظلت غريبة عن لغتهم؛ و تدل كتابات القديس أوغسطين على أن لفظ بربري، استخدم من قبل اللاتينيين في إفريقيا، ليدل على الأهالي الذين رفضوا سلطة الإمبراطورية المسيحية، لكن لاتورنو Latornoيرجع أنها مشتقة من اللفظ العربي (بربر) الذي يدل على الكلام بلغة غير مفهومة." (الهويات و التعددية اللغوية، ص 222.)

[2] صالح بلعيد، في المواطنة اللغوية و أشياء أخرى، دار هومة، الجزائر، دط، 2008، ص 46.

الأمازيغية كونها لغة السكان الأصليين أي مكانة كلغة رسمية. كانت الأمازيغية باختلاف لهجاتها لغة التواصل و لغة الشعب، تؤدي مختلف الوظائف التعبيرية التواصلية؛ أما اللغة الرسمية، كانت لغة أجنبية تتشكل و تختلف باختلاف الأمم المتعاقبة على الشمال الإفريقي.

تمكن البربر، أو سكان شمال إفريقيا، على مر آلاف السنين من المحافظة على الهوية والشخصية الأمازيغية، فقد كانوا "لعصور طويلة من التاريخ معبرا للوافدين من فينيقيين وإغريق و رومان و وندال، الذين تعاقبوا على شمال إفريقيا منذ نهاية الألف الثانية قبل الميلاد و حتى القرن السابع الميلادي."[1] لم يتمكن الوافدون من خرق الحصن الحضاري أو اللغوي لسكان بلاد الأمازيغ.

تمكن الإسلام في نفوس الأمازيغ* مع الفتوحات الإسلامية لشمال إفريقيا، حيث نال "الإسلام مساحات في إفريقيا الشمالية، و شاع بين المواطنين، و قبلوا الدين، و ترددوا في اللغة، و لكن بعد تدفق قبائل بني هلال و بني سليم على البلاد المغاربية، حدثت عملية تعريب واسعة في المناطق المغاربية وحصل امتزاج العنصرين الأمازيغي و العربي بشكل لم يسبق له مثيل."[2] لم يكن قبول الأمازيغ للدين واللغة بالأمر السهل؛ حيث شهدت الفتوحات الإسلامية للجزائر و بلاد المغرب العربي مقاومة من الكاهنة و كسيلة دامت عقود من الزمن.

لم يكن قبول الأمازيغ للعربية بالأمر السهل، نظرا لمحافظتهم طيلة آلاف السنين على ثقافتهم ولغتهم، فلم يتم قبول العربية إلى جانب الأمازيغية إلا مع الانصهار الذي عرفته المنطقة بعد هجرة بني هلال و بني سليم إلى بلاد الأمازيغ، فاندمج العرب و الأمازيغ تحت راية الإسلام؛ و بمرور

---

[1] نازلي معوض أحمد، التعريب و القومية العربية في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة القومية العربية، بيروت لبنان، ط1، 1986 ، ص159.

* كلمة الأمازيغ "تعني الأحرار، و تشير إلى الرتبة الاجتماعية، و ينعت بها كل من تحيل الرتبة الاجتماعية الوسطى بين الفئة العليا المكونة من الشرفاء و المرابطين و الفئة الدنيا في المجتمع." (في المواطنة اللغوية و أشياء أخرى، ص 31.)

[2] في المواطنة اللغوية وأشياء أخرى، ص 46.

الزمن أصبح "الأمازيغ و العرب أمة واحدة"، "حيث انتقل عدد ضخم من العرب، قدر عدده بحوالي 200 ألف، سكنوا في الريف (تونس و الجزائر ثم المغرب)، وساهموا في تعريب الريف لأنهم كانوا موجة بدوية."[1] وهكذا، تعرب عدد غير قليل من قبائل البربر، و اختلطت أجناسهم بمرور الوقت بربرا و عربا في أمة واحدة، تربطها الهوية العربية الإسلامية.

حصل، رغم الاختلاف الثقافي، و اللغوي الاندماج بين العرب و البربر إلى حد ما، "فقد وقع تهميش الأمازيغية منذ غزو (دخول) الرومان و الوندال لشمال إفريقيا، و لم تعط لها القيمة الوطنية إلا مع دخول العرب، و لكن الأمازيغ تعاملوا مع العربية دون إهمال لغتهم، و كانوا يستعملونها في معاملاتهم الوظيفية و تكتب بالحرف العربي، و أهملت مع الفتوحات المتوالية."[2] عدم اهتمام العرب في بداية الفتوحات الإسلامية و حتى نهايتها بنشر العربية ساهم في إعطاء هذه المساحة اللغوية الأمازيغية و لو بشكل جزئي.

تعايشت اللغة الأمازيغية مع اللغة العربية منذ الفتوحات الإسلامية؛ فكانت اللغة العربية لغة المعاملات الرسمية و لغة السلطة و لغة العرب المهاجرين، أما اللغة الأمازيغية فهي اللغة التعبيرية، لغة الحياة اليومية للسكان الأصليين.

يعود اهتمام الأمازيغ باللغة العربية إلى كونها لغة القرآن الكريم، و وسيلة لنشر الدين الإسلامي لا بد منها مع الفتوحات الإسلامية، فكان على الأمازيغ تعلم اللغة العربية و استيعاب اللسان العربي الفصيح؛ كما كانت الأمازيغية آنذاك محط اهتمام العرب بحيث اتخذ الخط العربي لكتابة الأمازيغية، إلا أن ذلك الاهتمام تلاشى مع الوقت.

---

[1] الهويات و التعددية اللغوية، ص 223.

[2] في المواطنة اللغوية وأشياء أخرى، ص 46.

اهتم العرب مع الفتوحات الإسلامية لشمال إفريقيا بقضية التعريب، "(...) لرفع مكانتهم الاجتماعية و المشاركة في العمل السياسي و الإداري و تقايد الفئات العليا الارستقراطية العربية التي حرصت على استعمال اللغة الفصحى كظاهرة تمايز اجتماعي، بينما استعمل المستعربون و بقية العرب اللغة العامية و تمكنوا أحيانا من إتقان اللغة العربية، لكن نطقهم يشوبه اللكنة."[1] أصبحت العربية لغة بلاد شمال إفريقيا و لغة الحكم و علامة الرقي الاجتماعي الذي أصبح غاية و العربية وسيلة لذلك، مع وجود لغة عامية اختص بها عامة الناس من مستعربين و عرب.

بدأت اللغة اللاتينية تتلاشى، حيث "كانت فترة المخاض طويلة، و بقيت مظاهر الاستمرار والتواصل عديدة، إذ استمر استعمال اللغة الرومانية في شمال إفريقيا حتى القرن الثاني عشر."[2] تقلص استعمالها لتحل محلها اللغة العربية باعتبارها لغة راقية تمثل الطبقة العليا الحاكمة في البلاد، فانكب الأمازيغ و الأجانب (الروم والأفارقة) على تعلمها.

يمكن أن نجمل قبول التعريب إلى حد ما، إلى جملة من العوامل، أهمها:

"1- الاعتناق الجماعي للإسلام من البربر، في زمن لم يتجاوز نصف قرن.

2- عدم وجود لغة راقية ذات ثقافة و حضارة في المستوى الذي يمكنها من أن تقف في وجه اللغة العربية.

3- تشابه اللغة البربرية و اللغة العربية في النطق و مخارج الحروف، باعتبار اللغة البربرية من اللغات السامية.

4- عدم تعصب البربر للغتهم، و عدم ظهور الحركات الشعوبية بينهم.

5- اهتمام القادة العرب بالتعريب في الأمصار التي فتحوها.

---

[1] مصطفى الفيلالي، تطور الوعي القومي في المغرب العربي، ص117.

[2] Tadeusz lewicki , une langue romane oubliée de l' Afrique du nord : observations d'un arabisant, Roczuik orientalistycznego, vol, 17 (1951- 1952) . pp 415- 418.

6- حماسة البربر لنشر الدين الإسلامي."[1]

تمكن التعريب (و إن لم يكن بشكل كامل) من منطقة شمال إفريقيا بعد مقاومة شديدة، و ذلك لتمكن الدين الإسلامي في نفوس أبناء المنطقة، و عدم وجود لغة مكتوبة تعكس حضارة وثقافة البلاد، ولوجود نوع من التقارب اللغوي بين الأمازيغية و العربية، و بسبب الفتوحات الإسلامية خارج المنطقة، بسعي البربر لتعريب الأندلس ونشر الإسلام و اللغة العربية؛ كل هذه العوامل و غيرها كانت دافعا لقبول سير تعريب المنطقة؛ فقد "تم تعريب بلاد المغرب بالكامل ابتداء من القرن الثاني عشر ميلادي."[2] كانت اللغة العربية بهذا التاريخ قد تمكنت في جزء كبير من المنطقة.

كما اهتم الأمازيغ باللغة العربية دراسة و بحثا، "تجد اهتمام الأمازيغ بالعلوم اللغوية العربية مبكرا، و في هذا الاختصاص هناك من أصبح نحويا، و من صار لغويا، و من لقب بالعارف بالإعراب، و من أطلق عليه لقب حافظ العربية؛ و تذكر المصادر الشيخ الأول أبا موسى عبد الرحمان بن موسى الهواري الأستجي الذي رحل إلى المشرق و اشتهر بفصاحته (...)، و ثابت بن حزم العوفي السرقسطي، وهو أول من أدخل كتاب العين إلى الأندلس."[3]

كانت حركة التعريب في الشمال الإفريقي تسير بوتيرة متسارعة، حيث قام العرب بجلب علماء من أجل تعليم اللغة العربية، و أيضا إرسال بعثات طلابية إلى المشرق من أجل تحصيل علوم العربية، والتاريخ شاهد على نباهة وسرعة الأمازيغ في تعلم العربية و التمكن من علومها، فنجد العديد من العلماء الأمازيغ مع فتح الأندلس التي أصبحت قبلة لتعلم اللغة العربية و وجهة لهم، و انتشار المدارس و الزوايا التي ساهمت في تثبيت اللسان العربي.

---

[1] ينظر، أحمد بن نعمان، التعريب بين المبدأ و التطبيق، (في الجزائر و العالم العربي)، أحمد زبانة، الجزائر، 1981، ص138.

[2] التعريب و القومية العربية في المغرب العربي، ص 22.

[3] التعريب بين المبدأ و التطبيق، ص 138.

حافظ الأمازيغ نوعا ما على انتشار العربية في أنحاء المنطقة "لا لشيء إلا لغرض المحافظة على الوحدة بين المسلمين، فكان شعارهم الأمازيغة إرثنا، و العربية غراء اجتماعي توحيدي: فبالأمازيغية نبقى وبالعربية نرقى."[1] اتسمت مرحلة تشكل الوجود العربي الأمازيغي في منطقة شمال إفريقيا بسرعة الانسجام اللغوي، حيث أصبحت العربية هي لغة الكتابة و لغة الإدارة و التعليم والمعاملات، كما بقيت الأمازيغية بلهجاتها محافظة على إرثها الثقافي و لغة الحياة اليومية عند الناطقين بها متخذة من الأبجدية العربية خطا لها.

**2- الوضع اللغوي الجزائري في العهد العثماني:**

تشكل الوضع اللغوي العربي في الشمال الإفريقي منذ القرن الثاني العاشر، إلا أن الوضع اللغوي مع الحكم العثماني عرف تراجعا من حيث الاهتمام باللغة العربية، فقد انحسر "المد اللغوي العربي في ظل الحكم العثماني، بسبب توقف حركة الاجتهاد الفقهي واللغوي، و انغلاق اللغة العربية داخل أسوار الجمود العثماني، و العزلة المفروضة قسريا على الوطن العربي ما بين أوائل القرن السادس عشر و حتى نهاية القرن الثامن عشر."[2] تراجع حضور اللغة العربية في الجزائر و بلاد المغرب بعد الجهود التعريبية للفاتحين بمجيء الحكم العثماني.

لم يبق التعريب في العهد العثماني يسير على نفس المنهاج و لا سيما مع حركة التتريك، حيث "أصبحت اللغة التركية هي اللغة في دواوين الدولة، غير أن هذه اللغة لم يكن لها أي تأثير في الواقع الاجتماعي، و بقيت اللغة العربية هي السائدة كلغة دين وعلم وثقافة."[3] تقلص وجود اللغة العربية في الإدارة و المعاملات الرسمية و دواوين الدولة، لم يؤثر على الوضع اللغوي الاجتماعي في المجتمع المغاربي الذي بقي محافظا على اللغة العربية باعتبارها لغة المدارس و الزوايا، وبقيت اللغة

[1] في المواطنة اللغوية و أشياء أخرى، ص 51.

[2] التعريب و القومية العربية في المغرب العربي، ص22.

[3] التعريب بين المبدأ و التطبيق، ص145.

الأمازيغية لغة البيت و السوق و اللغة المسيطرة في مناطقها إلى جانب العربية.

ساهمت القطيعة بين الحكم العثماني و المجتمع المغاربي في عدم انتشار حركة تتريك بلاد شمال إفريقيا، و ظلت اللغة التركية محصورة في دواوين الدولة؛ كما لم تكن للدولة العثمانية نية واضحة في إزالة اللغة العربية باعتبارها لغة الدين و القرآن، كما أنها لم تهتم بترقية العربية أو دعم تدريسها و نشرها.

هذا يعني "أن رجال الدولة كانوا أحيانا يلتفتون إلى المشاريع الدينية و الخيرية فيبنون جامعا أوكتابا لتعليم القرآن (...)، فإن التعليم الذي ينشره كان نابعا من الشعور الديني والخيري عند الوقف وليس غيرة منه على تجويد التعليم و ترقية المجتمع."[1] لم تهتم الدولة العثمانية بترقية اللغة العربية و تعليمها وإن وجد فكان بدافع ديني، فهي لم تهتم بالشأن التعليمي لانشغالها بالحفاظ على أمن حدودها و لا سيما في عصورها الأخيرة، و مع ذلك، بقيت اللغة العربية محافظة على انتشارها و مكانتها في المجتمع المغاربي.

يمكن أن نمثل الوضع اللغوي التاريخي السائد في الجزائر قبل نهاية القرن الثامن عشر، في الجدول الآتي:

| | اللغة الرسمية | لغة عامة الناس | تقييم الوضع اللغوي | | |
|---|---|---|---|---|---|
| عصور ما قبل الإسلام | لغات أمم الوافدين (نوميدية، رومانية، فينيقية) | الأمازيغية | العربية | الأمازيغية | اللغات الأجنبية |
| | | | لا يوجد | متوسط إلى ضعيف | جيد |

[1] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي (1500– 1830)، ج1، ط1، دت، ص 314.

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| الفتوحات الإسلامية | اللغة العربية | الأمازيغية اللغة العربية | من متوسط إلى جيد | جيد | متوسط إلى ضعيف |
| العصر العثماني | اللغة التركية | الأمازيغية اللغة العربية | من جيد إلى متوسط | جيد | ضعيف |

نلاحظ أن الوضع اللغوي في الجزائر انقسم إلى ثلاث مراحل:

– المرحلة الأولى: و هي مرحلة ما قبل الإسلام التي طغت فيها لغات الوافدين من وندال وورومان و فينيقيين على لغة سكان البلاد (الأمازيغية) التي عرفت تهميشا واضحا.

– المرحلة الثانية: مرحلة الفتوحات الإسلامية التي تمكنت فيها اللغة العربية من نشر لسانها، فتعربت منطقة شمال إفريقيا بما فيها الجزائر حيث أصبحت العربية هي اللغة الرسمية. أما اللغة الأمازيغية فكانت لغة عامة الناس. يتميز موقع اللغة العربية في هذه المرحلة بالجيد باعتبارها اللغة الرسمية للبلاد، و بدرجة متوسطة لغة عامة الناس كونها في بدايات تعلم اللسان العربي و عدم التمكن منه بشكل تام، و تأخر الاهتمام بالجانب اللغوي إلى غاية القرن الثاني عشر الذي تعربت فيه المنطقة.

– المرحلة الثالثة: نجد فيها اللغة التركية هي اللغة الرسمية، إلا أنها كانت لغة الدواوين (بلاط الحكم) فقط، أما اللغة العربية فكانت لغة العلم و التعليم و المعاملات، كما عرفت نشاطا و بروز علماء اهتموا بالعلوم اللغوية إلى جانب اللغة الأمازيغية التي كانت تؤدي وظيفتها التواصلية، كان هذا الاهتمام نابع من جهود فردية من أبناء المنطقة لترقية العربية الذي لم يكن من بين اهتمامات الحكام العثمانيين.

لم يؤثر عدم استقرار اللغة العربية في الموقع الرسمي للبلاد على تموضعها في المجتمع الجزائري و المغاربي بصفة عامة، بل تمكنت من ألسن سكانها و في وجدان ونفوس أبنائها عربا و أمازيغ، وظل الوضع سائدا إلى غاية نهاية الاستعمار الفرنسي.

**3- الواقع التعددي للوضع اللغوي العام في الجزائر:**

يتشكل المجتمع الجزائري من نسيج يتكون من عرقين تربطهما أصول تاريخية و دينية و ثقافية واحدة و هما العرق العربي و الأمازيغي في تشكيل الأمة الجزائرية. و عليه، تنوع الوضع اللغوي بين اللغة العربية و اللغة الأمازيغية، و إلى جانب ذلك، نجد، بفعل التغيرات التاريخية التي مرت على الجزائر من استعمار العصور الوسطى إلى الاستعمار الفرنسي، تبلور وضعين لغويين آخرين وهما: العامية واللهجات بتعددها، و اللغة الفرنسية.

أصبح التعدد ميزة الوضع اللغوي الراهن، فمن "يستجلي الواقع اللغوي في الجزائر يسمع الجزائريين يتواصلون بأربع لغات، و بدرجات متفاوتة لكل واحدة، و تظهر الدراسات اللسانية أن لهذه اللغات بنيات صوتية و صرفية و تركيبية و معجمية، تجعل منها أنظمة تواصلية مختلفة بعضها عن بعض."[1] أخذت هذه الأنظمة اللغوية المختلفة موقعها في الواقع اللغوي الجزائري، فنجد: اللغة العربية، اللغة الأمازيغية بلهجاتها، الدارجة أو العامية، و اللغة الفرنسية، و لكل نظام من هذه الأنظمة خصائصه اللغوية ووظيفته داخل النسيج اللغوي العام.

**أ- اللغة العربية (الفصحى):**

اللغة العربية موجودة في الجزائر منذ الفتوحات الإسلامية، و بشكل رسمي منذ القرن الثاني عشر(12هـ) إلى اليوم، و اختلف موقعها ما بين (من العصور الوسطى إلى غاية الاحتلال الفرنسي) اللغة الرسمية و لغة عامة الناس و لغة العلم و الدين. "لقد عمل العرب و الأمازيغ على تكوين الهوية

[1] في النهوض باللغة العربية، ص79.

الوطنية بمختلف أبعادها، حيث ساهموا جميعا في تطوير الفصحى، و إحلالها المكانة اللائقة، و أصبحت بعد ذلك اللغة العربية مكونا هاما للشعب الجزائري، و استقرت في أذهانهم، و أعلوا من شأنها منذ أن دعا الإسلام هذه الديار، ..فكانت اللغة الموحدة العاملة على التماسك الاجتماعي، (...) رغم ما واجهته الهوية الجزائرية من تحديات."[1]

استقر وجود اللغة العربية في نفوس أبناء الجزائر منذ عهود طويلة، بعدها رمزا هوياتيا و دينيا وقوميا للأمة الجزائرية، حيث كانت الهوية العربية طاغية على الهويات الإثنية التي كانت تتضوي تحت الهوية الاجتماعية، و لم تعرف هذا الاختلاف و الصراع الهوياتي إلا في الوقت المعاصر، و هكذا، أخذت اللغة العربية الطابع الرسمي للمجتمع الجزائري، و إن لم يكن بالمعنى الحقيقي في الكثير من الأوقات.

كانت العربية "في عهد الظلام الكولونيالي آلية دفاعية ضد الأجنبي المتسلط، ومن أسس الهوية العربية الإسلامية التي تميز الجزائريين من المستوطنين الأجانب."[2] كانت اللغة العربية في عهد الاحتلال الفرنسي سمة يميز بها العربي عن المستوطن المحتل، و لم يكن لها أي موقع في الجانب الرسمي كلغة إدارة أو إعلام أو في المؤسسات أو حتى في التعليم؛ كان وجودها ضعيفا يتمركز في الزوايا و الكتاتيب التي حوربت من قبل المحتل.

أما اللغة العربية في مفهوم جزائر اليوم، هي اللغة الرسمية و اللغة الوطنية و القومية للمجتمع الجزائري و لدولة الجزائر منذ الاستقلال وفق ما حدده دستور 1963 إلى اليوم. "يقدر الناطقون بالعربية فيها Arabophones بالولادة بحوالي 62%، دون أن ننسى مزدوجي اللغة (عربية-

[1] في المواطنة اللغوية و أشياء أخرى، ص28.

[2] العدالة اللغوية في المجتمع المغاربي، ص76.

أمازيغية) التي لم يكن لها في أي وقت من الأوقات أكثر من 5 إلى 6% من أصل إثني عربي."[1] تمثل العربية لغة أكثر من نصف الشعب الجزائري.

**ب- اللغة الأمازيغية (اللهجات الأمازيغية):**

تعد اللغة الأمازيغية من أقدم و أولى اللغات في الجزائر، فهي لغة السكان الأصليين (البربر)، وبالعودة إلى تاريخ اللغة الأمازيغية "فقد كانت لغة شفوية أكثر منها كتابية، و لم تتخطّ في مستوى الكتابة المراحل الأولية من نشأتها، ما يفسر قلة النصوص التي وصلت إلينا بالبربرية و انحصارها في بعض النقوش المكتوبة التي وردت أحيانا بلغتين سواء البربرية و الفينيقية أو البربرية و اللاتينية."[2]

كانت اللغة الأمازيغية لغة شفوية، اعتمد في خطها على خطوط اللغات المجاورة التي عايشتها آنذاك، بالإضافة إلى بعض النقوش؛ "ترجع مصادر علم آثار مصر القديمة تاريخ الأمازيغية المكتوبة إلى الألفية الثانية قبل الميلاد على الأقل."[3] و بذلك، تعد اللغة الأمازيغية من أولى اللغات في منطقة شمال إفريقيا، و التي يعود أصلها كما يرى علماء الآثار إلى اللغات السامية.

لم تبق اللغة الأمازيغية لغة شفوية، فقد تم وضع خط لها مع اجتهاد الباحثين الأمازيغ المسمى بـــ"التيفيناغ" الذي تتكون حروفه من "أربعة عشر حرفا، و لها حركات و ضوابط تسمى (تيدباكين)، و هي تستخدم لدى القبائل الملثمة (التوارك) (ما زالوا يستخدمون خط التيفيناغ)؛ و هناك لهجات أمازيغية منها: لهجة القبائل- بنو ميزاب- بنو صالح- الشلوح – التوارك-..إلخ."[4] خط التيفيناغ، أو كما كانت تسمى في العصور القديمة (الليبية/ اللوبية) من أقدم الكتابات الصوتية في

[1] محمد العربي ولد خليفة، المسألة الثقافية و قضايا اللسان و الهوية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دط، 2003، ص 224.

[2] محمد حسن، الأصول التاريخية للتعريب في المغرب العربي، تطور الوعي القومي في المغرب العربي، ص115.

[3] أحمد بوكوس، مسار اللغة الأمازيغية الرهانات و الاستراتيجيات، طوب بريس، الرباط، دط، 2013، ص26.

[4] عز الدين مناصرة، المسألة الأمازيغية في الجزائر و المغرب، إشكالية التعددية اللغوية، دار الشروق، دط، دت، ص 69.

المنطقة.

ينطق "ثلث ساكنة الجزائر بالأمازيغية، حسب A.Basset (1952)، و تتفرع هذه الساكنة إلى أربع مجموعات تقطن على التوالي في: (أ) شمال الجزائر العربية و الوسطى، (ب) القبايل، (ج) الشاوية، (د) المناطق الجنوبية مع جنوب وهران، و المزاب و جنوب قسنطينة (...)، حيث تشكل القبايل، والأوراس والمزاب مجتمعة قرابة 95% من الناطقين بالأمازيغية في الجزائر."[1] نجد لهجة القبائل في وسط الجزائر (منطقة القبائل)، و لهجة بني ميزاب و التوارك في الجنوب، و الشلحية في الأوراس..، فتعددت لهجاتها من منطقة إلى أخرى في القطر الجزائري.

تتالت المحاولات لتقييد و تقنين اللغة الأمازيغية، "فقد أعد موحاند أمزيان أبجدية أمازيغية أصيلة منذ 1930."[2] اتخذت هذه الأبجدية خطا لكتابة الأمازيغية، إلا أنها لم تكن الخط الوحيد لها في الجزائر فقد كتبت بالحروف العربية إضافة إلى الحروف اللاتينية؛ تأثرت اللغة الأمازيغية (اللهجات الأمازيغية) بباقي الأنظمة اللغوية التي مرت عليها عبر مختلف العصور، فقد "كيفت اللهجات الأمازيغية و بربرت أو مزغت بسهولة عددا من المفردات و الأصوات الأجنبية، إذ نجد فيها كلمات لاتينية و عربية كثيرة (35 % من القاموس القبايلي عبارة عن كلمات عربية) إلى جانب كلمات فرنسية و اسبانية."[3]

أخذ المعجم الأمازيغي العديد من مفرداته من اللغات التي عايشها؛ فقد أخذت الأمازيغية العديد من ألفاظ و مفردات العربية، كما أثرت في اللغة العربية العامية، و أيضا العديد من ألفاظ اللغة الفرنسية؛ و بذلك تبلورت أمازيغية اليوم التي وضع لها نظام خاص وإن كان ناقصا يُتعامل به في

[1] مسار اللغة الأمازيغية الرهانات و الاستراتيجيات، ص256.

[2] سالم شاكر، الأمازيغيون اليوم، تر: عبد الله زراف، مؤسسة توالت للثقافة الأمازيغية، المغرب، دط، دت، ص85.

[3] محمد عربي عقون، الأمازيغ عبر التاريخ نظرة موجزة في الأصول و الهوية، سور الأزبكية التنوخي، الرباط، ط1، 2010، ص32.

التعليم و الإعلام و بعض المعاملات في المناطق الناطقة بها.

تشغل اللغة الأمازيغية جزءا هاما من النسيج اللغوي الجزائري، يقول عبد الرحمن الجيلالي: "إن عدد الأمازيغ هو 30% من السكان في الجزائر، و أن عدد الناطقين بالأمازيغية في الجزائر هو 25% لكن جميع هذه الإحصائيات غير دقيقة بالتأكيد."[1] تبقى نسبة اللهجات الأمازيغية الموزعة على القطر الجزائري شرقا و غربا و جنوبا غير دقيقة بسبب التحولات اللغوية و اختلاف نسب تداولها من منطقة إلى أخرى. يعد التواجد اللغوي الأمازيغي في الجزائر مكونا لغويا و هوياتيا للأمة الجزائرية الذي بقي واستمر عبر التاريخ؛ أما اليوم فإن الأمازيغية هي اللغة الوطنية* منذ الاستقلال إلى غاية تاريخ 2002 (مع التعديل الدستوري)، حيث أصبحت لغة رسمية، و هذا ما جاء أيضا في دستور 2016 "تمازيغت هي كذلك لغة وطنية و رسمية." (المادة 4) و إن لم يتم تفعيل ذلك.

ج- **اللغة الفرنسية:**

اللغة الفرنسية هي اللغة الأجنبية الأولى في الجزائر، و التي وجدت بفعل الغزو الفرنسي، و "التي ظلت لفترة طويلة اللغة الرسمية قبل أن تصبح لغة أجنبية بعد سياسة التعريب، حكرا على الطبقة البورجوازية."[2] بقيت اللغة الفرنسية ما يقارب قرنا ونصف القرن من الزمن لغة رسمية و لغة التعليم والإدارة و الإعلام، و نظرا لطول فترة احتلال اللسان الفرنسي، فقد كان له تأثير عميق على اللسان الجزائري، فلولا المقاومة الجزائرية حفاظا على تراثها و أمنها اللغوي العربي، لما كان لها وجود اليوم.

---

[1] الهويات و التعددية اللغوية، ص 256.

* اللغة الوطنية هي "اللغة التي تستخدمها أغلبية / أقلية من الأفراد داخل أمة واحدة، و في الغالب هي لغة شفوية، ويمكن أن تكون مكتوبة، و لكنها ليست اللغة المستعملة من الهيئات الرسمية" (صالح بلعيد، النخبة و المشاريع الوطنية، مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2013، ص 58.)

[2] حرب اللغات و السياسات اللغوية، ص 89.

رغم أن اللغة الفرنسية اليوم هي لغة أجنبية، و "بالرغم من عدم وجود اعتراف رسمي بها، إلا أنها تستخدم على نطاق واسع في المجتمع الجزائري، و في بعض الدوائر الحكومية وبعض التخصصات العلمية في مرحلة التعليم الجامعي، و في خطاب كثير من المسؤولين، و كثير من العامة على ما يبدو في الحديث اليومي."[1]

ليست اللغة الفرنسية لغة رسمية و لا وطنية، و مع ذلك، نجدها تتقلد مكان اللغة الرسمية في الكثير من الأحيان، فنجدها لغة العديد من الإدارات و المؤسسات، و جزء مهم من لغة التعليم الجامعي و لغة السياسة، كما تتخلل لغة الحياة اليومية بشكل كبير، و اللغة اليومية لفئة معينة من المجتمع الجزائري، فهي تحتل جزءا كبيرا من وظيفة اللغة الرسمية.

**د- العامية و اللهجات:**

تزخر الجزائر بعدد كبير من اللهجات، و لكل منطقة لهجتها الخاصة التي تتميز عن غيرها؛ يعد هذا التنوع اللهجي الموزع على الخريطة اللسانية إرثا لغويا نابع من الاختلاف الثقافي و الطابع الجغرافي.

أما العامية، فهي لغة الاستعمال اليومي، و نجدها في الجزائر عبارة عن هجين لغوي، و لا سيما في التجمعات السكانية الكبرى، بعكس المناطق البدوية التي بقيت محافظة على سلامة لهجتها. تتكون العامية من مخزون لغوي يستمد مفرداته وألفاظه من اللغات التي مرت على الجزائر عبر التاريخ منها: التركية، و الاسبانية والفرنسية و احتكاكها بالأمازيغية، و كل هذا ينضوي تحت اللغة العربية التي تعد الجزء الأهم من نظام و تركيب و مفردات العامية؛ إلا أنها شوهت بطغيان اللغة الفرنسية على الاستعمال العامي.

[1] كهينة بناي، خطر ضعف تواجد اللغة العربية في المعلوماتية، العربية في خطر، ص 73.

يتضح من خلال عرض الخريطة اللسانية في الجزائر، أن الوضع اللغوي في الجزائر يتميز بالتعدد اللغوي، و "لما كانت الثنائية اللغوية و التعددية اللغوية و الازدواجية اللغوية والتنوع اللغوي قدر المغاربة منذ العصور القديمة، فإن اتصال اللغات في عصرنا قد توسع مخلفا مزج اللغات و تناوبها، والاقتراض اللغوي، و النسخ التركيبي، و التداخل الصوتي."[1]

هذه الظواهر اللغوية موجودة منذ القدم، فلو عدنا إلى التاريخ اللغوي الجزائري لوجدنا أن التعددية اللسانية كانت ظاهرة و ممارسة فرضتها البيئة اللغوية آنذاك، و لم يكن هناك تصادم بين اللغة العربية والأمازيغية، بل كانت الحياة اللغوية تسير في سلاسة ثنائية طبيعية؛ بعكس ما نجده اليوم من تعدد لغوي يشوه الوضع اللغوي العام للجزائر. غياب العدالة اللغوية هو الخطر الذي يهدد المجتمع المغاربي بصفة عامة والجزائري بصفة خاصة.

يوحي الوضع اللغوي الجزائري بغياب الأمن اللغوي، حيث "لا يملك الجزائريون لغة تميزهم (إلى حد ما)، كما ثبت أنهم لا يتحكمون تحكما جيدا في لغات المدرسة."[2] أصبح الفرد الجزائري يعيش بلا هوية لغوية، هجن لسانه برطانات من خليط لغوي لا يمكن تمييزه، و لا يمكن أن يعكس الهوية الجزائرية العربية.

يتضح، مما سبق، أن التعدد اللساني هو الطابع العام للوضع اللغوي الحالي في الجزائر، بحيث نجد اللغات الأم، المتمثلة في اللغة العربية و اللغة الأمازيغية بلهجاتها، أما اللغات الأجنبية فنجد اللغة الفرنسية التي بسطت هيمنتها على اللغة الرسمية والوطنية، و نجد العامية التي أصبحت خليطا لغويا.

[1] مسار اللغة الأمازيغية الرهانات و الاستراتيجيات، ص81.

[2] النخبة و المشاريع الوطنية، ص62.

# الفصل الثالث

## الخريطة اللسانية في الجزائر

المبحث الأول: التاريخ اللغوي في الجزائر

المبحث الثاني: المسألة اللغوية في الجزائر

المبحث الثالث: الصراع اللغوي و المرجعيات السياسية في الجزائر

**المبحث الثاني: المسألة اللغوية في الجزائر**

**1- اللغة العربية بين الــتأصيل و التغييب (من الاحتلال الفرنسي إلى اليوم):**

**أ- فترة الاحتلال الفرنسي:**

عمدت فرنسا في احتلالها للجزائر إلى طمس الهوية الجزائرية؛ "و أمام استحالة تغيير أصولها وجعلها أمساخا من نسل الغاليين (Gallic)، هاجمت الدعامتين الأخريين لهويتها، وأعني بهما اللغة العربية بغاية فرنستها، و الدين الإسلامي طمعا منها في تنصيرها، و حدث ذلك كله تحت غطاء

الرسالة الحضارية."[1] عملت فرنسا بشتى الطرق لفرنسة المجتمع الجزائري و العمل على تذويبه في المجتمع الفرنسي.

سعت في تطبيق خطط فرنسة المجتمع الجزائري إلى سن كل القوانين التي من شأنها إضعاف وجود العربية و تقليص مساحة نطقها؛ فقامت "بإصدار قرار حكومي رسمي في 8 مارس 1938 تعتبر اللغة العربية بمقتضاه لغة أجنبية في الجزائر، الهدف من وراء ذلك القضاء على اللغة العربية في الجزائر و فرض اللغة الفرنسية و تسهيل دمج الجزائر بفرنسا بعد مسخ الشخصية العربية الإسلامية للشعب الجزائري."[2] هذا القرار ليس الأول و الأخير، بل سبقته جملة من القرارات و القوانين التي جعلت اللغة الفرنسية اللغة الأولى، و سعت إلى تطبيق ذلك من خلال سياسة الدمج و التنصير.

اعتمد الاحتلال الفرنسي على تخطيط لغوي بعيد المدى، لا يهدف فقط إلى فرنسة اللسان الجزائري، بل بعث الثقافة و الفكر الفرنسيين و غرسهما في الفرد الجزائري، لكي يصبح فردا فرنسيا لغة وثقافة و فكرا ، و من ثم سلخه عن أصله العربي الإسلامي.

ركز المحتل الفرنسي على الجانب اللغوي للسيطرة على الشعب، فقد "جاء في إحدى التعليمات الصادرة إلى حاكم الجزائر غداة الاحتلال، "أن أيالة الجزائر لن تصبح حقيقة (مملكة فرنسية إلا عندما تصبح لغتنا هناك قومية، و العمل الذي يترتب علينا إنجازه هو السعي وراء نشر اللغة الفرنسية بين الأهالي إلى أن تقوم مقام اللغة العربية الدارجة بينهم الآن."[3] أدركت فرنسا العلاقة الوثيقة بين اللغة والهوية و القومية العربية في المجتمع الجزائري، فكانت ركيزة رسم سياستها الاستعمارية.

---

[1] أحمد طالب الإبراهيمي، مذكرات جزائري هاجس البناء ( 1965-1978)، ج2، دار القصبة الجزائر، دط، دت، ص44.

[2] عبد الله النفيسي، البعد السياسي لقضية اللغة العربية، اللغة العربية أسئلة التطور الذاتي و المستقبل، ص 60.

[3] سعيد بوخاوش، الاستعمار الفرنسي و سياسة الفرنسة في الجزائر، دار تفتيلت، الجزائر، دط، دت، ص 18.

اعتمد المحتل الفرنسي في سياسته الاستعمارية على تخطيط لغوي، انطلق فيه من سياسة التجهيل لنقل المجتمع الجزائري من مجتمع متعلم إلى مجتمع جاهل لا يملك ثقافة و لا فكرا. قامت السلطات الفرنسية "بتحويل المساجد إلى كنائس و المعاهد العلمية و المدارس إلى ثكنات، ودكاكين، أو مرابض للخيل، و استحوذت على أوقاف المساجد و المعاهد كما جاء في تقرير الدوق دومال Duc d Aumale إلى حكومته، فتعاونت جهات متعددة لانجاز هذه الإبادة اللغوية: الجيش و السياسة التعليمية، و الإدارة والكنيسة."[1]

أول ما قام به المحتل الفرنسي هو القضاء على كل معالم التعلم و التحضر، فلم تسلم معاهد دور التعليم من التخريب و لا حتى أوقاف المساجد التي نهبت بقرار رسمي*؛ تعد هذه المرحلة من أولى مراحل السياسة الاستعمارية و أهمها.

كما قامت فرنسا "بتعليم الفرنسيين الكولون و الجنود و كذلك بعض الجزائريين للغة العربية؛ وركزت على الدارجة، و أوجدت قواميس و كتبا للعربية الدارجة arabic barbary ، و كذلك كتب نحو العربية الدارجة grammaire de 1 arabe vulgaire) مثل كتاب أرنبيوس Erpenuis و دوساسي Desacy، و كذلك نحو العربية الدارجة لكوسان دو بيرسفال Caussin، فقد تجاهلت الدراسات الفرنسية اللغة العربية الفصيحة."[2]

اتجه المحتل إلى تعليم قادة الجيش الفرنسي العربية الدارجة، و قام بتأليف عدة كتب حول العامية و نشرها، و لم يكتف بذلك، بل ذهب إلى نشر تعليم العامية إلى جانب اللغة الفرنسية في دور

---

[1] عابد محمد بوهادي، تحديات اللغة العربية في المجتمع الجزائري، دار اليازوري، عمان الأردن، 2014 ، ص 12.

* هذا ما جاء في "قرار كلوزيال الصادر في سبتمبر 1830 الذي ينص على مصادرة الأملاك الدينية ويشمل ذلك أوقاف مكة و المدينة و المساجد و سبل الخيرات و غيرها." (الاستعمار الفرنسي و سياسة الفرنسة في الجزائر، ص 18.)

[2] الاستعمار الفرنسي و سياسة الفرنسة في الجزائر، ص 33.

التعليم وإقصاء اللغة العربية، و ذلك بغية قطع صلة الجزائريين باللغة العربية والدين الإسلامي، و تجهيل الشعب بإكسابه لغة ضعيفة (العامية) لا يمكنها استيعاب الثقافة و العلوم.

كان تعليم العامية بدل الفصحى بقرار رسمي، حيث نجد "قرار شوطان وزير الداخلية الفرنسي (1938) ينص على أنه لا يجوز تعليمها بالمدارس(اللغة العربية)، و إذا أراد بعض التلاميذ اختيارها فلتكن العامية لا الكلاسيكسة كما سماها، (...) و كان الغرض من ذلك تحويل الذهنية الجماعية، وتكوين نخبة ذليلة تخدم المستعمر و تضمن له البقاء و الولاء."[1]

عمد المحتل في دعوته إلى نبذ اللغة العربية الفصحى كونها لا تمثل لسان الشعب، و أن العامية هي اللغة التي تمثل لسان الجزائريين؛ وباعتبار العامية لغة ضعيفة لا ترقى إلى لغة الأدب و الثقافة، فلا ملجأ للجزائريين للتعلم إلا اللغة الفرنسية .

كانت السلطات الفرنسية تهدف من خلال سياستها زرع ثقافة الولاء في أبناء الشعب الجزائري، "كانت تدرك أن تعليم الجزائريين و تنصيرهم هو السبيل للسيطرة عليهم، لذا دعا الجنرال بيجو (Peugeot) إلى تعليم الأطفال الجزائريين التاريخ الفرنسي و الحضارة الغربية و قواعد اللغة الفرنسية حتى يتشبعوا بالقومية الفرنسية، و عندما تموت الأجيال السابقة تندمج الأجيال اللاحقة مع الثقافة الغربية و تتعلم الفرنسية فتصبح لا تطالب بثقافتها الإسلامية و لا بلغتها القومية."[2] هذا ما يؤكد نيتها في عدم التخلي مستقبلا عن مستعمرتها الجديدة، و في تكوين فئة مفرنسة تدافع عن اللغة الفرنسية و عن بقاء الوجود الاستعماري، و هذا ما ساهم في نشوب صراع لغوي لا زال قائما إلى اليوم.

اتبع المحتل تخطيطا لغويا قريب المدى، و آخر بعيد المدى، من خلال المراحل الآتية:

---

[1] تحديات اللغة العربية في المجتمع الجزائري، ص 09.

[2] عبد الغاني تواتي، سياسة فرنسا في نشر لغتها، الأمم الحية أمم قوية بلغتها، ص86، 87.

**1- اتخاذ القرار السياسي:** تتمثل هذه المرحلة في سن القوانين و إصدار القرارات التي من شأنها إضعاف مكانة اللغة العربية، و إنزال مقام الفصحى بدعم تعليم العامية و تمكين اللغة الفرنسية.

**2- رسم السياسة اللغوية:** قامت السلطات الفرنسية برسم سياسة لغوية تتماشى وطموحاتها، وكان ذلك بتغييب اللغة الرسمية لإنتاج وضع لغوي يتطلب البحث عن ترسيم لغة جديدة تتوافق ومتطلبات التغيرات السياسية والاجتماعية و الثقافية التي فرضها المحتل، فكانت اللغة الفرنسية محور رسم السياسة اللغوية.

**3- تنفيذ السياسة اللغوية:** تعد أهم مراحل التخطيط التي تتطلب إمكانات مادية وبشرية؛ أما البشرية فكانت بتعليم الجنود و قادة الجيش و القساوسة اللهجات و العامية الجزائرية، و التي تعد أيضا قوة مادية، و ذلك عندما تكاثفت جهود الجيش الفرنسي لمصادرة الأوقاف و تحويل المساجد إلى كنائس ومحلات أو تهديمها؛ كما قامت عند تنفيذ سياستها اللغوية بدراسة المحيط البيئي الذي تتماشى معه مخططاتها اللغوية، فاستهدفت العلماء بتهجيرهم و الأوقاف بمصادرتها، فكان القضاء على مظاهر التعلم والتحضر هو قضاء على ثقافة و لغة و هوية الأمة الجزائرية.

تمكن المحتل، من خلال حرصه على تنفيذ سياسته اللغوية واجتهاده في نشر اللغة الفرنسية من فرض لغته في كل المؤسسات الرسمية، كما أصبحت لغة الحياة اليومية إلى جانب اللهجة العامية لدى بعض فئات المجتمع؛ و هكذا، أصبحت "اللغة الفرنسية لغة النخبة المثقفة أو المتعلمة المدمجة كما أنها تكون لغة الإدارة، و لغة الفئة الحاكمة و لا مكان للعربية في أي مجال من هذه المجالات، و لقد بقي هذا التوجه سائدا مسيطرا على عقلية الإدارة الفرنسية إلى غاية آخر مرحلة من وجودها في الجزائر."[1]

كانت الفرنسية لغة رسمية طيلة فترة تواجد المحتل، متخذا من سياسات الإدماج والتنصير والتفرقة أهم خططه الامبريالية لفرنسة المجتمع الجزائري. و منه، قامت سياسة الفرنسة على:

[1] الاستعمار الفرنسي و السياسة الفرنسية في الجزائر، ص .30

**1- سياسة الإدماج:**

الإدماج في السياسة الاستعمارية هو "اعتبار الجزائريين (سياسيا و اقتصاديا واجتماعيا) فرنسيين يتمتعون بالحقوق السياسية التي يتمتع بها الفرنسيون داخل بلادهم وخارجها، و يتلقون التعليم الذي يتلقونه (...)، و أن تكون الجزائر إقليما فرنسيا يتشكل من مقاطعات، و يتجزأ إلى مديريات كما يتشكل ويتجزأ إداريا كل الأقاليم الفرنسية في فرنسا، وإلغاء كل ما يفصل باريس عن المقاطعات الجزائرية، أو ما يميز بينها (...) إذ أن كل تمييز (بين الجزائر و فرنسا) يعد مظهرا قوميا غير مرغوب فيه و غير شرعي في نظر الإدارة الفرنسية."[1] و هكذا، يصبح الجزائريون جزء من المجتمع الفرنسي سياسيا و اقتصاديا و ثقافيا ولغويا، و لهم نفس واجبات و حقوق المستوطنين؛ إلا أن ذلك لم يكن إلا شعارات من أجل قبول الجزائريين للإدماج الذي كانت أحكامه عنصرية. لم يستطع المحتل من فرض سياسة الإدماج بشكل واسع، نظرا لرفض الأهالي التخلي عن هويتهم العربية الإسلامية.

**2- سياسة التنصير:**

عمد المحتل، إلى جانب سياسة الإدماج، سياسة التنصير، و التي "تتمثل في إخراج المجتمع الجزائري عن دينه، بإغرائه و إرغامه على اعتناق الديانة المسيحية التي تخول له الحصول على الحقوق مثل أفراد المجتمع الفرنسي (و يتحقق بذلك الإدماج الذي حال تمسك المجتمع الجزائري بقانون الأحوال الشخصية الإسلامي دونه)."[2] كان تنصير المجتمع الجزائري سيسهل من أمر سياسة الإدماج، غير أن قبول الجزائريين لسياسة التنصير أعقد من قبولهم لسياسة الإدماج كونها تمس عقيدتهم الدينية.

اتبع المحتل في سياسة التنصير كل الوسائل المادية: إغراءات وتحفيزات مالية وترقوية، والمعنوية: دعوات الآباء البيض للديانة المسيحية، و عند فشل جل الحركات التبشيرية استهدفت اليتامى

[1] محمد محمد حسين، الاستعمار الفرنسي، ص 22، التعريب بين المبدأ و التطبيق، ص158.

[2] التعريب بين المبدأ و التطبيق، ص 159.

من الجزائريين لإنشاء جيل مسيحي، بإتباع كل الوسائل و الطرق بالترهيب أو الترغيب لتنصير الشعب الجزائري.

**3- سياسة التفرقة (السياسة البربرية):**

اعتمد المحتل سياسة التفرقة (فرق تسد) ليتمكن من التغلغل بين أبناء الشعب الجزائري وتفكيك وحدته الدينية و الثقافية و اللغوية، و ذلك "بمحاولة إثبات الفوارق العرقية و الثقافية بين من تدعي أنهم البربر (أي الناطقين محليا باللغة البربرية) والعرب (الناطقين بالعربية)؛ (...) و كانت فرنسا تدعي أنها وريثة الحضارة اللاتينية التي شيدها الرومان في شمال إفريقيا و اغتصبها العرب الفاتحون، و ما فتئت طيلة عهد الاحتلال تسعى للتفرقة بين الأهالي واستعداء بعضهم على بعض، حتى تنجح سياسة الفرنسة بين من تدعي أنهم البربر على الأقل."[1] كان المحتل يرجو من هذه السياسة (سياسة فرق تسد) فرنسة الأمازيغ، و بذلك ضمان دمج وتبعية و خضوع جزء من سكان الجزائر؛ و مع ذلك بقيت عروبة الأمازيغ ظاهرة في تعليم أبنائهم اللغة العربية و تعاليم الدين الإسلامي.

لم يجد المحتل إلا "البعد البربري الذي استعمله كأداة لخلق صراعات بين العرب و البربر، حيث لا توجد إلا خصوصيات لغوية."[2] قام باستغلال هذا التنوع اللغوي لفصل الأمازيغ عن العرب والإسلام، ولإيجاد مساحة لنشر اللغة الفرنسية و فرنسة منطقة القبائل.

حرص المحتل على "أن يكون التعامل في المناطق التي تسكنها القبائل البربرية باللغة الفرنسية و اللهجات البربرية لا غير، و أصدر أمرا صارما بمنع استعمال العربية الدارجة منها والفصحى."[3] ركزت فرنسا في سياستها البربرية على إصدار مختلف القرارات و القوانين التي تبيد

---

[1] التعريب بين المبدأ و التطبيق ، ص 157.

[2] مذكرات جزائري هاجس البناء (1965- 1978)، ص 44.

[3] محمد عابد الجابري، يقظة الوعي العروبي في المغرب: مساهمة في نقد السوسيولوجيا الاستعمارية، تطور الوعي القومي في المغرب العربي، ص43.

اللغة العربية في منطقة القبائل.

كما اهتم المحتل باللغة الأمازيغية بالدراسة والبحث، نجد "الجنرال Hanoteau أفضل مثال من بين العسكريين المستمزغين، فقد اتخذت دراسته الوافية حول القبايلية (1858) و التاركية (1860) زمنا طويلا نموذجا لخلفه. كما ظهرت أوصاف عديدة للهجات المحلية الأمازيغية، و شُجعت و نشرت تحت رعاية السلطات العسكرية بالقيادة الجزائرية العامة (...)، و لقد قام المبشرون عامة بدور هام في تطوير اللهجات الأمازيغية؛ بحيث ألف الأب هويغ G.Huyghe معاجم (قبايلية فرنسية وشاوية فرنسية) من أولى كشافات المفردات الثنائية للغة."[1]

اهتمت السلطات الفرنسية باللهجات الأمازيغية فقامت بدراستها و نشر عدة مؤلفات تهتم بها من أجل التواصل مع الأهالي، و للسيطرة و التحكم بالمنطقة، و كان ذلك من خلال:

أ- "تنشيط هذه اللهجات و إحيائها حتى لا تطغى عليها اللغة العربية، و من ثم إبعاد هؤلاء السكان عن اللغة العربية كخطوة أولى، ثم عن الإسلام كخطوة ثانية.

ب- نشر ادعاء كاذب مفاده أن الإسلام يجب أن يكون عربيا فقط، و لا يجب أن يكون من قومية أخرى."[2]

لم يكن اهتمام الآباء البيض خاصة بدراسة اللهجات الأمازيغية من أجل الارتقاء بها، و إنما كان وضع الخط اللاتيني كأبجدية للأمازيغية و دراستها من أجل إحياء التعصب الإثني في نفوس الأمازيغ، كما جعلوا الإسلام مقرونا بالعربية فقط.

كان الوضع اللغوي السائد إبان الاحتلال يدور حول تمكين اللغة الفرنسية بقوة القانون واللاقانون، فكانت لغة الحكم و الإدارة و التعليم الرسمي بشكل شبه تام، و الإعلام و لغة المؤسسات

[1] مسار اللغة الأمازيغية الرهانات و الاستراتيجيات، ص 186، 187.

[2] محمد الطاهر علي، التعليم التبشيري في الجزائر من 1830 إلى 1904، دحلب، دط، دت، ص 63.

الحكومية و اللافتات و الإعلانات و مختلف المعاملات الإدارية، و تم إقصاء العربية بشكل تام من الممارسات الرسمية. أما الأمازيغية فبقيت مهمشة و جل الدراسات التي اهتمت بها لم تكن من أجل ترقيتها، و إنما لتقريب الناطقين بها من اللغة الفرنسية.

فرض المحتل واقعا لغويا جديدا ظل قائما حتى مع نهاية الاستعمار الفرنسي، هذا الوضع و إن "لم يحقق النجاح المطلوب في استئصال مقومات الشخصية الجزائرية من نفوس غالبية أفراد المجتمع الجزائري، غير أنها لم تكن لتتم بتلك الكيفية دون أن تترك أثارها الواضحة في فرنسة الواقع الاجتماعي وإضعاف اللغة العربية لدى الجزائريين."[1] لم يصل المحتل الفرنسي إلى مبتغاه (إلى حد ما) من طمس الهوية و الشخصية الجزائرية من خلال سياسة الفرنسة المنتهجة، إلا أن هذه السياسة ألقت برواسبها الاستعمارية على المجتمع الجزائري ما بعد الاستقلال، و ساهمت في توجيه الوضع السياسي و الثقافي واللغوي و الاقتصادي، فكان لها دور في تحديد مصير دولة جزائر ما بعد الاستقلال.

**ب- فترة ما بعد الاستقلال:**

تمكن الجزائريون من افتكاك استقلالهم بعد مقاومة تزيد عن قرن من الاحتلال الفرنسي؛ و بعد الاستقلال، كان أمام الجزائريين تحد جديد بعد استعادة السيادة الوطنية "فالاستقلال لا يعني استعادة الأرض و رفع العلم الوطني، بل يعني كذلك استعادة الهوية اللسانية، باعتبار أن اللغة فكر مجسد، والاهتمام بها يعني الاهتمام بحامليها، والاهتمام بحامليها يعني صيانة ذاكرة الأمة و حفظ تراثها، و العمل على إعطائها بعدا حضاريا يواكب التطور العلمي."[2]

كان على الجزائريين استرجاع الشخصية الوطنية و الهوية اللغوية، فقد واجهت الحكومة الجزائرية في الاستقلال وضعا لغويا متأزما باعتبار: اللغة العربية هي اللغة الوطنية و اللغة الرسمية،

[1] التعريب بين المبدأ و التطبيق، ص 181.

[2] اللغة الجامعة، ص 13.

و اللغة الفرنسية التي احتلت مكانة رسمية واجتماعية منذ عهد الاحتلال، و اللغة الأمازيغية بعدها لغة وطنية التي كانت تتطلع لنيل مكانة رسمية.

تشكلت الحكومة الجزائرية المؤقتة مع توقيع اتفاقيات إيفيان و وقف إطلاق النار، و التي عرفت منذ البداية تغييبا للمشهد اللغوي. نلاحظ أن "نصوص اتفاقيات إيفيان لم تكتب باللغة العربية و لم تترجم إليها قبل التوقيع عليها، و أن الوفد الجزائري المفاوض كان حاضرا و كأنه يمثل بلادا فرانكفونية (...)، فكان يتخاطب مع الفرنسيين و يحرر وثائقه و معاهداته بلغتهم لا بلغته، فموضوع السيادة اللغوية كان غائبا لدى الوفد (...) و الغريب أنه لم ينص في الاتفاقيات على أن العربية ستكون لغة الجزائريين في التعليم والإدارة و المعاملات."[1]

لم تول الحكومة الجزائرية المؤقتة اهتماما كبيرا باللغة العربية، و هذا ما عكسته بنود اتفاقيات إيفيان التي تطرقت إلى استقلال التراب الوطني و وحدة الشعب و الشخصية، و لم تتطرق إلى الاستقلال اللغوي و لا إلى العربية بعدها اللغة الأولى للجزائريين؛ إلا أنها لم تهمل الحقوق اللغوية والتعليمية للفرنسيين، "فللفئة الفرنسية الباقية في الجزائر الحق في اختيار منشآت التعليم و أنظمته، وتستمر الاتفاقيات في إعطاء الأولية للغة الفرنسية، بقولها إن الرعايا الفرنسيين لهم الحق في استعمال اللغة الفرنسية في جميع علاقاتهم مع القضاة و الإدارة.."[2] عززت هذه الاتفاقيات من حضور اللغة الفرنسية واستمرار وجودها؛ و همشت و أهملت اللغة العربية بإبقاء أولوية اللغة الفرنسية في كافة المجالات.

هيكلت الحكومة المؤقتة نفسها منذ أن تأسست "على التعامل باللغة الفرنسية، فكانت إدارتها كالإدارة الفرنسية (...)، حتى الوزراء المحسوبين على اللغة العربية كان عليهم أن يتعاملوا بالفرنسية

[1] تاريخ الجزائر الثقافي، ص 101، 102.

[2] المرجع نفسه، ص 103، 104.

مثل: أحمد توفيق المدني و عبد الحميد مهري، و كل المراسلات التي كانت تصل إلى مقر الحكومة بالعربية كانت تترجم إلى الفرنسية و ليس العكس (الأرشيف الوطني علبة 21- 50)."[1]

كانت الفرنسية هي اللغة الطاغية، و ذلك لأن مؤسساتها الحكومية كانت امتدادا لمؤسسات المحتل، فتم الحفاظ على هذه المؤسسات بقوالبها اللغوية، و هذا الأمر عرقل الانتقال اللغوي و أدى إلى تأجيله.

ورثت الجزائر وضعا لغويا متعددا عن الحقبة الاستعمارية كان له انعكاسات في توجه جزائر ما بعد الاستقلال، "فالسعادة الغامرة بمناسبة تحرير الوطن فسحت المجال أمام شعور طافح بالمرارة و القلق نتيجة للصراعات التي ظلت تفرق القيادة السياسية و تشل حركتها، و هي القيادة التي صارت من جراء ذلك عاجزة عن تلبية التطلعات و الحاجات الأساسية للمواطنين."[2] عرفت الحكومة المؤقتة اضطرابا، وذلك لحداثة تشكيلها، و لاختلاف توجهات القيادة السياسية اللغوية و الثقافية الذي أدى إلى اضطراب الوضع اللغوي.

كان مصير الجزائر يتجه إما إلى تأصيل الوضع اللغوي بترسيم العربية، أو إبقاء الوضع اللغوي كما هو، كون اللغة الفرنسية لغة رسمية، إلى جانب اللغة العربية كلغة وطنية، باعتبار الوزارات الحكومية بمختلف مؤسساتها كانت مفرنسة، ما يسهل و يسارع في تشكيل الدولة الجزائرية، و عدم الدخول في نفق التعريب و ما ينجر عنه من تعقيدات و صعوبات مادية و معنوية و استغراق الأمر مدة زمنية طويلة، قد تؤخر في تشكيل الدولة الجزائرية الحديثة و تنميتها و تطويرها؛ و غيرها من الإثباتات التي استندت إليها الطبقة المفرنسة.

[1] تاريخ الجزائر الثقافي ، ص90.

[2] مذكرات جزائري هاجس البناء (1965- 1978)، ص 20.

نجد، في المقابل، خيار ترسيم العربية بتبني مبدأ التعريب، باعتبار العربية مطلبا أساسيا لاستكمال عناصر السيادة الوطنية و من ركائز وحدة الأمة الجزائرية، و هي لغة الهوية و الشخصية الجزائرية، وأن اللغة الفرنسية هي لغة العدو التي لا يمكن تقبلها إلا كلغة أجنبية، و أن الاتجاه إلى تبني العربية هو الخيار الوحيد الذي لا بديل عنه، و إن تكبد الأمر الكثير من العناء، هذا ما دعت إليه الطبقة المعربة.

أمام هذا الصراع الداخلي للحكومة المؤقتة، كان لزاما عليها حسم التوجه اللغوي الذي كان فيه خيار الحكومة الجزائرية (اللغة العربية) يتماشى و صوت الشعب الجزائري (نوعا ما) و مبادئ حركة تحرير الجزائر. إن اختيار الجزائر للغة العربية لغة رسمية ووطنية لم يمنع من التفكير في التوجه إلى مد اللسان الفرنسي، هذا ما أشار إليه عبد العزيز بوتفليقة في مساءلة حول الانضمام إلى الفرانكفونية، قائلا أنه في "عام 1966 خلال محادثات في باريس، طَلبتُ 12 ألف أستاذ فرنسي للتدريس في المدارس، و لم يعرض علي إلا 4 آلاف، و عندما اعترضت على الموضوع شرحوا لي أنهم لا يستطيعون إعطائي أكثر، لأن الفرنسية لغة الإشعاع، و ثمة حاجة إليها في الأرجنتين، كما في أندونيسيا، فرسخنا اتجاهنا نحو التعريب."[1]

يشير هذا الأمر إلى وجود نية لدى الحكومة، و إن لم تكن معلنة بالتوجه إلى مد اللسان الفرنسي بطلب المساعدة من فرنسا، و نظرا لعدم تلبية احتياجاتها تم تغيير الاتجاه بتبني التعريب؛ هذا يدل على أن التعريب كان خيارا بديلا لا مفر منه.

تم الحسم في المسألة اللغوية بجعل اللغة العربية هي اللغة الرسمية و الوطنية للدولة الجزائرية "المنصوص عليها في الدستور الأول للبلاد، و الذي هو دستور 1963، و كذا في المواثيق الوطنية

[1] الهويات و التعددية اللغوية، ص 338.

الجزائرية و بيان أول نوفمبر 1954."[1] حيث أصبحت اللغة العربية منذ تشكيل الدولة الجزائرية اللغة الأولى و الرسمية لها.

تتالت النصوص و القرارات المقرة بتداول اللغة العربية و دعم استعمالها و تمثيلها للدولة الجزائرية منذ دستور 1963، حيث صدرت العديد من القرارات التي تنص على ضرورة توظيف و تعميم استعمال اللغة العربية التي تكررت مع كل مناسبة.

يؤكد "دستور عام 1963 في الجزائر البعد القومي عبر الديباجة التي تكررت فيها الإشارة إلى القومية العربية في أكثر من وضع، و في المادة الخامسة التي تنص على أن "اللغة العربية هي اللغة القومية و الرسمية للدولة". الأمانة العامة للحكومة."[2] (دستور الجزائر عام 1963) من خلال هذه الديباجة التي تكررت مع كل دستور، أخذت اللغة العربية منحى جديدا بعد تغييبها ما يقارب قرن ونصف من الزمن باسترجاعها لمكانتها الرسمية و الوطنية، لتصبح لغة التعليم و الإعلام و الإدارة و كافة المجالات، و إن كان بشكل جزئي، فالأمر يتطلب نوعا من التدرج و التخطيط حتى تتمكن اللغة العربية من التموقع بشكل تام.

استرجاع اللغة العربية لمكانتها الطبيعية و التمكين لها بنص القانون، لم يُمكنها من إزاحة لغة الاحتلال من الكثير من المواقع التي تعكس هوية الدولة الجزائرية و تمثل شخصيتها اللغوية.

ظلت اللغة الموروثة عن الاستعمار لغة المؤسسات الحكومية و الإدارات العامة و جزء من لغة التعليم و الإعلام؛ "يجمع المراقبون على أن اللغة الفرنسية قد توسعت وقويت في الجزائر في ظل دولة الاستقلال، أكثر مما كان وضعها في عهد الاستعمار، و ظاهرة تطور قوة اللغة الفرنسية موجودة لدى معظم الجزائريين، و في مقدمتهم الأمازيغ و النظام الإداري للدولة، و بعض شرائح المعربين

[1] كاهنة محيوت، واقع اللغة العربية في التشريع الجزائري، اللغة العربية و البرلماني، مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، 2015، ص 129.

[2] العدالة اللغوية في المجتمع المغاربي، ص 78.

الذين يدافعون عن الفرنسية، فهي مفتاحهم نحو أوروبا و المدينة و المعرفة الحديثة، كما يقولون."[1]

لم تعد اللغة الفرنسية بعد بضع سنوات من الاستقلال مقرونة بلغة الاحتلال، بل أخذت تطغى على الاستعمال اللغوي و على ألسنة الجزائريين من الطبقات البورجوازية والوسطى، و أصبح التحدث بها علامة من علامات الرقي و التحضر و عدها "غنيمة حرب" لا بد من تثمين و استغلال جودها.

ترجع ظاهرة استفحال و بعث اللسان الفرنسي من جديد إلى وجود خلل "في أفكار شرائح واسعة من الانتلجنسيا (النخبة المثقفة) الجزائرية السياسية و الإدارية و الثقافية، لأن لديها حتى الآن، (عقدة التلذذ بالتبعية الراقية) !!. رغم أن أي عاقل لا يعترض على الاتصال المعرفي بالفرنسية، فالحداثة لا يمكن ربطها بالفرانكوفونية."[2] نمت هذه العقدة (الفرانكفولية) مع الاحتلال و تطورت في كنفه، حتى أصبحت تمثل شريحة مهمة و مؤثرة في المجتمع و الرأي العام الجزائري، فأصبح حضور اللغة الفرنسية أقوى بكثير من حقبة الاحتلال، فلم تعد الفرنسية لغة دخيلة على اللسان الجزائري، بل أصبحت تمثل أفكار و ثقافة و هوية و شخصية فئة من نخبة المثقفين و السياسيين.

كان تموقع اللغة الفرنسية ما بعد الاستقلال نتيجة تسلق النخبة المفرنسة لسلم الحكم الذي عزز من حضور الفرنسية، و فسح المجال لتموقعها في التعليم و الإعلام و الإدارة، و هيمنته حتى على المجال الاقتصادي. "إن الواقع الاقتصادي لوظيفة الفرنسية يضعها في موقع السلطة، كما أن النخبة الوطنية الأحادية اللغة حملتها إلى مجالات الأعمال و الاقتصاد، و جعلتها علامة على التمييز الاجتماعي."[3] فرنسة الاقتصاد هو نوع من إبقاء التبعية الاقتصادية، بتوجيه الاقتصاد الجزائري للسوق الفرانكفونية، و هذا الأمر إنما يخدم تلك الدول (الفرانكفونية) و يعود بالسلب على اقتصاد

[1] الهويات و التعددية اللغوية، ص 220.

[2] المرجع نفسه، ص 220.

[3] صالح بلعيد، هكذا رقى الفرنسيون لغتهم فهل نعتبر؟، مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2014، ص 122.

البلاد، و لا سيما مع توجه العالم للقطب الانجليزي (اقتصاد المعرفة).

أخذ توسع اللغة الفرنسية في أوساط المجتمع الجزائري اتجاها خطيرا، فالوضع لم يعد يقتصر على الفئة الناطقة باللغة الفرنسية (الفرانكفونية)، بل اتسع الأمر لتتغلغل في خطابات عامة الشعب من المحسوبين على اللغة العربية، حيث "تتخذ هذه الظاهرة نمط خطاب أخر يسمى "فرانكوأراب"، و هو خطاب "يمزج فيه كل من الذكر والأنثى بمجتمعات المغرب العربي حديثها باللهجة العربية العامية بعبارات و كلمات فرنسية."[1]

أصبح هذا الهجين اللغوي لسان عامة الشعب، و كأن الموروث اللغوي الجزائري سواء اللهجي أو الفصيح لا يملك مفردات توازي المفردات الفرنسية. إن هذا الانحراف اللغوي له تبعات خطيرة، فاللسان الجزائري أصبح مشوها؛ فبأي لغة نتحدث اليوم؟ لم يعد هناك لغة تمثل لسان الجزائريين، بل هناك هجين لغوي لا يمثل لا الهوية و لا الشخصية الجزائرية.

**2- المسألة الأمازيغية (قضية لغوية أم سياسية؟):**

طرح المسألة الأمازيغية ليس وليد الاستقلال، بل تعود جذوره إلى عهد الاحتلال الفرنسي بما يعرف بـــ "السياسة البربرية"، إلا أن تلك السياسة لم تتغير بل أخذت اتجاها آخر و طابعا مغايرا زاد من تأزم المسألة الأمازيغية ما بعد الاستقلال؛ "فقد تواصلت السياسة الفرنسية اللغوية الثقافية بوسائل أخرى، منها أنها عملت على إنشاء "الأكاديمية البربرية"، و هذا بالطبع ليس حبا في اللغة الأمازيغية ذاته، و لكن بهدف تمزيق المجتمع الجزائري تمزيقا لا يقتصر على استعمال اللسان فحسب، و إنما يمتد إلى العرق."[2] اتجهت فرنسا ما بعد الاستقلال من السياسة الاستعمارية القديمة إلى سياسة حديثة، يلعب فيها الجانب اللغوي و الثقافي الدور البارز للحفاظ على تبعية شعوب مستعمراتها القديمة، و

[1] العربية تواجه العصر، ص 154.

[2] تحديات اللغة العربية في المجتمع الجزائري، ص 18.

لغرس أتباع لها بين أبناءها.

أما فيما يخص علاقة فرنسا بالأمازيغية فقد كرست الدعامة المادية و المعنوية لتقوية روابط الاتصال الثقافي و اللغوي؛ و هذا ما نلاحظه من اهتمام بها، ففي سنة "1973 أفتتح درس اللغة والحضارة الأمازيغيتين بجامعة باريز (فانسين)، و أنشأت جماعة الدراسات الأمازيغية في نفس السنة نظم تدريس تحضيري في الاختبار التكميلي في الأمازيغية بمستوى الباكالوريا بباريز و في ثانوية (هونوري دوبلزاك)."[1] و غيرها من المظاهر اللغوية و الثقافية التي أولت لها اهتماما بالدراسة و البحث، والعمل على تزكية دراستها و تدريسها في المعاهد و الثانويات، و ذلك ليس من باب علمي، و إنما من باب استيطاني جديد، للمحافظة على مصالحها بالحفاظ على امتدادها اللساني.

بذل المحتل الفرنسي جهدا لفرنسة المنطقة الأمازيغية التي أنجبت فئة مفرنسة مع بداية الاستقلال، "فلم يكن الأمازيغي قبل الصدمة الثقافية أو بالأحرى الإبادة اللغوية يتصور هويته الجزائرية خارج الهوية العربية الإسلامية، و كان ينظر إلى العربية نظرة تقديس، فأصبح بعضهم اليوم يعاديها، ويعادي الإسلام ذاته و إن كان هذا ضئيلا محدودا."[2]

لم يعرف المجتمع الجزائري هذا التحول و الانفصال في الانتماء الهوياتي إلا بعد الاستقلال، وكان قبل ذلك (في فترة المحتل الفرنسي) ملتحما تحت لواء العروبة والإسلام، و اليوم نجد فئة من الأمازيغ (الفرانكفوليين)، ممن ينكر و يقطع الارتباط العربي الأمازيغي.

بدأت الأزمة الأمازيغية تتبلور معالمها "ابتداء من 1965- 1966، عندما ظهرت شبيبة تلاميذية وطلابية بالقبائل و الجزائر العاصمة و بالمهجر و أقطاب تجمع انخرطت في عمل ثقافي و بيداغوجي أمازيغي مستقل، كما بدأت تظهر تدريجيا حملات تعليم للأمازيغية و إصدارات و أعمال

[1] الأمازيغيون اليوم، ص 73.

[2] تحديات اللغة العربية في المجتمع الجزائري، ص 18.

تنشيط ثقافي بلغت فعالية واقعية بأوساط السبعينيات."[1] تشكلت دعوات و حملات تعليم الأمازيغية و توطينها، باعتبارها جزء من الهوية اللغوية الجزائرية و حقا لا بد من المطالبة به و تحقيقه، إلا أن القضية الأمازيغية بدأت تأخذ أبعادا أخرى مع تسييس القضية، حيث أصبح المطلب الأمازيغي مطلبا سياسيا تمثله تكتلات سياسية و حزبية.

ظهرت بوادر الأزمة الأمازيغية مع مطلع السبعينيات، عندما واجهت "الحكومة الجزائرية مشكلة داخلية تتعلق بمطالبة البربر بالاعتراف بكيانهم الثقافي الذاتي داخل إطار الدولة الجزائرية، و تغذي هذه المطالب البربرية بعض الحركات الطلابية في جامعات الجزائر وتيزي أوزو، كما تشعلها القوى الجزائرية المعارضة في الخارج."[2]

كان منطلق المسألة الأمازيغية منطلقا لغويا ثقافيا، حيث طالب الأمازيغ بالاعتراف بالثقافة واللغة الأمازيغية كحق لغوي مشروع؛ إلا أن هذه المطالب أخذت بعدا وطنيا سياسيا بتبني الأطراف السياسية والحزبية للمسألة، برفع المطالب اللغوية للأمازيغ إلى الهيئات الحكومية من أجل استرجاع حقوق اللغة الأمازيغية المهضومة (من قبل اللغة الفرنسية، و ليس العربية كما يذهب البعض) و إعطائها صبغة قانونية.

أصبحت القضية مع تطور الأحداث و احتدام الصراع حول المسألة الأمازيغية، ليست قضية لغة فقط، بل قضية كيان ثقافي لغوي هوياتي يطالب بالانفصال، و إحداث كيان قومي أمازيغي مستقل عن باقي الانتماءات الوطنية.

أعقب تطورات المسألة الأمازيغية أحداث أججت القضية و أدت إلى انفجارها، إلى ما يعرف بـــ "الربيع البربري"؛ لم يكن "منع محاضرة لمولود معمري حول الشعر القبائلي القديم (10 مارس

[1] الأمازيغيون اليوم، ص 38.

[2] التعريب و القومية العربية في المغرب العربي، ص 160.

1980)، إلا الشرارة التي أوقدت النار في الهشيم، إذ أن الوضعية كانت على حافة الانفجار بالقبائل."[1] كان الحادث نتيجة تأجج الموقف الأمازيغي منذ مطلع السبعينيات.

كانت هذه الأحداث الانطلاقة التي "أشعلت الإضرابات و المظاهرات الطلابية في جامعات الجزائر و تيزي أوزو عاصمة منطقة القبائل معقل البربر بالجزائر، طيلة عامي 1980 و 1981، للمطالبة بالاعتراف الرسمي بإحياء الثقافة البربرية داخل البلاد."[2]

عرفت المسألة تصعيدا منذ مطلع الثمانينيات؛ حيث تبنت القضية بداية فئة شبابية طلابية من أجل المطالبة بالحقوق الرسمية للثقافة و اللغة الأمازيغيتين، ثم سارعت بعض الأحزاب لتبني القضية "فكانت تتبنى الأمازيغية من زاوية الاعتراف بها كلغة وطنية، دون أن تكون رسمية (حزب الطليعة الاشتراكية 1976)، و جبهة القوى الاشتراكية، و منذ 1989 حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية."[3] و غيرها من الأحزاب التي دعت إلى توطين الأمازيغية، إلى غاية تغير الخطاب الأمازيغي الذي أخذ بعدا سياسويا (متطرفا) بتدخل المتفرنسين، فلم تعد مسألة الثقافة و اللغة الأمازيغية هي المطلب الوحيد، بل أصبحت وسيلة سياسية تهدد الأمن اللغوي و الإقليمي.

كما أعقبت تصاعد أحداث الربيع الأمازيغي ردود حكومية، حيث "ردت الحكومة الجزائرية بحزم شديد، إذ حذر الرئيس الشاذلي بن جديد من أن حكومته ستتصدى لكل محاولات التشكيك في الوحدة الوطنية مؤدا أن الجزائر كل لا يتجزأ، مشيرا بذلك إلى رفضه القاطع الاستجابة لمطالب البربر الثقافية المذكورة."[4] لم تتمكن المطالب اللغوية الأمازيغية من إفتكاك حقوقها الرسمية آنذاك، و ذلك لابتعاد أهلها عن محور القضية الأمازيغية التي تمحورت في بدايتها حول المطالب الثقافية و اللغوية و

[1] الأمازيغيون اليوم، ص 46.

[2] التعريب و القومية العربية في المغرب العربي، ص 161.

[3] الهويات و التعددية اللغوية، ص 145.

[4] التعريب و القومية العربية في المغرب العربي، ص 161.

خروجها عن ذلك إلى مطالب سياسية، و ما صاحب القضية من أحداث أدى إلى تأجيل المسألة اللغوية الأمازيغية.

لم يدم تأزم المسألة اللغوية طويلا، فقد "بدأ الوضع اللغوي يشهد انفراجا منذ حوادث تشرين الأول/ أكتوبر 1988، إذ أتاح المناخ الديمقراطي الذي عرفته البلاد بخروج المطالب اللغوية و غيرها إلى العلن، و تعززت هذه المطالب بالاعتراف الرسمي باللغة الأمازيغية لغة وطنية في النص الدستوري لعام 2002."[1] ساهمت أحداث 1988 و ما صاحبته من انفراج في سياسة البلاد (التعددية الحزبية)، من إعادة طرح المسألة الأمازيغية على الحكومة التي بقيت بين الحضور و التغييب.

أدى الانفراج السياسي الذي شهدته الجزائر مع نهاية ثمانينيات القرن الماضي إلى انفراج في طرح القضايا اللغوية، فقد "عرفت المازيغية مراحل جديدة بعد أحداث الثمانينيات في الربيع المازيغي ونتج عن ذلك الإقرار بمواطنتها و تأسيس المحافظة السيامية للأمازيغية، و إدراج تدريسها في بعض المناطق."[2] حقق التمكين اللغوي للأمازيغية مطلب تعليمها في المناطق الخاصة بها، و مكنها من الولوج إلى المؤسسات الدولية و تخصيص لها مساحة في الإعلام (في الإذاعة والتلفزيون الجزائري)، و وضعت لها منظمات ترعى شؤون الأمازيغية و تعمل على ترقيتها بتأسيس "المحافظة السامية للأمازيغية".

لكن، سرعان ما غيبت المسألة الأمازيغية مرة أخرى، مع "انفجار الحرب الأهلية الجزائرية، عام 1992، بعد فوز التيار الإسلامي في الانتخابات البرلمانية، عادت مشكلة الأمازيغية، و مشكلة التعريب إلى التحول إلى قضايا ثانوية، و في عام 1998 انفجرت مسألة التعريب و مسألة الأمازيغية من جديد، للتغطية على عجز النظام عن مقاومة الإرهاب المسلح، و إيقاف المذابح في الجزائر، أو

[1] العدالة اللغوية في المجتمع المغاربي، ص 81.

[2] النخبة و المشاريع الوطنية، ص 66.

بدقة إدعاء النظام بالعجز."[1] كان طرح المسألة الأمازيغية مصاحبا دائما لطرح قضية التعريب، انطلاقا من كون التعريب ضرورة لغوية مرتبطة بالهوية و الشخصية الجزائرية، فالأمر كان لا بد أن ينطبق أيضا على اللغة الأمازيغية.

كانت القضايا اللغوية في الحقبة الزمنية الدموية التي عايشتها الجزائر أمورا ثانوية يتم تفعيلها للتغطية على أمور أخرى؛ و الملاحظ أن طرح الوضع اللغوي لدى الحكومة الجزائرية لا يكون إلا لتشتيت الانتباه و التغطية على أمور سياسية، فالحكومة لا تملك نية صادقة (إلى حد ما) لمعالجة الوضع اللغوي عند طرح القضايا اللغوية.

تتحدد المكاسب اللغوية بمدى تحقيق العدالة اللغوية في المجتمعات، و "لذا يجب رفع الأمازيغية عن مجال التنظيمات السياسية و المدنية من خلال جعلها ملكا لكل الجزائريين، وليست حكرا على الناطقين بها."[2] يكون تحقيق العدالة اللغوية بإخراج المسألة الأمازيغية من الإطار السياسي والإقليمي، والتوجه نحو جعل الأمازيغية لغة وطنية تمثل ثقافة الشعب الجزائري بأكمله، و ليست حكرا على منطقة بعينها، حتى لا يكون هناك انفصال في المكون الثقافي اللغوي الذي يؤدي إلى تبعات انفصال وحدة الأمة الجزائرية؛ و الاتجاه نحو البحث عن ترقية الأمازيغية و دعم العمل المعرفي بدل السياسي، و دعم البحوث الأكاديمية و تسخير المؤسسات العلمية لاحتواء المسألة الأمازيغية بدل تسييس القضية.

المسألة الأمازيغية بحاجة أكثر إلى البحث في قضاياها اللغوية (بعيدا عن التوجهات السياسية) المتصلة بتقعيدها، فهل يمكن اعتبار مجموع اللهجات الأمازيغية لغة معيارية قائمة بذاتها؟ يمكن القول إن "مصطلح اللغة المازيغية افتراضي، لغياب اللغة الجامعة، ولكن تبقى اللهجات البربرية لغات السكان

[1] الهويات و التعددية اللغوية، ص 145.

[2] في المواطنة اللغوية و أشياء أخرى، ص 29.

الأصليين لشمال إفريقيا توارثها الخلف عن السلف."[1] الأمازيغية بحاجة إلى طرح علمي بالوقوف عند حيثيات البحث عن معوقات اللغة الجامعة في قالب لغوي أمازيغي موحد لهذه اللهجات.

من القضايا اللغوية التي تحتاج إلى معالجة، قضية الخط الأمازيغي الذي كان عربيا، ثم أصبح لاتينيا في عهد المحتل الفرنسي، و باعتبار الأمازيغية و العربية من مكونات الشخصية اللغوية الجزائرية و للقرب اللغوي ما بينهما، فالأحرى تبني الخط العربي؛ و في هذا الباب "دعا بعض المنصفين إلى اعتماد الحرف العربي لأنه يؤدي إلى الوحدة الوطنية، و يرسخ الهوية المازيغية أكثر من الحرف اللاتيني، (...) و يتم اعتماد الحرف العربي في ظل عدم جاهزية حرف التيفيناغ، و يكون اعتماد الحرف العربي مؤقتا لا دائما."[2] أدى عدم وجود تخطيط لغوي حقيقي في المسألة الأمازيغية إلى إغفال قضية تنميط وتقعيد الأمازيغية، و في ظل هذا التغييب، يبقى اقتراح الحرف العربي هو الاقتراح الأمثل من الحرف اللاتيني.

يسعى بعض الأمازيغ المتفرنسين إلى اعتماد الخط اللاتيني بدل العربي، لمحو أي رابط يربط الأمازيغية بالعربية، "فاليوم بعد أن رأت فرنسا أن المازيغية تحالفت و تآخت مع العربية بعد الاستقلال حاولت فصم عرى هذا التآخي بحجة المطلب الهوياتي، و سار وراءها شرذمة من الباحثين؛ و كانت انطلاقتهم من فرنسا لا من الجزائر."[3] يدعو البعض إلى فصل الأمازيغية عن العربية، و ربطها تاريخيا وثقافيا و لغويا بالمكون الغربي للهوية و الشخصية الأمازيغية؛ و هذا ما يكرس مبدأ التبعية.

يعد ما حققته المسألة الأمازيغية (ما بعد الاستقلال) مكسبا لغويا للجزائر، و إن لم يكن بالشكل المطلوب، بجعلها لغة وطنية بنص دستور 2002، و الطموح لجعلها لغة رسمية. إن ما واجهته المسألة الأمازيغية من صراعات سياسية و صبغها بإيديولوجيات لا تخدم طموحاتها اللغوية، جعلها

[1] صالح بلعيد، المازيغية في خطر، مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، ص 135.

[2] محمد حارث، التخطيط للغة العربية في ظل الواقع اللغوي في الجزائر،الأمم الحية أمم قوية بلغتها، ص 242.

[3] المرجع نفسه، ص 243.

تحتاج إلى إخراجها من الطرح السياسي و العمل على ترقية اللغة الأمازيغية بالبحث في إشكالاتها، و وضع تخطيط لغوي لها ضمن السياسة اللغوية الوطنية.

يعكس الواقع اللغوي وضعا لم تتمكن فيه لا اللغة العربية و لا اللغة الأمازيغية من الحصول على حقوقها اللغوية، و "في هذه الفوضى اللغوية الخارجة عن الحدود الدستورية، و عن الاستعمال الفعلي لأعماق الجزائر نجد اللغة الفرنسية تتصدر وتأخذ مواطنة اللغتين الوطنيتين: العربية + المازيغية بفعل التسامح في تطبيق قوانين الجمهورية، و تسويف المسألة إلى الزمن الذي لا يأتي، على اعتبار أن المسألة اللغوية من الأمور الشكلية."[1] أدى التسامح اللغوي و عدم تطبيق القوانين و غياب روح المواطنة اللغوية إلى تهميش اللغات الأصل (العربية، الأمازيغية) على حساب لغة أجنبية تموقعت (الفرنسية) لتظل لغة المؤسسات الإدارية وجزء مهما من لغة التعليم و الإعلام.

ليس القصد من الدعوة إلى إصلاح الوضع اللغوي و الحفاظ على أمن اللغة العربية "إقصاء اللغات الوطنية، بل معناها أنها لغة الدستور و الإدارة و الخطاب السياسي و الأمور الرسمية، و الدارجة هي استعمال وظيفي تخفيفي لا بد منه و ليست أبدا من عوامل التخلف ولم تكن كذلك قط."[2] لا يتعلق الأمر بمحاربة العامية التي هي وضع لغوي طبيعي نجده في كل المجتمعات، و إنما الأمر غير الطبيعي أن نجد العامية، و التي من المفروض أن تكون لغة مبسطة تؤدي الوظائف التواصلية في الجزائر، عبارة عن هجين لغوي يصعب تمييز عناصره و تمييز الأصل اللغوي.

نجد خليطا من اللهجات التي تتخللها مفردات أو عبارات فرنسية التي تفقد العامية الجزائرية هويتها وانتماءها، لتصبح دون هوية تفتقد عنصر التأصيل اللغوي، و مثال ذلك كلمة (الرابيد rapide) (السريع)، (أنتيك) (بخير)، "(مايكزيزتيش) (لا يوجد).. وهي كلمات خاصة لا يفهمها إلا جزائري

[1] اللغة الجامعة، ص 203.

[2] محمد حارث، التخطيط للغة العربية في ظل الواقع اللغوي في الجزائر، الأمم الحية أمم قوية بلغتها، ص 241.

القرن الواحد والعشرين. هكذا نجد أنفسنا نتحدث بلغة هجينة غريبة الأطوار: جزء منها عربي و مفاصلها أجنبية؛ فهي لغة جديدة برطانات أجنبية و خليط من الدوارج."[1] و يكمن الخطر في انتقال ذلك إلى لسان الإعلاميين و السياسيين، و مثال ذلك كلمة (فقاقير) كترجمة لـــ(pauvre) التي لا مصوغ لها أدرجها الوزير عبد المالك سلال سنة 2014 في خطابه، وهذا ما يشير إلى عدم نضج لغة الخطاب السياسي.

تختلف عامية جزائر القرن الواحد و العشرين عن عامية ما قبل الاستقلال، فبالرغم من معايشة و هيمنة اللغة الفرنسية على الوضع اللغوي آنذاك، إلا أنها كانت عامية نقية أقرب إلى الفصحى من عامية اليوم. إن اندساس اللغة الفرنسية في مفاصل و أجزاء المفردة العامية يحتاج إلى معالجة سيكولوجية بالبحث في أسبابها التي يعود جزء كبير منها إلى ضعف الانتماء اللغوي.

ظل الوضع اللغوي السائد في جزائر ما بعد الاستقلال "طيلة هذا العقد رهين موروث فرنسي في التعليم و الإدارة و الإعلام، و أعطيت الأولوية للغة الفرنسية في الانتقاء الاجتماعي في ما بقيت العربية مبعدة و مضيقا عليها في التعليم و الإدارة و الاستعمال العام."[2] أصبحت الفرنسية سمة التميز الاجتماعي ومطلبا لغويا حتميا لارتباطها بالاقتصاد و طلب العمل؛ فأصبح الفرد الجزائري لا منأى له عن تعلم اللغة الفرنسية للبحث عن فرص العمل و المكاسب الاجتماعية.

تعود طبيعة تكون المجتمع الجزائري ما بعد الاستقلال إلى "الجذور التاريخية والاجتماعية للقضية اللغوية، و ما يثيره الاستمرار في استعمال لغة المستعمر السابقة من منافسة، لها عوامل طبقية وثقافية واضحة منذ أن تكونت طبقة برجوازية من إداريين و ذوي المهن الحرة و وسطاء في ظل

[1] انظر، صالح بلعيد، هموم لغوية، مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، جامعة مولود معمري، 2012، ص 304.

[2] عبد الحفيظ شريف، دور البرلماني في تحقيق الأمن اللغوي، اللغة العربية و البرلماني، ص 44.

التفكك والتحولات الاجتماعية."[1] تحددت هذه الطبقية (التي ليست من سمات المجتمع الجزائري) بفعل الموروث اللغوي والثقافي الفرنسي كأسلوب حياة و ثقافة و فكر غداة الاستقلال، و في وقتنا الحالي و مع تراجع هذه السمة الطبقية بانتشار التعليم أصبحت الفرنسية لغة الرقي الاجتماعي.

يقف المواطن الجزائري أمام هذا التعدد اللغوي بين هويته و أصالته العربية و بين مواكبة الاستعمال اللغوي الأجنبي، فنجده بين اتجاهين "اتجاه اللغة الوطنية التي تحمل تراثه و أصالته بجذورها الضاربة في التاريخ، و ما تحمل من رصيد ثقافي و عادات و تقاليد تمثل هويته و خصوصيته التي تميزه عن غيره من الدول. و اتجاه لغة المستعمر، فهي اللغة الرسمية التي يتم التعامل بها في المصالح والمؤسسات المختلفة، و التعليم و خلافه؛ و لا يستطيع المواطن أن يعزل نفسه عن لغة المستعمر لأنها لصيقة بمصالحه و شؤون حياته."[2]

أصبح الفرد الجزائري مرغما على استعمال ازدواجية لغوية سلبية أثرت على انتمائه و هويته وثقافته، فأصبح تائها بين تراكمات هوياتية تهدد المعالم الهوياتية الاجتماعية الجزائرية في ظل غياب سياسة لغوية.

**3 – التعددية اللغوية في ظل اللاأمن اللغوي في الجزائر:**

التعدد اللغوي في الجزائر سمة لصيقة بالوضع اللغوي القائم، و الذي إن لم يتم التخطيط له ووضع سياسة لغوية تحدد موقع و وظيفة كل لغة، بإنزال لغات (الفرنسية) ورفع لغات أخرى (العربية، الأمازيغة)، يصبح الوضع اللغوي فوضى تؤدي إلى اللاأمن اللغوي.

برز "إشكال التعدد اللغوي إلى الواجهة الاجتماعية و السياسية للمجتمعات العربية، خصوصا في المجتمعات المغاربية، و بات يتطلب معالجة متأنية و إستراتيجية متزنة، من منطلق سياسات لغوية

[1] محمد بشوش، الوعي القومي في الأوساط الجامعية في المغرب العربي: مثال تونس، تطور الوعي القومي في المغرب العربي، ص 295.

[2] محمد محمد داود، اللغة و السياسة في عالم ما بعد 11 سبتمبر، دار الغريب، القاهرة، دط، 2003، ص 43.

خاصة بكل بلد وفق خصوصيته و بنيته و تكوينه العرقي (...) و لا يمكن تنفيذ تلك السياسة اللغوية على أرض الواقع إلا بما يعرف بالتخطيط اللغوي."[1]

يهدد تفاقم مظاهر التعدد اللغوي و خروجها عن شكلها الوظيفي الطبيعي في الجزائر أمن اللغة العربية الذي شكل وضعا لغويا يسوده اللاأمن اللغوي، فالأمر يستدعي وضع تخطيط لغوي ضمن سياسة لغوية واضحة باتخاذ أهم القرارات التي يعكسها الوعي اللغوي السياسي النابع من سلطة الشعب و جدية الطرح و المعالجة و التنفيذ، بتحديد موقع و وظيفة كل لغة ضمن التشريع اللغوي.

برزت في ظل "التعددية السياسية التي أقرها دستور 1989 (ظاهرة عودة المكبوت)، و من تجلياتها: مسألة التعريب و مسألة الأمازيغية و ما سمي بالصحوة الإسلامية، و هي قضايا فشلت الحكومات الجزائرية المتعاقبة في معالجتها معالجة منطقية و عقلانية وواقعية."[2] لم تفلح التعددية السياسية التي أقرتها الجزائر في معالجة التعددية اللغوية، فلم يكن ذلك الانفتاح السياسي إلا انفتاح للمكبوتات اللغوية، فخروج المسألة اللغوية للعلن، لم يفد المسألة في شيء إلا خروج تلك الصراعات للعلن التي زادت من احتدام تصادمها، و التي أخذت اتجاهات إيديولوجية مختلفة، و هذا الأمر أبعد التعددية اللغوية عن مسارها اللغوي.

أصبح المجتمع المدني الجزائري "ينأى و يزهد (...) حاليا عن الغوص أو الخوض في القضايا اللغوية لما للمسألة اللغوية من مضايقات في واقعنا اليومي، و من هنا فإنه يأنف و يزهد عن الخوض في هذه المسألة، و خاصة و أنه يعول على السلطة التي لها القرار في هذا الأمر."[3] لم يعد الخوض في القضايا اللغوية من اهتمامات المجتمع المدني، و لا من قبل السلطة، فالاستسلام للواقع اللغوي هو الوضع الذي يخيم، ليس على الجزائر فقط، بل على جل الدول العربية، و ربما يرجع تخلي المجتمع

[1] العدالة اللغوية في المجتمع المغاربي، ص 66.

[2] المسألة الأمازيغية في الجزائر و المغرب، ص 22.

[3] في الأمن اللغوي، ص 211.

المدني عن المسألة اللغوية أو الأمن اللغوي لضعف موقفه، و للتضييق الذي يمارس عليه، ليس للمجتمع المدني في الجزائر أي فاعلية في المسألة اللغوية.

أصبح الحديث عن التعددية اللغوية ملازما للمسألة اللغوية في الجزائر، لذا ينبغي العمل على البحث في الإشكالات و القضايا اللغوية ضمن هذه التعددية، و ليس البحث في القضاء على أوجه التعدد اللغوي، و إن كان ينبغي العمل على تقليصها؛ و عليه تكون "معالجتها (المسألة اللغوية) الناجحة في إطار تطبيق مفهوم التعددية المدمجة، أي الاندماج المؤسساتي الحامي لممارسة الحقوق اللغوية و الثقافية للمجتمع، لا تطرح فيها الخيار اللغوي الأجنبي، و لا تكون لغة من اللغات محل تفاضل، بل التوظيف هو الذي يضع التصنيف بصورة عفوية."[1]

التعددية المندمجة هي سعي المؤسسات اللغوية بالعمل الموحد لفرض الحقوق اللغوية المشروعة دون تفاضل بينها، بل ترك المجال للعرف اللغوي و الجانب الوظيفي الذي يحدد موقع كل لغة، و كمثال على ذلك ما كان موجودا في المجتمع الجزائري قبل الاحتلال الفرنسي من تعدد ايجابي بين العربية والأمازيغية، تبقى هذه أحد الحلول التي يمكن الاعتماد عليها.

كان على الدولة الجزائرية بمختلف هيئاتها و مؤسساتها جعل اللغة العربية "خلاصة التوحد بين كل الجزائريين؛ فالمجتمع الجزائري له عينان: عين العربية، و عين الأمازيغية، و ما يأتي خارج هاتين اللغتين فهو خطر، و خاصة اللغة الفرنسية التي نالت مكانة لم تنلها اللغتين."[2] ينبغي الانطلاق في الإستراتيجية اللغوية من مركزية اللغة العربية بتفعيل وظيفتها الرسمية والوطنية لتمثل كافة مؤسسات وأجهزة الدولة، أما اللغة الأمازيغية لغة الإرث الثقافي، أما الفرنسية يتم إنزالها إلى كونها لغة أجنبية إلى جانب باقي اللغات الأخرى دون امتيازات، بل ينبغي الانفتاح على باقي اللغات

[1] في النهوض باللغة العربية، ص 79.

[2] في المواطنة اللغوية و أشياء أخرى، ص 41.

الأجنبية.

الطرح اللغوي الأمني مغيب في الجزائر كباقي الدول العربية، و لم يطرح في أي مجال من المجالات، كمثال على ذلك: "المجلس الاقتصادي و الاجتماعي CNES (الجزائري) الذي لم يناقش و لا مرة مسألة اللغة العربية على أساس أنها نواة تقدم المجتمع (تنمية بشرية)، و لم يربط التنمية الاقتصادية بالتنمية البشرية مثلما تفعل الأمم المتقدمة."[1] أدى الاستخفاف بدور اللغة العربية في تنمية المجتمعات ومدى أهميتها في اقتصاد البلاد، إلى انتشار اللغة الفرنسية و استفحال هيمنتها على مختلف المجالات.

**المبحث الثالث: الصراع اللغوي و المرجعيات السياسية في الجزائر.**

تعرف الجزائر تعددا لسانيا تشكل عبر الأنساق و التطورات التاريخية و الثقافية و السياسية التي مهدت لنشوء لغات متباينة داخل المجتمع اللغوي الواحد؛ هذه التعددية والازدواجية اللغوية في الجزائر تضعنا أمام صراعات لغوية في ظل التنافس اللغوي و غياب العدالة اللغوية التي تؤدي إلى تسلق لغات على حساب لغات أخرى، هذا ما يحدث بين اللغة العربية و اللغة الأمازيغية واللغة الفرنسية و العامية.

أدى هذا الوضع إلى ظهور صراع لغوي و توجهات لغوية متعصبة لانتماءاتها اللغوية والهوياتية، إلا أننا نجده "ظاهريا صراعا لغويا، لكنه يخفي في حقيقته صراع مصالح و مواقع سياسية و اجتماعية، إذ يريد كل فريق أن يظفر بموقع متميز ضمن المنظومة الثقافية و الاجتماعية، بحيث يكون مرجعية يعتد بها و يحال بها."[2] يحرك الصراع اللغوي توجهات إيديولوجية، و مصالح سياسية، فهناك عوامل مشتركة بين التموقع اللغوي و المصالح.

---

[1] اللغة الجامعة، ص 23.

[2] العدالة اللغوية في المجتمع المغاربي، ص 84.

الصراع اللغوي في الجزائر موجود منذ الاستقلال، و لا زال بين اللغة العربية (المعربين والعروبيين)، و اللغة الفرنسية (الفرانكفونيين و الفرانكفوليين) من جهة، و بين الأمازيغية من جهة أخرى (الامازيغفونية و الأمازيغ المعربين).

**1- بين اللغة العربية و اللغة الفرنسية:**

نشأت في ظل التحولات السياسية و الاجتماعية و الثقافية التي عرفتها الجزائر خلال عهد الاستعمار مخلفات ثقافية و لسانية أدت إلى انشطار النخبة الثقافية الجزائرية في عهد الاستقلال إلى تيارين سياسيين و قطبين لغويين مختلفين؛ يعمد كل تيار إلى فرض توجهه اللغوي بكل ما يحمله من خلفيات هوياتية و ثقافية و سياسية.

**أ- أنصار اللغة العربية (العروبيون و المعربون):**

تبلورت في ستينيات و سبعينيات القرن الماضي الفئة العروبية (عربية- عربية)، و"يطلق عليهم فئة العروبيين، و هم فئة طويلة عريضة، و يمكن أن تعد الكثير منها من القوميين العرب الذين لهم نزعة محاربة اللغات الأجنبية و اللغات الوطنية، و أن كل دعوة للنهوض باللغات المحلية -بالنسبة إليهم- دعوة إلى الجاهلية أو البربرية."[1]

العروبيون هم أنصار اللغة العربية المدافعين عن الهوية العربية، والمناهضين لكل ما يهدد الوجود و التأصيل العربي في الجزائر من لغات أجنبية أو وطنية، وهذه الفئة تكونت في معاهد وجامعات المشرق العربي فتصبغت بالنزعة المشرقية في إطار القومية العربية، غير أنها لا تنتمي بالمعنى الدقيق إلى مفهوم البعثية (الفكر البعثي) و بعيدا عن ما يحمله لفظ العروبي من تخلف و رجعية، اتخذت هذه الفئة بعد استقلال الجزائر توجها لغويا و ثقافيا و سياسيا في إطار عروبي.

[1] هموم لغوية، ص62.

يعرف العروبيون أنفسهم كما ذهب "غراندفيوم" Grandvium، بأنهم "المتخرجون من المدارس القرآنية، و نظام المدرسة (Médérsa) و القادمون من الجامعات العربية، و قد أصدروا القرار التالي: المعرب هو فقط ذلك المتخرج من جامعات البلدان العربية بشرط أن لا يكون مزدوج اللغة."[1] العروبيون هم المتخرجون من جامعة الزيتونة و القرويين الناطقين باللغة العربية.

نجد في المقابل المعربين الذين يملكون لسانا عربيا، إلا أنهم لا يؤمنون بالعروبة، و ما أكثرهم اليوم، و يفرق عبد الله ركيبي "بين العروبي و المعرب (بكسر الراء) لأن الأول يؤمن بالعروبة والدفاع عنها من منطلق قومي حضاري و وحدوي (...)، ثانيا المعربون ذوو الثقافة العربية لسانا لا فكرا، يؤمنون باللغة الوطنية و لكن من الناحية اللغوية اللسانية دون أن تكون في نظرهم رابطة للأمة العربية ماضيا وحاضرا و مستقبلا، و هذه الفئة إذا دافعت عن العربية فبحكم المصلحة أو التثقيف."[2]

يمكن أن نعرف الفئة المعربة بأنها تلك الفئة المحسوبة على العربية لغويا، إلا أن توجهاتها لا تتطابق و المد العروبي القومي، و لا تميل إلى التعصب في الشأن اللغوي العربي، و لا تبالي بواقع العربية إلا من باب المصالحة.

يرى العروبيون أن اللغة العربية هي التأصيل اللغوي و الثقافي و الديني للشعب الجزائري الذي يكون المنطلق الأساسي في التمكين للغة العربية، و إقصاء اللغات الأجنبية و على رأسها اللغة الفرنسية من الاستعمال الرسمي، و إنزال اللغات الوطنية وعلى رأسها الأمازيغية بلهجاتها إلى لهجات شعبية لا غير.

[1] المسألة الثقافية و قضايا اللسان و الهوية، ص233.

[2] عبد الله ركيبي، الفرانكفونية مشرقا و مغربا، دار الكتاب العربي، الجزائر، دط، ص167.

حجتهم في ذلك، أن العربية هي اللغة الوحيدة التي تمثل الجانب الحضاري والثقافي والديني، و"أن الفرنسية لم تصل إلى الفلاحين و البدو، وهم الجزء الأساسي من الشعب الذي لا يتكلم سوى العربية في الجزائر."[1] و أنها لغة العدو التي ترسخ التبعية فلا بد من القضاء عليها.

اتجه العروبيون إلى محاربة الفرنسة و الدعوة إلى التعريب الشامل، فقد "بدأت هذه الفئة بعمليات التعريب المرحلي الناجح، و لكن في مرحلة لاحقة اصطبغتها بعقلية تقليدية فحولت التعريب إلى إيديولوجية لمحاربة اللغات."[2] تمكن العروبيون من تعريب جزء مهم من مؤسسات الدولة، إلا أنهم لم يتمكنوا من دفع مسيرة التعريب لتغير الإيديولوجيات مع مرور السنين و تغير النوايا؛ كما أنهم لم يكونوا محط ثقة بالنسبة للطبقة الحاكمة، "فلم يكن في نية السلطة منحهم قطاعات واسعة لأنها تشكك في كفاءاتهم"[3] (باعتبار جزء كبير من السلطة متفرنس) التي ترى أن العروبيين لا يؤهلهم تكوينهم المشرقي من تقلد مناصب عالية.

ترى الفئة العروبية في الجزائر "أن المعارضين لسيادة اللغة العربية، برغم كل حججهم الفكرية ذات المظاهر الموضوعية الخارجية، إنما يخشون في الواقع على مستقبلهم الشخصي و العملي إذا ما تم زحف اللغة و الثقافة العربيتين إلى المراكز الرئيسية التي يحتلونها حتى وقتنا الحالي، في مجالات الإدارة و التعليم (...)، إن هؤلاء المتفرنسين يؤمنون بأن نجاح التعريب في الجزائر هو الثورة الحقيقية التي ستبعدهم عن مناصبهم و مواقعهم."[4] يذهب العروبيون إلى أن عدم تمكين اللغة العربية في المجالات الحيوية والوقوف أمام سير التعريب، إنما يعود إلى خشية المعارضين على مناصبهم و مصالحهم السياسية.

---

[1] التعريب و القومية العربية في المغرب، ص169.

[2] هموم لغوية، ص63.

[3] المسألة الثقافية و قضايا اللسان و الهوية، ص226.

[4] التعريب و القومية العربية في المغرب العربي، ص170.

**ب- أنصار اللغة الفرنسية (الفرونكوفنيون francophones والفرونكوفليون francophiles):**

شكل الوضع اللغوي الجديد بعد الاستقلال فئات مفرنسة، منها ما يدعو إلى "الفكر الفرانكفوني، ومنها ما يتصل بالجانب اللساني و منها ما يتصل بالجغرافيا و منها ما يتصل بالجانب العاطفي الروحي و المؤسساتي."[1] لكل فئة منطلقاتها الفكرية و الثقافية و السياسية من منظور لساني واحد (اللسان الفرنسي)، فنجد الفئة الفرانكوفونية Francophonie و الفئة الفرانكفولية Francophilie.

يعود تبلور الفئة الفرانكفونية و الفرانكفولية في الجزائر إلى المد الفرانكفوني في العالم، و الذي ظهر مع نهاية الاحتلال الفرنسي. نجد "أول من صاغ مصطلح (فرانكوفونية) هو الفرنسي أونسيم ريكلو Onesim reclus، عام 1888، للدلالة على الدول الناطقة باللغة الفرنسية (المستعمرات الفرنسية) (...)، لكن مصطلح الفرانكوفونية ظل مجرد مصطلح حتى عام 1962، حيث ظهر مرة أخرى في مجلة (فكر- Esprit) حيث تحول من مصطلح إلى مفهوم، عرفه الرئيس السنغالي ليوبولد سيدار سنغور Léopold Senghor، بأنه (ثقافة تتجاوز اللغة الفرنسية، لتعبر عن مجموعة القيم الإنسانية التي تشكل قاسما مشتركا بين الشعوب الناطقة بالفرنسية)."[2]

كان مصطلح الفرانكوفونية* يدل أثناء الاحتلال الفرنسي على المستعمرات الفرنسية الناطقة باللغة الفرنسية، و مع انتهاء زمن الاحتلال التقليدي و استقلال الدول المستعمرة سابقا، تغير مفهوم مصطلح الفرانكوفونية بتغير الخريطة السياسية و انتهاء الاحتلال القديم. يمثل مصطلح الفرانكوفونية

---

[1] الفرانكفونية مشرقا و مغربا، ص 41.

[2] الهويات و التعددية الثقافية، ص281.

* يشير الباحث "إلي نجم" إلى أن مصطلح الفرانكوفونية هو "كلمة مركبة من جذرين، هما (فرانكو- فونية) فالجذر الأول يرجع إلى الإفرنج أو الفرنجة (les Francsà, the Francs)، (...) أي حرفيا، بلاد الإفريج، أما الجذر الثاني (فونية)، و هو يوناني يعني (الصوت). و هكذا، فالفرانكوفونية هي منظومة الأصوات و المعاني التي أقامها العقل الإفرنجي في البداية، و من ثم الفرنسي، و قالا بها و فهما الواقع، و تملكاه رمزيا" (الهويات و التعددية اللغوية، ص341.)

بمفهومه الحديث، بحسب "ليو بولد سنغور"، أنه جملة القواسم المشتركة بين الدول الناطقة باللغة الفرنسية، وهي بذلك تتعدى القاسم اللغوي لتشترك في الفكر و الثقافة و التاريخ و الجغرافيا.

يبدأ مفهوم الفرانكوفونية "من نقطة تمسك غير الفرنسيين باللغة و الثقافة الفرنسيتين. هذا ما أكده الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا ميتران François Mitterrand حيث قال: "إن الفرانكوفونية ليست هي اللغة الفرنسية و حسب، إذا لم نتوصل إلى الاقتناع بأن الانتماء إلى العالم الفرانكوفوني سياسيا واقتصاديا و ثقافيا، يمثل إضافة، فإننا سنكون قد فشلنا في العمل الذي بدأناه منذ عدة سنوات."[1] يشمل الانتماء الفارنكوفوني اللغة و الثقافة الفرنسيتين من دون الانتماء إلى الوطن الأصلي، ليتعدى مفهوم الفرانكوفونية ما بعد الانتماء الجغرافي إلى الانتماء اللساني و الفكري و الثقافي.

انتقل مفهوم الفرانكوفونية إلى المفهوم المؤسساتي مع تأسيس الدول الناطقة باللغة الفرنسية، قطب فرانكوفوني له مؤسساته و تنظيمه الخاص، و قد حصل التأسيس له "سنة 1970 باسم la Francophonie أو المنظمة الدولية للفرانكفونية OIF، و هي منظمة دولية للدول الناطقة باللغة الفرنسية كلغة رسمية أو لغة ثقافية*، و تقدم المنظمة الفرونكفونية إغراءات مادية لكل من يعتقد بها ويدخل في نظامها، كما تعمل المنظمة ظاهريا على ترقية السلم و الديمقراطية و حقوق الإنسان، و على تجنيد حوار الثقافات واحترام هوية كل فرد."[3]

---

[1] وليد كاصد الزيدي، الفرانكوفونية في المنطقة العربية الواقع و الآفاق المستقبلية، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، ط1، 2006، ص18، 19.

* ينتمي إلى المنظمة الدولية الفرانكفونية "(56) دولة عضوة، و في هذا العدد نجد ثلاث عشرة (13) دولة مراقبة ودولتين مشاركتين. و أغلب الأعضاء الدائمين هم من مستعمرات فرنسا، و أما المراقبون فهم الهواة يستعملون الفرنسية كلغة حضارة." (هكذا رقى الفرنسيون لغتهم فهل نعتبر؟، ص58) معظم الدول الأعضاء هم من المستعمرات الفرنسية القديمة (الدول الإفريقية).

[3] هكذا رقى الفرنسيون لغتهم فهل نعتبر؟، ص58.

تعمل المنظمة الفرانكوفونية منذ سبعينيات القرن الماضي على دعم الوجود الثقافي واللغوي الفرنسي، بدعم الدول المنضوية تحت هذا التنظيم ماديا ببناء المنشآت اللغوية والثقافية مقابل دعم نشر اللغة الفرنسية؛ و من المبادئ البادية على الظاهر الدعوة إلى السلم والمساواة و القيم الإنسانية.

تعد اللغة الفرنسية محور وسائل الفرانكوفونية، فاللغة "من أهم الأدوات الفرانكوفونية وأبرزها لأنها سلاحها الرئيسي من أجل تحقيق أهدافها المنشودة، إذ توظفها لدخول الميادين الثقافية من أجل حضور لغوي أفضل بين الشعوب و الأمم، فمثلا تنفق فرنسا في أفريقيا مليارات الفرنكات سنويا لدعم المؤتمرات والمدارس و أجهزة الإعلام التي تشجع على استخدام اللغة الفرنسية بوصفها واسطة لثقافة مشتركة."[1]

تتخذ المنظمة الفرانكوفونية، و من ورائها دولة فرنسا، اللغة الفرنسية وسيلة أساسية في العودة إلى مستعمراتها القديمة، من خلال تقديم مساعدات لدعم تواجد اللغة الفرنسية وترقيتها في الدول (الإفريقية) ضمن مخطط تعاون مشترك، تحافظ من خلاله على بقاء التبعية السياسية و الثقافية والاقتصادية.

تتعدى أهداف الفرانكوفونية الجانب اللغوي، فقد جاء في تعريف "قمة كيبك (1987) على أنها "فضاء مشترك أهدافه التعاون و التبادل و التنمية و التشاور السياسي الذي يعتزم (الدول الأعضاء) تحقيقه عبر سبل التضامن و التقاسم."[2] لا يقتصر عمل المنظمة الدولية الفرانكوفونية على الجانب اللغوي، بل يعد أهم منطلقاته السياسية و الثقافية و الاقتصادية، و الذي يمثل الجوهر المشترك الذي تقوم عليه مختلف سبل التعاون و التشاور في مختلف الميادين.

[1] الفرانكوفونية في المنطقة العربية الواقع و الآفاق المستقبلية، ص44.

[2] مسار اللغة الأمازيغية الرهانات و الاستراتيجيات، ص40.

لا نقصد بالحديث عن مصطلح الفرانكفونية الحديث عن الثقافة الفرنسية. يميز البلجيكي راوول مارك جنار Raoul Marc Jennar بينهما، و "هو يرى أنها جهاز مؤسساتي و أداة سياسية لتحقيق إمبريالية ما (...)، هي أداة في خدمة الدولة الفرنسية والمصالح الاقتصادية الفرنسية."[1] الوقوف عند الفراكوفونية بمحاذاة الثقافة الفرنسية هو ضرب من التمويه، باعتبار أنها تتشكل ضمن اللغة و الثقافة الفرنسيتين.

تتخذ دولة فرنسا من المنظمة الدولية الفرانكوفونية وسيلة للعودة إلى مستعمراتها، "فكأنما تتوق إلى ترميم إمبراطوريتها السابقة التي فقدتها في القرن العشرين، و تحاول من خلال المنظمة (...) ربط هذه الدول بفرنسا، عن طريق اللغة الفرنسية الجامعة بينها، و تطويق الخناق على الأنكلوفونية، حتى تذوب هذه الشعوب في اللغة و الثقافة الفرنسيتين، و يتسنى لها الانتشار و التوسع في إطار هذه المنظمة."[2] تسعى من خلال هذا التوجه لإبقاء خضوع تلك الدول للتبعية السياسية والثقافية و الاقتصادية، متخذة من اللغة الفرنسية أهم وسائلها لتمكين هيمنة اللغة الفرنسية و الحفاظ على ولاء مستعمراتها القديمة.

يمكن القول إن الفرانكوفونية "هي الخروج من حالة الاستعمار العسكري المباشر، باتجاه علاقات طبيعية، بما يحفظ لفرنسا قيادة هذا التجمع الاقتصادي السياسي الثقافي اللغوي الجغرافي"[3] ضمن تجمع شكلي، تعمل الأطراف الفاعلة (فرنسا) على تمرير مصالحها و فرض سيطرتها لمجابهة التجمع الأنجلوفوني حفاظا على مصالحها في المنطقة (المستعمرات الفرنسية قديما)، و لا سيما مع الامتداد الأنجلوفوني، تحت غطاء التعاون اللغوي الثقافي.

أما بالعودة إلى الجزائر، و فيما يخص علاقتها بالمنظمة الدولية للفرانكوفونية، نجد الجزائر

[1] الهويات و التعددية اللغوية، ص284.

[2] عبد الغاني تواتي، سياسة فرنسا في نشر لغتها، الأمم الحية أمم قوية بلغتها، ص96.

[3] الهويات و التعددية اللغوية، ص 284.

على غرار باقي الدول العربية التي تشكل فيها اللغة الفرنسية اللغة الثانية أو لغة الثقافة في دول المغرب العربي أو المشرق العربي، "بقيت دولتان خارج إطار المنظمة الدولية للفرانكفونية كانتا مستعمرتين فرنسيتين سابقا، و هما الجزائر و سوريا اللتان لم تنضما إلى المنظمة إلى الآن، (...)الجزائر برغم أنها غير منضوية رسميا تحت لواء المنظمة الفرانكوفونية فإنها تعد البلد الثاني في العالم من حيث عدد الفرانكوفونيين (50% من السكان يتحدثون الفرنسية)."[1]

رغم الحضور القوي نسبيا للغة الفرنسية في الوضع اللغوي الجزائري، و عدد الفرانكوفونيين المعتبر، إلا أن الجزائر لم تنضو تحت إطار المنظمة الدولية الفرانكوفونية والاكتفاء بالحضور كعضو شرف (في انعقاد اجتماع المنظمة الفرانكوفونية في لبنان).

يعود قرار الجزائر هذا إلى عدة اعتبارات منها: التاريخ الاستعماري، و قضية إعادة الاعتبار، وبقاء قضايا تاريخية عالقة مع دولة فرنسا منذ استقلال الجزائر، و كذا اختيار الجزائر للتعريب فيما مضى، و تبقى القضية قضية رأي عام. كل تلك العوامل و غيرها كانت حاجزا يصعب تخطيه لفتح مجال انضمام الجزائر إلى المنظمة الدولية الفرانكوفونية؛ لم يمنع هذا من وجود بعض أشكال التعاون، حيث "تم إنشاء فرع من مجموعة هاشيت (Hachette) الوقعة في آذار/ مارس 2000، و أنشئت شركة سيليا (Selia) التي تقوم بإصدار المؤلفات باللغتين الفرنسية و العربية و تقوم بتوزيعها على الجزائريين كلهم."[2] وغيرها من أشكال التعاون لتوسيع نطاق اللغة الفرنسية في الجزائر.

لا ينكر عدم انضمام الجزائر إلى المنظمة الفرانكوفونية وجود عدد كبير ممن يتكلم اللغة الفرنسية ذي فكر فرانكوفوني. تمتعت الفئة الفرانكوفونية "بموقع ممتاز بفضل تلك النخبة الإدارية في

[1] الفرانكفونية في المنطقة العربية الواقع و الآفاق المستقبلية، ص 73، 75.

[2] الفرانكفونية في المنطقة العربية الواقع و الآفاق المستقبلية ، ص90.

مرحلة الستينيات، و لكنها بدأت تتقهقر نظرا للحمولة الاستعمارية التي ينظر إليها الجزائريون، على أن اللغة الفرنسية جزء من الاستعمار الفرنسي."[1]

نجح الفكر الفرانكوفوني إلى حد ما "في إنجاب نخب جزائرية مفرنسة حداثية تتصادم مع النخب المعربة التقليدية، و تعلم بأن هذا ما سوف يخلق الجبال الفاصلة بين فئات المجتمع الواحد، فتتصارع لغويا لصالح موقع اللغة الفرنسية (...) و لا ننكر أن هناك من هذه النخبة من يقر بلسان البلد (العربية) و يرى ضرورة العودة إليها، و أن الفرنسية لسان عارض لا بد من التخلي عنها."[2] هذا الطرح بحد ذاته هو نوع من التمويه أراده الفرانكفونيون لخلق هذه الفواصل لضرب العربية. أدى الاختلاف الثقافي واللغوي بين النخب الجزائرية إلى حدوث شرخ وتصادم بين النخبة الفرانكوفونية و النخبة المعربة، و هذا التصادم انعكس على الواقع السياسي و الثقافي للمجتمع الجزائري، فأدى إلى انقسام الطبقة السياسية و الثقافية.

هناك فئة أخرى (فرنسية –عربية) تتخذ من اللغة الفرنسية لسانا لها، اكتسبته إبان الاحتلال الفرنسي، إلا أنها تحن إلى اللسان العربي، و لا خلاف لها مع اللغة الوطنية، "بل نجد من بين النخبة من هو من المنصفين؛ منصفون أحسوا بالغربة اللغوية داخل اللغة الفرنسية، بل أحسوا بالقهر اللغوي داخل ذات اللغة، كما أحسوا بالمنفى يلاحقهم، و لكن ماذا يفعلون، فهم يدافعون عن هويتهم بلغة العدو، ويعيدون لغتهم و هم لها جاهلون."[3]

نجد هذا القهر عند فئة من النخبة و المثقفين الذين خانتهم ألسنتهم، من أمثال "مالك حداد، كاتب ياسين.."، "و رأينا فيهم أعلاما حذقوا لغة موليير و أمسوا مبدعين بها، ولم تكن لهم دراية بغيرها ولكنهم ظلوا وطنيين حتى الرميم. كان الأديب كاتب ياسين (1929– 1989) يصف اللغة

[1] هموم لغوية، ص 65.

[2] المرجع نفسه، ص67

[3] هكذا رقى الفرنسيون لغتهم فهل من معتبر؟، ص110.

الفرنسية بأنها "لسان الذئب": "أكتب بالفرنسية لأقول للفرنسيين –بالفرنسية– إني لا أحبكم"، و كان الأديب مالك حداد (1927– 1978) يردد: "اللغة الفرنسية هي منفاي الأشد قسوة من منفاي عن وطني"، و يردد أيضا: "إن المدرسة الفرنسية تستعمر أرواحنا."[1] و غيرهم ممن تفرنس لسانهم، إلا أن هويتهم و أصالتهم بقيت عربية، و إن كان دفاعهم عن الهوية العربية بلسان فرنسي.

استندت الفئة الفرونكفونية في تمسكها باللغة الفرنسية على جملة من الحجج، منها أن "الحفاظ على استخدام اللغة الفرنسية يساعد الجزائر على استمرار الاتصال بالتقدم العلمي في الخارج، كما أنه يخدم سياسة الجزائر الخارجية بخاصة في الدائرة الإفريقية منها، فالجزائر تستطيع أن تؤدي دورا قياديا في إفريقيا الناطقة بالفرنسية (...)، و أن الارتباط بالثقافة العربية هو نوع من التمسك بثقافة رجعية قديمة للماركسية."[2] تجارب الأمم كفيلة بتقديم أنموذج الدولة المتقدمة التي لا يكون لها ذلك إلا بلغتها الأم، و لا يكون لها القيادة إلا بالتقدم العلمي و السياسة الرشيدة، و ليس بالتحكم في لغة لا تمثل أصالة و هوية الأمة الجزائرية.

أدى اختلاف التوجهات الفكرية و الإيديولوجية للفرانكفونيين إلى ظهور فئة أخرى لها توجهات سياسية، و هي الفئة الفرانكوفولية التي تعني "الولاء السياسي لفرنسا فضلا عن الارتباط بها فكرا و ثقافة و لغة."[3] يعرف الفرانكوفوليون بالعداء للغة و الثقافة العربيتين، ولكل ما هو عربي.

يحرك الصراع اللغوي بين اللغة العربية (العروبيين) و اللغة الفرنسية (الفرانكوفوليين) "قوى داخلية و خارجية لم ترتح إلى تقنين اللغة العربية و إعادة مكانتها في المجتمع، و من ثم حصل "تسييسا" للغة و ربطها بهذا النموذج الاقتصادي– الاجتماعي."[4] سمح تسييس القضية اللغوية في

[1] الهوية العربية و الأمن اللغوي، ص358.

[2] التعريب و القومية العربية في المغرب العربي، ص166.

[3] الفرانكفونية مشرقا و مغربا، ص41.

[4] أزمة التعليم العالي في الجزائر و العالم العربي، ص69.

الجزائر من توجيه الوضع اللغوي الاجتماعي و الاقتصادي إلى خدمة مصالح اللغة المهيمنة في البلد. ربط الاقتصاد الجزائري إلى حد ما باللغة الفرنسية، هو محاكاة سلبية لا تعود بالربح على الاقتصاد الوطني، و لا سيما مع الهيمنة الأنجلوفونية لاقتصاد العالم و ما ينجر عنها من خسائر مادية لاعتماده على أحادية اللغة (اللغة الفرنسية) بنسبة كبيرة في التعامل الاقتصادي.

ساهم الانغماس في الفكر الفرانكوفوني و لا سيما مع انعكاس تداعياته على الساحة السياسية والثقافية والاجتماعية، في ظهور ما يسمى بـــ (الفرانكوفوبيا) لدى أوساط النخبة المعربة و الطبقة الشعبية المناهضة للفكر الفرانكوفوني و "هو الخوف من الاستحواذ اللغوي الفرنسي؛ وهي إيديولوجية استعمارية في عهد ما بعد الكولونيالية."[1] ولد إبقاء اللغة الفرنسية و تمسك النخبة الفرانكوفولية بترسيخها و توسيع وظائفها لدى الفئة المجابهة، تخوفا من استعمار جديد تكون لغة المحتل السابق هي المحرك أو المفتاح للولوج إلى نسيج المجتمع الجزائري.

كما أن تخوف المحتل الفرنسي من اصطدام الموروث اللغوي و الثقافي الفرنسي بثورة مشابهة للكفاح المسلح انعكس في موقف الفرانكوفوليين، "فحماس الجزائريين المتفجر غداة الاستقلال في استرداد المقومات الأساسية للشخصية الوطنية و إحلال العربية مكانتها الطبيعية في الجزائر، ربما كان هذا مدعاة تخوف الفرانكوفوليين لأنهم رأوا تأثير الثورة الجزائرية خارج حدودها، سواء أثناء الكفاح المسلح أم بعد الاستقلال، الأمر الذي يمكن أن يجعل منها مثلا آخر في الكفاح من أجل ثقافة وطنية ثورية أصلية."[2] عرف الخطاب الفرانكوفولي تراجعا في حدة اللهجة (لا الفعل) ضد العربية، خاصة بعد إقرار التعريب الذي تبعه تسييس القضية اللغوية.

[1] هكذا رقى الفرنسيون لغتهم فهل نعتبر؟، ص85.

[2] الفرانكفونية مشرقا و مغربا، ص47.

أصبح الوضع اللغوي مدعاة للنزاعات و الصراعات السياسية، فتخوف العروبيين من انتشار الفرانكوفونية على حساب اللغة العربية، و تخوف الفرانكوفوليين من استرداد اللغة العربية لمكانتها الطبيعية زاد من حدة صراع العروبيين و الفرانكوفوليين للوصول إلى امتلاك القرار السياسي و تحديد مصير الوضع اللغوي الجزائري، و الذي لا زال قائما إلى اليوم بالرغم من اختلاف المعطيات اللغوية والسياسية التي تتجاذبها الأطراف السياسية.

**2- بين اللغة العربية و الأمازيغية (الأمازيغ عرب و الأمازيغفونيون):**

ولد احتدام الصراع بين العروبيين و الفرانكوفوليين جبهة جديدة لخلق هوة بين أبناء الأمة الجزائرية، ففئة غير قليلة من النخبة الأمازيغية تقف بمحاذاة الفرنسية ضد اللغة العربية، و لا ننكر أنه في خضم المعارك اللغوية في الجزائر كان لزاما على الأمازيغية توثيق وطنيتها و تأكيد حضورها، وإن كانت تتخذ من العربية خصما لها.

يمكن أن نعرف النخبة الأمازيغفونية، بأنها "فئة منبثقة عن الفئة الثانية (المفرنسة) باعتبار ثقافتها تحمل أفكارا متضاربة حول مكانة المازيغية من خلال القوانين، و تنظر إلى العربية على أنها الضرة التي يجب أن تزول و أن التعريب علامة من علامات انقراض المازيغية."[1]

تتشارك النخبة الأمازيغفونية مع النخبة الفرانكوفولية في تلقي التعليم باللغة الفرنسية، و الانتماء إلى الثقافة و الفكر الفرانكوفوني التي ترى في توطين العربية و ترسيمها خطرا يهدد وجودها؛ فكانت دائما ما تسعى إلى تقنين الأمازيغية و توطينها متخذة من ذلك سبيلا لمحاربة العربية بعدها لغة دخيلة لا بد من المساواة بينها و بين الفرنسية.

اتخذت العلاقة اللغوية بين الأمازيغية و العربية منعرجا خطيرا بعد الاستقلال، فقد كان "المازيغيون يتكلمون بالمازيغية و يتكاتبون بالعربية، و كان الخط المازيغي يعتمد الحرف العربي حتى

[1] هموم لغوية، ص69.

الاستقلال، ثم جاءت جماعة من الباحثين (...) و دعوا إلى الاستغناء عن الحرف العربي."[1] هذه الفئة هي فئة الأمازيغفونيين التي سعت إلى فصل العربية عن الأمازيغية بالتخلي عن الحرف العربي و تبني الحرف اللاتيني، و ربط الأمازيغ بالأصل الأوروبي (كما ادعى المستعمر إبان الاحتلال)، و إنكار كل علاقة أو تأثير عربي على الأمازيغية.

اقترنت "المطالب الأمازيغية بالحركة الفرانكوفونية، منذ بدايتها الأولى، بحيث لم تستطع التخلص من ترسباتها إلى اليوم؛ و تجلى هذا الاقتران في معاداة كل ما هو عربي، و تحويل درس الأمازيغية إلى درس في الفرنسية، و إنجاز البحوث عنها (الأمازيغية) بالفرنسية."[2] نلاحظ هذا التوجه الأمازيغي الفرانكوفوني في طريقة صياغة المطالب الأمازيغية التي اتخذت الفرنسية عنوان البحث العلمي و لغة الثقافة الأمازيغية.

أدى رفض النخبة الأمازيغية الاندماج مع العربية في انتماء هوياتي وطني وحدوي دون المساس بهويتها الثقافية، إلى توجه هذه الفئة للبحث عن مكون لغوي يبعد العربية عن كونها اللغة الجامعة، حيث تشير الدراسات و الأبحاث أن "المجموعات الناطقة بالأمازيغية من ضمن المجتمعات التي تتعرض للاتصال باللغات القوية سواء في المغارب أو في الخارج، خاصة المجموعات الأمازيغية المستقرة في المراكز الحضارية أو المنحشرة في السهول و النجود، (...) ذلك أن للعنف الرمزي المترتب من هذه الوضعية وقعا مباشرا على سلوك الناطقين بالأمازيغية الذين يميلون إلى تهميش لغتهم الأولى أو إقصاء استخدامها من ذخيرتهم اللغوية."[3]

تولد العنف الرمزي أو التعصب الهوياتي عند فئة من الأمازيغ عن تغذية التهميش السياسي والوطني في نفوس الأمازيغ من داخل الوطن و خارجه، و الإيهام بسمة الاختلاف و نبذ الانتماء إلى

[1] محمد حارث، التخطيط للغة العربية في ظل الواقع اللغوي في الجزائر، الأمم الحية أمم قوية بلغتها، ص 241.

[2] العدالة اللغوية في المجتمع المغاربي، ص93.

[3] مسار اللغة الأمازيغية الرهانات و الاستراتيجيات، ص116.

العرق و اللغة و الثقافة نفسها للغة الجامعة، فتصبح اللغة الفرنسية هي اللغة التي يمكن الاستقواء بها لإقصاء العربية.

أما عن موقف الفئة العروبية من المسألة الأمازيغية، فكان "كل حديث عن المازيغية حديث عن الجهوية و الانقسام و الفوضى، و بخاصة إذا وقعت المحاجبة على علاقتها بالمازيغية (...)، فلا حديث إلا عن العربية؛ و أما الفرنسية فهي لغة أجنبية، و المازيغية لغة الأحفوريات التي تجاوزها الزمن."[1] اختزل العروبيون المسألة الأمازيغية، كونها مجموعة من اللهجات القديمة التي لا يمكن مقارنتها بالعربية، والحديث عن ترسيمها هو حديث عن الفوضى و الانقسام.

انتقل الصراع الأمازيغي من صراع لغوي إلى صراع سياسي إيديولوجي "منذ سنة 1980، وجدت ساحة للصراع من داخل نظام الحكم و خارجه و أصبحت الحركة البربرية بتشكيلاتها (constellation) أو تسمياتها الكثيرة في قلب المعركة السياسية، ليس اللسان سوى جانب منها."[2] كان للتحولات السياسية بداية من 1980 دور في انفجار هذا الصراع على شكل احتجاجات، تتجاذب فيها الأطراف السياسية والحزبية القضية الأمازيغية التي لا يمثل الجانب اللغوي منها إلا الجزء اليسير.

تميزت هذه المرحلة بتسييس المسألة اللغوية، حيث دعت بعض الأطراف الحزبية الأمازيغية إلى "استبعاد اللغة العربية من وضعية اللغة الوطنية و الرسمية، أو على الأقل إعطاء اللغة الفرنسية نفس المنزلة، و يقدمون الفصحى باعتبارها موجودة بشكل اصطناعي على هامش الخريطة اللسانية في الجزائر، فهناك في رأيهم لغتان ليستا لغة الأم لكل الجزائريين هما العربية الفصحى و الفرنسية و لغتان هما العامية أو الدارجة العربية والأمازيغية و كلاهما يمثل الأصالة و الخصوصية الجزائرية."[3]

نقل الصراع من إطاره اللغوي إلى الإطار السياسي لدى بعض الأحزاب الأمازيغية لا يعمم،

---

[1] النخبة و المشاريع الوطنية، ص117.

[2] المسألة الثقافية و قضايا اللسان و الهوية، ص150.

[3] المسألة الثقافية و قضايا اللسان و الهوية ، ص 150- 151.

بل نجد بعض الأحزاب الأمازيغية و فئة "الأمازيغ عرب" لا تعترض على اللغة العربية كلغة رسمية، بل تعمل من أجل مكاسب رسمية تعزز مكانتها كلغة وطنية بنص الدستور.

كان الصراع بين الأمازيغفونيين و العروبيين بعد الاستقلال وسيلة لتغطية الصراع اللغوي الحقيقي الموجه ضد اللغة الفرنسية؛ و ما الأمازيغية إلا وسيلة استهدفتها أطراف فرانكوفونية من أجل تعزيز مركزهم و تقوية مواقفهم، "فالعربية ليست في موقع تنافس مع الأمازيغية، فهما في موقف صراع مع الفرنسية لأنها احتلت مواقعهما، و خلقت ازدواجية مفروضة imposed bilingualism، و نحن لسنا عضوا في الأسرة الفرانكوفونية، و هذا ما أدى إلى تدهور العربية لما للمزايا التي تحظى بها الفرنسية من فرص العمل، و اكتساحها مجالات الاقتصاد، و لم تعط للأمازيغية صورة الظهور بثاتا لا في العهد القديم و لا في العهد المعاصر."[1]

ينبغي توجيه الصراع اللغوي إلى مساره الصحيح الكامن بين اللغات الوطنية (العربية والمازيغية)، و بين اللغة الأجنبية (الفرنسية) التي تهدد مكانتهما وتحتل جزء مهم من وظيفتهما، و لا سيما اللغة العربية.

يمكن القول أن المعركة اللغوية في الجزائر تشعبت أطرافها بين: الفئة المعربة (المعربيين- العروبيين)، و الفئة المفرنسة (الفرانكوفونيين- الفرانكوفوليين)، و الفئة الأمازيغية (الأمازيغ المعربين- الأمازيغفونيين)؛ و اختلفت توجهاتها باختلاف المصالح السياسة فأصبحت وسيلة سياسية بالابتعاد عن الغاية اللغوية، و هذا الواقع اللغوي السياسوي أفرغ القضايا اللغوية من محتواها ما سمح بسيادة اللاأمن اللغوي.

[1] في المواطنة اللغوية و أشياء أخرى، ص14.

# الفصل الرابع

## الأمن اللغوي بين سياسة التعريب و سياسة التغريب في الجزائر

المبحث الأول: سياسة التعريب في الجزائر

المبحث الثاني: تعريب التعليم و التعليم العالي في الجزائر

المبحث الثالث: تعريب المؤسسات الإدارية و الإعلام

**المبحث الأول: سياسة التعريب في الجزائر.**

فرض الوضع اللغوي الموروث عن المحتل الفرنسي لغة دخيلة في المؤسسات الحكومية و لغة الاستعمال في كافة المجالات؛ وأمام هذا الوضع، و نظرا لما واجهته الجزائر بعد الاستقلال من أحداث متسارعة كان التعريب هو الخيار الوحيد لاسترجاع الجزائر لسيادتها وهويتها اللغوية؛ فكان التعريب ثورة جديدة لا بد من خوضها لافتكاك استقلالها اللغوي.

كانت قضية التعريب أحد أهم أهداف الثورة التحريرية، فقد "كان التعريب دائما يمثل أحد الأهداف السامية للمجتمع الجزائري طيلة عهد الاحتلال، مما حدا بقادة الثورة التحريرية في العديد من المناطق المحررة إبان الكفاح المسلح (...) إلى الشروع في عملية التعريب كجزء أساسي من عملية التحرر التام والاستقلال الحقيقي عن كل ما يمت بصلة إلى الاستعمار الفرنسي، و كان هؤلاء القادة ينظمون دروسا باللغة العربية للأهالي، و للمجاهدين لتمكينهم من استعمال اللغة العربية في مختلف مجالات حياتهم المدنية و العسكرية."[1]

كانت بدايات التعريب على يد قادة الثورة التحريرية بالدعوة للتحرر من لسان العدو الفرنسي والعودة إلى الأصل، بنشر استعمال اللغة العربية على لسان المجاهدين و في القرى و بين الأهالي؛ فكان التعريب آنذاك حلما يرجى تحقيقه مع الاستقلال.

يعود التوجه إلى خيار التعريب و إبعاد فكرة الإبقاء على اللغة الفرنسية في الإدارات و التعليم والإعلام ما بعد الاستقلال، إلى كونه مطلبا جماهيريا (للفئة الشعبية) و إن كان بشكل ضمني لانصرافها و اهتمامها أكثر بالتحديات الجديدة للحياة الاجتماعية والاقتصادية، حيث "كانت الأرياف بمثابة خميرة مطلب التعريب بالجزائر؛ كما نجد بعض الفئات الاجتماعية في المدن بسبب تعاملها مع تونس والمغرب، و حقيق بنا ألا نغفل عما كان لمعاقل العروبة و الإسلام في جامع القرويين بفاس و

[1] التعريب بين المبدأ و التطبيق، ص207.

جامع الزيتونة بتونس."[1]

حفاظ الأرياف على نقاء لسانها من غزو لسان المحتل الفرنسي، و اتخاذ جامع الزيتونة والقرويين قبلة ينهال منها الجزائريون مختلف العلوم، هذه العوامل و غيرها ساعدت على تكوين جماهير معربة إلى حد ما، فأصبح التعريب رمز الوطنية و الهوية و الشخصية الجزائرية لاستكمال مراسم السيادة الوطنية.

يعد "الإلحاح على فعل التعريب بعد الاستقلال في الجزائر هو وجه من وجوه الاهتمام باللغة العربية و كذلك بتحديد معالم الهوية الجزائرية، و هي سياسة حاول صناع القرار تعميم تطبيقها على كل ما كانت تديره اللغة الفرنسية كالتعليم، الإدارة و الحياة العمومية، وقد رافق هذا الطموح مجموعة من النصوص و المواثيق الوطنية سواء أثناء الثورة أو بعد الاستقلال."[2] كان خيار التعريب القرار الأصعب، و ذلك لطبيعة الظروف التي صاحبت الاستقلال و لتمكن اللغة الفرنسية من كافة المؤسسات و الإدارات، و أمام هذه الظروف كان على الحكومة الجزائرية تحقيق مبدأ التعريب الذي تبنته الدولة.

**1- مراحل سياسة التعريب في الجزائر:**

مرت سياسة التعريب منذ الاستقلال (مع انطلاق تعميم اللغة العربية) بمراحل متباينة، حيث عرف التعريب أوج ازدهاره في فترات، كما تقلص و ألغي في فترات أخرى؛ فقد مر بعدة مراحل متقلبة بتقلب الحكم في الجزائر؛ و منه، يمكن تتبع مسيرة التعريب عبر تتبع مسيرة الحكم الرئاسي في الجزائر كالأتي:

**أ- مرحلة أحمد بن بلة (1962- 1965):**

عرف التعريب خطواته الأولى مع أول رئيس لدولة الجزائر، و هو أحمد بن بلة (1962)،

[1] مصطفى الفيلالي، تقويم تجربة التعريب في الجزائر، التعريب و دوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية، ص 294.

[2] وهيبة جراح، قوانين تطوير اللغة العربية في الدولة الجزائرية، اللغة العربية و البرلماني، ص 113.

حيث وضعت "سياسة التعريب خطوطها بوضوح في فترة حكمه كأداة للقضاء على الخصوصية الأمازيغية التي كان ينظر إليها كخطر محدق بالأمة، ففي 1983، لازال بن بلة يعبر عن ارتياحه تجاه "التقدم الحاصل في تعريب القبائل" في حين أن التعريب عند قادة آخرين كان موجها أساسا ضد الوضع المهيمن للغة الفرنسية."[1] كان إقرار التعريب في عهده من منظور الحفاظ على الوحدة العربية للأمة الجزائرية والتخوف من الخصوصية الأمازيغية.

هذا ما نلحظه من خلال تصريحاته، فهو يرى أنه لا مستقبل للجزائر خارج اللغة العربية، يقول في أحد خطبه: "التعريب ضروري لأنه ليست هناك اشتراكية دون تعريب (...) لا مستقبل لهذا البلد إلا في العروبة ! (خطاب أحمد بن بلة (1962- 1965)/ 5 يوليو 1963) (...) كان هدفه يتمثل في "الوحدة العربية". لقد كان بن بلة رجل إعادة إثبات الانتماء العربي للجزائر، فقد افتتح عهد الاستقلال بعبارته بتونس العاصمة "نحن عرب، عرب 10 مليون عربي"."[2]

انطلق بن بلة عروبيا مدافعا عن اللغة العربية، معتزا بالانتماء القومي العربي، فكانت خطبه تبعث على حماسة الرجل و طموحه للانتصار للغة العربية بتقليص اللغة الفرنسية من التداول في المؤسسات العمومية و التعليم و الإعلام، و تنصيب اللغة العربية بنص القانون اللغة الرسمية الأولى في كافة الميادين.

كانت قضية التعريب هاجسه، و هذا ما نلحظه "لمرات عديدة في خطبه: الشيء الذي دفع به إلى الدعوة المكثفة إلى التعاون الشرق أوسطي (و بالأخص المصري منه: كان إعجابه به عبد الناصر بلا حدود لتأطير النسق التعليمي)."[3] عمد إلى كل السبل التي من شأنها إعادة الاعتبار للغة العربية بتفعيل التعاون المشرقي لتعريب المنظومة التعليمية التي كانت الانطلاقة الفعلية للتعريب.

---

[1] الأمازيغيون اليوم، ص 129.

[2] المرجع نفسه، ص 128.

[3] المرجع نفسه، ص 129.

انجر عن اهتمام الرئيس بن بلة بالتعريب و دعواته المتكررة لضرورة تعميم اللغة العربية فتح باب الصراع بين العروبيين و الفرانكوفونيين، فقد "بدأ الصراع ضد التوجه العربي في الجزائر، منذ تصريح الرئيس السابق أحمد بن بلة في تونس 1962، و أخذت الفرانكوفونية ترفع رأسها تناوش مرة و تناور أخرى و تجاهر ثالثة."[1] كانت قضية التعريب في عهده بين داعم للقضية من عروبيين الذين يرون أن لا خيار آخر سوى التعريب الشامل لاسترجاع الجزائر لمعالم مقومات هويتها العربية، و بين رافض من فرانكوفونيين يرون في التعريب خطرا يهدد مراكزهم و مصالحهم و وجودهم الثقافي و السياسي.

لم يعرف التعريب في هذه الفترة تقدما ملحوظا، "ففي عهد الرئيس بن بلة –رغم عروبيته– كان الاعتماد على الفرانكوفونية، و لم يتخذ قرارا حاسما من أجل التعريب كما فعل الفيتناميون بعد ثورتهم."[2] على الرغم من أن التوجه العربي هو المسار الذي دعمه بن بلة إلا أن اللغة الفرنسية ظلت هي المسيطرة، فلم يتخذ قرارا حاسما في هذا الشأن، بل أصبحت قضية التعريب محط نازع بين الفئة المعربة و الفئة الفرانكوفونية، بالإضافة إلى أن دعوته إلى الوحدة العربية قد قوبلت برفض من أطراف فرانكوفونية عملت على "ضرب الفكر الناصري في الجزائر".

يمكن القول إن التعريب في عهد الرئيس أحمد بن بلة شابه نوع من التناقض، فكانت الدعوة إلى التعريب في الخطب أكثر من تجسيدها على أرض الواقع. لقد ظل التعريب في عهده مجمدا على الرغم من المطالب التي طالت حكومته لتعريب الإدارة و التعليم، وإيمانه بمبدأ التعريب.

**ب– مرحلة هواري بومدين (1965– 1980):**

عرف التعريب في عهد الرئيس هواري بومدين حراكا على مختلف الأصعدة، و الذي "اعتبر

[1] الفرانكفونية مشرقا و مغربا، ص 169.

[2] المرجع نفسه، ص 185.

قضية التعريب قضية مصيرية و أنها تعد "قنبلة موقوتة"، و أنه شخصيا يتبنى موضوع التعريب واستعادة اللغة العربية مكانتها في المجتمع (...)، و مع هذا ظل القرار السياسي في عهده قرارا نابعا من اللغة الفرنسية، حيث إن كبار المستشارين و المسؤولين عن القطاعات الحساسة في الداخل و الخارج كانت ثقافتهم غير تلك التي كان يطرحها الرئيس بومدين في خطبه، لهذا و غيره عارض الكثير من حواليه بطرق خفية، و لا سيما على مستوى الإدارات و المؤسسات.. اللغة العربية و سياسة التعريب."[1]

سعى بومدين إلى التعريب الشامل بعدّه أحد الأهداف الأساسية للدولة الجزائرية التي تصبو إلى تحقيقها الحكومة، و مطلب وطني لاسترجاع العربية لمكانتها الطبيعية، هذا ما عكسته تصريحاته.

كان بومدين عروبيا، إلا أن الحكومة الجزائرية آنذاك لم تكن تؤمن بالفكر العروبي لبومدين، كما أن جل المناصب الحكومية الحساسة كانت بيد المتفرنسيين ممن رفضوا مساس التعريب لقطاعاتهم؛ وبذلك كان الخطاب الرئاسي يصبو في اتجاه يختلف عن سياسة و أهداف الحكومة بممثليها.

لكن هذا لم يمنع حكومته من قطع شوط هام في التعريب، بإصدار العديد من القرارات "التي تجلت في مرسوم 1968 القاضي بتعريب الإدارة، ثم قرار 1970 الذي أوحى به عبد الحميد مهري، وكان يشرف في تلك الفترة على التعليم الابتدائي و الثانوي، أما التعليم العالي فقد قاوم لمدة أطول."[2] عرف التعريب ازدهاره في فترة السبعينيات، فقد تمكن الرئيس بفضل صرامة قراراته من فرض سياسة التعريب، فعرب التعليم الابتدائي و الثانوي، كما تم صدور قرار تعريب الإدارة و تعرب جزء منها، و جزء من التعليم العالي.

---

[1] محمد بوعشة، أزمة التعليم العالي في الجزائر و العالم العربي، بين الضياع و أمل المستقبل، دار الجيل، بيروت، ط1، 2000، ص 70.

[2] المسألة الثقافية و قضايا اللسان و الهوية، ص 234.

كان بومدين يسير على مبدأ أن التعريب ضرورة و ليس خيارا يمكن التخلي عنه، هذا ما أكد عليه في جل تصريحاته، و هذا ما عكسته خطبة افتتاح الندوة الوطنية الأولى للتعريب (14- 17 ماي 1975)، يقول: ".. يجب أن يكون واضحا بادئ ذي بدء أننا لا نجتمع اليوم لمناقشة مبدأ التعريب، فذلك أمر مفروغ منه، و لا نقاش مطلقا حول المبدأ، و ببساطة، لأن الفرنسي يتكلم الفرنسية و الصيني يتكلم الصينية بلغته الوطنية، (...) من الطبيعي إذن أن نستعمل نحن اللغة العربية، و من غير الطبيعي جدا ألا نستعمل لغتنا الوطنية، و إذا كان هناك من كانوا بالأمس ضحية أوضاع تاريخية شاذة فلا عذر اليوم لأي أحد، لأن القضية أصبحت قضية كرامة، و اللغة العربية هي جزء لا يتجزأ من الشخصية الوطنية التي لن تكتمل إلا باسترجاع أحد مقوماتها الرئيسية و هي اللغة العربية."[1]

لطالما أكد على أن مبدأ التعريب لا خلاف عليه، و لا وجود لمبرر للحياد عن سياسة التعريب، فلا استقلال للجزائر إلا باستقلال اللغة العربية. لقد كانت خطاباته تصب في الوحدة العربية.

كما أنه ينطلق من كون التعريب "يندرج أيضا ضمن الهدف الثوري الأسمى الرامي إلى تركيز مقصد من مقاصد السيادة الجزائرية؛ و هو كذلك ثورة ثقافية فكرية شاملة ترمي إلى تحويل الذهنية الوطنية عن المسخ الثقافي و الاجتثاث الروحي."[2] كان التعريب في عهده رمزا للسيادة الوطنية، و بعده مبدأ ثوريا لا بد من الكفاح لتحقيقه لاستكمال استقلال الجزائر و التحرر من التبعية، باستحداث ثورة ثقافية لغوية نابعة من التأصيل الفكري الثقافي لاستنهاض الثقافة العربية و بعث الروح الوطنية.

كان بومدين "يحث على التعريب في خطبه و كلماته و يعطي الأوامر للتطبيق، ولكنها تبقى في أدراج المكاتب، لأن الذي يطبق لا يؤمن لا بالتعريب و لا بالعربية، و"بومدين" كان يعرف هذا و لكنه ما فصل يوما أحد المسؤولين لأنه لم يطبق التعريب في إدارته، بل إن هناك من رفض أن تدخل

[1] تحديات اللغة العربية في المجتمع الجزائري، ص 25.

[2] محمد المنجي الصيادي، التعريب و تنسيقه في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ط 5، ص 148.

العربية وزارته، و قد تساوى عنده من عرب مثل بوعلام بن حمودة في وزارة العدل، و من لم يفعل مثل مصطفى الأشرف الذي ضرب بقرارات التعريب عرض الحائط و هو وزير التربية."[1] نادى بترسيخ التعريب في حكومته و تحقيق أهدافها بسن القوانين و إصدار القرارات، و حث الحكومة الجزائرية و مختلف فئات المجتمع الجزائري على تبني التعريب باعتباره قضية مصير و سيادة وطنية.

و مع ذلك، كان محتوى الخطاب الرئاسي يختلف عما تؤمن به الطبقة الحاكمة التي كان جزء كبير منها متفرنسا، رافضا مبدأ التعريب، ما ساهم في عدم سير التعريب بالمعنى الشمولي و ظل في الكثير من الأحيان محصورا بعيدا عن التطبيق الفعلي.

كانت نظرة بومدين للتعريب تسير وفق المصلحة العامة، حيث أشار في الندوة الوطنية أنه "لا يقصد بالتعريب القضاء على أرزاق الناس الذين لهم تكوين باللغة الفرنسية، لذلك فإن حركة التعريب تندرج في حركة الثورة الشاملة."[2] يشير إلى أن الدعوة إلى التعريب لا يعني إقصاء المتعلمين باللغة الفرنسية من إداريين و معلمين من الحياة العملية، بل ينبغي العمل على إدماجهم ضمن تعريب كل قطاع.

لم يصل بومدين (مع ذلك) إلى فرض مبدأ التعريب بالمعنى الشمولي على حكومته، فعندما تقلد منصب الرئاسة كانت "اللغة الفرنسية قد أصبحت سيدة الموقف في عهده في الجامعة والإدارة، و حتى هواري بومدين شخصيا اضطر أن يستحضر أبرع الأساتذة في اللغة الفرنسية لكي يتعلم لغة موليير."[3] لقد عمد إلى تعلم اللغة الفرنسية من مبدأ "من تعلم لغة قوم آمن شرهم"، و ذلك لمعرفة عقلية المحيطين به من فرانكفونيين و لمعرفة نظرة فرنسا وسياستها الموجهة لجزائر ما بعد الاستقلال.

---

[1] الفرانكفونية مشرقا و مغربا، ص 71.

[2] التعريب و تنسيقه في الوطن العربي، ص 148.

[3] العربية بين التعريب و التهويد، ص 164.

يتضح، مما سبق، أن سياسته اتجاه اللغة العربية كانت بين الشد و المد وذلك لاعتبارات سياسية و تاريخية، فعند توليه الرئاسة كانت اللغة الفرنسية قد استحكمت في الإدارة و التعليم و الإعلام و عمد إلى التدرج في التعريب بدل التعريب المباشر الذي لم يكتمل رغم ما حققه من انجازات كبيرة ساهمت في تقدم سير التعريب.

**ج- مرحلة الشاذلي بن جديد (1979- 1992):**

عرفت الجزائر مطلع الثمانينيات تحولات سياسية في عهد الشاذلي بن جديد الذي دعا بداية إلى التعريب و تعميم اللغة العربية، مصرحا في خطبه و مؤكدا على أن "الجزائر بلد عربي، مسلم، جزائري (...) "إن مسألة أن تكون عربيا أم لا غير واردة، لغتنا هي العربية ديننا هو الإسلام (...) و التراث الثقافي الوطني ليس حكرا على جهة أو جماعة.." (تصريح في الجلسة الختامية للندوة حول التخطيط الواردة في (لوموند) بتاريخ 80/04/19 و(الجاهد) بتاريخ 80/04/20)."[1]

ساند الشاذلي بن جديد مبدأ التعريب و عمل على دعمه و تعميم استعمال اللغة العربية، إلا أن التطورات السياسية التي صاحبت عهدته و تصاعد المطلب الهوياتي للأمازيغ أشعل احتجاجات الربيع الأمازيغي التي أدت إلى الانصراف عن دعمه.

و كذا احتدام الصراع بين أنصار التعريب و معارضيه، "ففي عهده حصلت مواجهات أخرى، وخاصة على مستوى اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني و في المؤتمرين الاستثنائي عام 1980 و الرابع عام 1984 بين أنصار التعريب و المعارضين لهذه العملية، ووصل الأمر إلى الشتم والتهديد و حتى إلى المشادات الجسدية.."[2]

برزت الفئة المعارضة بقوة في عهد الشاذلي، و كان لها الأثر في انحسار تعريب التعليم العالي

[1] الأمازيغيون اليوم، ص 134.

[2] أزمة التعليم العالي في الجزائر، ص 72.

واقتصاره على العلوم الإنسانية و الاجتماعية، فالقوى المعارضة لم تسمح بشمولية التعريب؛ و على الرغم من كل هذه الأحداث و العقبات التي أدت إلى تأزم الوضع العام في الجزائر، لم يقم بوقف سير التعريب أو تجميده.

كان انفجار الوضع اللغوي و السياسي بمثابة فرصة حققت من خلالها "اللغة الفرنسية في الجزائر أبرز انتصاراتها؛ و رغم أن البرلمان الجزائري قبل حله في الجزائر أقر قانون تعريب الجزائر وإحلال العربية لغة السيادة في موقعها الصحيح، لكن قبل بداية تطبيق القانون تم حل البرلمان الجزائري، و تمت إقالة الشاذلي بن جديد (...) و كان أول قرار اتخذه رضا مالك عند تعيينه رئيسا للحكومة خلفا لبلعيد عبد السلام هو إلغاء قرار التعريب الذي أصدره البرلمان الجزائري، بحجة أن الظروف الدولية لا تسمح بذلك."[1] عززت اللغة الفرنسية موقعها في ظل صراع النظام الداخلي باستعادة هيمنتها اللغوية، كما استغلت الفئة الفرانكوفونية التحولات السياسية (التعددية السياسية) لتجميد التعريب و إلغاء تعميم استعمال اللغة العربية.

كان التعريب في عهده في أسوء حالاته، حيث كان للأحداث التي عرفتها الجزائر في الثمانينيات دور في توقف مسيرة التعريب و تراجع المكتسبات التي حققها، فبعد افتكاك شرعية التعريب و موافقة الأطراف السياسية على مبدأ التعريب الشامل ألغيت كل هذه الجهود، فتجميد التعريب هو إيذان بترسيخ توسع و انتشار اللغة الفرنسية على حساب اللغة العربية.

**- قانون تعميم استعمال اللغة العربية:**

تبلور قانون تعميم استعمال اللغة العربية رقم 91- 05 المؤرخ في 16 يناير 1991 "بناءا على دستور 1989، و بمقتضى قوانين تعود إلى عام 1966، و أوامر منها الأمر المؤرخ بتاريخ 1968/02/19 المتضمن إجبارية معرفة اللغة الوطنية على الموظفين و من يماثلهم، والأمر المؤرخ

[1] العربية بين التغريب و التهويد، ص 164.

بتاريخ 1970/02/19 المتضمن وجوب استعمال اللغة العربية في تحرير وثائق الحالة المدنية، و الأمر المؤرخ بتاريخ 1973/01/10، المتضمن تعريب الأختام الوطنية ... و القانون الصادر بتاريخ 1986/08/19، المتضمن إنشاء المجمع الجزائري للغة العربية..."[1]

لم يكن قانون تعميم استعمال اللغة العربية 1991 وليد اللحظة، بل سبقته عدة قوانين لتعريب قطاعات بعينها مهدت لاتخاذ قرار تعميم استعمال اللغة العربية. كان هذا القرار يعد مكسبا للغة العربية لاسترجاع مكانتها و الرقي بها.

لم يقع التصديق على قانون تعميم استعمال اللغة العربية "إلا في 17 كانون الأول ديسمبر 1996، ثم أعلن عن دخوله حيز التنفيذ في 5 جويلية 1998؛ و في 11 جويلية 1998 صدر مرسوم رئاسي بتأسيس "المجلس الأعلى للغة العربية"، و ضبط صلاحيته التي تنطلق من متابعة تطبيق بنود القانون تعميم استعمال اللغة العربية و حمايتها و ترقيتها وتطويرها، ما يتولى التنسيق "بين مختلف الهيئات المشرفة على عملية تعميم استعمال اللغة العربية و ترقيتها و تطويرها."[2]

تم دخول قرار تعميم استعمال اللغة العربية حيز التنفيذ بصفة رسمية في سنة 1998، و قد جندت كل الجهود لتأسيس الهيئات اللغوية للعمل على تطبيقه التي تجسدت في تأسيس "المجلس الأعلى للغة العربية" لمتابعة القضايا اللغوية و التأسيس لهيكلة الوضع اللغوي الجديد.

أنشئ المجلس "بموجب المادة الخامسة من الأمر 96/30 بتاريخ 21 ديسمبر 1998، و المعدل للقانون 91/226 في 16 يناير 1991 وحددت صلاحياته و تنظيمه و عمله بموجب المرسوم الرئاسي 98/226 المؤرخ في 11 1998."[3] و الذي أسس للعمل على: "ازدهار اللغة العربية؛ تعميم

---

[1] الجريدة الرسمية، قانون رقم 91- 05 جمادى الثانية عام 1411 الموافق 16 يناير سنة 1991 يتضمن تعميم استعمال اللغة العربية، العدد 3.

[2] الهوية العربية و الأمن اللغوي، ص 370.

[3] المجلس الأعلى للغة العربية- الجزائر، تم استرجاعه في 2018/ 09/ 29، على الرابط www.hcla.dz

استعمال العربية في ميادين العلوم و التكنولوجيا؛ الترجمة من اللغات إلى العربية"، هذه من بين المهام الأساسية التي وضع لأجلها المجلس، كما يقوم على بعض المشاريع منها: (معجم الثقافة الجزائرية، مشروع المعجم العربي الموحد لألفاظ الحياة العامة، مكنز المجلس (المدونة الرقمية)، معلمة المخطوطات الجزائرية، المشاريع الكبرى الأدلة)" (المجلس الأعلى للغة العربية).

نص قانون تعميم استعمال اللغة العربية على أن "اللغة العربية مقوم من مقومات الشخصية الوطنية الراسخة، و ثابت من ثوابت الأمة. يجسد العمل بها مظهرا من مظاهر السيادة، و استعمالها من النظام العام. يجب على كل المؤسسات أن تعمل لترقية اللغة العربية، و حمايتها، و السهر على سلامتها، و حسن استعمالها."[1] رافق القانون عدة مواد في مجالات التطبيق تنص على ضرورة إلزام كافة المؤسسات و الهيئات و الأشخاص على استعمال اللغة العربية في كل المجالات كما تم تجريم كل من يخالف أحكام القانون*.

أغفل نص القانون موقع الأمازيغية، حيث "تلاحظ أنه يتجاهل تماما اللغة الأمازيغية بصفتها اللغة الوطنية، بينما يبيح الاستثناءات في كثير من المجالات لما يسمى باللغات الأجنبية و المقصود هي الفرنسية، على وجه التحديد، فمن الواضح أن الاتفاق على تعميم اللغة العربية صاحبه شبه توافق على استثناء الفرنسية في بعض المجالات و الحالات."[2] تخللت قانون تعميم استعمال اللغة العربية بعض الثغرات والاستثناءات أو التسهيلات حينما يتعلق الأمر باللغة الفرنسية في بعض أوجه التعريب.

لم يشر القانون "في فصوله الستة، و في مواده الاثنين والأربعين إلى اللغة الوطنية، في الوقت الذي ورد مصطلح اللغة الأجنبية ثمان مرات، ووردت كلمة معربة مرة واحدة، ووردت كلمة ثنائية

[1] الجريدة الرسمية، قانون رقم 91- 05 جمادى الثانية عام 1411 الموافق 16 يناير سنة 1991، الفصل الأول، أحكام عامة، المادة 2 و 3.

* انظر، الملحق.

[2] المسألة الأمازيغية في الجزائر و المغرب، ص 29.

اللغة مرة واحدة. و من هنا فإنه يحتاج إلى إعادة النظر كي يظهر مقام اللغة الوطنية و يحتاج وضعها إلى قانون صادر عن البرلمان، كما يحتاج إلى التفعيل من مؤسسات الدولة، و إلى حماية مواده بتشريعات تطبيقية."[1]

كان لهذه الفجوات انعكاس سلبي على تطبيقه، بوجود نوع من الازدواجية السياسية التي تنص على تنفيذ القانون من جهة، و تجيز حالات استثنائية (أو القطاعات الرافضة للتعريب) لاستمرار الازدواجية اللغوية من جهة أخرى، و مع ذلك يعد القانون مكسبا لتحقيق التعريب بالمعنى الشمولي لو أقر له الاستمرار.

لم يدم الاحتفاء بهذا القانون طويلا، فسرعان ما أدت الأحداث التي شهدتها الجزائر في تسعينيات القرن الماضي إلى تجميده و تأجيله مرة أخرى. "لقد جاء نص تعميم استعمال اللغة العربية و هي لغة فوق وطنية (supranational) عشية أحداث ألقت بالجزائر في جحيم الإرهاب و اللاأمن، بعد أن كادت تلوح بوادر الأمل."[2] أدت الأحداث الدموية التي شهدتها الجزائر إلى تأجيل قانون تعميم استعمال اللغة العربية، و عليه تم تقليص مهام المجلس الأعلى للغة العربية و لم يعد له دور في تفعيل القانون، و هذا لا يمنع من الإشادة بما قدمه المجلس فيما يخص معاجم المصطلحات و الأدلة .

**د- مرحلة ما بعد أحداث 1988 (محمد بوضياف، علي كافي، الأمين زروال، عبد العزيز بوتفليقة):**

تميزت هذه المرحلة بتغييب سياسة التعريب أكثر من حضورها، فبمجيء الرئيس محمد بوضياف في 16 يناير1992 الذي لم يكن يؤمن بالتعريب و لم يبد أي استعداد لدعم سير تعميم استعمال اللغة العربية، حيث "أصدر توجيهاته إلى المجلس الاستشاري، برئاسة رضا مالك الذي يعتبر

[1] في المواطنة اللغوية و أشياء أخرى، ص 62.

[2] المسألة الثقافية و قضايا اللسان و الهوية، ص 156.

بدوره من المعادين للغة العربية، فقام بإعداد مرسوم تشريعي حمل رقم 92-02 و المؤرخ في 4 جويلية 1992، تم بموجبه تمديد الأجل الأقصر لتطبيق قانون تعميم استعمال اللغة العربية رقم 91-05، إلى غاية توفر الشروط اللازمة"[1] جاء هذا القانون لتجميد قانون استعمال اللغة العربية إلى أجل غير مسمى.

و بمجيء الرئيس "علي كافي" "تم تجميد قانون تعميم اللغة العربية في 4 جويلية 1992، أين تم تقليص حصة الصحف الصادرة باللغة العربية، رغم أن القانون يمنع صدور أي صحيفة موجهة للرأي العام بغير اللغة العربية، كما جاء في أحكام المادة 14."[2] بعد تنحي شاذلي بن جديد الذي أقر قانون تعميم استعمال اللغة العربية تم تجميده بمجيء علي كافي الذي ألغى العمل به وسمح بعودة انتشار الفرنسية، و بالتالي القضاء على مكتسبات التعريب.

أعيد سير التعريب بمجيء الرئيس "الأمين زروال"، حيث "أعلن الرئيس الجزائري الأمين زروال، سريان تطبيق قانون اللغة العربية اعتبارا من 1998/07/05، و كان اغتيال المطرب الأمازيغي معطوب الوناس، مناسبة لتظاهر القبائل الأمازيغية ممثلة بأحزابها ضد قانون استعمال اللغة العربية."[3] لكن سرعان ما تم تجميده بعودة الاحتجاجات الأمازيغية بحركاتها الحزبية و السياسية التي أدت إلى غلق ملف التعريب بصفة نهائية إلى اليوم، ولم يتم التطرق إليه خلال عهدة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة.

و بمجيء هذا الأخير "الذي بدأ عروبيا و انتهى فركوفونيا، حيث أخذ يستخدم اللغة الفرنسية

---

[1] حسنية عزاز، اللغة العربية في الجزائر بين التعريب و الفرنسة، مجلة عود الند، العدد 08، ربيع 2018، تم استرجاعه يوم 2018/ 09/ 23، على الرابط www.oudnad.net/spip.php.

[2] وهيبة جراح، قوانين تطوير اللغة العربية في الدولة الجزائرية بين النظري و هاجس التطبيق، اللغة العربية و البرلماني، ص 116.

[3] المسألة الأمازيغية في الجزائر و المغرب، ص 32.

حتى في حديثه مع الفلاحين و كبار السن في المناطق النائية، بات يحسن استعمال الورقة الفرنكوفونية أحسن استعمال (...) حيث أعادت كل المراكز الثقافية الفرنسية نشاطها بشكل مدهش في الجزائر."[1]

أصبحت قضية التعريب و قانون تعميم استعمال اللغة العربية منذ تولي عبد العزيز بوتفليقة الرئاسة طي النسيان، حيث انتشرت اللغة الفرنسية على ألسن مسؤولي الحكومة، فكان هناك دعم وتسامح أكثر في انتشارها على ألسن الجزائريين من ذي قبل.

تم في عهد بوتفليقة إعادة الاعتبار للغة الفرنسية، كما دعت إلى ذلك اللجنة الوزارية بتقديم تدريس اللغة الفرنسية في السنوات الابتدائية الأولى؛ كانت السياسة المنتهجة تهدف إلى تقليص ما حققته اللغة العربية من مكاسب خلال سنوات الاستقلال، فبعد سنوات من العمل على تعميم استعمال اللغة العربية و تمكينها في المؤسسات الحكومية، تم مع بداية الألفية الجديدة التخلي عن قضية التعريب بشكل نهائي.

لم تعمل الحكومات المتعاقبة إلى اليوم على رفع تجميد قانون تعميم استعمال اللغة العربية، "فالمسؤولية الجوهرية تتعلق بغياب الحكومات الجزائرية المتعاقبة عن متابعة موضوع التعريب و الاكتفاء بالشعارات و غياب آليات حديثة، حيث اقتصر الكلام عن (الوسائل السمعية و البصرية). لم تنجز الحكومات المتعاقبة مشروع دراسة علمية للمسألة الألسنية في الجزائر."[2]

أصبح قانون استعمال اللغة العربية مجرد مشروع تتقاذفه الألسن و المؤسسات في المناسبات والتجمعات، و لم يعد للهيئات اللغوية (المجلس الأعلى للغة العربية) أي صلاحية فيما يتعلق بالتعريب. يرجع تراجع الطرح الموضوعي لقضية التعريب في الجزائر إلى السياسة المنتهجة و ازدواجية الخطاب (الازدواجية السياسية).

[1] أنظر، العربية بين التعريب و التهويد، ص 165.

[2] العربية بين التعريب و التهويد، ص 30.

**2- سياسة التخطيط اللغوي في الجزائر:**

عمدت الجزائر في سياستها اللغوية مع بداية الاستقلال، استكمالا للأهداف التي سطرت قبل الاستقلال من قبل جبهة التحرير الوطني بجعل اللغة العربية هي اللغة الأولى ولغة السيادة الوطنية، إلى وضع تخطيط لغوي لسياستها اللغوية باتباع التعريب المرحلي للوصول إلى التعريب الشامل، و في كثير من الأحيان كان الأمر يستدعي التعريب المباشر، و على العموم كان الطابع المرحلي ميزة التعريب في الجزائر.

إذا كان التخطيط اللغوي يتكون من ثلاث مراحل أساسية، أولا: اتخاذ القرار السياسي، ثانيا: رسم السياسة اللغوية، ثالثا: تنفيذ القرار السياسي؛ فإنها تتميز في الجزائر بمايلي:

أ- بالنسبة لاتخاذ القرار السياسي، "لا تشتكي المسألة اللغوية في الجزائر -كما في الكثير من الدول العربية- فقرا تشريعيا و تنظيميا؛ بقدر ما تعانيه من عجز على تفعيل هذه التشريعات، و السهر على تنفيذها و مراقبة تطبيقها."[1] إذا عدنا إلى القوانين و التشريعات اللغوية منذ الاستقلال لألفنا مجلدا ضخما لكثرة القوانين و القرارات منذ دستور 1963، إذاً فالأمر لا يتعلق بنقص في القرارات و التشريعات اللغوية، إنما يعود إلى غياب القرار الحاسم و التنفيذ الفعلي.

ب- أما بالنسبة لرسم السياسة اللغوية فقد عرفت السياسة اللغوية في الجزائر نوع من الضبابية وعدم وجود سياسة لغوية واضحة الأهداف و المطالب. يرجع عدم تحقيق التعريب لأهدافه إلى "الخطاب المزدوج الذي يحث على التعريب الشامل، و لكنه لم يحصل فيه القرار السياسي القاطع، كما لم يصاحب التعريب أدواته الإجرائية من مثل الشمول و الاتساع."[2] عدم وجود قرار حاسم و حازم لدى السلطة في ظل وجود خطابين متناقضين (الازدواجية السياسية) بين القرار و التنفيذ، أدى إلى

[1] عبد الحفيظ شريف، دور البرلماني في تحقيق الأمن اللغوي، اللغة العربية و البرلماني، ص 49.

[2] في المواطنة اللغوية و أشياء أخرى، ص 38.

إفشال التعريب.

ج- أما فيما يخص تنفيذ القرار السياسي، فقد حقق نجاحا نسبيا في سنوات الاستقلال من مثل تعريب التعليم و الإعلام و الإدارة، إلا أنه في السنوات اللاحقة، و بإلغاء قرار التعريب لم يعد هناك مسعى لتنفيذ السياسة اللغوية (سياسة التعريب).

يجب الوقوف عند حيثيات مسيرة التعريب، "فمما يستفاد من هذه التجربة أنه لا يجب الاكتفاء بسن سياسة التعريب ببساطة، بل يستعين أن تكون هذه السياسة إجرائية أيضا، لا سيما في الميدان الاجتماعي و الاقتصادي، و أن يتقبلها المستعملون و يمارسونها في سلوكهم اللغوي (...) فقد أنشئت مؤسسات للتهيئة اللغوية بغاية إعمال هذه السياسة، من خلال القرار ألقسري أحيانا، بفرض استعمال اللغة العربية و منع استعمال الفرنسية في الإدارات."[1]

ينبغي الأخذ بعين الاعتبار الجانب الاجتماعي و قضية التنوع اللغوي عند سن السياسة اللغوية، فمراعاة المحيط أمر ضروري لنجاح سياسة التعريب، كما ينبغي تفعيل المؤسسات اللغوية التي من شأنها إعادة طرح التعريب إلى الواجهة كالمجلس الأعلى للغة العربية و المجمع اللغوي الجزائري، ليكون هناك طرح جديد يتماشى و التحولات الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية، و أن ينطلق هذا الطرح من داخل المؤسسات المختلفة.

تعاني السياسة اللغوية في الجزائر من عدم وجود إرادة سياسية فاعلة لتفعيل دورها، و "غياب التخطيط و المتابعة، و غياب الأبحاث العلمية الألسنية، و غياب الديمقراطية، وهو أساس ترك المجال للسطحيين من أنصار التعريب لتحويلها إلى مشكلة شعاراتية."[2] حيث أصبح التعريب مجرد وسيلة لا غاية مبتغاه المصلحة الشخصية (للأحزاب و الهيئات السياسية)، هذا في ظل غياب تخطيط

[1] مسار اللغة الأمازيغية الرهانات و الاستراتيجيات، ص 36.

[2] المسألة الأمازيغية في الجزائر و المغرب، ص 31.

لغوي قائم على دراسات علمية تحيط ببيئة المشكلة اللغوية، فالسياسة اللغوية تحتاج بداية إلى التنفيذ العلمي لتذليل الصعوبات، و هنا يدخل دور النخبة الجزائرية العالمة في تفعيل القضايا اللغوية و الأهم تفعيل هذه الجهود من قبل السلطة.

تفرض خصوصية الوضع اللغوي في الجزائر وضع تخطيط لغوي يرتكز على "قانون اللغة العربية الذي ينبغي أن يطبق بالتدريج لاستيعاب المشكلة الألسنية، و على هذا القانون أن يضيف بوضوح أن اللغة الأمازيغية لغة وطنية مع بقاء اللغة العربية وطنية و رسمية للدولة (...) كذلك التطبيق التدريجي لتحويل الفرنسية."[1] تحتاج المسألة اللغوية في الجزائر إلى تبني تخطيط لغوي قصدي رشيد (يتحكم فيه الصالح العام)، و من تم تحديد المحدث اللغوي بشكل مباشر بعيدا عن متعلقات المسألة من قضايا ثانوية تبعد التخطيط عن جوهر المسألة اللغوية الجزائرية، ثم تفعيل إجراءات التخطيط، و لا يكون ذلك إلا بتبني السياسة اللغوية لهذه الإجراءات و تفعيلها.

أصبح التخطيط اللغوي في ظل الواقع اللغوي ضرورة ملحة، و الذي "ينبغي أن يكون قائما على نطاق المجلس الأعلى للغة العربية و وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، و مخابر اللغة العربية و بقية المخابر المنتشرة في أرجاء الوطن (...) فيكون التخطيط على مستوى التعليم باختلاف المراحل ثم على مستوى الإعلام و وسائله و الصحافة المكتوبة و كذلك مستوى الإدارة التي لا زال لسانها فرنسيا، ثم على مستوى اتحاد الكتاب ومختلف الاتحادات و النقابات (...)، التخطيط اللغوي إن لم ينطلق بشكل متوازن ومتزامن مع جميع المجالات الأخرى الاجتماعية منها و التعليمية و الإدارية و الرسمية، فلا يمكن أن يحقق تقدما ملموسا."[2]

يتم ذلك بتكييف التخطيط اللغوي وفق المعطيات اللغوية في كنف الهيئات والمؤسسات اللغوية

[1] المسألة الأمازيغية في الجزائر و المغرب ، ص 31.

[2] أحمد بن نابي، حتمية التخطيط اللغوي لصيانة اللسان العربي في الجزائر، التخطيط اللغوي، أعمال الملتقى الوطني 03/ 04/ 05 ديسمبر 2012 مخبر الممارسات اللغوية، جامعة مولود معمري، ص 28.

وعلى رأسها المجلس الأعلى للغة العربية و وزارة التعليم العالي والبحث العلمي و وزارة الثقافة؛ و عند وضع تخطيط لغوي لا ينبغي إقصاء جانب على حساب آخر أو حصر التعريب في قطاع دون غيره، بل يجب أن ينطلق بشكل متساو في كل المجالات و بشكل تدريجي.

نحتاج إلى تعزيز دور التخطيط اللغوي في الحفاظ على أمن اللغات الوطنية من قبل أهل الاختصاص و السياسيين بجعل الطرح السياسي في خدمة مسألة التعريب و تخصيص ميزانية خاصة للمسألة اللغوية؛ يقع التخطيط اللغوي على عاتق الدولة بالدرجة الأولى فهي من تملك سلطة القرار لتسخير الإمكانات المادية و البشرية لتفعيل السياسة اللغوية.

غياب وجود تخطيط لغوي اليوم، إنما كان فيما مضى حاضرا ضمن سياسة لغوية، حيث "سطرت الجزائر خريطتها اللغوية منذ الاستقلال الذي نال فيه التعريب دراجات اليقين، بل حقق درجات التطبيق، فان شعاره:

التعريب← عدم الانضمام للفرانكفونية.

التعريب← إنزال الفرنسية منزلة اللغة الأجنبية.

التعريب← الأخذ من اللغات.

التعريب← العمل بالنفعية اللغوية."[1] كان مبدأ التعريب محور التخطيط اللغوي الذي تضمن مفهومه رد الفرنسية إلى مكانتها الطبيعية، إلى جانب اللغات الأجنبية التي يمكن الانتفاع منها كباقي اللغات، و أن التعريب يعني تفعيل دور اللغة العربية للنهوض بالأمة الجزائرية اقتصاديا، سياسيا، علميا واجتماعيا. أما اليوم فتم التخلي عن هذا المبدأ ما يفسر غياب وجود تخطيط لغوي حقيقي.

لم تحسم الجزائر، على مر ما يزيد عن خمسين سنة من الاستقلال، "موضوع التعريب مما جعل موضوع الهوية يرخي بظلاله باستمرار منذ الاستقلال و إلى اليوم، و ما زالت الأقلية

[1] هكذا رقى الفرنسيون لغتهم فهل نعتبر؟، ص 62.

الفرانكوفونية تفرض منطلقاتها على شعب حسم منذ 14 قرنا موضوع انتمائه إلى العروبة و الإسلام."[1] بقاء قضية التعريب عالقة و عدم اتخاذ قرار حاسم في الأمر، أبقى مسألة الهوية مفتوحة ما جعلنا نشهد من حين إلى آخر صدمات و صراعات إثنية حول الهوية و المواطنة اللغوية.

اتصفت سياسة التعريب التي اعتمدتها الجزائر منذ الاستقلال، "بالتجريب العشوائي مما أدى إلى الفشل في كثير من مجالات التعريب (الإدارة مثلا) (...) و احتكار اللغة العربية وعزلها في مساحات إيديولوجية سياسية، و جعلها مجالا للصراع بين الأحزاب السياسية، وفق مصالحها و خلق أعداء لها."[2] أدى غياب التخطيط اللغوي و التجريب العشوائي و غياب القرار السياسي، والتناقضات التي عرفتها قضية التعريب، بين الجانب التنظيري (من شعارات) و الجانب التشريعي الذي عرف فائضا في القوانين والتشريعات و نقصا في اتخاذ القرارات، و الجانب التنفيذي الذي كان بشكل جزئي و عدم تجسيد فاعليته، إلى فشل السياسة اللغوية التي أصبحت تتجاذبها أطراف سياسية تبعا لمصالحها.

تحتاج المسألة اللغوية في الجزائر إلى ترسيخ معنى المواطنة اللغوية لتحتل فيه اللغة الرسمية الصدارة في كافة المؤسسات و الإدارات الحكومية و التعليم و الإعلام و في نفوس أبناء الجزائر، ووضع تخطيط لغوي موجه لدمج المجالات الخاصة التي لم تتمكن اللغة الأم من الوصول إليها و بقيت محتكرة من قبل اللغة الفرنسية باعتماد سياسة لغوية ذات أهداف محددة واضحة ضمن الإستراتيجية العامة للبلاد.

[1] العربية بين التغريب و التهويد، ص 163.

[2] المسألة الأمازيغية في الجزائر و المغرب، ص 71.

**المبحث الثاني: تعريب التعليم و التعليم العالي في الجزائر**

**1- سياسة التعليم في عهد الاحتلال الفرنسي:**

اتبعت فرنسا منذ احتلالها للجزائر سياسة تعليمية للتحكم بأبناء البلد و مسخ الشخصية العربية الإسلامية للجزائريين. و قبل ذلك، لا بد أن نشير إلى واقع التعليم قبل الاحتلال الفرنسي لتبيان طبيعته، "فقد كانت نسبة التعليم قبل الاحتلال تصل إلى 98% ولا نحتاج إلى التذكير أن التعليم كان يعطى في المساجد التي كانت أمكنة للعبادة إلى جانب اعتبارها مراكز للتربية و التعليم، و في الزوايا التي كانت عادة تحت سلطة الجمعيات الدينية، و في المدارس الثانوية ثم المدارس الابتدائية التي كان بعضها رسميا و بعضها خاصا؛ و قد كان التعليم حرا على جميع المستويات لأن الطلبة و الأساتذة أيضا كانوا يتقاضون مرتباتهم من الأوقاف."[1]

كان انتشار التعليم شاملا في كافة مناطق الوطن و جميع المستويات، "فكل الذين درسوا موضوع التعليم وجدوا كثرة المتعلمين و وفرة الوسائل من أجل التعلم كالمداخل الوقفية، و محلات الأوقاف أو الأجور العالية، و في المدن كما في الأرياف، كان التعليم جزءا أساسيا من حياة الناس

[1] الاستعمار الفرنسي و سياسة الفرنسية في الجزائر، ص 41.

(...)، كما اندهش أولئك من وفرة المدارس التي كانت تزيد ربما عن نسبة السكان."[1] رغم أن الدولة العثمانية لم يكن لها الدور البارز والاهتمام اللازم بالجانب التعليمي، إلا أن عدد المدارس و التسخير الهائل للإمكانات المادية و البشرية عكست مدى اهتمام الأهالي بالتعليم.

كانت "معظم المؤسسات الثقافية في الجزائر كالمسيد و المدرسة و الكتاب (جمع كتاتيب) والزاوية تقوم بمهمة التعليم و تشرف على تلامذته و مدرسته و برامجه؛ و كانت أكبر مؤسسة تغذي هذه المؤسسات الثقافية هي الأوقاف."[2] تثاقف المجتمع المدني قبل الاحتلال الفرنسي، هو الذي ساهم في نشر التعليم بمختلف مؤسساته و طرقه هذا بشهادة الفرنسيين أنفسهم.

و بمجيء الاحتلال الفرنسي، تم القضاء على أوجه التعليم، حيث "تميزت المرحلة الأولى من الاحتلال الفرنسي للجزائر بعدم وجود سياسة تعليمية و تربوية موجهة لنشر التعليم بين الجزائريين، وكانت تسود هذه الفترة آراء متناقضة حول ما إذا كان يجب تعليم الجزائريين أو عدم تعليمهم."[3]

أدى انشغال الاحتلال الفرنسي بالأعمال العسكرية إلى تأجيل السياسة التعليمية، كما أن اختلاف الآراء حول منح الجزائريين حق التعليم بين مؤيد و رافض، كل ذلك أدى إلى تأجيل السياسة التعليمية، حيث انقسم الرأي الفرنسي إلى رأيين، رأي يرى أن تعليم الجزائريين يعد خدمة للمصالح الفرنسية للتحكم بالأهالي و إنتاج جيل مفرنس، ورأي آخر يرى في الأمر خطرا يهدد الوجود الفرنسي في الأراضي المحتلة و لا بد من نشر الجهل حتى يسهل التحكم بهم.

لكن، سرعان ما بدأ المحتل بمحاربة التعليم العربي و تعويضه بفتح المدارس الفرنسية، "ففي سنة 1833 فتحت مدرستان سميتا بمدارس التعليم المتبادل (mutual education) (...)، أما أول مدرسة أنشئت لتعليم الجزائريين باللغة الفرنسية، هي المدرسة الابتدائية التي سميت بالمدرسة العربية-

[1] المرجع نفسه، ص 53.

[2] عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة، الجزائر، دط، 2013، ص 26.

[3] المرجع نفسه، ص 38.

الفرنسية."[1] و هكذا، بدأ انتشار المدارس الفرنسية و التأسيس للتعليم الفرنسي، بالعمل على القضاء على المدرسة التقليدية الإسلامية التي كانت محور المقاومة الجزائرية لما لعبته من دور في الحفاظ على الهوية الوطنية و الوحدة العربية. كان القضاء على المدارس و الكتاتيب و نهب الأوقاف أولى أولوياتها في سياستها الاستعمارية التي أدت إلى رحيل العلماء و هجرتهم خارج الوطن، هذا الأمر انعكس سلبا على انتشار التعليم و على مستوى الطلبة، مما أدى إلى ضعف تواجد اللغة العربية.

تميز التعليم في مرحلة الاحتلال بالتقهقر الذي "كان ضخما سنوات 1846- 1848: "لقد حرم جيل بأكمله من التعليم القرآني"(...) و من تراجع عدد الطلبة من 600 إلى 60 طالبا في قسنطينة خلال عشر سنوات، كما أن عدد المدارس القرآنية (الكتاتيب) تقهقر من 86 إلى 30 مدرسة."[2] تميزت هذه المرحلة بارتفاع نسبة الأمية، نظرا للسياسة التعليمية التي اتبعها المحتل (الفرنسة، الإدماج ، التنصير) التي رفضها الأهالي خيفة على أبنائهم من التنصير.

كانت مساحة اللغة العربية في المدارس (فرنسية- عربية) شبه معدومة؛ "فلم تكن العربية تدرس حينها إلا إذا قدم الأهالي طلبا رسميا لذلك، و لم يخصص لها مرسوم سنة 1883 و لا برنامج سنة 1890 و لا مرسوم سنة 1892 أية مكانة محددة في المسار الدراسي."[3] كانت اللغة العربية مغيبة بنص القانون، حيث أصبحت لغة أجنبية عن الجزائريين حسب التشريع الفرنسي.

اعتمد المحتل في تحقيق سياسته التعليمية على عدة أساليب، قامت على سياسة الإدماج والتنصير:

---

[1] المرجع نفسه، ص 39.

[2] ش.ر. آجرون، تر: محمد العربي ولد خليفة، المجتمع الجزائري في مخبر الإيديولوجية الكلونيالية، مقاومة القبائل للإدماج و التفكيك و فشل مشاريع التنصير و التجنيس، الجزائر، ط2، 2013، ص 128.

[3] سعيد بوخاوش، مقاومة التيار الإصلاحي في الجزائر لسياسة الفرنسة و دوره في الحفاظ على اللغة العربية (1900-1954)، الجزائر، دار تفتيلت، دط، دت، ص 18.

**أ- سياسة الإدماج التعليمية:**

كان اعتماد الإدماج في سياسة التعليم بسعي من الجمهوريين، "فالمدرسة التي أرادها الجمهوريون و على رأسهم جول فيري Jules François Camille، هي المدرسة التي تدعو إلى الإدماج الكلي الذي يشمل جميع الميادين: القضاء، الإدارة، الاقتصاد، الثقافة وغيرها؛ و كانوا يرون أن التعليم هو العامل الرئيسي لتحقيق هذه السياسة الإدماجية، و التي من شروطها الرئيسية فرنسة المجتمع الجزائري."[1] يرى أصحاب هذه السياسة من أمثال جول فيريJules Camille و غيرهم أن تحويل المجتمع الجزائري إلى مجتمع مفرنس لا يتم بشكل شامل، إلا باعتماد الإدماج في السياسة التعليمية.

كما يشير ديفاجس Defages إلى ذلك، قائلا: "أن تعليم الجزائريين ليس إدماجا لأنه معطى بالفرنسية، و لكن كونه إدماجا في الأساس، فقد أعطى باللغة الفرنسية، فهو يبحث فرنسة الجزائريين وتعليمهم لغة وحضارة تختلف كليا عن لغتهم و حضارتهم، فالإدماج كان هو الطابع الأساسي للسياسة التعليمية الفرنسية.."[2] كان الهدف من سياسة الإدماج إنتاج جيل من المتعلمين المتفرنسين المتشبعين بالهوية الفرنسية؛ و إن كانت الغاية الخفية هي بناء أوصال استعمارية لا يمكن هدمها باعتبار الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا، مع تحفظ بعض الفرنسيين عن تطبيق هذه السياسية.

لم يتم تعميم تطبيق هذه السياسة، فكثيرا ما صدت أبواب هذه المدارس في أوجه الجزائريين، كما قوبلت سياسة الإدماج بالرفض من الأهالي، فقد "كان رجال الطرق الدينية و رجال الدين و الزوايا هم المعارضون الأشداء للمدرسة و التعليم الفرنسيين خوفا من إحلال التعليم الأوروبي محل التعليم

[1] سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، ص 78.

[2] سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر ، ص 79.

الإسلامي."[1] ركز المحتل في سياسته التعليمية على منطقة القبائل لعزل المنطقة، و مع ذلك فشلت هذه السياسة إلى حد ما في دمج الجزائريين في المدارس الفرنسية.

**ب- سياسة التعليم التبشيري:**

استعانت السلطات الفرنسية بالتبشير في البرامج التعليمية متخذة من التعليم وسيلة لنشر الدين المسيحي، حيث طبقت سياسة التعليم التبشيري ابتداء "من سنة 1867 و انتهى سنة 1904، (...) امتاز التعليم التبشيري في الجزائر خلال الحقبة التي تناولتها الدراسة، بانقسام إلى نظامين تعليميين متمايزين أولهما التعليم التبشيري العمومي و ثانيهما التعليم التبشيري الخاص."[2]

اتبعت السلطات الفرنسية في سياستها التبشيرية سياسة تعليمية تهدف إلى تنصير الأهالي، واتجهت في ذلك (كما أشار محمد الطاهر علي في كتابه) إلى التعليم المهني الموجه لأبناء الجزائر، متخذة من البرامج التعليمية وسيلة لنشر الديانة المسيحية بدعوة المتعلمين من الأهالي إلى تعاليمها، بالرغم من تحفظات السلطات الفرنسية و عدم الرضا عن تعليم الأهالي بشكل عام.

يمكن أن نخلص إلى أن التعليم التبشيري انتهج منذ الوهلة الأولى للاحتلال الفرنسي الذي مر بمرحلتين: "المرحلة الأولى تمتد من بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر في عام 1830 إلى عام 1867، المرحلة الثانية و تمتد من سنة 1867 إلى سنة 1904 (...)، يمكن اعتبار الأولى مرحلة الانتظار ووضع الخطط و تحين الفرص، أما الثانية فتعتبر مرحلة التطبيق الفعلي و الانطلاق الجدي في التعليم التبشيري التنصيري في الجزائر."[3]

اعتمدت فرنسا في سياستها التعليمية على تخطيط بعيد المدى، انطلاقا من المرحلة الأولى المرحلة التمهيدية لتهيئة الوضع العام بالقضاء على أوجه التعليم و الكتاتيب، أما المرحلة الثانية فهي

---

[1] المرجع نفسه، ص 116.

[2] التعليم التبشيري في الجزائر من 1830 إلى 1904، ص 102.

[3] المرجع نفسه، ص 104.

مرحلة التنفيذ التي تميزت بتأسيس المدارس و الانتشار الواسع للمدارس الدينية في ظل الحركة التبشيرية، و التي كانت تهدف للقضاء على الدين الإسلامي و اللغة العربية.

ركزت السلطات الفرنسية سياستها التبشيرية على منطقة القبائل، فقد "ركز المبشرون و من بعدهم منظرو المدرسة الفرنسية، نشاطهم التبشيري و التنصيري على منطقة القبائل دون غيرها لاعتبارات منها أن المنطقة و سكانها أكثر قابلية للاندماج لأن "إسلامهم سطحي و أعداء فطريون للعرب"؛ و أنشأت الكتابات الأوروبية الاستعمارية "أسطورة قبائلية حقيقية"."[1] أصبحت المنطقة القبائلية انطلاقا من هذه الاعتبارات معقل الحركة التبشيرية، حيث حاصر الأساقفة و الآباء البيض المنطقة لتنصير أبناء الأمازيغ، و وسع المبشرون نشاطهم التبشيري بفتح المدارس الدينية.

كما تم "إلغاء المدارس العربية الفرنسية نهائيا، و إبطال مفعول الزوايا بجميع الوسائل و جعلها تحت السلطة الفرنسية، مقابل خلق مدارس بلدية حكومية فرنسية في منطقة القبائل لاستبعاد تعليم اللغة العربية عن هؤلاء السكان."[2] استهدفت الزوايا و الكتاتيب فأغلق البعض منها كما هدم البعض الآخر أو تم تحويله إلى كنائس، و تم إلغاء حتى التعليم المزدوج (فرنسي- عربي) و الإبقاء فقط على المدارس الفرنسية بغية إبعاد اللغة العربية عن منطقة القبائل و من تم القضاء على الدين الإسلامي و عزل المنطقة عن باقي البلاد للتمكن من فرنسة و تنصير و دمج أهالي منطقة القبائل.

كان الاحتلال يهدف "من وراء تعليم الجزائريين تحقيق غايتين و فائدتين لفرنسا، واحدة سياسية وأخرى اقتصادية، فالفائدة الأولى تكمن في احتلال فرنسا لمكانة محبوبة تجاه الإسلام، (...) أما الفائدة

[1] سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، ص 39.

[2] المرجع نفسه، ص 83.

الثانية تتمثل في كسب العنصر الوطني و جعل الجزائريين ليس رعايا فحسب و إنما الوصول كذلك عن طريقهم إلى كسب أبناء ملتهم في المناطق الغنية الأخرى لإفريقيا."[1]

كان المحتل يرجو من ذلك تحسين صورته أمام الأهالي بالتقرب من الجزائريين وجعلهم موالين وأتباعا لفرنسا، و كذلك تحسين صورته أمام البلدان المجاورة لتسهيل احتلالها و التغلغل في أفريقيا. وعلى العموم، فإن الهدف الأسمى من تعليم الجزائريين هو إعداد جيل من الجزائريين المتفرنسين الخاضعين، وإبعاد فكرة التحرر و الثورة ضد فرنسا.

**ج- التعليم إبان ثورة التحرير الجزائرية:**

شهد مطلع القرن العشرين تغيرا في العقلية الجزائرية، فبعدما كان التخوف من فرنسة أبنائهم أصبحوا يطالبون بالتعليم لإدراكهم مدى أهمية التعليم في تحرر الشعوب؛ فلم "تخلو فترات الاحتلال الفرنسي من رفع الاحتجاجات و العرائض الوطنية للمطالبة بتأسيس المدارس و نشر التعليم لدى الجزائري الذي حرم منه وسط معارضة المستعمرة، و اشتدت هذه المطالب لتأخذ طابع الحق في التعلم في أواخر القرن التاسع عشر (...)، و ذلك عندما أدرك الجزائريون و المثقفون أو المتعلمون منهم أهمية التعليم حتى لو كان فرنسيا لخوض غمار الحركة الوطنية، حيث أصبح الأسلوب السياسي هو البديل عن الأسلوب العسكري الذي امتاز به القرن الماضي."[2]

أدرك الجزائريون أن مجابهة المحتل الفرنسي لا تكون إلا بالتعلم للانتقال من الكفاح المسلح إلى الكفاح السياسي، و لامتلاك إطارات يعتمد عليها في العمل السياسي و في باقي المجالات، فكانت

[1] المرجع نفسه، ص 115.

[2] سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر،ص 123.

مطالب الجزائريين بالتعليم حق مشروع ككل المستعمرات الذي لم يرغب في تحقيقه المحتل خوفا من تكون طبقة مثقفة مناهضة له.

عرف التعليم قبيل و أثناء الثورة الجزائرية انتشارا عبر مختلف المدن الجزائرية مقارنة بفترة بداية الاحتلال، "فالتعليم الابتدائي الرسمي كان منتشرا، إلى حد ما، في أغلب المدن الكبيرة و الصغيرة، حيث يتلقى التلاميذ في المدارس أوليات العلوم و يتأهلون منها للشهادة الابتدائية، و هي أساسا مدارس للتلاميذ الأوروبيين و برنامجها فرنسي، و لكن يمكن لأبناء المسلمين أن يدخلوها إذا وجدوا فيها مكانا؛ و ضمت سنة 1952 ثلاثين ألف تلميذ أوروبي و تسعين ألف تلميذ مسلم."[1]

لم يُخصص للجزائريين سوى حيز ضيق في المدارس الفرنسية التي لم يُمنعوا من دخولها، لكن لم تكن هناك مساواة بينهم و بين أبناء الأوروبيين في حق التعليم، فلا يدخلوها إلا إن كانت هناك مقاعد شاغرة. لقد اتسمت هذه المرحلة بوجود رغبة لدى الجزائريين لالتحاق أبنائهم بمقاعد الدراسة التي بلغت نسبة معتبرة مقارنة بالسنوات الماضية؛ و مما يميز هذه المدارس التغييب الكلي للغة العربية و علومها فكان التعليم فرنسيا.

نجد، بالإضافة إلى التعليم الابتدائي، التعليم الثانوي الذي كان هو الآخر "مجانيا، و له مؤسساته الخاصة و هي الثانويات (الليسيات) الموزعة على الولايات الثلاث: الجزائر ووهران و قسنطينة، و له برنامج فرنسي أيضا (...) يمكن لطلبة المدارس الثانوية أن يختاروا اللغة العربية الفصحى أو الدارجة كلغة أولى أو كلغة ثانية."[2] لم تكن نسبة الطلبة المسلمين مرتفعة في الثانويات، فأغلب التلاميذ المسلمين المتمدرسين اكتفوا بالتعليم الابتدائي.

عرفت اللغة العربية إبان الثورة الجزائرية انحسارا شديدا من قبل المحتل، حيث "انحصر

[1] أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، مرحلة الثورة 1954- 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2007، ص 51.

[2] تاريخ الجزائر الثقافي، مرحلة الثورة 1945- 1962، ص 52.

مجال تدريس اللغة العربية بصورة صارمة في حدود حاجة الإدارة الفرنسية إليه، (...) من المفارقات المثيرة أن لغة أغلبية السكان في هذا البلد لا تُدرس إلا كما تدرس لغة غربية عنهم. و على العموم، فإن لغة هذا البلد لا تشغل أي حيز في منظومة التعليم الرسمي، إلى درجة أن الكثيرين من الطلبة "الأهالي" لا يحسنون النطق السليم و لا الكتابة الصحيحة باللغة العربية."[1] لم ينصف انتشار التعليم اللغة الأم للجزائريين، فاللغة الفرنسية كانت هي اللغة السائدة و لغة التعليم و انحصرت اللغة العربية حتى في المساجد و الزوايا.

ظل النضال السياسي قائما لاسترداد حق التعليم باللغة الأم والمطالبة به؛ "فهذا الإهمال للغة العربية، رغم اعتراف دستور 1947 بها، تنادى الجزائريون لإحياء لغتهم فأسسوا لها المدارس الحرة في مختلف المدن كما سبق، و هي مدارس تتوافر في أغلبها على شروط التدريس الحديث مع برامج تربوية وطنية، و قد نجح المشروع رغم العراقيل، بإقبال الشعب عليه."[2]

لم يكن للجزائريين أي خيار آخر للحفاظ على لغتهم الأم إلا بتأسيس المدارس الحرة التي عرفت ترحيبا و قبولا من الشعب الجزائري بمعية جمعية العلماء المسلمين، كما عرف هذا المشروع مضايقات من المحتل الفرنسي بعدم تقديم التراخيص للمدارس الحرة والعمل على إغلاقها و مصادرتها. لقد عرفت فترة الثورة الجزائرية كفاحا سياسيا كان يتماشى و نشر التعليم و المطالبة بالحق في تعلم اللغة الأم و تعميمها في المدارس.

**- دور جمعية العلماء المسلمين في الحفاظ على أمن اللغة العربية:**

تعد جمعية العلماء المسلمين من أهم الهيئات التي كان لها الدور البارز في الحفاظ على الهوية الجزائرية، "لقد نشأت جمعية العلماء في سنة 1931م، و كان برنامجها ينص على أن تعليم اللغة

[1] غي برفيليي، تر: حاج مسعود، النخبة الجزائرية الفرانكفونية 1880- 1952، دار القصبة، دط، 2007، ص 39.

[2] تاريخ الجزائر الثقافي مرحلة الثورة 1954- 1962، ص 55.

العربية يمثل حجر الزاوية في وجودها، و كل أدبيات الجمعية و جرائدها و خطب رجالها، و أعمالهم تشهد على ذلك."[1] تأسست الجمعية على مبدأ الحفاظ على عناصر الهوية الجزائرية، وهذا ما حمله شعار الجمعية: "الجزائر وطننا، الإسلام ديننا، العربية لغتنا"؛ بالتصدي لمحاولات طمس الهوية الجزائرية والعمل على إعادة نشر تعليم اللغة العربية، فكانت العربية هي المبدأ الأساسي الذي تناضل من أجل كسب شرعيته للحفاظ على عروبة الجزائريين.

جاء تأسيس الجمعية "كرد فعل وطني ثقافي ضد تغلغل الاستعمار الفرنسي في حياة البلاد الثقافية و المعنوية، و أسسها المجاهد الجزائري عبد الحميد بن باديس أحد خريجي جامع الزيتونة في تونس الذي تأثر إلى حد بعيد بالحركات الإسلامية."[2] أسس عبد الحميد بن باديس إلى جانب علماء الجزائر جمعية العلماء المسلمين التي كانت لدفع التوغل الثقافي للمحتل، و كرد فعل لسياسة فرنسا المنتهجة "الإدماج، التنصير، الفرنسة"، فكان رد الجمعية في الشعار الذي تبنته "الجزائر وطننا، الإسلام ديننا، العربية لغتنا".

كان نشاط الجمعية مجابها لسير السياسة التعليمية الفرنسية بنشر المدارس والكتاتيب، حيث "بلغت مدارس –جمعية العلماء المسلمين– حتى عام 1954 أكثر من 150 مدرسة يتردد عليها أكثر من خمسين ألف طفل و بنت، يدرسون فيها مبادئ اللغة العربية و آدابها و أصول الدين الإسلامي و التاريخ الجزائري الإسلامي، و قد تخرج من هذه المدارس عشرات الآلاف من أبناء الجزائر و بناتها."[3] نجحت الجمعية في تخريج الآلاف من التلاميذ المتقنين للغة العربية و آدابها و العلوم

---

[1] مقاومة التيار الإصلاحي في الجزائر لسياسة الفرنسة و دوره في الحفاظ على اللغة العربية (1900–1954)، ص 26.

[2] التعريب و القومية العربية في المغرب العربي، ص 73.

[3] تركي رابح عمامرة، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية و رؤساؤها الثلاثة (1931– 1954)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، دط، 2009، ص 99.

الإسلامية و التاريخ الجزائري.

عملت الجمعية بشكل مستمر على إصلاح التعليم، فقد اعتمدت في تعليمها على: التعليم المسجدي، و التعليم المكتبي في المساجد. اتبعت الجمعية في التعليم المسجدي "طريقة الوعظ و التذكير و هي طريقة السلف، تذكر بكتاب الله تشرحه وتستجلي عبره، و أما التعليم المكتبي فأسلوب الجمعية في تلقين العربية هو أحد مفاخرها، فهي تعهد إلى تلقين التلاميذ أبسط القواعد في أسهل التراكيب ثم تمكينها من نفوسهم بالتمرينات التطبيقية وفي إصلاح اللهجات التي حرفتها العامية عن سبيلها العربي، و تقويم اللسان على الحروف وهيأتها و مخارجها و التشجيع على التكلم أمام الناس، و يدخل في باب التعليم المكتبي قراءة القرآن (...)، ومن فروع التعليم المكتبي تعليم الأميين من الكبار."[1]

قام التعليم المسجدي في المساجد و الزوايا لتلقين تعاليم الدين الإسلامي و تحفيظ القرآن أي التعليم الديني، أما التعليم المكتبي فاهتم بتلقين اللغة العربية و آدابها و أصبح فيما بعد ما يعرف بالتعليم الابتدائي، بالإضافة إلى تعليم الكبار و محو الأمية. اهتمت الجمعية بالتعليم بشكل أساسي و لم تهمل أي فئة عمرية.

كانت جل محاولاتها تصب في نشر تعليم اللغة العربية و الدين الإسلامي و تربية الأجيال على إتقان اللغة الأم، حيث "إن مستوى تعليم الجمعية كان يعادل مستوى التعليم في باقي البلدان العربية، فإن مستوى الشهادة الابتدائية لمدارس الجمعية كانت تعادل شهادة الأهلية في المغرب و كذلك الأمر بالنسبة لسوريا."[2] كانت الجمعية تعمل على ترقية تعليم مدارسها بما يتوافق و التعليم العربي بإنشاء المدارس الحرة.

[1] دون مؤلف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، دار المعرفة، الجزائر، دط، دت، ص 51.

[2] مصطفى عشوى، المدرسة الجزائرية إلى أين، دار الأمة، الجزائر، دط، دت، ص 61.

عرفت جمعية العلماء المسلمين، مع تولي البشير الإبراهيمي رئاسة الجمعية خليفة لعبد الحميد بن باديس، "التنظيم الفعلي لمدارس التربية و التعليم التابعة لها؛ فمن أهم معاهد التعليم التكميلي التي أنشأتها معهد ابن باديس بقسنطينة الذي فتح أبوابه لطلاب العلم سنة 1946 و هو معهد للتعليم المسجدي و فرع لجامعة الزيتونة بتونس."[1] لم تقتصر الجمعية على التعليم الابتدائي، فقد كرست جهودها لتأسيس معاهد التعليم التكميلي (معهد ابن باديس بقسنطينة ) الذي كان يمثل مستوى التعليم الثانوي المقابل للثانويات الفرنسية.

لم تقف جهود الجمعية على التعليم الابتدائي و التعليم التكميلي، فقد "سنت سنة حميدة و هي إرسال بعثات طلابية للدراسة في معاهد الشرق العربي والإسلامي (...) مسايرة للنهضة العربية الإسلامية، وكان التمويل قد انطلق من مصر وباكستان و السعودية ثم توسع إلى دول عربية أخرى كالعراق و سورية و الكويت."[2] تعدى نشاط الجمعية الحدود الإقليمية بتمتين علاقتها بالدول العربية والإسلامية نصرة لقضيتها بفتح أبوابها للبعثات الجزائرية و تمويلها، عادة ما كان جامع الزيتونة و جامع الأزهر و جامع القرويين قبلة البعثات الطلابية.

كان لنضال الجمعيات (جمعية العلماء المسلمين) و المنظمات الأثر البارز في نشر تعليم اللغة العربية، فقد "تركزت أنشطة هذه المنظمات الجزائرية الوطنية في إقامة المدارس العربية و النوادي الوطنية و المساجد الإسلامية في كل مكان من أرض الجزائر، رغم عراقيل الاحتلال الخفية تارة و العلنية تارة أخرى في فترة ما بين الحربين العالميتين و ما بعدهما حتى اندلاع ثورة تشرين الثاني / نوفمبر عام 1954."[3]

رغم العراقيل التي صادفتها الجمعية من مصادرة مدارسها و عدم منح التراخيص لفتح

[1] المرجع نفسه، ص 75.

[2] تاريخ الجزائر الثقافي مرحلة الثورة 1945- 1962، ص 59.

[3] التعريب و القومية العربية في المغرب العربي، ص 73.

المدارس ومضايقة العلماء الجزائريين و المدرسين، و غيرها، لم تحبط عمل الجمعية بتوسيع نشر مدارسها واستقطاب أبناء الجزائريين للتعليم العربي الحر بدل التعليم الفرنسي، و العمل على تجديد تعليمها لمواكبة النهضة العربية و الرقي بالمجتمع الجزائري و عدم السماح بانغماسه في الجهل لما اتبعه المحتل الفرنسي في سياسة التجهيل.

لعبت جمعية العلماء المسلمين دورا هاما في نشر التعليم العربي، كما كان لها الأثر الواضح في إنشاء جيل عروبي ما بعد الاستقلال ساهم في استرجاع اللغة العربية، فقد ساهمت في تكوين نخبة عربية عملت على ترسيخ المقومات العربية للدولة الجزائرية.

**2- سياسة تعريب التعليم ما بعد الاستقلال:**

**أ- مرحلة ما بعد الاستقلال (المرحلة الانتقالية 1962- 1976):**

حدد الوضع التعليمي الذي سبق فترة الاستقلال طبيعة الوضع التعليمي ما بعده بوجود فئتين متعلمتين تختلف مشارب تعلمهما، الفئة الأولى ذات تعليم عربي المنتمية لتعليم جمعية العلماء المسلمين و أكملت تكوينها بالمشرق (جامع الزيتونة أو الأزهر)، و الفئة الثانية هي الفئة التي تلقت تعليمها بالمدارس الفرنسية و أكملت تكوينها بالجامعات الفرنسية. و منه، اتخذ التعليم بعد الاستقلال اتجاهين مختلفين اتجاه ينادي بتعريب التعليم بعده ضرورة لاسترجاع السيادة الوطنية بصفة كاملة في كافة الميادين، واتجاه ينادي برفض التعريب الذي سيؤدي إلى تدهور مستوى التعليم.

الحقيقة التي لا يمكن نكرانها هي أن الجزائر و أقطار المغرب العربي "ورثت تركة استعمارية ثقيلة في ميدان التعليم، حددت بصورة مباشرة أهداف و مبادئ السياسة التعليمية فيها بعد الاستقلال، كما كان لها مفعول قوي في الاختيارات و القرارات، وإذا أردنا تصنيف هذه التركة الاستعمارية تصنيفا عاما أمكن القول أنها كانت قسمان: البنيات و الهياكل التعليمية التي غرسها

الاستعمار في جسم المجتمع من جهة، و الرؤى والتصورات و المعايير التي غرسها الاستعمار نفسه في النخبة المثقفة التي أوجدها نظامه التعليمي في كل قطر."[1]

كان للسياسة التعليمية الفرنسية الأثر البالغ في سياسة تعليم ما بعد الاستقلال، و هذا ما مس القرارات السياسية و الاختيارات في تحديد لغة التعليم، فكان بقاء الهياكل و النظم التعليمية الموروثة يصعب من مهام استرجاع سيادة اللغة الأم في المدرسة الجزائرية؛ كما أن بقاء الفكر الفرنسي في هياكل دولة الاستقلال (الفرانكوفونيين) أدى إلى صعوبة التخلص من التركة اللغوية و الثقافية قي قطاع التعليم، حيث أوجد لنا واقعا تتجاذبه أطراف معربة وأخرى فرانكفونية، هذا الأمر انعكس سلبا على انتقال المدرسة الجزائرية.

كانت المدرسة الجزائرية ما بعد الاستقلال أمام تحد صعب لاسترجاع هويتها اللغوية و النهوض بها؛ و تعد مرحلة الاستقلال أو المرحلة الانتقالية الأكثر اضطرابا، و "من مؤشرات هذه المرحلة أن السياسة العامة للتربية لم تستطع التحرر بين عشية و ضحاها من الفلك التعليمي الفرنسي الموروث عن العهد الاستعماري القريب، و كان دعاة اللغة الفرنسية المندسون في دواليب الإدارة، يعملون بشكل خفي على عرقلة كل محاولات الإصلاح التعليمي منذ فجر الاستقلال، فكان أن أفضى هذا التصرف إلى نتائج سلبية أدت إلى خلق صراع ما تزال آثاره قائمة إلى يومنا هذا، و ما يزال التأرجح الفكري مهيمنا على الساحة الثقافية، مما أدى إلى عدم تحديد لغة التعليم بشكل نهائي و بصيغة واضحة."[2]

تول الفرانكوفونيون زمام السلطة و مختلف المناصب في الإدارات و رفضهم لفكرة التعريب لإبقاء التعليم مفرنسا، مبررين الأمر بأن الجزائر آنذاك لا تملك عددا كاف من المعلمين المعربين

[1] محمد عابد الجابري، السياسات التعليمية في أقطار المغرب العربي "المغرب، تونس، الجزائر"، منتدى الفكر العربي ، عمان، ط2، فبراير 1990 ، ص 151.

[2] تحديات اللغة العربية في المجتمع الجزائري، ص 17.

لتعريب التعليم، لم يزد عدد المعلمين في "شهر تموز/ يوليو 1962 عن 1700 معلم فقط."[1] و أنه إذا ما تم تعريب التعليم فإن مستوى التعليم سينخفض لعدم التمكن من مجارات التعليم الغربي، و من مبرراتهم أيضا أن مكتسبات النظام التعليمي بهياكله الإدارية كلها مفرنس و إن تم فشل تعريبها سيؤدي للعودة إلى الصفر.

عانت الجزائر في ظل دولة حديثة الاستقلال "من مشكلة الأمية التي وصلت نسبتها إلى ما يقارب من 80 بالمائة من مجموع السكان؛ و هنا واجه البلد الناشئ المشكلة على النحو التالي: هل تمحو الأمية باللغة العربية، لغة الأصول القومية العريقة و لغة ثورة التحرير المجيدة و لغة "الأنا" الوطنية، أم تمحو الأمية باستمرار التراث التعليمي و الثقافي للاستعمار الفرنسي في البلاد، بخاصة و أن فرنسا قد خلفت وراءها هيكلا تعليما متكامل الأركان."[2] رغم الضغوطات الخارجية و الداخلية، كان قرار تعريب التعليم هو الخيار الذي تبنته الجزائر لمحو الأمية و للتحرر من هيمنة المدرسة الفرنسية و تحقيق استقلالها، رغم تشكيك المتفرنسين (الفرانكوفونيين) من قدرة الحكومة و كفاءة المعربين.

باشرت الجزائر بتعريب التعليم ابتداء من السنة الأولى للاستقلال 1962، فمع أول دخول مدرسي للجزائر المستقلة "اتخذت وزارة التربية قرارا يقضي بإدخال اللغة العربية في جميع المؤسسات التعليمية التابعة لها بنسبة سبع ساعات في الأسبوع (...) و إذا لم يكتب لهذه الإجراءات أن تطبق في كل المدارس بصفة نظامية في تلك السنة (...)، فإن الدخول المدرسي الثاني (63- 1964) قد شهد حملة كبيرة لتنظيم تدريس العربية، و تعميم الإجراءات المتخذة بهذا الشأن (...)، و هكذا، تقرر تعريب السنة الأولى الابتدائية تعريبا كاملا في الدخول المدرسي الثالث (64- 1965) و أصبح

[1] بنجامين ستورا، تر: صباح ممدوح كعدان، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962- 1988، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2012، ص 67.

[2] التعريب و القومية العربية في المغرب العربي، ص 178.

التلاميذ في هذه السنة لا يتعلمون إلا العربية، ويتعلمون بالعربية كل مواد البرنامج."[1]

كان قرار التعريب قرارا نهائيا لا رجعة فيه، فقد عزمت الجزائر تعريب التعليم مع أول دخول مدرسي بعد الاستقلال و إن كان بشكل جزئي في سنة 1962، و كان العمل على تعميم تدريس اللغة العربية في كافة المدارس عبر الوطن و تمهيدا للتعريب الكامل للسنة الأولى ابتدائي مع الدخول المدرسي لسنة 1964؛ و هكذا، كانت الخطوة الأولى لتعريب باقي السنوات الابتدائية.

تم اتخاذ قرار تعريب السنة الثانية بعد مرور ثلاث سنوات من تعريب السنة الأولى، و هذا ما أشار إليه وزير التربية لسنة (1965- 1970) أحمد طالب الإبراهيمي، قائلا: "اتخذت القرار بتعريب السنة الثانية تعريبا كليا خلال مجلس الوزراء الذي عقد يوم 10 أوت 1967 من أجل بحث تقرير أعددته حول هذه المسألة، بادرت في هذه الوثيقة التي تقيم نتائج المرحلة الأولى من التعريب، و أبرزت النقائص التي ظهرت، و هي مرتبطة أساسا بضعف مردودية المستوى الذي تم الحصول عليه."[2]

يرجع الإبراهيمي تدني المستوى الدراسي إلى جملة من العوامل، أهمها عدم إعطاء الحجم الساعي الكافي لتدريس اللغة العربية و نقص تأهيل المعلمين و انقطاع سيرورة التعليم باللغة العربية في السنوات اللاحقة، كل هذه العوامل و غيرها أدت إلى ضعف المستوى التعليمي الذي اتخذه الفرانكفونيون مبررا لضعف مستوى التعليم و فشل المعربين و عدم كفاءتهم في تطبيق سياسة التعريب. كانت سنة 1965 بداية تعريب السنة الثانية الذي تلته بعد مدة تعريب السنة الثالثة و الرابعة؛ و هكذا، تم تعريب السنوات الأربعة الأولى من التعليم الابتدائي.

[1] التعريب بين المبدأ و التطبيق، ص 423.

[2] مذكرات جزائري هاجس البناء (1956- 1978)، ص 46.

عرفت سياسة تعريب التعليم انقطاعا في السنوات الأولى من التعليم، و التي اعتمدت بداية على "الإصلاح الجزئي" الذي لم يعطي أكله بالصورة المطلوبة كما لا يمكن إنكار نتائجه، "لكن هذا الإجراء لم يتواصل، إذ حل محله إجراء آخر كان الهدف منه التدرج نحو تعريب المواد العلمية في مراحل التعليم العام، فقد تقرر بداية من سنة 1971 العمل بالإجراء الخاص بتعريب ثلث الأقسام المفتوحة في مراحل التعليم و نتج عن هذا الإجراء تقسيم التلاميذ إلى معربين و مزدوجين، تعليم يلقن باللغة العربية، وتعليم يلقن باللغة الفرنسية داخل المدرسة الواحدة."[1] يمثل هذا الإجراء نوع من التخلف عن مبدأ التعريب الشامل للتعليم، و تنمية روح التفرقة بين أبناء المجتمع الواحد بتبني التعليم المزدوج بدل العمل على توحيد لغة التعليم.

احتاج قرار تعريب التعليم الذي تبنته الحكومة وضع تخطيط يتماشى و ظروف واقع المدرسة الجزائرية، فكان الحديث آنذاك حول ثلاث طرق مقترحة، و هي:

"1- تعريب رأسي: ينطلق من السنة الأولى للتعليم الابتدائي و يأخذ سنة بعد سنة في التوسع حتى يأتي على كل المرحلة الابتدائية.

2- تعريب مرحلي جغرافي: ينطلق من الجهات التي سلمت إلى حد ما تأثير الوجود الثقافي الفرنسي، كالجنوب مثلا.

3- تعريب نقطي: يتناول مستوى من مستويات التعليم الابتدائي و الثانوي أياما كان بنسبة محدودة، و تشمل كل المواد التي تدرس في ذلك المستوى، و يطبق في جميع أنحاء البلاد."[2]

كانت الدعوة إلى التعريب تسير وفق ثلاث طرق: التعريب الرأسي بالتدرج و التوسع سنة بعد سنة، من التعليم الابتدائي إلى المتوسط و الثانوي وصولا إلى التعليم الجامعي، والتعريب المرحلي

[1] عبد القادر فضيل، المدرسة في الجزائر حقائق و إشكالات ، جسور، الجزائر، ط1، 2009، ص 28.

[2] التعريب بين المبدأ و التطبيق، ص 424.

الجغرافي، و هو خاص بمنطقة الجنوب الجزائري التي لم يتمكن اللسان الفرنسي و لا الجانب الثقافي من التغلغل بين أوساط أبناء الجنوب، أما التعريب النقطي يكون بشكل جزئي في كافة المستويات.

عدم إتباع أحد الطرق السابقة، و "استمرار المناقشات، هي التي أجلت تاريخ الانطلاقة الحقيقية لسياسة التعريب النقطي إلى سنة 1971 حيث عربت جميع المواد الدراسية في السنتين الثالثة، و الرابعة، مع استبقاء اللغة الفرنسية كلغة فقط (...) و هي طريقة لم تحقق النتائج المرجوة منها في مجال التعريب."[1] لم يتم تعريب طوال فترة الاستقلال من (1962- 1970) سوى السنة الأولى و الثانية، كان هناك انقطاع لعدم تحديد التخطيط المنتهج لتعريب باقي الأقسام.

كانت الانطلاقة الفعلية لسياسة التعريب مع بداية سنة 1971 باتباع التعريب النقطي، و "الذي يقضي بتعريب ثلث الأقسام المفتوحة في كل مؤسسة و في كل مرحلة تمهيدا للتعريب الشامل."[2] و الذي لم يحقق نوعا ما الأهداف المرجوة من سياسة التعريب.

استمر تعريب التعليم المتوسط و التعليم الثانوي، حيث تقرر سنة 1971 "تعريب ثلث الأقسام المفتوحة في مستوى السنة الأولى المتوسطة في جميع مؤسسات التعليم العام، و ذلك بتدريس كل مواد البرنامج باللغة العربية(...) و تعريب ثلث الأقسام العلمية في مستوى السنة الأولى الثانوية تعريبا كاملا."[3] حقق التعريب في هذه السنوات نتائج مرضية، حيث استمر التعريب إلى غاية تعريب الأطوار الثلاثة (الابتدائي، المتوسط و الثانوي) بأكملها، كما تم وضع مناهج تربوية في إطار اللغة العربية و الثقافة والتاريخ الجزائري لكل مرحلة.

يتم بعد إقرار سياسة التعريب و اتخاذ القرار السياسي و رسم السياسة اللغوية التعريبية (التعريب النقيطي) رصد الإمكانات المادية و البشرية لتنفيذ سياسة التعريب؛ بالنسبة للإمكانات المادية

[1] المرجع نفسه، ص 424.

[2] المدرسة في الجزائر حقائق و إشكالات، ص 46.

[3] التعريب بين المبدأ و التطبيق، ص 426.

فقد خصصت الدولة مع "السنة الدراسية لعام 1966 الخمس من ميزانية الدولة المخصص لوزارة التربية الوطنية، ما يجعل منها المستهلك الأول الوطني للاعتمادات العمومية."[1] خصصت الجزائر ميزانية معتبرة لتعريب التعليم.

أما بالنسبة للإمكانات البشرية، فقد استنجدت الجزائر بالدول العربية و الغربية لسد فراغ نقص المعلمين، و "ينبغي التذكير أن فرنسا كانت شريك الجزائر الرئيسي في هذا الميدان لأسباب تاريخية بديهية، (...) تم على وجه السرعة تحديد سياسة ناجعة للتنويع مع بعض البلدان العربية (خاصة منها مصر، و العراق، وسوريا، و فلسطين)، و بعض البلدان من المعسكر الشرقي (الاتحاد السوفيتي سابقا) مما خفض من حدة التبعية بصورة محسوسة."[2]

فاقت نسبة المعلمين الأجانب، كما أشار الإبراهيمي "أكثر من 52 في المائة في سنة 1962"، ولإنجاح سياسة التعريب اتجهت الجزائر للدول العربية و غيرها للتخفيف من التبعية الفرنسية التي لا يمكن إنكار أنها كانت الشريك الأول.

لو لا تخلي هذا الشريك (الفرنسي) عن مد يد العون* لما كان خيار التعريب هو الخيار الوحيد، فخلال "العامين الدراسين 1972/ 1973 و 1973/ 1974، طلبت الجزائر في العام الأول 10497 خبيرا فرنسيا و لم تقدم لها فرنسا سوى 3674، و في العام الثاني طلبت الجزائر 12739 خبيرا و لم تقدم لها سوى 3557."[3] كان لتوتر العلاقات الجزائرية الفرنسية آنذاك الأثر في تناقص التعاون الثقافي والتعليمي بين البلدين، مما جعل الجزائر تتجه لاستدراك نقص المعلمين إلى الدول العربية، و منذ 1970 بدأ أعداد المؤطرين والمعلمين الفرنسيين في تناقص مستمر إلى غاية نفادها.

---

[1] مذكرات جزائري هاجس البناء (1956- 1978)، ص 27.

[2] المرجع نفسه، ص 73.

* انظر الصفحة 140.

[3] التعريب و القومية العربية، ص 184.

قامت الحكومة الجزائرية بتسخير كل الإمكانات التي من شأنها متابعة سير عملية تعريب التعليم، حيث أسست عدة هيئات للإشراف على سير التعريب، و منها: "تأسست لجنة التعريب و ألحقت بالمكتب السياسي للحزب، إلا أنها لم تنجح في مهامها نظرا لإنشائها دون برنامج محدد أو تعيين لصلاحيتها أو لمجالات نشاطها، كذلك تأسس "المركز الوطني لمكافحة الأمية" ابتداء من 1964 من أجل أغراض التخطيط لمحو الأمية السائدة، و قررت الحكومة الجزائرية تأسيس لجنة وطنية في آب/ أغسطس 1966 لدراسة جميع جوانب مشكلة تعريب التعليم."[1] جندت هيئات المجتمع المدني للسهر على السير الحسن لتعريب التعليم، على الرغم من وجود بعض النقائص و عدم تمكنها من احتواء التعريب بالشكل المطلوب.

لم تكن الفئة المفرنسة راضية عن تعريب التعليم، فقد "شن "المفرنسون حملة (...) ضد التعريب (...)، كما حمل المعلمون و الأساتذة الشرقيون مسؤولية ذلك، فكانت النتيجة أن توقفت عملية التعريب العمودي، و استبدل به التعريب "النقطي"، الشيء الذي كرس ثنائية خطيرة في نظام التعليم بالجزائر."[2] دائما ما كان الفرانكوفونيون يرجعون تدهور مستوى التعليم إلى الأساتذة المشرقيين (المعربين بصفة عامة)، فلم يكونوا راضين عن التعريب العمودي (الرأسي) الشامل، إلى أن تم تغييره بالتعريب النقطي الذي نقل التعليم إلى التعليم المزدوج.

كان لهذا الأمر انعكاسات سلبية بتنشئة جيلين مختلفين لكل منها هويته اللغوية، كما ساهم في ازدياد الهوة بين المعربين و الفرانكوفونيين، مما يشكل خطرا على وحدة المجتمع الجزائري، و إن كان صراع النخبة الحاكمة له التأثير المباشر في توجيه سياسة تعريب التعليم.

**ب- مرحلة التعليم الأساسي (1976- 1992):**

[1] المرجع نفسه، ص 102.

[2] السياسات التعليمية في أقطار المغرب العربي، ص 158.

تمثل سنة 1976 مرحلة حاسمة في تاريخ المدرسة الجزائرية التي عمدت، بعد مرور أكثر من عشر سنوات على الاستقلال، الخروج من المرحلة الانتقالية و التوجه إلى تأسيس نظام تربوي وطني، وهو "النظام الذي توخينا به الإصلاحات الجزئية و أنهينا به المرحلة الانتقالية التي عرفتها المدرسة، و أسسنا بمقتضاه المدرسة الجزائرية التي صدرت النصوص المؤسسة لها عام 1976 و شرع في تعميم العمل بها عام 1980."[1] كانت التحولات التي شهدتها المدرسة الجزائرية بالانتقال من النظام الابتدائي إلى النظام الأساسي، ترجو منه تأسيس نظام تربوي و طني قائم على إقرار لغة التعليم الموحدة و استرداد هوية المدرسة الجزائرية بإلغاء النظام الموروث.

قامت المدرسة الأساسية بموجب قرار 1976 الذي أقره الميثاق الوطني على جملة من التوجهات:

"1- إقرار نظام التعليم الأساسي الذي يعوض التعليم الابتدائي و المتوسط، و يمدد المرحلة الإلزامية إلى 9 سنوات، و يدمج في منهاجه بين العمل الفكري و العمل اليدوي.

2- جعل اللغة العربية لغة تعليم جميع المواد في جميع المراحل.

3- تنظيم تعليم اللغات الأجنبية.

4- التركيز على التربية العلمية و التكنولوجية.

5- تجديد نظام التعليم الثانوي، و تنويع المسارات الدراسية."[2] كان قرار تأسيس المدرسة الأساسية امتدادا لقرار تعميم استعمال اللغة العربية ضمن سياسة التعريب التي أقرتها الجزائر منذ بداية السبعينيات.

جاء التعليم الأساسي بديلا عن التعليم الابتدائي شكلا و مضمونا، و ذلك باعتماد نظام التسع

[1] المدرسة في الجزائر حقائق و إشكالات، ص 31.

[2] المدرسة في الجزائر حقائق و إشكالات ، ص 31.

سنوات و اتباع منهج جديد؛ و مما جاء به التعليم الأساسي: إجبارية تعليم كل المواد و في جميع الأطوار باللغة العربية و تقليص امتيازات اللغة الفرنسية مثلها مثل باقي اللغات الأجنبية، و في المقابل تنظيم تعليم اللغات الأجنبية و توسيع نطاقها، و هذا ما نص عليه "صدور الأمر 76- 35 الذي يعتبر أول نص تشريعي على هذا المستوى، (...) حيث تنص المادة (9) فتفسح المجال لتعليم لغة أو لغات أجنبية على أساس منظم مخطط."[1] كان صدور هذا المرسوم الانطلاقة الفعلية لوضع أسس النظام التعليمي الجزائري.

بدأ العمل بنظام المدرسة الأساسية بشكل رسمي مع الدخول المدرسي لعام 1980، والذي "يتمثل في ظهور مرحلة التعليم "التحضيري" ثم مرحلة التعليم "الأساسي" اللذين لم يكونا موجودين فيه قبل اليوم (...)، أما المرحلة المختفية فهي مرحلة التعليم المتوسط بحيث أدمجت في المرحلة الابتدائية، و أطلق عليهما اسم مرحلة التعليم الأساسي."[2]

كان إصلاح المدرسة الموروثة بالعمل على تعريبها بشكل كلي، و تأصيل الهوية اللغوية والثقافية، من خلال وضع سياسة تعليمية تقوم على نظام التعليم الأساسي التي كانت ترى في تكريس مبدأ التعريب ضرورة تسترد بها المدرسة الجزائرية هويتها.

لم تقبل الأطراف غير الراضية عن التعريب مشروع المدرسة الأساسية، "فلم ينظروا إلى هذا الإصلاح بعين الرضا، فهم غير مقتنعين و لا مؤمنين به أصلا، (...) و طفقوا يبحثون عن أي وسيلة تمكنهم من إفشال المشروع، طالما أنهم ما يزالون يستولون على مناصب إدارية ذات نفوذ وتأثير."[3] كان النفوذ الذي تمتعت به هذه الفئة له تأثير في تغيير القرارات أو إهمالها و عدم تنفيذها.

---

[1] اللغة العربية في المجتمع الجزائري، ص 26.

[2] تركي رابح، أصول التربية و التعليم، (لطلبة الجامعات و المعلمين و المفتشين و المشتغلين بالتربية والتعليم في مختلف المراحل التعليمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 1990، ص 81.

[3] تحديات اللغة العربية في المجتمع الجزائري، ص 28.

كان لتقلد الفئة الفرانكفونية لمناصب وزارة التربية تأثير في توجه مسار المدرسة الجزائرية، بعيدا عن مبدأ التعريب، فالمواقف التي تبنتها هذه الفئة من أمثال "الوزير مصطفى الأشرف يوم جاء على رأس وزارة التربية عام (1977)، تلك المواقف التي وجدت سبيلها إلى نفوس الضعيفة و شككتها في جدوى التعليم الأصلي و في قيمة النهج المتبع في تعريب التعليم، و في نزاهة المعربين على استيعاب المفاهيم العلمية و مسايرة المستجدات الحضارية."[1] أدى تنصيب أصحاب الفكر الفرانكوفوني على رأس وزارة التربية إلى اضطراب نظام التعليم و عدم تحقيق أهداف المدرسة الأساسية.

دعوة مصطفى الأشرف إلى التخلي عن التعليم باللغة الأصل، و ما تبعه من حجج تكمن في عدم قدرة اللغة العربية و المعربين على احتواء القطاع و النهوض به؛ ولم يقف الأمر على ذلك، حيث "أقدم على تغيير الاتجاه الذي كانت تسير عليه الوزارة، فجمد عمليات التعريب التي كانت قد انطلقت بشكل واسع في كامل مؤسسات التعليم، و دعا إلى إعادة الأقسام المزدوجة حتى في المجال الأدبي، كما ألغى نظام التعليم الأصلي، و عجل بحذف الأقسام التي كانت مفتوحة بمؤسسات هذا التعليم، و في الوقت ذاته أصدر تعليمة تقضي بتعليق العمل بنظام التعليم الأساسي."[2]

من شأن هذه القرارات، زعزعة استقرار نظام التعليم، كما أن التغييرات التي قام بها أعادت المدرسة الجزائرية إلى نظام التعليم الموروث بتجميد التعريب و تعليق نظام التعليم الأساسي.

لم يقف الأمر على كونها دعوات تعبر عن موقفه الفرانكفوني، و إنما باشر بتنفيذها في قطاعه، و التي لولا "المثقفين المناضلين الذين وقفوا ضده، و وقف معهم الجهاز المركزي لجبهة التحرير الوطني(...) مما جعل السلطة تراجع موقفها منه، و تعفيه من مهامه."[3] وعي الفئة المثقفة بخطورة ما كان الأشرف يصبو إلى تمريره من خلال سياسته التعليمية التي سارعت للضغط على

[1] المدرسة في الجزائر حقائق و إشكالات، ص 49.

[2] المدرسة في الجزائر حقائق و إشكالات ، ص 186.

[3] المرجع نفسه، ص 49.

الحكومة لإبعاده عن القطاع والحد من صلاحياته؛ رغم إبعاد الرجل عن الوزارة، إلا أن التغييرات التي أحدثها أو التي كان يصبو إلى إحداثها استمرت تداعياتها إلى اليوم.

حيث عرف قطاع التعليم تذبذبا في القرارات و التنفيذ، فكل المحاولات اللاحقة عرفت نوعا من التردد في تطبيق القرارات و غموضا في السياسة المتبعة؛ و هذا ما عكسه القرار الرئاسي الصادر في عام 1988 و "الخاص باسترجاع المؤسسات التي كانت تابعة للديوان الثقافي الفرنسي ديكارت و إدراجها ضمن النظام التعليمي الوطني (...) و جزأرة مضامينها(...)، إننا لا نجد تفسيرا مقبولا للتراجع الذي وقع بعد ذلك، خاصة إذا علمنا أن التعليمات قد طبقت في البداية تطبيقا تاما، فبعد أن استرجعت الوزارة المؤسسات الثلاث شرعت على الفور في تنفيذ إجراءات التصحيح و التحويل و استمر ذلك إلى غاية 1991، و لكن تراجع المسؤولين عن الالتزام بكل ذلك بدا واضحا عام 92/91، فلم يتحمس أي مسؤول(...) و يصحح الوضعية التي أصبحت غير مقبولة."[1]

قوبل القرار الذي اتخذته الحكومة لجزأرة هذه المؤسسات الموروثة من الحقبة الفرنسية ذات النظام الموروث و إلحاقها بالنظام التعليمي الوطني من قبل الوزراء بالتجميد و التعطيل، و هذا الوضع ما هو إلا نتيجة الصراع الحاصل بين الفرانكفونيين و المعربيين.

عرفت جل القرارات التي اتخذت قبل نهاية الثمانينيات و التي باشرت الوزارات في تنفيذها مع مطلع التسعينيات ترددا و تماطلا في تنفيذ البعض و تجميد البعض الآخر، فأصبحت هذه القرارات تتغير بتغير الوزراء، و هذا ما حدث "لما قام به وزير آخر (السيد جيار) في عام 1992 حين أقدم على توقيف تنفيذ قرار كان قد اتخذه سلفه السيد (علي بن محمد) بعد موافقة الحكومة، ذلك القرار الرامي إلى تأجيل تدريس اللغة الأجنبية إلى الصف الخامس من التعليم الأساسي."[2]

---

[1] المرجع نفسه، ص 187.

[2] المدرسة في الجزائر حقائق و إشكالات، ص 186.

أثر الوضع السياسي للبلاد بعد أحداث 1988 على عملية سير تعريب التعليم، حيث حوصر من قبل الفرانكوفونيين الذين اتهموا المدرسة المعربة بتصدير الإرهاب و أنها السبب لما آل إليه الوضع الأمني و السياسي للبلاد؛ هذا الوضع أدى إلى إلغاء عدة قرارات التي انتهت بتجميد التعريب.

**ج- مرحلة التعليم الابتدائي (من 1992 إلى اليوم):**

عرف مطلع التسعينيات بداية نهاية نظام التعليم الأساسي، و الذي عرف تضييقا بإلغاء و تجميد العديد من قراراته إلى غاية سنة 1992 حيث قام الوزير الذي شغل منصب وزارة التعليم بإلغاء "التعليمات السابقة، و أعاد فتح الصفوف الابتدائية التي تم حذفها، (...) ومنذ ذلك الوقت و الأمر باق على هذا الوضع، و لم يجرؤ أي وزير جاء بعد ذلك أن يغير أو يصحح الوضعية التي عادت كما كانت أو أكثر."[1]

وجدت هذه الإجراءات طريقا إلى القرارات السلطوية نتيجة ابتعاد المسؤولين عن تطبيق السياسة الوطنية التي أقرتها الجزائر، فلم يعد لقرارات التعريب أي فاعلية بإعادة فتح المدرسة الموروثة، و بقيت المدرسة الجزائرية على هذا الحال إلى اليوم.

يعد المنعرج السياسي الذي أعقب أحداث 88 (التعددية الحزبية و الانفتاح السياسي) منعرجا خطيرا لمسألة التعريب في الجزائر و سير تعميم استعمال اللغة العربية في مجال التعليم، فلم ترضى الفئة الفرانكوفونية و لم تتقبل المكاسب التي حققها تعريب التعليم، و التي استغلت الأحداث لصالحها بالوقوف ضد تعريب المدرسة الجزائرية، "فقد بذلوا جهدا كبيرا في وضع خطة تجرد المدرسة من وطنيتها و النظام التربوي من خصوصياته، و تبقيه هيكلا بلا روح، فاقترحوا نظاما يقلص من مساحة

[1] المرجع نفسه، ص 187.

الاهتمام باللغة العربية، و يختصر البرنامج الديني في بعض المواعظ الأخلاقية و الآيات القرآنية التي تدعم مضمون التربية المدنية."[1]

كانت تداعيات الإصلاحات التي أقرتها الحكومة، فيما بعد، تمويها للقضاء على مكاسب المدرسة الوطنية التي مكنت العربية من استرجاع مكانتها في التعليم، فجل هذه الإصلاحات لا تخدم العربية و لا تعمل على الحفاظ على أمنها، و هكذا، استمرت المضايقات في حق العربية و إعطاء الفرنسية مساحة أكبر لتعزيز مكاسبها اللغوية.

يعبر ما وصلت إليه المدرسة الجزائرية في التسعينيات عن فشل السياسة اللغوية، أو بالأحرى إفشال تلك السياسة لتفعيل الإصلاحات التي أقرتها الوزارة مع بداية الألفية الجديدة، و ذلك لتمرير مشروع يزكي الفرنسية، حيث "تأسست اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية في 13 ماي 2000 حيث دعت هذه اللجنة إلى أولوية الفرنسية لا الانجليزية لغة ثانية بدعوى أنها أقرب إلى المجتمع الجزائري؛ ووصفت فيها المدرسة الأساسية بأنها خزان للإرهابيين، (...) و نصت المنظومة التربوية على أن الفرنسية تدرس في المدرسة الابتدائية ابتداء من السنة الثانية، و أجلت الانجليزية إلى السنة السابعة."[2]

ساهم الأمر في احتدام الصراع بين المعربين و الفرنكوفونيين، فأصبحت وسائل الإعلام فضاءا لتراشق التهم، حيث اتهم الفرانكوفونيون المدرسة الأساسية أنها مدرسة أصولية تصدر الإرهاب، و انتقد المعربون الإصلاحات الجديدة كونها جاءت لتمرير مشروع غربي يرمي للقضاء على الهوية العربية الإسلامية للشعب الجزائري.

[1] المدرسة في الجزائر حقائق و إشكالات ، ص 414.

[2] تحديات اللغة العربية في المجتمع الجزائري، ص 21.

انعكس هذا الأمر على السياسة اللغوية التي لم تستقر على قرار ثابت، حيث تم تدريس اللغة الفرنسية في السنة الثانية و اللغة الانجليزية في السنة السابعة، ثم تم التراجع عن التدريس المبكر للفرنسية مع الدخول المدرسي المقبل، كما تم تطبيق قرار اختيار اللغة الأجنبية الأولى بين الفرنسية و الانجليزية في الطور المتوسط و تم أيضا التراجع عنه لتبقى اللغة الفرنسية اللغة الأجنبية الأولى.

اتسمت مرحلة الإصلاحات بالاضطراب، حيث أصبحت المدرسة الجزائرية مخبر تجريب لا يركن إلى تخطيط تعليمي تربوي واضح، و هذا ما تعكسه القرارات (المرتجلة) التي سرعان ما يتم التخلي عنها؛ و يعود هذا إلى "الإجراء الذي دخل حيز التنفيذ بداية من الموسم الدراسي 2003/ 2004، أن القانون الذي ينظم الحياة المدرسية و الثقافية لم يعد له وزن لدى المسؤولين في وزارة التربية. إن مثل هذا التصرف يفتح الباب على مصراعيه للتجاوزات و الاجتهادات الشخصية التي لا يرجع فيها المسؤول إلى النصوص، إنما يعتمد ميوله و قناعاته، و لا يراعي المصلحة العامة، و لا يرجع إلى أصول السياسة التشريعية."[1]

يخول إلغاء العمل بالقانون و التشريع المدرسي للمسؤولين حرية وضع القوانين وإلغائها، حيث أصبحت تتغير بتغير الوزراء، و هذا ما نشهده اليوم حيث أصبح مع كل دخول مدرسي إصلاحات جديدة لا تخضع إلى دراسة شاملة، و لا إلى تخطيط استراتيجي مسطر من قبل الوزارة إلى حد ما، و هذا الأمر يدفع المدرسة الجزائرية إلى المجهول في ظل غياب سياسة لغوية تعليمية واضحة.

يتشكل في ظل غياب تخطيط لغوي ينطلق من بيئة المدرسة الجزائرية، و استيراد أنظمة تربوية عالمية كما هي دون مراعاة خصوصيات المدرسة الجزائرية اللغوية و الثقافية وضعا خطرا على الهوية الوطنية و اللغوية، و لا سيما إن تم استيراد هذه الأنظمة بمرجعياتها المختلفة التي تهمش اللغة الأم (العربية) عند تطبيقها، و تقدم كل الامتيازات للغة الغربية (الفرنسية) على حساب الأولى.

[1] المدرسة الجزائرية حقائق و إشكالات، ص 240.

توجه تداعيات فتح المجال للغات الأجنبية الأخرى في المدرسة الجزائرية نحو الفرنسية لا غير، وهذا ما نلاحظه من خلال الإصلاحات التي ادعت مواكبة الأنظمة التعليمية الغربية، و من أمثلة ذلك "تعويض الرموز التي أساسها اللغة العربية برموز أساسها الحروف اللاتينية (...)؛ يحاولون أن يربطوا أنفسهم باللغة الفرنسية حتى في هذه الرموز التي هي مجرد إشارات يرمز بها إلى المتغيرات ذات الدلالة العلمية(...،) أننا لنعجب أشد العجب من الموقف المريب الذي اتخذته وزارة التربية من مادة التربية الإسلامية، حين أقدمت على إلغاء التخصص الذي كان موجودا، و تهميش مادة التربية الإسلامية مقارنة بالمواد الأخرى."[1]

أعادت هذه الإجراءات للغة الفرنسية أمجادها في المدرسة الجزائرية، فالتخلي عن الرموز العربية في المواد العلمية و تعويضها برموز لاتينية، كما كان الأمر في عهد المدرسة الفرنسية، هو إجراء يفسح مجال تموضعها؛ و أيضا من تداعيات إبعاد المدرسة الجزائرية عن هويتها العربية الإسلامية حذف شعبة العلوم الإسلامية و تقليص ساعات تدريسها.

تميزت اللغة العربية في مرحلة الإصلاحات بالوضع السيئ لإخراج العربية من محور الإصلاحات، و هذا نتيجة للقرارات التي لم تول أي اهتمام بها، و لطبيعة السياسة اللغوية (غير الواضحة) المنتهجة التي ساهمت في تهميش العربية بتجاهل الخصوصيات اللغوية؛ وساعدت الناقمين على العربية تمرير أفكارهم بإعادة تكريس نظام المدرسة الموروثة، و استفحال ظاهرة الازدواجية اللغوية في المدارس ما أدى إلى ضعف المستوى الدراسي الذي هو في تدن مستمر.

**استنتاج:**

يمكن تبيان واقع اللغة العربية (الأمن اللغوي) في التعليم الجزائري منذ بدايات الاحتلال الفرنسي (السياسة الاستعمارية) إلى غاية ما بعد الاستقلال (سياسة التعريب) عبر عدة مراحل، كما هو

[1] المدرسة الجزائرية حقائق و إشكالات ، ص 267، 271.

مبين في الجدول الآتي:

| المرحلة الزمنية | تقييم وضع اللغة العربية في التعليم |
|---|---|
| قبل 1830 | جيد |
| 1833- 1848 | من جيد إلى متوسط |
| 1848- 1904 | ضعيف |
| 1931- 1954 | من ضعيف إلى متوسط |
| 1962 | من متوسط إلى ضعيف |
| 1964- 1976 | من متوسط إلى جيد |
| 1976- 1992 | جيد |
| 1992 إلى اليوم | من متوسط إلى ضعيف |

يحيلنا الجدول إلى وضع معطيات بيانية لتبيان النتائج المرجوة منه، كما هو موضح في الرسم البياني (الأعمدة البيانية) الآتي:

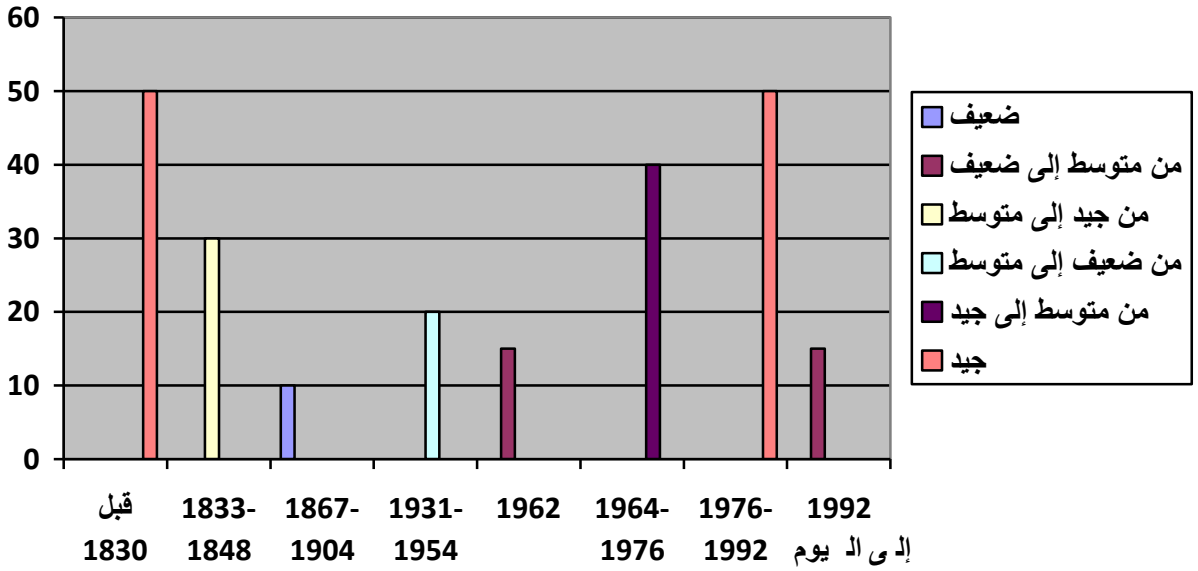


يتضح من خلال الرسم البياني، أن واقع اللغة العربية في التعليم في الجزائر مر بمراحل حققت العربية فيه أمنها اللغوي إلى حد ما، كما عرفت مراحل من الضعف و التقهقر لما يعكسه واقع اللاأمن اللغوي. تحيلنا نتائج الرسم البياني إلى ما يلي:

1- مرحلة ما قبل 1830 (جيد): اتسمت العربية قبيل الاحتلال الفرنسي بالوضع الجيد كونها لغة التعليم الأولى و الوحيدة، و هذا ما تعكسه نسبة التعليم المرتفعة 98%.

2- مرحلة 1833- 1848 (من جيد إلى متوسط): كانت بداية تقهقر التعليم وتغييب اللغة العربية بهدم المساجد و دور التعليم، و سن القوانين التي تقصي العربية من التعليم.

3- مرحلة 1867- 1904 (ضعيف): اتسمت هذه المرحلة بضعف تواجد اللغة العربية لتغييبها بشكل كبير من التعليم بالقضاء على كل أشكال التعليم العربي، و الشروع في تنفيذ سياسة الإدماج والتنصير بنشر التعليم الفرنسي بشكل محدود.

4- مرحلة 1931- 1954 (من ضعيف إلى متوسط): عرفت هذه المرحلة انتشار التعليم بالعربية مقارنة بالمرحلة السابقة، و هذا ما نجده مع انتشار مدارس جمعية العلماء المسلمين و

المدارس الحرة و اعتراف دستور 1947 باللغة العربية، إلا أنها حوصرت من قبل المحتل بمصادرتها و إغلاقها، و لمجابهة الأمر قامت السلطات الفرنسية بالسماح للجزائريين للالتحاق بصفوف المدارس الفرنسية بشكل محدود.

5- مرحلة 1962 (من متوسط إلى ضعيف): كان التعليم الموروث عن الحقبة الاستعمارية هو السائد، و بالتالي كان التعليم مفرنسا في ظل غياب اللغة العربية، فحداثة الاستقلال و حداثة الدولة الجزائرية لم يمكنها من تعريب التعليم.

6- مرحلة 1964- 1976 (من متوسط إلى جيد): عرفت اللغة العربية في المرحلة الانتقالية الانطلاقة الفعلية لتعريب التعليم، و السعي لجعل العربية هي لغة تعليم كافة الأطوار بسن القوانين واتخاذ القرارات الخاصة بتبني التعريب.

7- مرحلة 1976- 1992 (جيد): تمكنت اللغة العربية في هذه المرحلة من استرجاع مكانتها الرسمية في المدرسة الأساسية، بتطبيق قرارات التعريب في كافة الأطوار التعليمية.

8- مرحلة 1992 إلى اليوم (من متوسط إلى ضعيف): بعد ما حققته العربية في المرحلة السابقة، تم في هذه المرحلة التخلي بشكل تدريجي عن المدرسة الأساسية الوطنية وإعادة بعث المدرسة الموروثة، كما تميزت بجملة من الإصلاحات التي لم تخدم العربية، بل عملت على إعادة نشر الفرنسية في المدرسة الجزائرية.

يتضح، مما سبق، أن الأمن اللغوي في التعليم حقق نسبة من القوة قبيل الاحتلال الفرنسي، إلا أن اللاأمن اللغوي كان هو السائد طيلة فترة الاحتلال مع بعض محاولات نشر العربية في التعليم، واستمر الوضع إلى غاية استقلال الجزائر التي عملت على تحقيق أمنها اللغوي في التعليم، و هذا ما حدث خلال سنوات الاستقلال باسترجاع العربية لمكانتها الرسمية في المدرسة الجزائرية إلا أنه خلال العقود القليلة الماضية لم تول أي اهتمام لأمن العربية في التعليم.

**3- تعريب التعليم العالي:**

يختلف تعريب التعليم العالي عن تعريب التعليم المدرسي، فلم تخضع الجامعات الجزائرية إبان الاستقلال إلى التعريب الإجباري كما حدث في المدارس؛ حيث "كانت المؤسسات الجامعية قائمة قبل الاستقلال بمدة طويلة، لأن الجالية الفرنسية و الأوروبية عامة، وفيرة، فهيأت لها الحكومة الفرنسية أسباب الدراسة الجامعية طبق المناهج الفرنسية؛ وقد خولت الحكومة الجزائرية المستقلة لتلك المؤسسات العريقة حرية الخيار التعريبي الفردي قدر المستطاع، فصار التعريب أمرا شخصيا مرتبطا بهمة العمداء ومشاربهم اللغوية والفكرية."[1]

أوكل قرار تعريب التعليم العالي عند الاستقلال إلى عمادة الجامعة، و بذلك كان تعريب التعليم العالي خيارا يتماشى و الخيارات الفردية و الاتجاهات اللغوية و الثقافية، فلم يكن التعريب شاملا و لا إجباريا و ذلك لحداثة الاستقلال و تشكل الحكومة الجزائرية الحديثة، فلم تكن الظروف مواتية لفرض التعريب الشامل على التعليم العالي و صعوبة الأمر لقلة الإمكانات البشرية.

و لهذا تم تأجيل تعريب التعليم العالي الذي لم ينطلق إلا مع مطلع السبعينيات، حيث باشرت الجامعات الجزائرية بتعريب الفروع الأدبية و العلوم الإنسانية، و "قد عرب ثلث الطلاب في العلوم الاجتماعية سنة 1978 على الأقل و بقرار 21 تشرين الأول/ أكتوبر 1970، عربت الحقوق، لكن الكلية المعنية لم تشرع في بث التدريس القانوني المعرب إلا في كانون الأول/ ديسمبر 1973، و كذلك الأمر في علم الاجتماع و علم النفس؛ و عربت كذلك الفلسفة و التاريخ و الآداب العربية."[2]

كانت بداية تعريب الجامعة الجزائرية بشكل جزئي الذي شمل فروع العلوم الأدبية والعلوم الإنسانية و الاجتماعية دون تعريب العلوم التقنية، و قد أخذ تعريب هذه الفروع وقتا من الزمن.

---

[1] التعريب و تنسيقه في الوطن العربي، ص 157.

[2] حولية شمال أفريقيا: (1966)، ص 310، و (1967)، ص 582، التعريب و تنسيقه في الوطن العربي، ص 157.

كان سير تعريب التعليم العالي بطيئا، إلا أنه كان يتجه نحو تعميم اللغة العربية في الجامعة الجزائرية، إلا أنه سرعان ما اصطدم هو الآخر بأحداث الثمانينيات فأدى إلى توقف تعميم اللغة العربية في الجامعة، و "كان إبقاء التخصصات العلمية مفرنسة خلال سنوات نهاية الثمانينات و سنوات التسعينات هو حل طارئ، كانت قد خلفته أحداث 8 أكتوبر من سنة 1988، و كذلك العشرية السوداء التي أثقلت كاهل الشعب الجزائري."[1] و بذلك، لم يتم تعريب التخصصات العلمية و التقنية (رغم المحاولات) و بقيت مفرنسة إلى اليوم.

لم تعرف الجامعة الجزائرية في القرن الواحد و العشرين تغييرا يذكر في قضية التعريب، على الرغم مما شهدته "الجامعات الجزائرية من عدة إصلاحات تهدف إلى زيادة مردودية التعليم على هامش المناقشة، و لم يكن لها أن أعادت الاعتبار للغة العربية كلغة علمية في الجامعات الجزائرية، و ظلت مؤسسات التعليم العالي الجزائري تسير بازدواجية لغوية."[2]

لم تحاول جل الإصلاحات التي شهدتها الجامعة إعادة قضية التعريب إلى الواجهة التي بقيت مفرنسة، و أصبحت جامعات العلوم الإنسانية و الأدبية يتخللها نوع من الازدواجية اللغوية، خصوصا مع الإصلاحات الأخيرة بإدخال نظام (ل م د) إلى الجامعة الجزائرية. لقد بقيت (جامعات العلوم التقنية) حبيسة اللغة الفرنسية على الرغم من تغير موازين الهيمنة اللغوية العلمية و المعرفية إلى لغات أخرى كالانجليزية.

**استنتاج:**

يمكن تبيان وضع اللغة العربية في التعليم العالي منذ الاحتلال الفرنسي إلى اليوم كما هو مبين في الجدول الآتي:

---

[1] وهيبة جراح، قوانين تطوير اللغة العربية في الدولة الجزائرية، اللغة العربية و البرلماني، ص 60.

[2] المرجع نفسه، ص 59.

| الفترة الزمنية | تقييم وضع اللغة العربية في التعليم العالي. |
|---|---|
| فترة الاحتلال | ضعيف |
| 1962- 1969 | ضعيف |
| 1973- 1980 | من متوسط إلى جيد |
| 1990 إلى اليوم | من جيد إلى ضعيف |

تظهر نتائج الجدول في الرسم البياني (الأعمدة البيانية) الآتي:

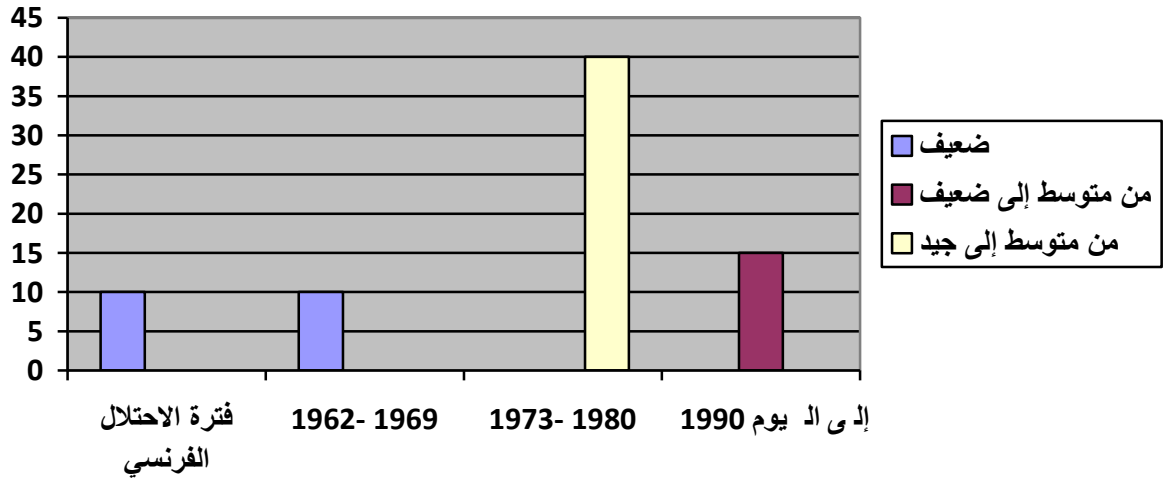


يتبين من خلال الرسم البياني، أن اللغة العربية في التعليم العالي مرت بعدة مراحل مختلفة:

1- مرحلة الاحتلال الفرنسي (ضعيف): كانت اللغة الفرنسية هي لغة الجامعات كونها جامعات فرنسية، و لم يكن للعربية أي وجود فيها.

2- مرحلة 1962- 1969 (ضعيف): كان وضع العربية مغيب لحداثة الاستقلال، و لإبقاء خيار التعريب بيد العمادة.

3- مرحلة 1973- 1980 (من متوسط إلى جيد): لم يتم تعريب الجامعات الجزائرية إلا مع مطلع السبعينيات، حيث تم تعريب الفروع الأدبية و الإنسانية، إلا أن الفروع العلمية و التقنية بقيت مفرنسة مع بعض محاولات تعريبها.

4- مرحلة 1990 إلى اليوم (من متوسط إلى ضعيف): اصطدمت الجامعة الجزائرية بعد نجاح تعريب الفروع الأدبية بتجميد التعريب مع مطلع التسعينيات إلى اليوم.

يتضح أن اللغة العربية في التعليم العالي لم تحقق أمنها اللغوي، و هذا ما يعكسه واقع اللاأمن اللغوي طوال فترة الاحتلال الفرنسي و امتد ذلك إلى غاية الاستقلال، و ظل الوضع على ما هو عليه إلى غاية مطلع السبعينيات، حيث تم تعريب الفروع الأدبية و العلوم الاجتماعية و الإنسانية و كليات الحقوق، و بذلك حققت العربية أمنها اللغوي بشكل جزئي إلى غاية التخلي عن مبدأ التعريب مع مطلع التسعينيات، و ظل الوضع يسوده اللاأمن اللغوي إلى غاية اليوم مع الإصلاحات الجديدة التي لم تول أي أهمية للغة العربية بل كرست الازدواجية بشكل كبير.

**المبحث الثالث: تعريب المؤسسات الإدارية و الإعلام**

**1- تعريب الإدارة و المحيط:**

شمل تبني الجزائر لمبدأ التعريب غداة الاستقلال أيضا تعريب الإدارة الجزائرية، والتي عانت فيها اللغة العربية أيام الاحتلال الفرنسي التهميش و الإقصاء في الإدارات الفرنسية، حيث سعى المحتل لفرض اللغة الفرنسية في المعاملات الجزائرية، و "من القرارات الرامية إلى إبعاد العربية من التداول إبان الاحتلال الفرنسي، تلك القرارات التي تطلب من الموثقين المسلمين (القضاة) أن يحرروا بعد هذا التاريخ (1906) عقودهم باللغة الفرنسية بدل اللغة العربية، لكن هذه المؤامرة لم تنجح، حيث ثم تعيين خمسة محاكم للقضاة الموثقين كي تتولى إبرام العقود باللغة الفرنسية، فمنيت هذه التجربة بالفشل فلم يتم تحرير سوى 50 عقدا باللغة الفرنسية طول 18 شهرا من جملة 2114 عقد مبرم أي ما يمثل نسبة 23%."[1]

لم تنجح محاولات المحتل في فرنسة معاملات الجزائريين بداية الاحتلال، حيث لم يتم فرنسة إلا الجزء القليل من مواثيق الجزائريين محافظين على اللغة العربية عند تحرير مختلف المواثيق؛ إلا أنه مع تشييد المحتل لإدارات فرنسية النشء، كانت الفرنسية هي اللغة الوحيدة للتعامل مع هذه الإدارات.

تعد الإدارة من أبرز تحديات التعريب التي ظلت بمختلف مؤسساتها و مراسلاتها ومكاتبها مفرنسة إلى غاية ما بعد الاستقلال، فكان لزاما على الدولة الجزائرية اتخاذ قرار يلزم الحكومة تعريب كل المؤسسات و الأجهزة الحكومية و الإدارية. و بهذا يمكن أن نعرف تعريب الإدارة "بمعنى إحلال اللغة العربية محل اللغة الفرنسية في جميع أجهزة الدولة ومرافقها، و كذلك في سائر إدارات المشاريع الخاصة، و في شتى هياكل الإنتاج الأساسية، و في مختلف شبكات الاتصال الاجتماعي بين الأجهزة

[1] الاستعمار الفرنسي و سياسة الفرنسة في الجزائر، ص 117.

الإدارية للدولة و المواطنين المتعاملين مع تلك الأجهزة."[1]

يعد تعريب الإدارة إحدى أهم مراحل التعريب الشامل بعد التعليم، فلا يعقل بعد أن افتكت الدولة الجزائرية استقلالها التام تبقى مؤسساتها و هياكلها و إداراتها خاضعة لهيمنة اللغة الفرنسية، و يتم ذلك بوضع تخطيط ناجع للوصول إلى تحقيق التعريب الشامل للإدارة الجزائرية.

كانت كل إدارات و مؤسسات الحكومة المؤقتة عشية الاستقلال الجزائري تعتمد في تعاملها على اللغة الفرنسية، "فمنذ تأسست الحكومة المؤقتة هيكلت نفسها على التعامل باللغة الفرنسية، فكانت إدارتها كالإدارة الفرنسية (...) حتى الوزراء المحسوبين على اللغة العربية كان عليهم أن يتعاملوا بالفرنسية مثل: احمد توفيق المدني و عبد الحميد مهري؛ و كل المراسلات التي كانت تصل إلى مقر الحكومة بالعربية كانت تترجم إلى الفرنسية و ليس العكس" الأرشيف الوطني علبة 21- 50."[2]

حافظت الحكومة المؤقتة على الإدارة (الفرنسية) الموروثة، فكانت كل المعاملات والمراسلات والوثائق تحرر باللغة الفرنسية؛ و حتى تلك التي تحرر بالعربية يتم ترجمتها إلى الفرنسية، فكانت اللغة الفرنسية هي المسيطرة و اللغة الأولى في الإدارة، و لم يكن للغة العربية أي موقع فيها.

عرفت الإدارة هي الأخرى انقساما في توجهها اللغوي بين الفرانكفونيين و المعربين، والتي واجهت أغلبية الأطر المفرنسة التي تدعو إلى الإبقاء على اللغة الفرنسية حفاظا على مناصبها، و الأقلية المعربة التي ترى في تعريب الإدارة ضرورة للتخلص من قيود اللغة الفرنسية. و أمام هذا الوضع، كان خيار الحكومة هو تعريب الإدارة مع الحفاظ على مناصب الموظفين بتلقينهم اللغة العربية.

لم يكن تعريب الإدارة بالأمر السهل، نظرا لما خلفه المحتل، فقد عملت الإدارة الفرنسية قبل

[1] التعريب و القومية العربية في المغرب العربي، ص 118، 119.

[2] تاريخ الجزائر الثقافي مرحلة الثورة (1954- 1962)، ص 90.

رحيلها على تثمين روابط التبعية الذي كان ضمن مخططها السياسي ما بعد الاستعمار؛ فقد "فتح باب فرنسا أمام عدد كبير من الشباب الجزائري منذ سنة 1958، كان فعلا خطة بارعة اتبعها الرئيس الراحل ديغول de Gaulle ليضمن ديمومة ارتباط الجزائر بالفلك الثقافي الفرنسي."[1] نجح ديغول إلى حد ما في غرس اللغة الفرنسية في إدارة ما بعد الاستقلال بتكوين عدد كبير من الموظفين الجزائريين المفرنسين الذين وقفوا ما بعد الاستقلال حائلا دون سير عملية تعريب الإدارة، وهذا الأمر يعد من أهم عوامل صعوبة تعريب الأجهزة الحكومية والمصالح الإدارية.

اجتهدت الجهات المعربة في الحكومة لتشكيل إدارة جزائرية غير تلك الموروثة عن المحتل الفرنسي، "ففي سنة 1962 تأسست في الجزائر مدرسة إدارية حديثة، أي غير موروثة من العهد الاستعماري، و كان من أهداف تلك المدرسة تعليم الموظفين الجزائريين اللغة العربية."[2] و هكذا، بدأ الحراك المدني و السياسي لتفعيل سير تعريب المصالح الإدارية و تشكيل أطر إدارية معربة، بنشر اللغة العربية على ألسن الموظفين؛ إلا أن هذا الحراك لم يكن في المستوى المطلوب فلم تعرف تلك الفترة أي انجاز يذكر في تعريب الإدارة.

و مع "وصول الرئيس بومدين إلى السلطة أدرك أن تعريب الإدارة لن ينجح إلا بإفهام كل جزائري أنه لا حياة في الجزائر لمن لا يتعلم اللغة الوطنية الأصلية، (...) فقد كان من أولى قرارات حكومة بومدين قرار رفع مرتبات الموظفين الذين يتعلمون العربية في مدة لا تزيد عن 4 سنوات، و أكثر من ذلك أن مجلس الوزراء الجزائري قرر في نيسان/ أبريل 1968 وقف تعيين أي موظف جزائري جديد اعتبارا من أول عام 1971 إذا لم تكن لديه معرفة كافية باللغة العربية."[3]

تعامل هواري بومدين مع تعريب الإدارة بسياسة تختلف عن سياسة تعريب التعليم؛ بإتباع

---

[1] التعريب و القومية العربية في المغرب العربي، ص 121.

[2] المرجع نفسه، ص 122.

[3] المرجع نفسه، ص 122.

سياسة التحفيز و الترهيب و ذلك لما يتسم به القطاع من صعوبات، فتم منح امتيازات للموظفين الذين يزاولون دروس تعليم اللغة العربية، و إلقاء الخطب باستهداف الفرد الجزائري الذي سيصبح موظف الغد بأنه لا مناص عن تعلم اللغة الأم، و لا وجود لتوظيف إداري دون وجود مستوى معين لدى الموظف في اللغة العربية.

كما عمل على تهيئة الظروف التي تمكن الموظف من تعلم اللغة العربية، و تسهيلا لذلك "افتتحت الحكومة الجزائرية فصولا ليلية لتعليم الموظفين اللغة العربية."[1] إلا أن هذه القرارات لم تنفذ بنفس الصرامة، حيث ظل تهميش اللغة العربية عند التوظيف هو السائد و عدم إجبار الموظف مزاولة دروس اللغة العربية، كل هذه العوامل وغيرها ساهمت في فشل التعريب الشامل للإدارة.

كانت البداية الفعلية لمسيرة تعريب الإدارة حين "بدأت الدولة الجزائرية تهتم بتعريب الإدارة من سنة 1968، و في هذه السنة صدر أول أمر رئاسي يقضي بإجبارية معرفة اللغة الوطنية (العربي) على الموظفين و من يماثلهم و تليه أوامر، و مراسيم و قرارات متعددة منها: مرسوم 8 فبراير 1969، ومنشور 12 فبراير 1970، و مرسوم 24 يوليو 1970، وقرار 12 أبريل 1972.. إلخ، و الملاحظ أن هذه الأوامر و القرارات و المراسيم لم تنفذ بنفس الكيفية في كل المؤسسات الرسمية."[2]

باشرت الحكومة الجزائرية بتعريب الإدارة بداية من سنة 1968، و ذلك بتعريب الوثائق و إلزام الموظفين بتعلم اللغة العربية مع إصدار عدة قرارات لترقية اللغة العربية في المصالح الإدارية و أجهزة الحكومة. و بهذا، يمكن القول، أن الإدارة الجزائرية عرفت تأخرا في تعريبها، فلم تحقق أي تقدم في سير العملية إلا مع بداية السبعينيات.

واجهت الحكومة الجزائرية عدة صعوبات أدت إلى عدم تنفيذ قرارات التعريب بالشكل

---

[1] التعريب و القومية العربية في المغرب العربي ، ص 122.

[2] التعريب بين المبدأ و التطبيق، ص 541.

المطلوب، وتماطل الجهات المعنية، ما أدى إلى تأخر تعريب الإدارة؛ و الذي مر بمرحلتين "الأولى من 1980- 1982 و تشمل الإدارات ذات الاتصال المباشر بالجمهور و تتوافر فيها العناصر البشرية القادرة على التعريب، و المرحلة الثانية من 1982- 1985 و تشمل بقية الإدارات الحكومية."[1] و بهذا كان التنفيذ الفعلي لقرارات السبعينيات مع مطلع الثمانينيات بتعريب الإدارات ذات الاتصال المباشر بالشعب أولا، ثم باقي المصالح الإدارية.

لم يكن سير التعريب في الإدارة و أجهزة الدولة بنفس الوتيرة، و ذلك لاختلاف قبول التعريب ما بين الوزارات، فمن بين أولى الوزارات التي أبدت اهتماما بالتعريب وزارة العدل التي "قررت تعريب القضاء سنة 1971 و منع استعمال اللغة الفرنسية في المرافعات والمداولات و النطق بالأحكام (...)، لم يكن أمام القضاة و المدعين و المحامين الذين لم يكونوا يعرفون اللغة العربية سوى الاعتكاف على تعلم اللغة العربية، و تمكنوا في مدة قصيرة من التكيف مع الوضع الجديد، و ما يزال تعريب القضاء متواصلا."[2] تمكنت الوزارة من تعريب جزء مهم من القضاء، فحزم وزارة العدل في قضية التعريب دفعت سلك القضاء لتعلم اللغة العربية، و بذلك تمكنت الوزارة من تجاوز شوط مهم من تعريب جهازها.

من بين الوزارات التي حققت انجازا يذكر في قضية التعريب، هما "الوزارتان اللتان تطبقان سياسة التعريب بإصرار و عزم الدفاع و الأوقاف، فوزارة الدفاع ورثت التقاليد الفكرية العربية التي نشأ عليها قادة الثورة الأوائل(...) و مدرسة شرشال العسكرية تعتز في الوقت الحاضر باستخدام اللغة العربية في تدريس الإستراتيجية العسكرية و العلوم المعقدة. أما وزارة الأوقاف فلها السبق أيضا في

[1] التعريب و القومية العربية في المغرب العربي، ص 120.

[2] التعريب بين المبدأ و التطبيق، ص 544.

ميدان تعريب الإدارة في الجزائر نظرا لأنها جمعت موظفيها من بين المشتغلين بالدين."[1]

تمكنت هذه الوزارات من إحراز تقدم في التعريب لاستمرارية وجودها منذ عهد المحتل و مع الاستقلال انضوت و انتظمت تحت هذه الوزارات؛ و هكذا، كان تعريب وزارة الدفاع و الأوقاف استمرارية لمبادئ العروبة التي انطلقت منها إطاراتها.

اختلاف نسبة التعريب من وزارة إلى أخرى يعود إلى مدى رغبة الوزارة و صرامتها في قرار التعريب، حيث نجد "قيمة الإجبار في وزارة العدل بلغت 80% في حين لم تتجاوز 50% في وزارتي الثقافة و العمل، و هذا يدل على أن المسؤولين في وزارة العدل أكثر حزما و جدية في تطبيق التعريب من المسؤولين في الوزارتين الأخريين."[2] و هذا ما يبرر تمكن وزارة العدل من تعريب قطاعها خلافا لباقي الوزارات، فالتنفيذ الفعلي لقرارات التعريب والسهر على سيرها من قبل المسؤولين هو العامل الأساسي في تقدم نسبة التعريب؛ فالعديد من المسؤولين ممن تقلدوا مناصب وزارية آنذاك لم يبذلوا أي جهد لتعريب وزاراتهم بل و منهم من لم يقبل تعريب وزارته، هذا هو العامل الذي أحدث فارقا في تعريب بعض الوزارات وإبقاء البعض الآخر مفرنسا.

لا يمنع هذا من الإشادة بما حققته الحكومة في قضية التعريب، فقد "تمكنت من تعريب الأقسام الهامة في بعض الوزارات مثل: الخارجية و التعليم و الإعلام و الشباب والرياضة، كما تم تعريب الطيران المدني و الإذاعة."[3] و إن كان بشكل جزئي.

حققت الحكومة الجزائرية إنجازا مهما فيما يخص الإدارات الجزائرية التي لها اتصال مباشر مع المواطن، فيما بقيت باقي أجهزة الدولة الجزائرية تعرف تعثرا في تقدم سير التعريب، و لا سيما مع تجميد التعريب بعد أحداث الثمانينيات، و بقي الوضع على حاله مع بعض المحاولات لاستكمال

[1] التعريب و القومية العربية في المغرب العربي، ص 123.

[2] التعريب بين المبدأ و التطبيق، ص 530.

[3] التعريب و القومية العربية في المغرب العربي، ص 123.

التعريب كما عرفت ذلك وزارة العدل.

لم تتوقف جهود الحكومة الجزائرية على تعريب الإدارات الجزائرية و أجهزة الدولة والتعليم والإعلام، بل رافقه ما يعرف بـــ "تعريب المحيط" لاستكمال أوجه التعريب و تحقيق التعريب الشامل، ونقصد بتعريب المحيط "هو استشعار الفرد الجزائري بأنه يعيش في بيئته الثقافية الأصلية، و إرغامه –في نفس الوقت– على تعلم اللغة العربية ليتمكن من قراءة أسماء الشوارع و المحلات و اتجاه الحافلات (...)، وقد استقبل أفراد المجتمع هذه العملية بحماسة شديدة حتى أن العديد من الأفراد قد تطوعوا لمساعدة عمال البلديات الذين كانوا يطمسون الكتابات الفرنسية بالطلاء الأسود و يكتبون بدلها أسماء باللغة العربية فقط."[1]

عرف المجتمع الجزائري مطلع السبعينيات مصطلح "تعريب المحيط" الذي وضع من أجل القضاء على الوجه المفرنس للشوارع و المحلات و اللافتات و استبدالها باللغة العربية، و كانت هذه الخطوة قد لاقت استحسانا من المجتمع الجزائري الذي بادر بتغيير لافتات المحلات و الشوارع بلافتات مدونة بالبند العربي العريض، كما لاقت استياءا من قبل الفئة المفرنسة (الفرانكوفونية) تخوفا من الخطى الثابتة لسير عملية التعريب و لزوال الوجود الفرنسي في المجتمع بشكل تدريجي.

أما اليوم، يعرف تعريب المحيط لا مبالاة من قبل السلطات المعنية، برغم تعريب الشوارع، إلا أن واجهات المحلات لا تخضع للمراقبة كما ينص القانون الذي يقر باستعمال اللغة العربية في واجهات المحلات التي أصبحت فيها اللغة العربية مغيبة بشكل كبير، في ظل انتشار الإعلانات باللغة الأجنبية.

لم تقض محاولات تعريب الإدارة على نفوذ اللغة الفرنسية في الإدارات الجزائرية، "فقوة النفوذ الفرانكوفوني في المؤسسات الجزائرية، هي قوة تمتلك من العتاد السلطوي ما يمكنها من إجهاض

[1] التعريب بين المبدأ و التطبيق، ص 518.

التشريعات اللغوية المختلفة و التي قد تستهدف تعزيز موقع اللغة العربية في البلاد."[1] بقاء الإدارات الجزائرية تحت سيطرة الفرانكوفونيين، و تكريس هذا المبدأ بترقية المثقف باللغة الفرنسية على حساب اللغة العربية، و فتح لهم باب المؤسسات و بعض القطاعات الإدارية و غلق الباب أمام الفرد المعرب.

كما أصبحت اللغة الفرنسية شرطا لفتح باب الشغل، حيث نجد "العمل على ترقية التعامل باللغة الفرنسية في بعض القطاعات بالرغم من توفر النصوص التنظيمية التي تمنع استعمال غير اللغة العربية، و هكذا، حتى التوظيف العام في المناصب العادية لدى بعض المؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي كالبنوك و غيرها فإن الأولوية تعطى لحملة الشهادات بالفرنسية و لا يطمع المعربون إلا في المناصب التي استنكف عنها المفرنسون ورغبوا عنها."[2] جزء كبير من إدارات القطاع الاقتصادي و لا سيما القطاع الخاص مفرنسة، و لا تفتح مناصب شغلها إلا لأصحاب اللسان الفرنسي.

تحكم الفرانكوفونيون بزمام أجهزة الدولة و العمل على تأطير الإدارات و المؤسسات والاقتصاد الجزائري باللغة الفرنسية، و العمل على تكريس هذه السياسة منذ القرن الماضي أنتج إدارة شبه مفرنسة تنظر إلى المتحدث باللسان الفرنسي بكل إعجاب و احترام وبعده أحد أوجه التقدم و التحضر، و هذا ما ساهم في انتقال هذا الانطباع إلى الكثير من فئات المجتمع.

**استنتاج:**

يمكن تبيان وضع اللغة العربية في الإدارة الجزائرية منذ عهد الاحتلال الفرنسي إلى اليوم، كالآتي:

| الفترة الزمنية | وضع اللغة العربية في الإدارة الجزائرية |
|---|---|
| فترة الاحتلال | ضعيف |

[1] سعيد عامر، السلطة السياسية و التشريعية و الانتصار للغة الوطنية، اللغة العربية و البرلماني، ص85.

[2] تحديات اللغة العربية في المجتمع الجزائري، ص 50.

| | |
|---|---|
| 1962 | ضعيف |
| 1968- 1979 | من ضعيف إلى متوسط |
| 1980- 1985 | من متوسط إلى جيد |
| 1990 إلى اليوم | من متوسط إلى ضعيف |

تتجلى نتائج الجدول في الرسم البياني (الأعمدة البيانية) الآتي:

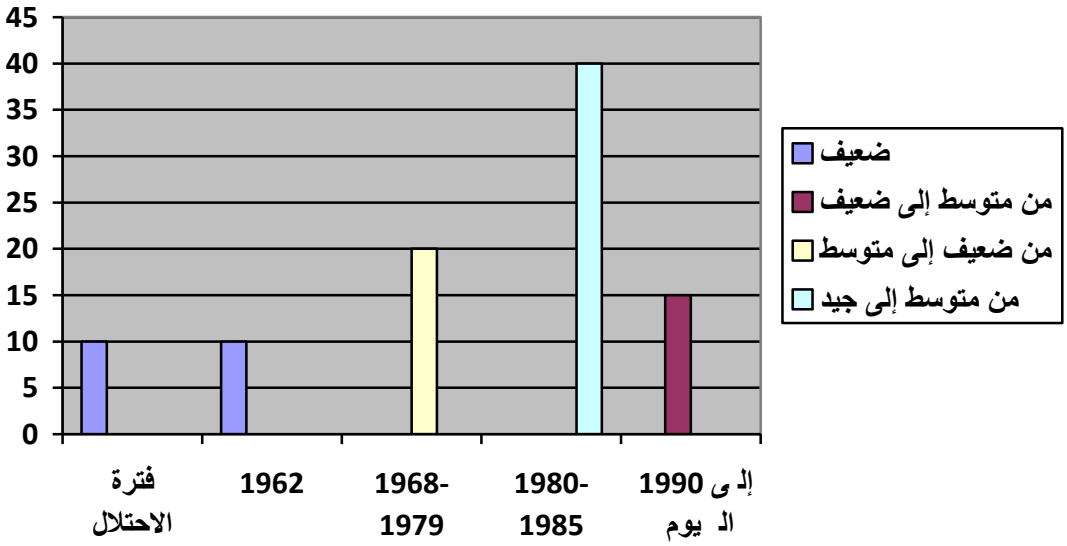


يتبين من خلال الجدول، أن اللغة العربية في الإدارة الجزائرية مرت بعدة مراحل:

1- مرحلة الاحتلال الفرنسي (ضعيف): كانت الإدارة في عهد الاحتلال مفرنسة بشكل كامل، ولم يكن وجود للعربية إلا في معاملات الجزائريين مع بعضهم البعض.

2- مرحلة الاستقلال 1962 (ضعيف): كانت الإدارة الموروثة هي القائمة بهياكلها و إطاراتها المفرنسة.

3- مرحلة 1968- 1979 (من ضعيف إلى متوسط): تم اتخاذ أهم القرارات التي من شأنها تعريب الإدارة الجزائرية، إلا أنها لم تنفذ.

4- مرحلة 1980 إلى 1985 (من متوسط إلى جيد): لم يتم تنفيذ قرارات تعريب الإدارة إلا مطلع الثمانينيات، حيث تم تعريب الإدارات التي لها اتصال بالجمهور، و التي كانت إطاراتها معربة منذ ثورة التحرير.

5- مرحلة 1990 إلى اليوم (من متوسط إلى ضعيف): اصطدمت الإدارة هي الأخرى بقرار تجميد التعريب مطلع التسعينيات، و بقي الوضع على ما هو عليه إلى اليوم، مع بعض المحاولات من حين إلى آخر لاستكمال تعريب قطاعاتها مثلما فعلت وزارة العدل.

لم تتمكن العربية من تحقيق أمنها اللغوي في الإدارة بشكل كامل منذ الاستقلال، حيث ورثت الجزائر إدارة مفرنسة لا مكان للعربية فيها، و بقي الوضع على ما هو عليه رغم اتخاذ القرارات اللازمة لتعريبها إلا أن عدم قبول بعض الوزارات لتعريب قطاعاتها أدى إلى جزأرة الإدارة بشكل جزئي مع مطلع الثمانيينات، و بتجميد التعريب أغلقت القضية بالنسبة لتلك الوزارات، أما باقي القطاعات التي تبنت التعريب فيما مضى عمل البعض منها على إكمال مسيرة التعريب و لو كان بشكل جزئي.

**2- تعريب الإعلام و وسائله:**

تبلور وجود العمل الإعلامي و الصحفي بالتحديد في الجزائر منذ عهد الاحتلال الفرنسي؛ و"الحديث عن الصحافة بعد الاحتلال إلى غاية 1919 هو حديث عن الصحافة الفرنسية بالدرجة الأولى، و اللغة العربية كانت مبعدة في هذه الصحائف. أنشأت مجلة المرشد الجزائري "المونيتور ألجريان" في يناير 1832 و قد شجع دي بوسيه صحيفة المونيتور و أنشأ لها قسما باللغة العربية، المكتوب بأسلوب ركيك لا يكاد يقرأ، و هو من الأساليب المعتمدة للتنفير من اللغة العربية لإقبال المثقفين بعدها على اللغة الفرنسية."[1]

[1] الاستعمار الفرنسي و سياسة الفرنسة في الجزائر، ص 121.

فرض المحتل اللغة الفرنسية على الصحافة، و لم يكن للغة العربية الفصحى أية مكانة وإن كانت هناك صحف عربية فهي باللغة العربية الركيكة التي تشوه العربية أو بالعامية، و هذا بغية تهميش اللغة العربية و إبعادها لقطع الصلة بين المجتمع الجزائري وتراثه و أصوله العربية و لنشر اللغة الفرنسية.

و مع ذلك، نجد بعض الاستثناءات التي تبلورت "تحت إلحاح المواقف الإسلامية لاعتبار اللغة العربية و إعطائها مكانتها اللائقة بها، و لا سيما بعد الحرب العالمية الثانية، صدر قرار 20 سبتمبر 1947 الذي تقرر المادة السابعة و الخمسون منه اعتبار اللغة العربية إحدى لغات (الاتحاد الفرنسي) وإعطائها نفس الحقوق فيما يخص الصحافة والنشريات الرسمية و الخاصة المطبوعة في الجزائر."[1] كان هذا القرار تمويه من فرنسا لتحسين موقفها أمام الهيئات الدولية، و التي لطالما قامت بقمع الصحف العربية ومصادرتها و التضييق على الممارسة الصحفية.

عرفت الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي الصحافة العربية الإسلامية، حيث "وجدت في فترة ما بين الحربين العالميتين صحافة ذات نزعة إسلامية واضحة، مثال ذلك أن صحيفة المنتقد و التي حلت محلها صحيفة الشهاب التي أصدرتها جماعة العلماء لقيت انتشارا ونجاحا في كل أنحاء المغرب الإسلامي منذ عام 1925 و حتى عام 1939، و لكن الإجراءات الإدارية الاستثنائية عام 1940 أدت إلى إيقاف الصحافة العربية الإسلامية."[2]

عانت الصحافة العربية طوال فترة الاحتلال الفرنسي الاضطهاد و الحظر والمصادرة من قبل المحتل، ما جعلها تتوقف عن الصدور و لكن بشكل مؤقت فسرعان ما يتم بعثها من جديد؛ رغم

[1] محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية من 1847إلى 1954 ، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط3، 2007، ص 37.

[2] التعريب و القومية العربية في المغرب العربي، ص 136.

تضييق نشاط الصحافة العربية الإسلامية الجزائرية و لا سيما إبان ثورة التحرير، إلا أن النضال الصحفي ظل مستمرا و إن لم يكن داخل القطر الوطني إلى غاية الاستقلال.

ظلت اللغة الفرنسية مسيطرة على وسائل الإعلام (الصحافة) إلى غاية استقلال الجزائر، حيث باشرت الحكومة المؤقتة الاهتمام بتعريب وسائل الإعلام، و قد "أوضح السيد محمد يزيد وزير الأخبار في الحكومة المؤقتة سنة 1959 (...) أن الشعب الجزائري شعب عربي و لغته هي العربية، لذلك تول وزارة الأخبار عناية خاصة بوسائل تعريب دعايتنا في المنشورات و الإذاعات معا."[1] أبدت الحكومة المؤقتة نية في تعريب وسائل الإعلام و نشر اللغة العربية في الصحف و المجلات و الإذاعات و تعريب المؤسسات الإعلامية؛ إلا أنه مع دولة الجزائر الحديثة قد خمدت تلك الحماسة لتعريب وسائل الإعلام، و لا سيما مع تولي الفرانكوفونية رئاسة وزارة الإعلام.

لم يعرف مجال الإعلام حراكا إلا مع مطلع السبعينيات، "فكان المشهد الإعلامي الوطني في عام 1970، يبدو على الشكل الآتي: إلى جانب القلعتين المتمثلتين في وكالة الأنباء و الإذاعة و التلفزة، توجد أربع يوميات و أسبوعية واحدة تابعة لوزارة الإعلام والثقافة، واحدة منها فقط باللغة الوطنية "الشعب" التي تصدر بالعاصمة و البقية باللغة الفرنسية؛ وعندما قرر مجلس الثورة و الحكومة أن تكون سنة 1971 سنة للتعريب، عمدت الوزارة إلى تعريب يوميتين هما: النصر عام 1972، و الجمهورية عام 1976."[2]

كانت البداية بتعريب بعض الصحف الصادرة باللغة الفرنسية، ومن أهم الصحف اليومية التي تم نشرها باللغة العربية مع بداية الاستقلال: صحيفة المجاهد، و صحيفة الشعب و صحيفة النصر..الخ، بالإضافة إلى الصحف التي أصبحت مزدوجة الإصدار (فرنسية –عربية).

[1] تاريخ الجزائر الثقافي مرحلة الثورة (1954– 1962)، ص 111.

[2] مذكرات جزائري هاجس البناء (1965– 1978)، ص 137.

تقرر مع بداية عام 1980 "تعريب كل جرائد حزب جبهة التحرير و المجلات الصادرة عنه أو عن المنظمات الجماهيرية التابعة له، مثل جريدة الثورة و العمل و جريدة الوحدة و مجلة الجزائرية.. وغيرها من المجلات و الجرائد و النشرات التابعة للحزب ومنظماته الجماهيرية، و ذلك طبقا لقرارات اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني في دورتها الثالثة في أيار/ مايو 1980."[1] كانت قرارات اللجنة المركزية للحزب تسير وفق مبادئ جبهة التحرير الوطني الذي كان آنذاك يسير وفق مبدأ التعريب الذي عمل على تعريب جل الجرائد و المجلات و النشرات التابعة للحزب.

سيطر الفرانكوفونيون على الإعلام و وسائله منذ الاستقلال، "فأغلب المؤسسات تدار "بالفرانكوفونية" إدارة و تسييرا و توجها، و تبقى بعض الصحف التي أسست منذ الثورة و بعد الاستقلال مباشرة بالعربية، لكن المنشورات و التعليمات و القرارات و الأوامر كلها أو أغلبها بالفرنسية، يكفي أن نعرف أن وزارة الثقافة و الإعلام من الاستقلال حتى قبل أحداث 1988 لم يكن على رأسها عروبي باستثناء وزير واحد هو عبد الحميد مهري."[2] بقيت مؤسسات الإعلام مفرنسة رغم تعريب بعض الصحف و الجرائد، و لم يتم تعريب هياكلها و لا المنشورات و لا الموظفين التابعين لها، و بقيت كل المعاملات الداخلية للمؤسسة تتم باللغة الفرنسية.

يعود هذا إلى عدم وجود مبادرة حقيقية و نية صادقة من الوزارة لتعريب مؤسساتها، ولا سيما إن كان معظم الذين تقلدوا منصب رئاسة الوزارة فرانكوفونيين، فعملوا على الحافظ على الطابع الفرانكوفوني لمؤسسة الإعلام و العمل على ترقية الصحافة الفرانكوفونية بعقد الندوات و المؤتمرات، فنجد "ندوة "أيام الصحافة الفرانكوفونية" التي نظمت في الجزائر خلال الفترة 3- 5 أيار/ مايو 2000، و حملت عنوان "جريدة الصحافة و مسؤولية الصحفيين"(...) بفضل دعم الاتحاد العالمي لصحفيي

[1] التعريب و القومية العربية في المغرب العربي، ص 140.

[2] الفرانكفونية مشرقا و مغربا، ص 182.

الطباعة باللغة الفرنسية (ULJPLE) و السلطات الحكومية."[1] تعد هذه الندوة أحد أوجه التعاون الفرانكوفوني العربي لدعم نشر اللغة الفرنسية و دعم الصحافة الفرانكوفونية، فمثل هذه الندوات إنما تحتاج إليها الصحافة العربية لتحسين أدائها و الرقي بها.

يحيلنا الواقع الإعلامي في الجزائر إلى وجود لغتين متوازيتين (العربية و الفرنسية) بنفس الانتشار، و هذا الواقع يحتاج إلى تقنين الصحافة الفرانكفونية انطلاقا من كونها صحف ناطقة بلغة أجنبية تستهدف فئة معينة من القراء و ليست لغة الجمهور، و أن تمثل اللغة العربية الصحافة الوطنية وبذلك يعكس الإعلام الجزائري لغته الوطنية.

كما عرفت التلفزة الجزائرية حراكا تعريبيا في أجهزتها غداة الاستقلال، حيث "شرعت وزارة الثقافة و الإعلام في تعريب أجهزة الإعلام، حيث أصدرت أمرا لمقدمي البرامج التلفزيونية (الثقافية، و الإخبارية و الرياضية..) للتوقف عن تقديم تلك البرامج باللغة الفرنسية، و كان يوجد في التلفزيون أكثر من (10) معدي و مقدمي برامج لا يعرفون اللغة العربية(...) و عقدوا العزم على تعلم اللغة العربية بكل الوسائل، واستطاعوا في فترة لم تتجاوز (6 أشهر) أن يستأنفوا تقديم برامج باللغة العربية الفصحى، و ما يزال معظمهم إلى الآن يقدمها بكل نجاح."[2]

تقرر خلال سنوات الاستقلال تعريب برامج التلفزيون الجزائري الذي كان يقدم برامجه باللغة الفرنسية، فتم تعريب معدي ومقدمي البرامج ليبدأ التلفزيون الجزائري بتقديم مختلف البرامج و الحصص باللغة العربية.

كان تعريب برامج التلفزيون الجزائري بشكل تدريجي، فبعدما كانت البرامج و الأفلام التي تعرض باللغة العربية تترجم في أسفل الشاشة إلى اللغة الفرنسية و عرض أفلام باللغة الفرنسية دون

[1] الفرانكوفونية في المنطقة العربية الواقع و الآفاق المستقبلية، ص 88.

[2] التعريب بين المبدأ و التطبيق، ص 543.

ترجمتها إلى العربية؛ و بمرور الوقت تم التخلي عن ذلك، "ففي إطار التعريب و نشر الثقافة العربية في البلاد، أخذت وزارة الثقافة و الإعلام تهتم بتقديم البرامج و عرض الأفلام العربية دون ترجمة إلى اللغة الفرنسية؛ و هنا أخذ بعض المتعلمين باللغة الفرنسية يعزفون عن مشاهدة البرامج التلفزيونية المقدمة باللغة العربية."[1]

ألزم تبني وزارة الثقافة و الإعلام لمبدأ التعريب إعداد برامج التلفزة و الإذاعة باللغة الوطنية الرسمية و العمل على ترقيتها، دون إغفال باقي اللغات الوطنية، و على رأسها اللغة الأمازيغية؛ أما اللغة الفرنسية، كان بقاءها استثناءا أثناء الاستقلال موجهة للأجانب (الأوروبيين) و لفئة محددة من المجتمع التي لم تتأقلم بعد مع الوضع الجديد، أما اليوم فلا وجود لمبرر للتوجه إلى اللغة الفرنسية.

أما اليوم فتشهد وسائل الإعلام تقدما ملحوظا في تعريب التلفزة الجزائرية و الإذاعة إلا أن لغتها فقدت الكثير مما حققته في السنوات الماضية التي "اختارت حلا وسطا أملته التجربة و الحكمة في نظر الكاتب (الطاهر بوشوشي)، فهي تخاطب أهل الاختصاص بالفصحى بينما العامية لها أيضا برامجها."[2] اتخاذ التلفزة و الإذاعة العربية الفصحى في البرامج العلمية و الدينية..، و العامية في البرامج الاجتماعية و برامج التسلية..، إنما هو اختيار لا بأس به إن تم اعتماد العامية المهذبة، و عدم السماح بطغيان العامية (عامية الشوارع) و اللغة الفرنسية على مختلف البرامج فتصبح لغة التلفزة أو الإذاعة شبيهة بلغة خطاب الشارع، ينبغي الحفاظ على نقاء لغة الخطاب الإعلامي سواء الفصحى أو العامية و هذا ما نلمسه في برامج التسعينيات، و عدم السماح لنفوذ الفرنسية للخطاب الإعلامي.

يسود الوضع اللغوي في وسائل الإعلام الجزائرية نوع من الازدواجية (العربية- الفرنسية) والثنائية (الفصحى و العامية) التي تحول دون ممارسة الإعلام لوظيفته الاتصالية باعتبار اللغة أحد

[1] المرجع نفسه، ص 516.

[2] تاريخ الجزائر الثقافي، مرحلة الثورة 1954- 1962، ص 449.

أهم وظائفه، و تدني مستوى الخطاب لعدم و جود لغة جامعة، "ففي البلدان التي تتعامل بأكثر من لغة واحدة، تجد الجهات المسؤولة، صعوبة في تعميم الإعلام الجماهيري، أما في البلدان التي تتعامل بلغة قومية غالبة، فإن المشكلة تكاد تنحصر في أساليب الصوغ، و في المضامين و يكون لوسائل الإعلام الجماهيرية، دورها الفاعل، و الواسع، عندما تنجح في استخدام و سيلتها الأساسية التي هي اللغة."[1]

لا يمنع هذا من الإشادة بدور الصحافة الجزائرية في مسيرة الصحافة العربية، و في نشر اللغة العربية، و إن كانت التعددية السياسية التي أقرتها الجزائر و فتح الإعلام للخواص و ظهور محطات تلفزة جديدة، توظف لغة إعلامية بعيدة عن الفصحى و عن العامية المهذبة في الكثير مما تقدمه، حتى أن البعض منها اعتمد العامية حتى في النشرات الإخبارية (هذا ما اعتمدته مثلا "الجزائرية وان" في تقديم نشراتها)، و هكذا ابتعد الإعلام عن ما ينص عليه القانون و هو "ترقية الثقافة الوطنية و إشعاعها، في ظل احترام التنوع اللغوي و الثقافي الذي يميز المجتمع الجزائري" (قانون الإعلام، الباب الأول: الأحكام العامة، المادة:5) و هذا يكون بتوظيف و ترقية اللغة العربية.

**استنتاج:**

يمكن تبيان وضع اللغة العربية في وسائل الإعلام منذ الاحتلال الفرنسي إلى اليوم، كما هو مبين في الجدول الآتي:

| الفترة الزمنية | وضع اللغة العربية في وسائل الإعلام. |
|---|---|
| 1919 -1932 | ضعيف |
| 1925 -1954 | من ضعيف إلى متوسط |
| 1962 | من ضعيف إلى متوسط |
| 1970 -1976 | متوسط |

[1] محمد جميل شلش، اللغة و وسائل الإعلام الجماهيرية، اللغة العربية و الوعي القومي، ص 97.

| | |
|---|---|
| 1980- 1990 | من متوسط إلى جيد |
| 1990 إلى اليوم | من جيد إلى متوسط |

تتجلى نتائج الجدول في الرسم البياني (الأعمدة البيانية) الآتية:

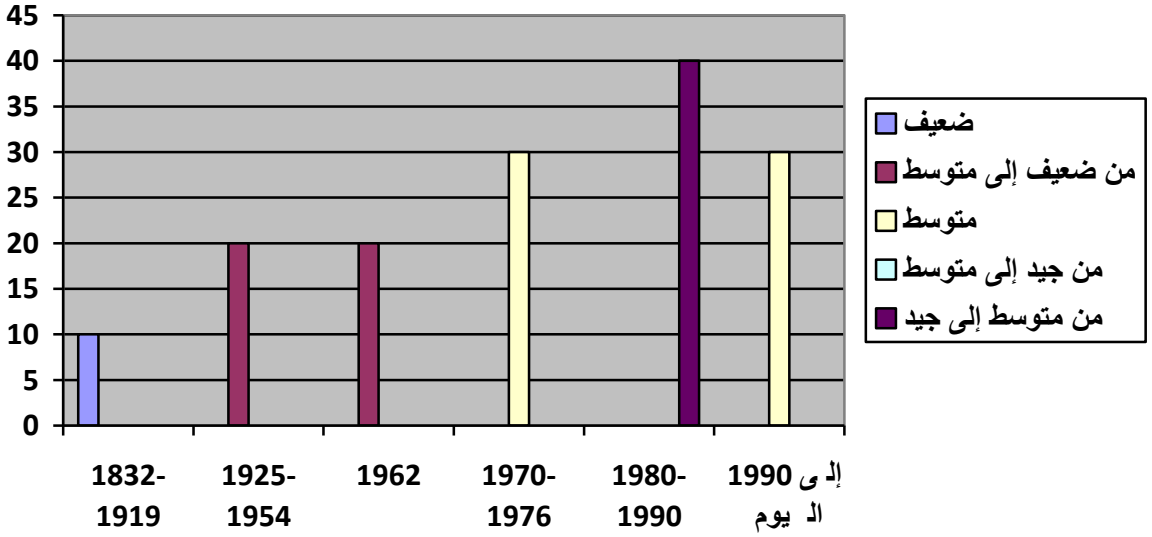


يتضح من خلال الرسم البياني، أن وضع اللغة العربية في وسائل الإعلام الجزائرية مر بمراحل مختلفة:

1- مرحلة 1832- 1919 (ضعيف): كانت اللغة الفرنسية هي لغة الصحافة بشكل كامل، أما اللغة العربية لا وجود لها إلا بشكل ركيك و محدود.

2- مرحلة 1925- 1954 (من ضعيف إلى متوسط): بدأت الصحف الناطقة بالعربية الانتشار و لو بشكل جزئي، و خاصة الصحافة العربية الإسلامية.

3- مرحلة 1962 (من ضعيف إلى متوسط): لم يتغير الوضع اللغوي للصحافة الجزائرية مع بداية الاستقلال، رغم إفصاح الحكومة المؤقتة عن نيتها في تغيير الوضع اللغوي لوسائل الإعلام.

4- مرحلة 1970- 1976 (متوسط): تم خلال هذه المرحلة تعريب بعض الصحف الصادرة

بالفرنسية، فيما بقيت باقي الصحف تصدر بالفرنسية.

5- 1980- 1990 (من متوسط إلى جيد): تم خلال هذه المرحلة تعريب عدد كبير من الصحف الناطقة بالفرنسية، خاصة تلك التابعة لجبهة التحرير الوطني، كما تم تعريب التلفزة و الإذاعة بشكل كامل.

6- 1990 إلى اليوم (متوسط): رغم المكاسب التي حققتها العربية في وسائل الإعلام، إلا أنه مع مطلع التسعينيات لم تحافظ عليها، و لا سيما من الجانب الكيفي.

تمكنت العربية من تعريب جزء كبير من الصحافة بالإضافة إلى التلفزة و الإذاعة، إلا أنها لم تحقق أمنها اللغوي و لا سيما ببقاء جزء كبير من الصحافة مفرنسا بشكل يوازي الصحافة العربية، وانتشار الازدواجية و الثنائية اللغوية بشكل كبير.

**- الإعلام و دوره في الحفاظ على الأمن اللغوي:**

يعاني الإعلام الجزائري و الإعلام العربي بصفة عامة من عدة إشكالات مرتبطة باللغة، من أهمها تدني مستوى لغة الإعلام و صراع العامية و الفصحى في الصحف والإذاعة و التلفزة على سواء؛ "الحقيقة التي لا بد من ذكرها أن وسائل إعلامنا تعذب العربية كل يوم و كل دقيقة و كل ثانية، و ليس معنى الكلام السابق أن نطلب من الصحفي التحدث بلغة سيبويه أو الخليل، و إنما المطلوب منه احترام قواعد اللغة، و عدم الاستهانة بنظمها وتجنب التقصير في حقها بجعلها هجين بين اللفظ العامي والأجنبي."[1]

يجد المتصفح للجرائد العديد من الأخطاء النحوية و الأساليب الركيكة التي تشوه اللغة العربية، وحشو الخطاب الإعلامي بالمفردات و العبارات الأجنبية؛ كل هذا و غيره يؤدي إلى ضعف لغة

[1] نذير بوشو، خطر عدم استعمال اللغة العربية في العلوم، العربية في خطر، ص 230.

الإعلام و تدهور مستوى اللغة العربية و ترسيخ الخطأ اللغوي الذي انتقل إلى لغة المتعلمين، حيث أصبح تداول الخطأ اللغوي على أنه الصواب، و هذا يعود إلى نقص الكفاءة اللغوية للصحفي.

كما تعاني لغة الإعلام اليوم من الصراع بين العامية و الفصحى الذي استشرى في وسائل الإعلام المقروءة و المسموعة و المرئية، حيث "نجد أن ممارسة العاميات و تشجيعها و دعمها في وسائل الإعلام بأنواعها، تشكل عنصرا أساسيا في السياسات الإعلامية واللغوية في جميع أقطار الوطن العربي. و في هذا المقام يجدر بنا أن ننوه إلى الدراسة التي أجريت على دور الإذاعة في الوطن العربي سنة 1999، و التلفزة سنة 2000م، مع اختيار إذاعة و قناة الأردن عينة للدراسة التي أفضت إلى أن اللغة العامية تحتل المكانة الأولى."[1]

تعرف اليوم وسائل الإعلام، و خاصة منها المرئية، انتشارا واسعا للعامية التي أصبحت ظاهرة طبيعية تمثل لغة التلفزة و مختلف وسائل الإعلام، و التي أخذت توجها خطيرا بجعلها أحد أسس السياسات الإعلامية، و هذا ما تعكسه "حرب اللهجات المستعمرة بين الإذاعات والفضائيات العربية، والتنافس المحموم لحيازة الريادة لنشر عامية هذه الإذاعة أو تلك الفضائية بين أكبر عدد من المستمعين أو المشاهدين، و قد نما هذا التلوث اللغوي بظهور المسلسلات و الأفلام."[2]

أصبح الإعلام العربي يتنافس لنشر لهجة منطقته أو عاميتها بدل العربية التي كانت قبل سنين محط هذا التنافس، و هذا ما نلاحظه في دبلجة الأفلام و المسلسلات، فبعدما كانت الفصحى هي لغة الدبلجة أصبحت اليوم كل دولة تدبلج الأفلام و المسلسلات بلهجتها و نشرها لرصد أكبر عدد من المشاهدين، انطلاقا من كون ذلك مطلب جماهيري. يشير هذا أيضا إلى ارتفاع نسبة عرض البرامج

[1] ضعف اللغة العربية في الجامعات الجزائرية، ص 84.

[2] عبلة بن محفوظ، اللغة العربية خارج أوطانها. الرهانات و التحديات، العربية في خطر، ص 203.

الأجنبية على القنوات العربية، يذهب "أحد الباحثين إلى أن (2,58%) من المواد المبثوتة في لبنان مثلا هي أجنبية، و تعرض دون ترجمة."[1]

على الدول العربية، إعادة النظر في سياستها الإعلامية فيما يخص اللهجات والعامية، و إعادة الاعتبار للغة العربية في دبلجة الأفلام و المسلسلات، و النظر في المستوى اللغوي في الخطابات الإعلامية و الصحف المكتوبة باعتماد اللغة السليمة الخالية من الأخطاء اللغوية الشائعة التي أصبح لها انعكاس سلبي يكتسبه القارئ و المستمع، وإقامة دورات تدريبية للإعلاميين لاكتساب لسان فصيح يؤدي الرسالة الإعلامية بلغة فصحى مبسطة و مهذبة خالية من الأخطاء، ليكون لها دور ايجابي في تلقين العربية و المساهمة في الحفاظ على أمنها اللغوي الإعلامي.

**خلاصة:**

نلاحظ من خلال تتبعنا لمسيرة تعريب التعليم و الإعلام و الإدارة و المحيط، أن التعريب مر بمراحل مختلفة عرفت من القوة و النشاط كما عرفت مراحل من الضعف والجمود؛ و هذا نظرا لطبيعة العوامل السياسة و التاريخية و الثقافية و الاجتماعية التي صاحبت عملية التعريب منذ بداية الاستقلال؛ هذه العوامل و غيرها ساهمت في تأرجح مسيرة التعريب بين النشاط و الخمول و الجمود، و هذا ما يوضحه الجدول الآتي:

| المرحلة الزمنية | تقييم مستوى التعريب | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| 1- 1962- 1965 | ضعيف (خمول) | %16,6 |
| 2- 1965 -1980 | جيد (نشيط) | %83,3 |
| 3- 1979 -1992 | من جيد إلى ضعيف (تجميد) | %50 |
| 4- 1992- 1998 | من ضعيف إلى متوسط (خمول) | %58,3 |

[1] عبد الحفيظ شريف، الاعتزاز باللغة، أثر الحضور و خطر الغياب، العربية في خطر، ص 32.

| | | |
|---|---|---|
| 5- 1998 إلى اليوم | من متوسط إلى ضعيف (تجميد) | %25 |

إذا ما قمنا بعكس هذه النتائج في معطيات بيانية، ستظهر النتائج كما هي مرسومة في الأعمدة البيانية الآتية:

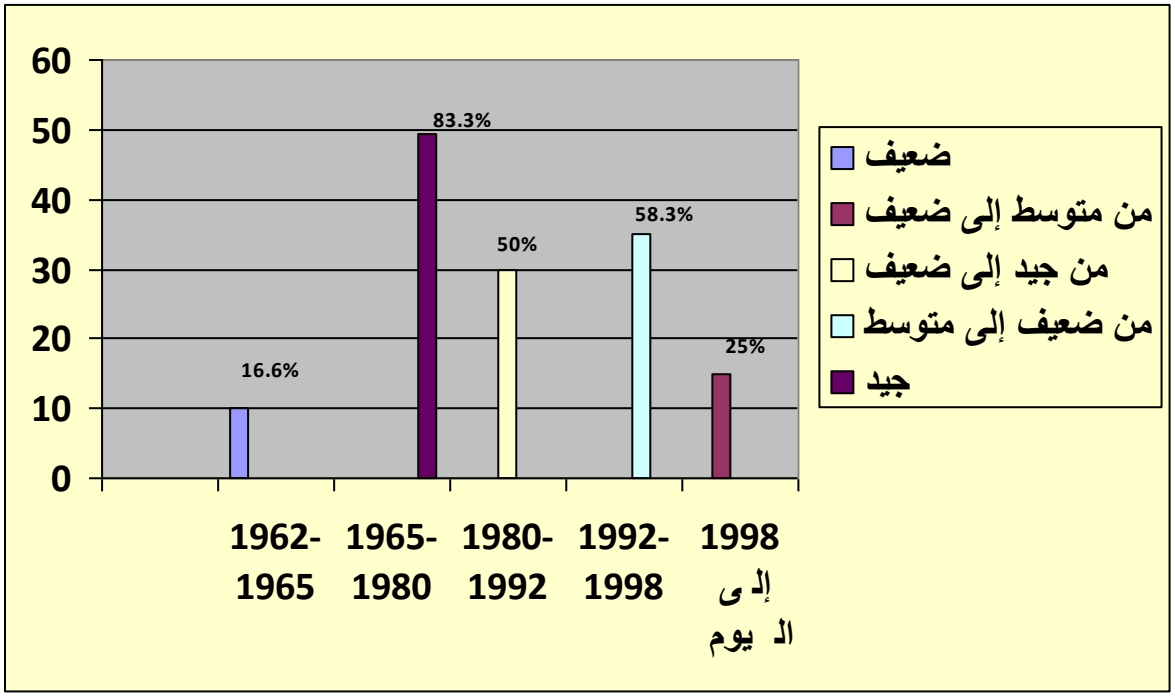


يتضح، مما سبق، أن التعريب بدأ ضعيفا و انتهى ضعيفا، تتخلله مراحل عرف فيها من الازدهار و القوة التي لم تدم ليعود ضعيفا مهملا.

لم يمثل التعريب في المرحلة الأولى سوى (16,6%)، حيث كان في السنوات الثلاث الأولى من الاستقلال ضعيفا بحكم نقص الخبرة و حداثة الاستقلال و تكوين الدولة الجزائرية المستقلة؛ و إن يكن، فإننا نجد بعض الدول حديثة الاستقلال قد أخذت قرارا حاسما و حازما فيما يخص إعادة الاعتبار للغتها الأم، كما حدث في دولة الفيتنام، لو تم اتخاذ مثل هذه القرارات لاتخذ الوضع اللغوي منحى

مغايرا مما هو عليه اليوم؛ و بهذا، يمكن القول، أن مرحلة (1962- 1965) كانت مرحلة تمهيدية لانطلاق التعريب.

أما في المرحلة الثانية (1965- 1980) فعرف التعريب أوج ازدهاره، حيث مثل مستوى التعريب فيها (83,3%) فتم تعريب مختلف مراحل التعليم و جزء مهم من التعليم العالي، كما تم تعريب الإذاعة و التلفزيون والعديد من الصحف الوطنية، و كذا الانطلاق في تعريب المصالح الإدارية و أجهزة الحكومة؛ فقد قطع التعريب في هذه المرحلة شوطا مهما لتعميم استعمال اللغة العربية برغم ما تخلله من بعض النقائص فيما يتعلق بالتنفيذ السياسي.

المرحلة الثالثة (1980- 1992)، تعد هذه المرحلة نهاية عهد ازدهار التعريب وبداية التقوقع والضعف، حيث مثل مستوى التعريب (50%)؛ كان التعريب يسير بخطى ثابتة، إلى أن اصطدم بأحداث الثمانينيات التي كان لها التأثير المباشر في تقدم سير التعريب، و بدأت مرحلة تخلفه عن مبدأ تعميم استعمال اللغة العربية. تعد هذه المرحلة مرحلة حاسمة في مصير و تاريخ التعريب، فتغير المطلب التعريبي بتغير الحياة السياسية آنذاك أخرجه من إطاره اللغوي الذي انعكس بطبيعة الحال على التوجه اللغوي في الجزائر.

المرحلة الرابعة (1989- 1992)، لم يمثل مستوى التعريب سوى (58,3%)، اتسمت هذه المرحلة بجملة من المحاولات الفاشلة في إعادة الاعتبار لمبدأ التعريب، و الذي كان للوضع السياسي والأمني دور في ذلك.

المرحلة الخامسة (1998 إلى اليوم)، تراجع مستوى التعريب إلى (25%)؛ عرفت هذه المرحلة نوعا من المبادرات لتثمين مبدأ التعريب التي سرعان ما خمد صيتها؛ و مع بداية الألفية الجديدة لم يعد لمبدأ التعريب و تعميم استعمال اللغة العربية أي تواجد لا على الساحة السياسية و لا

الرأي العام و لا المجتمع المدني، و لم يقف الأمر على ذلك بل انطلقت تداعيات إعادة الاعتبار للغة الفرنسية.

إذا كان هناك تغييبا سياسيا و ثقافيا و اقتصاديا واجتماعيا للغة العربية، فإنه سيكون هناك لغة دخيلة ستفرض هيمنتها، و لا وجود للغة أجنبية يمكنها تقلد منصب الريادة سوى اللغة الفرنسية، و ذلك تبعا للحمولة اللغوية التاريخية التي ألقت بظلالها على المشهد اللغوي الجزائري، فنحن نشهد خلال السنوات القليلة الماضية و اليوم إعادة بعث سلطة اللغة الفرنسية و دعم وجودها و إبعاد اللغة العربية بتسليط الضوء على العامية.

يمكن القول، في الأخير، أن الوضع الذي آلت إليه اللغة العربية يشير إلى غياب الأمن اللغوي إلى حد ما، و ذلك على مختلف الأصعدة و الاتجاهات، و ما هو إلا تغييب لأمن الهوية الفردية والجماعية، و الثقافية و السياسية و الاقتصادية، فبغياب الأمن الهوياتي لا يقوى المجتمع على مجابهة وصد هيمنة التبعية اللغوية و الثقافية.

يدفع واقع اللاأمن اللغوي الهوياتي المجتمع الجزائري إلى تقمص هوية لغوية لا تمت أي صلة لهويته و أصالته و قوميته العربية، فأصبح للفرد الجزائري لغة لأحاسيسه، و لغة لأفكاره، و لغة للسانه، و لغة أخرى لأنامله، و لكل مقام لغة مغايرة يتمحورها هجين لغوي؛ إن الانفصام اللغوي الذي استشرى بين أفراد المجتمع الجزائري من عامة الناس، و طال حتى المثقف الجزائري إنما هو مرض لا بد من اقتلاع جذوره بصناعة قرار سياسي صارم ضمن سياسة رشيدة يعيد للعربية أمنها اللغوي.

# خاتمة

## خـــاتمـــــــة:

بدأنا بحثنا بطرح مجموعة من الإشكالات التي حددت طبيعة درس الأمن اللغوي في الجزائر، والتي أفضت بنا إلى جملة من النتائج، يمكن حصرها كالآتي:

– ما تعانيه الجزائر و باقي الدول العربية من إشكالات لغوية تهدد أمنها اللغوي، إنما يعود إلى تفاقم ظاهرة الازدواجية اللغوية و الثنائية اللغوية و التعددية اللغوية، و بعيدا عن التناحر المصطلحي، يمكن القول إن من أهم تحديات الأمن اللغوي قضية الفصحى و العامية، فلا بد من إنزال العامية إلى وظيفتها التواصلية و رفع مقام العربية الفصحى بما يناسب وظيفتها؛ و أيضا قضية الفصحى و اللغات الأجنبية التي أخذت هذه الأخيرة في عصرنا الحالي حجما يفوق حجمها الطبيعي، فلا بد من التصدي لهيمنة اللغات الأجنبية بإعادة الاعتبار للغة العربية في كافة المجالات، و العمل على تحديد السلم اللغوي داخل المجتمع بما يتوافق و العرف اللغوي و الوظيفي.

– يقوم تحقيق الأمن اللغوي في البلاد العربية على مجموعة من الوسائل، من أهمها قضية "التعريب"، التي تعد محور مسألة الأمن اللغوي و الذي لا يتحقق إلا بوضع تخطيط لغوي ينطلق من المحيط اللغوي و بمراعاة خصائص المجتمع اللغوي، و لا ينجح هذا التخطيط اللغوي إلا ضمن سياسة لغوية واضحة، و كل هذا لا يتحقق إلا بوجود قرار سياسي حاسم؛ حيث تلعب السلطة السياسية دورا مهما في تحقيق الأمن اللغوي.

– لا تقع مسألة تحقيق الأمن اللغوي على عاتق السلطة السياسية فحسب، بل تحتاج إلى وجود مجتمع مدني يحرك القضية لتصبح تلك المؤسسات اللغوية مؤسسات فاعلة في المجتمع، و يحتاج إلى تضافر جهود المجامع اللغوية و مختلف الهيئات اللغوية و المخابر الجامعية بتوحيد عملها للتمكن من مجابهة التدفق المصطلحي الهائل و توحيد اللغة العلمية؛ و المساهمة بشكل مباشر في تعريب التعليم والتعليم العالي.

– كان للظروف التاريخية اللغوية التي مرت بالجزائر دور في تبلور الوضع اللغوي الحديث، ومنه فإن التعدد اللغوي ليس بالشيء الجديد على الوضع اللغوي الجزائري الذي تعايشت فيه اللغات منذ القدم إلى غاية نهاية عهد الاحتلال الفرنسي، و لم يظهر أي شكل من أشكال الصراع اللغوي برغم توجه السياسة الفرنسية لتفرقة الشعب الواحد، فلم يظهر هذا الصراع إلا مع بداية الاستقلال حيث أصبحت اللغات في الجزائر الوطنية و الرسمية و الأجنبية تعيش في صراع حاد كان له تأثير سلبي واضح في كافة المجالات.

– فرض الوضع اللغوي الجزائري ما بعد الاستقلال صراعا لغويا، ما هو إلا انعكاس لصراع سلطوي تأزم بتأزم الوضع السياسي، و هذا ما تعكسه قضية المسألة الأمازيغية التي كانت قضية سياسية بالدرجة الأولى، و لم تعكس يوما جوهر المطلب اللغوي الأمازيغي.

– الصراع اللغوي في الجزائر، و منذ الوهلة الأولى للاستقلال، ما هو إلا صنيع المحتل الفرنسي الذي خلف تركة لغوية و ثقافية و فكرية شتت وحدة المجتمع الجزائري الذي كان يعتز بعروبته و إسلامه، و خلقت انقساما في صفوف الجزائريين، حيث ظهرت فئات تعتليها توجهات سياسية التي كان لها دور في بلورة المجتمع الجزائري الحديث، فظهرت على الساحة السياسية و اللغوية كل من: العروبيين والمعربين، و الفرانكوفونيين و الفرانكوفوليين، و الأمازيغ عرب و الأمازيغفونيين؛ التي أصبحت تتصارع فيما بينها.

– عرفت سياسة التعريب التي أقرتها الجزائر غداة الاستقلال مراحل من الضعف، كما عرفت مراحل حققت فيها نجاحا يذكر، و هذه المراحل تعكس الوضع السياسي الذي مرت به البلاد، فالمراحل التي عرفت فيها نجاحا، و إن كان نسبيا يعكس نجاح السياسة العامة للبلاد، أما المراحل التي عرفت ضعفا بإلغاء و تجميد قرار التعريب إنما يعكس فشل السياسة اللغوية. فكلما تمكنت الدول من الحفاظ على أمنها اللغوي تمكنت من الحفاظ على أمنها السياسي و الاقتصادي والإقليمي..، و نجحت في تأسيس دولة قوية و العكس الصحيح.

– تعيش الجزائر في العصر الحالي وضعا لغويا أقرب إلى اللاأمن اللغوي، و ذلك لتخلفها عن مبدأ التعريب و لعدم وجود تخطيط لغوي ينطلق من المحيط الاجتماعي الجزائري بمراعاة الخصائص الثقافية، و الاجتماعية، التاريخية و الدينية..، للتمكن من رسم تخطيط لغوي يوافق و تطلعات المجتمع الجزائري، و بدل ذلك اتجهت لاستراد مختلف النظم و الخطط التي لا تتوافق و طبيعة خصائص المجتمع؛ و أيضا لعدم وجود سياسة لغوية واضحة و عدم فاعلية الهيئات اللغوية (المجلس الأعلى للغة العربية) الذي تخلف عن أداء مهام تأسيسه بالعمل على تعزيز موقع اللغة العربية.

– يلاحظ المتتبع لتاريخ فرنسة التعليم و الإدارة و الإعلام، أن المحتل الفرنسي لم ينجح إلى حد ما في فرنسة و إدماج و تنصير الجزائريين على مر ما يزيد قرن من الزمن، فرغم حنكة السياسة الفرنسية و اتباعها كل الطرق من ترهيب و اضطهاد الجزائريين إلا أنهم لم يحيدوا عن اعتزازهم بلغتهم وقوميتهم العربية.

و مقارنة بالتاريخ الجزائري الحديث (ما بعد الاستقلال) فإن خمسين سنة من الاستقلال كانت كفيلة لزوال و ضعف اعتزاز الجزائري بلغته الأم إلا فئة قليلة، حيث أصبحت جزائر اليوم مفرنسة أكثر من عهد الاحتلال، و هذا ما تعكسه الحياة اليومية من احتضان اللغة الفرنسية لكافة المجالات والميادين، و الأمر من ذلك تحقيق اللغة الفرنسية انتصارا لم تحققه في عهد احتلالها، و ذلك بالتمكن في نفوس جزء مهم من أبناء الجزائر، وما هو إلا احتضان مرضي تفاقمت أعراضه لغياب الانتماء الهوياتي.

– يحتاج تحقيق الأمن اللغوي في الجزائر في الإدارة و الإعلام و المحيط و التعليم العالي إلى رفع التجميد عن قانون تعميم استعمال اللغة العربية و إعادة إحياء مبدأ التعريب بعده أحد أهم وسائل تحقيقه، و تفعيل دور الهيئات اللغوية و المجتمع المدني ليكون شريك فعال في رسم السياسة اللغوية، ويكون هذا باتخاذ قرار سياسي سلطوي. كما ينبغي ضرورة تقنين المسار اللغوي في التعليم و الإعلام والحفاظ على أمنها من ما ينتجه المد الفرانكفوني من هجين لغوي بتكريس مبدأ اللاهوية لغوية.

– و في الأخير، ما عسانا القول إلا أن واقع اللاأمن اللغوي الذي تعيشه الجزائر وباقي الدول العربية، ما هو إلا واقع للاأمن السياسي، و اللاأمن الاقتصادي، و اللاأمن الفكري، و اللاأمن الثقافي، واللاأمن الاجتماعي، و ما هو إلا واقع لفشل سياسات الحكومات العربية.

# ملحق

# قائمة المصادر و المراجع

**قائمة المصادر و المراجع**

**- المصادر:**

1- عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش، دار يعرب، دمشق، ط1، 2004.

**- المراجع:**

2- إبراهيم السمرائي، العربية تواجه العصر، دار الجاحظ، بغداد الجمهورية العراقية، دط، دت.

3- إبراهيم أنيس – اللغة بين القومية و العالمية، دار المعارف مصر، دون طبعة، دون تاريخ.

– في اللهجات العربية، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، دط، 2003.

5- أبو القاسم سعد الله – تاريخ الجزائر الثقافي (1500- 1830)، ج1، ط1.

– تاريخ الجزائر الثقافي، مرحلة الثورة (1954- 1962) ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 2007.

7- أحمد بن نعمان، التعريب بين المبدأ و التطبيق (في الجزائر و العالم العربي)، أحمد زبانة، الجزائر، 1981.

8- أحمد بوكوس، مسار اللغة الأمازيغية، الرهانات و الاستراتيجيات، طوب بريس، الرباط، دط، 2013.

9- أحمد طالب الإبراهيمي، مذكرات جزائري، هاجس البناء (1965- 1978)، ج2، دار القصبة، الجزائر، دط.

10- أحمد عزوز، و محمد خاين، العدالة اللغوية في المجتمع المغاربي، بين شرعية المطلب و مخاوف التوظيف السياسوي، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، بيروت، ط1، 2014.

11- أحمد مختار عمر، أخطاء اللغة العربية المعاصرة عند الكتاب و الإذاعيين، عالم الكتب، ط2، 1993.

12- بنجامين ستورا، تر: صباح ممدوح كعدان، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962- 1988، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2012.

13- بومدين بوزيد، الأمن اللغوي و الاستقرار الاجتماعي، المجلس الأعلى للغة العربية الجزائر، 1مارس 2013.

14- تركي رابح عمامرة، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين التاريخية و رؤساؤها الثلاثة(1931-1956)، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2009.

15- تركي رابح، أصول التربية و التعليم (لطلبة الجامعات و المعلمين و المفتشين والمشتغلين بالتربية والتعليم في مختلف المراحل التعليمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1990.

16- دون مؤلف، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، سجل مؤتمر جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، دار المعرفة، الجزائر، دط.

17- الجيلالي بن يشو، دراسات في اللسانيات التطبيقية، دار الكتب الحديث، القاهرة، ط1، 2015.

18- رسول محمد رسول، محنة الهوية "مسارات البناء و تحولات الرؤية"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2002.

19- رشيد أحمد طعيمة، محمود كامل الناقة، اللغة العربية و التفاهم العالمي، المبادئ والآليات، دار المسيرة، عمان الأردن، ط1، 2009.

20- روبرت. ل. كوبر، التخطيط اللغوي و التغير الاجتماعي، تر: خليفة أبو بكر الأسود، مجلس الثقافة العام، القاهرة، دط، 2006.

21- زهير غازي زاهد، العربية و الأمن اللغوي، مؤسسة الوارق، عمان الأردن، دط، 2000.

22- سالم شاكر، الأمازيغيون اليوم، تر: عبد الله زراف، مؤسسة توالت للثقافة أمازيغية، المغرب، دط.

23- سعيد أحمد بيومي، أم اللغات دراسة في خصائص اللغة العربية و النهوض بها، مكتبة الآداب القاهرة، ط1، 2012.

24- سعيد إسماعيل علي، الهوية و التعليم، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2005.

25- سعيد بوخاوش - الاستعمار الفرنسي و سياسة الفرنسة في الجزائر، دار تفتيلت، الجزائر، دط.

- مقاومة التيار الإصلاحي في الجزائر لسياسة الفرنسة و دوره في الحفاظ على اللغة العربية (1900-1954)، الجزائر، دار تفتيلت، دط، دت.

27- السعيد بوطاجين، الترجمة و المصطلح، دراسة في إشكالية ترجمة المصطلح النقدي، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 2009.

28- سمر روحي الفيصل، المشكلة اللغوية العربية، جروس برس، لبنان، ط1، 1992.

29- ش. ر. آجرون، تر: محمد العربي ولد خليفة، المجتمع الجزائري في مخبر الإيديولوجية الكلونيالية، مقاومة القبائل للإدماج و التفكيك و فشل مشاريع التنصير والتجنيس، الجزائر، ط2، 2013.

30- شوقي ضيف، مجمع اللغة العربية في خمسين عاما 1934- 1984، مجمع اللغة العربية، ط1، 1984.

31- صالح بلعيد - اللغة الجامعة، مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، 2015.

- اللغة العربية آلياتها الأساسية و قضاياها الراهنة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر، دط، 1995.

- المازيغية في خطر، مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، جامعة مولود معمري تيزي وزو.

- النخبة و المشاريع الوطنية، مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2013.

- في الأمن اللغوي، دار هومة، الجزائر، ط2، 2011.

- في المواطنة اللغوية و أشياء أخرى، دار هومة، الجرائر، دط، 2008.

- في النهوض باللغة العربية، دار هومة الجزائر، دط، 2008.

- هكذا رقى الفرنسيون لغتهم فهل نعتبر؟، مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2014.

- هموم لغوية، مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2011.

40- عابد محمد بوهادي، تحديات اللغة العربية في المجتمع الجزائري، دار اليازوري، عمان الأردن، دط، 2014.

41- عبد السلام المسدي، الهوية العربية و الأمن اللغوي، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، بيروت، ط1، يوليو 2014.

42- عبد العزيز بن عثمان التويجري، حاضر اللغة العربية، الإيسيسكو، الرباط المملكة المغربية، دط.

43- عبد القادر حلوش، سياسة فرنسا التعليمية في الجزائر، دار الأمة، الجزائر، ط1، .2013

44- عبد القادر الفاسي الفهري، اللغة و البيئة، النجاح الجديدة، الدار البيضاء، دط، 2003.

45- عبد القادر فضيل، المدرسة في الجزائرية حقائق و إشكالات، جسور الجزائر، ط1، 2009.

46- عبد الكريم خليفة، اللغة العربية و التعريب في العصر الحديث، دار الفرقان، عمان، ط5، 1997.

47- عبد الله البريدي، اللغة هوية ناطقة، المجلة العربية، الرياض، دط، 1997.

48- عبد الله ركيبي، الفرانكفونية مشرقا و مغربا، دار الكتاب العربي، الجزائر، دط، دت.

49- عز الدين مناصرة – المسألة الأمازيغية في الجزائر و المغرب، إشكالية التعددية اللغوية، دار الشروق، دط.

– الهويات و التعددية اللغوية، قراءات في ضوء النقد الثقافي المقارن، 49- دار مجدلاوي، عمان الأردن، ط1، تموز .2004

51- علي عبد الواحد الوافي، علم اللغة، دار النهضة، مصر، ط5، 1972.

52- عودة الله منيع القيسي، فقه اللغة "العربية الفصحى" (مرونتها- و عقلانيتها- و أسباب خلودها)، دار البداية، عمان الأردن، ط1، 2008.

53- غيي برفيلي، تر: حاج مسعود، النخبة الجزائرية 1880- 1952، دار القصبة، دط، 2007.

54- فلوريان كولماس، اللغة و الاقتصاد، تر: أحمد عوض، علم المعرفة، الكويت، دط، نوفمبر 2000.

55- فهد خليل زايد، العربية بين التغريب و التهويد، دار يافا، دار مكين، عمان، دط، 2006.

56- فؤاد بسيوني متولي، مشكلة التخطيط، مركز الاسكندرية للكتاب، ط3، 1998.

57- كمال بشر، اللغة العربية بين الوهم و سوء الفهم، دار غريب، القاهرة، دط، 1999.

58- لويس جان كافي، حرب اللغات و السياسات اللغوية، تر: حسن حمزة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت لبنان، ط1، 2008.

59- مازن المبارك، نحو وعي لغوي، مؤسسة الرسالة بيروت، دط، 1979.

60- مجدي إبراهيم محمد، اللهجات العربية، دار الوفاء، ط1، 2011.

61- مجموعة كتاب، الأمم الحية أمم قوية بلغاتها، مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2012.

62- مجموعة كتاب، التعريب و دوره في تدعيم الوجود العربي و الوحدة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1986.

63- مجموعة كتاب، العربية في خطر، مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2013.

64- مجموعة كتاب، اللغة العربية أسئلة التطور الذاتي و المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ط1، أكتوبر 2005.

65- مجموعة كتاب، اللغة العربية و البرلماني، مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2015.

66- مجموعة كتاب، اللغة العربية و التعليم رؤية مستقبلية للتطور، مركز للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2008.

67- مجموعة كتاب، اللغة العربية و الوعي القومي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، يونيو 1986.

68- مجموعة كتاب، تطور الوعي القومي في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، أبريل 1886.

69- محمد الطاهر علي، التعليم التبشيري في الجزائر من 1830 إلى 1904، دحلب، دط.

70- محمد العربي عقون، الأمازيغ عبر التاريخ نظرة موجزة في الأصول و الهوية، سور الأزبكية التنوخي، الرباط، ط1، 2010.

71- محمد العربي ولد خليفة، المسألة الثقافية و قضايا اللسان و الهوية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، دط، 2003.

72- محمد المنجي الصيادي، التعريب و تنسيقه في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ط5، دت.

73- محمد بوعشة، أزمة التعليم العالي في الجزائر و العالم العربي، بين الضياع و أمل المستقبل، دار الجيل، بيروت، ط1، 2000.

74- محمد راجي الزعول، دراسات في اللسانيات العربية الاجتماعية، دار اليازوري، الأردن، ط1، 2011.

75- محمد عابد الجابري، السياسات التعليمية في أقطار المغرب العربي، "المغرب، تونس، الجزائر"، منتدى الفكر العربي، عمان، ط2، فبراير 1990.

76- محمد عبد الرؤوف عطية، التعليم و أزمة الهوية الثقافية، مؤسسة طيبة، القاهرة، ط1، 2009.

77- محمد علي الركان، الجهود اللغوية في المصطلح العلمي الحديث، اتحاد الكتب العرب، دط، 1998.

78- محمد محسن عبد العزيز، التعريب في القديم و الحديث، دار الفكر العربي، القاهرة، دط.

79- محمد محمد داود – العربية و علم اللغة الحديث، دار غريب، دط، 2001.

– اللغة و السياسة، في عالم ما بعد 11 سبتمبر، دار الغريب، القاهرة، دط، 2003.

81- محمد ناصر، الصحف العربية الجزائرية من 1847 إلى 1945، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، ط3، 2007.

82- محمود أحمد السيد، اللغة العربية و تحديات العصر، دط، 2008.

83- محمود فهمي حجازي، اللغة العربية في العصر الحديث قضايا و مشكلات، دار قباء، القاهرة، دط، 1998.

84- مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللغوي العربي، نظرة في مشكلات تعريب المصطلح اللغوي المعاصر، عالم الكتب الحديث، الأردن، دط، 2003.

85- مصطفى عشوى، المدرسة الجزائرية إلى أين، دار الأمة، الجزائر، دط.

86- منير حافظ، الوعي اللغوي (الجمالي في فلسفة الكلام)، دار الفرقد، ط1، 2005.

87- نازلي معوض أحمد، التعريب و القومية العربية في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة القومية، بيروت لبنان، ط1، 1986.

88- نهاد الموسى، الثنائيات في قضايا اللغة العربية "من عصر النهضة إلى عصر العولمة"، دار الشروق، ط1، 2003.

89- هادي نهر، اللغة العربية و تحديات العولمة، عالم الكتب الحديث، الأردن، دط، 2010.

90- وفاء كامل فايد، المجامع العربية و قضايا اللغة من النشأة إلى أواخر القرن العشرين، عالم الكتب، دط، 2004.

91- وليد كاصد الزيدي، الفرانكوفونية في المنطقة العربية الواقع و الآفاق المستقبلية، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، ط1، 2006.

**- المجلات و أعمال الملتقيات:**

92- أحمد بناني، التخطيط اللغوي، حتمية التخطيط اللغوي لصيانة اللسان العربي في الجزائر، أعمال الملتقى الوطني 05/04/03 ديسمبر 2012، مخبر الممارسات اللغوية في الجزائر، جامعة مولود معمري تيزي وزو.

93- صالح حموش بلعيد، الأمن اللساني، "دور التعليم و الإعلام في تحقيق أمن اللغة العربية"، أعمال الملتقى 16/14/11 1435هـ ، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي، جامعة الأمير نايف للعلوم الأمنية.

94- طارق عبد الله يتراب، عبد الله العظيم سليمان المهل، تقييم الإنفاق العام على التعليم العالي في الوطن العربي في فترة (2000- 2003) دراسة مقارنة، مجلة العلوم الاقتصادية.

**- المواقع الالكترونية:**

95- التعليم الإحصاءات –الجزائر- Actualitix، تم استرجاعه يوم 2018/08/23، على الرابط https//ar.actualitix.com.

96- حسنية عزاز، اللغة العربية في الجزائر بين التعريب و الفرنسة، مجلة عود الند، العدد 08، ربيع 2018، تم استرجاعه يوم 2018/08/23، على الرابط www.oudnad.net.

97- الجريدة الرسمية، قانون رقم 91- 05 جمادى الثانية عام 1411 الموافق 16 يناير سنة 1991، على الرابط www.joradp.dz.

98- المجلس الأعلى للغة العربية –الجزائر، تم استرجاعه يوم 2018/08/23 على الرابط www.hcla.dz.

**- المراجع الأجنبية:**

99- Joshua Fishman, language planning and language planning research, the state of the ART in linguistics 1974.

100- Marçais, William (1930) “la diglossie arabe” l’enseignement public.

101- Tadeusz lewicki , une langue romane oubliée de l’ Afrique du nord : observations d’un arabisant, Roczuik orientalistycznego, vol, 17 (1951- 1952) .

## فهـــــــــــــــــــــــرس الموضوعات

مقدمة

مدخل (اللغة، الهوية و القومية)..... 06

الفصل الأول: اللغة العربية بين هاجس الأمن و واقع اللاأمن..... 14

المبحث الأول: الأمن اللغوي: المفهوم و التحديات..... 14

1- الأمن اللغوي: المفهوم و التقعيد..... 14

2- الأمن اللغوي: التحديات و الرهانات ..... 18

1- العربية و خطر العولمة..... 18

2- تيسير العربية و صعوبة نحوها ..... 22

أ- تيسير النحو..... 22

ب- تيسير الكتابة..... 28

3- المعالجة الآلية للغة العربية..... 35

المبحث الثاني: واقع الأمن اللغوي في ظل الازدواجية و التعددية اللغوية..... 37

1- الفصحى، العامية و اللهجات..... 37

2- بين الفصحى و العامية..... 42

3- الازدواجية اللغوية و الثنائية اللغوية ..... 46

الفصل الثاني: وسائل الأمن اللغوي بين القرار السياسي و التهيئة اللغوية..... 54

المبحث الأول: التعريب و الهيمنة اللغوية ..... 54

1- تحديد المصطلح..... 54

- أبعاد التعريب و أهميته..... 57

2- تعريب العلوم و التعليم..... 58

3- بين التعريب و التغريب ..... 64

المبحث الثاني: التخطيط اللغوي و القرار السياسي ..... 72

1- التخطيط اللغوي و السياسة اللغوية ..... 72

أ- التخطيط اللغوي ..... 72

ب- السياسة اللغوية ..... 75

2- التخطيط اللغوي المهام و المراحل ..... 77

3- التخطيط التعليمي..... 84

4- القرار السياسي و دوره في التنمية اللغوية ..... 86

المبحث الثالث: جهود المجامع العربية و توحيد المصطلح ..... 99

- نبذة عن تاريخ المجامع العربية ..... 99

1- المصطلح وضعه و توحيده .....

100

2- دور المجامع و المؤسسات اللغوية في توحيد المصطلح .....

105

3- جهود المجامع اللغوية في مواجهة تحديات اللغة العربية .....

109

الفصل الثالث: الخريطة اللسانية في الجزائر .....

115

المبحث الأول: التاريخ اللغوي في الجزائر .....

115 1- الوضع اللغوي الجزائري في العصور الأولى

..... 115

2- الوضع اللغوي الجزائري في العهد العثماني .....
120
3- الواقع التعددي للوضع اللغوي العام في الجزائر .....
122
أ - اللغة العربية الفصحى.....
123
ب- اللغة الأمازيغية (اللهجات الأمازيغية) .....
124
ج- اللغة الفرنسية.....
127
د- العامية و اللهجات..... 128
المبحث الثاني: المسألة اللغوية في الجزائر .....
130
1- اللغة العربية بين التأصيل و التغييب .....
130
أ- فترة الاحتلال الفرنسي .....
130
ب- فترة ما بعد الاستقلال .....
137
2- المسألة الأمازيغية (قضية لغوية أم سياسية؟) .....
143

3- التعددية اللغوية في ظل اللاأمن اللغوي في الجزائر .....
152
المبحث الثالث: الصراع اللغوي و المرجعيات السياسية في الجزائر .....
155
1- بين اللغة العربية و اللغة الفرنسية .....
155
أ - أنصار اللغة العربية (العروبيون- المعربون) .....
156
ب- أنصار اللغة الفرنسية (الفرونكوفونيون- الفرونكوفوليون) .....
158
2- بين اللغة العربية و الأمازيغية (الأمازيغ عرب و الأمازيغفونيون) .....
166
- الفصل الرابع: الأمن اللغوي بين سياسة التعريب و سياسة التغييب في الجزائر .....
172
-المبحث الأول: سياسة التعريب في الجزائر .....
172
1- مراحل سياسة التعريب في الجزائر .....
173
أ - مرحلة أحمد بن بلة (1962- 1965) .....
173
ب- مرحلة هواري بومدين (1965- 1980) .....
175

ج- مرحلة الشاذلي بن جديد (1979- 1992) .....
179
- قانون تعميم استعمال اللغة العربية..... 180
د- مرحلة ما بعد أحداث 1988 (محمد بوضياف، علي كافي، الأمين زروال، عبد العزيز بوتفليقة)
..... 183
2- سياسة التخطيط اللغوي في الجزائر .....
185
المبحث الثاني: تعريب التعليم و التعليم العالي في الجزائر .....
191
1- سياسة التعليم في عهد الاحتلال الفرنسي ..... 191
أ - سياسة الإدماج التعليمية ..... 193
ب- سياسة التعليم التبشيري ..... 194
ج- التعليم إبان ثورة التحرير الجزائرية .....
197
- دور جمعية العلماء المسلمين في الحفاظ على أمن اللغة العربية..... 199
2- سياسة تعريب التعليم ما بعد الاستقلال.....
203
أ- مرحلة ما بعد الاستقلال (المرحلة الانتقالية 1962- 1976).....
203
ب- مرحلة التعليم الأساسي (1976- 1992).....
210

ج- مرحلة التعليم الابتدائي (من 1992 إلى اليوم).....
214
3- تعريب التعليم العالي..... 221
المبحث الثالث: تعريب المؤسسات الإدارية و الإعلام.....
225
1- تعريب الإدارة و المحيط.....
225
2- تعريب الإعلام و وسائله..... 234
- الإعلام و دوره في الحفاظ على الأمن اللغوي.....
242
- خاتمة..... 249
- ملحق..... 254
- قائمة المصادر و المراجع.....
267
- فهرس الموضوعات.....
277

**ملخص**

كان لطبيعة التغيرات التي عرفها العالم في العصر الحديث، الدور البارز في تغير معطيات الدراسات الحديثة لتنمية المجتمعات. لقد أدركت الأمم مدى أهمية الأمن اللغوي في استكمال أمنها السياسي و القومي و الاقتصادي، و أمنها الفكري و الثقافي، فسعت لتمكين لغاتها و سبل هيمنتها؛ و أمام هذه المتغيرات تواجه العربية عدة تحديات لتحقيق أمنها اللغوي في الدول العربية و منها الجزائر التي شهدت عدة تحولات في سياستها أدت إلى تأرجح الوضع اللغوي بين الأمن و اللاأمن.

**الكلمات المفتاحية:** الأمن اللغوي، اللاأمن اللغوي، تحديات اللغة العربية، السياسة اللغوية، التخطيط اللغوي، الواقع اللغوي الجزائري، سياسة التعريب.

**Abstract**

The recent changes that the modern world has witnessed have had a major role in changing the studies data and resources used in human development. Communities have realised the importance of language security in settling and maintaining their political, national and economic and cultural peace. Therefore, they sought empowering and imposing their languages. As a result of these changes the Arabic language is facing various challenges to reach linguistic security in Arab countries such as Algeria that has witnessed many transformation in policy that led to an unstable language situation between security and insecurity.

Key words : language security ;language insecurity; challenges of Arabic language; language policy; language planning; Algerian linguistic reality; arabization policy.

**Résumé**

La nature changeante des changements dans le monde moderne a joué un rôle important dans la modification des données des études récentes sur le développement des communautés: les pays ont pris conscience de l'importance de la sécurité linguistique pour compléter leur sécurité politique, nationale et économique. La langue arabe fait face à plusieurs défis pour parvenir à la sécurité linguistique dans les pays arabes, dont l'Algérie, qui a connu plusieurs changements de politique qui a entraîné une oscillation de la situation linguistique entre la sécurité et l'insécurité.

Les mots clés : sécurité linguistique ;insécurité linguistique ; défis de la langue arabe ;politique linguistique ; planification linguistique ;réalité linguistique algérienne ;politique d'arabisation .